

جَامِعَةُ فُؤَادِ الْأَوَّلِ

تقويم كلية الحقوق

عن السنة الدراسية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

جَامِعَةُ فَوَاذِ الْاَوَّلِ

تقويم كلية الحقوق

عن السنة الدراسية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

فهرس

صفحة

لمحة تاريخية عن كلية الحقوق:

العهد الأول — مدرسة الإدارة والألسن	٣
د الثاني — مدرسة الحقوق كدرسة عالية	٤
د الثالث — كلية الحقوق كمعهد جامعى	٧
بناء الكلية	٩
إنشاء فرع للكلية بمدينة الاسكندرية	٩
إدارة الكلية	١٠
عميد الكلية	١٠
وكيل الكلية	١١
مجلس الكلية	١١
أعضاء مجلس الكلية	١٢
يسان كرامى الاساتذة بالكلية	١٤
البعثات — بعثة الدكتوراه بفرنسا	١٤
بعثة الاجريجاسيون بفرنسا	١٥
الدرجات والشهادات التى تمنحها كلية الحقوق	١٦

أقسام كلية الحقوق :

١ — قسم اللسانس	١٨
الالتحاق بقسم اللسانس	١٩
رسوم القيد	٢٠
نظام المجانية	٢٠
مدة الدراسة	٢٢
مواد الدراسة	٢٣
توزيع مواد الدراسة	٢٣
أحكام انتقالية	٢٥
مدة السنة الدراسية	٢٢

صفحة

٢٦	الدروس والمحاضرات
٢٧	الدروس
٢٨	المحاضرات
٢٩	قاعات البحث
٣٠	لغة التعليم
٣٠	الامتحانات
٣٠	المرات التي يسمح فيها للطالب بدخول الامتحان
٣١	مواعد الامتحانات
٣٢	الامتحانات التحريرية والشفوية
٣٣	العش في الامتحان
٣٣	لجان الامتحان
٣٤	درجات الامتحان
٣٥	ترتيب الناجحين

مناهج الدروس بقسم اللسانس :

١ — الشريعة الإسلامية :

٣٦	السنة الأولى
٣٧	و الثانية
٣٨	و الثالثة
٣٩	و الرابعة

٢ — القانون المدني :

٣٩	السنة الأولى
٤١	و الثانية
٤١	و الثالثة
٤١	و الرابعة

٣ — التاريخ العام للقانون :

٤٢	السنة الأولى
----	------------------------

٤	القانون الروماني :	صلحة
٤٣	السنة الأولى	
٥	القانون التجاري البرى والبحرى :	
٤٤	السنة الثالثة	
٤٤	و الرابعة	
٦	قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية :	
٤٥	السنة الثالثة	
٤٦	و الرابعة	
٧	القانون الجنائى :	
٤٧	السنة الثانية	
٤٩	و الثالثة	
٨	قانون تحقيق الجنايات :	
٤٩	السنة الرابعة	
٩	القانون الدستورى :	
٥٠	السنة الأولى	
١٠	القانون الإدارى :	
٥٢	السنة الثانية	
١١	علم المالية والتشريع المالى :	
٥٤	السنة الثالثة	
١٢	القانون الدولى الخاص :	
٥٧	السنة الرابعة	
١٣	القانون الدولى العام :	
٥٨	السنة الثانية	
١٤	الاقتصاد السياسى :	
٦٠	السنة الأولى	
٦٢	و الثانية	
٦٤	توزيع مواد الدراسة	

صفحة	
٦٨	شهادة المعادلة
٧٠	مناهج مواد امتحان المعادلة
	قسم الدكتوراه :
٧١	الاتحاق بقسم الدكتوراه
٧١	رسوم القيد
٧٢	نظام المجانية
٧٢	مواد الدراسة
٧٢	(١) دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص
٧٣	(ب) د . د . د في القانون العام
٧٣	(ج) د . د . د في الاقتصاد السياسي
٧٤	الدروس والمحاضرات
٧٥	الدروس
٧٥	دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص
٧٥	د . د . د القانون العام
٧٥	د . د . د الاقتصاد السياسي
٧٦	المحاضرات وقاعات البحث
	الامتحانات :
٧٦	مواعيد الامتحانات
٧٧	الامتحانات التحريرية والشفوية
٧٧	شروط النجاح
٧٨	رسالة الدكتوراه
	مناهج الدراسة بقسم الدكتوراه :
	(١) دبلوم لدراسة العليا في القانون الخاص :
٨٢	١ — مجموعه القانون المدنى
٨٢	٢ — القانون المدنى المقارن مع للتعق
٨٢	٣ — الشريعة الاسلامية

صفحة

- ٤ — القانون التجارى ٨٦
 ٥ — القانون الدولى الخاص ٨٦
 ٦ — تاريخ القانون والقانون الرومانى ٨٦
 ب دبلوم الدراسة العليا فى القانون العام :

- ١ — القانون العام (الدستورى والادارى) ٨٧
 ٢ — القانون الدولى العام ٨٨
 ٣ — القانون الجنائى ٨٨
 ٤ — علم المالية والتشريع المالى ٨٩
 ٥ — تاريخ القانون العام ٩٠
 (ج) دبلوم الدراسة العليا فى الاقتصاد السياسى :

- ١ — النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ٩٢
 ٢ — السياسة الاقتصادية ٩٣
 ٣ — علم المالية والتشريع المالى ٩٣
 د الاقتصاد الاجتماعى والتشريع الاجتماعى المقارنين ٩٣
 ٤ — الإحصاء العام والمقارن ٩٤
 توزيع مواد الدراسة ٩٦
 المصاحد :

- ١ — معهد الدراسات الجنائية ٩٧
 مناهج الدراسة فى معهد الدراسات الجنائية ١٠٢
 ٢ — معهد الدراسات الإدارية ١١٥
 ٣ — معهد الدراسات الاقتصادية والمالية ١١٨
 مناهج الدراسة فى معهد الدراسات الاقتصادية والمالية ١٢٢
 توزيع مواد الدراسة ١٣٠
 المكافآت الدراسة ١٣٣
 المكافآت والجوائز الآتية من طريق الهبات ١٣٥
 تأديب الطلبة ١٣٨

صفحة	
١٤١	نظام المتسعين والمستمعين
١٤٢	الإجازات
١٤٢	إعفاء الطلبة من الخدمة العسكرية
١٤٣	مكتبة الكلية
١٥٠	ألقاب أساتذة الكلية العلمية ومؤلفاتهم
	المحاضرات العامة التي نظمتها الكلية والفرع في مدينة الاسكندرية
١٧٤	في سنة ١٩٣٨—١٩٣٩
١٧٥	مجلة « القانون والاقتصاد » التي يصدرها أساتذة الكلية
	إحصاء بعدد طلبة مدرسة الحقوق وعدد المتخرجين منها من سنة ١٨٨٧
١٧٧	حتى الآن
١٨٠	إحصاء بعدد الطلبة الذين تقدموا لامتحان المعادلة والذين نجحوا فيه
١٨١	إحصاء نتيجة امتحانات الليسانس والنقل والمعادلة من سنة ١٩٣٥
	إحصاء بنتائج امتحانات دبلومات الدراسة العليا ابتداء من مايو
١٨٤	سنة ١٩٢٧
١٨٨	إحصاء بنتائج المعاهد من مايو سنة ١٩٣٣
١٩٠	الطلبة المنفوقون الذين نالوا الجوائز في السنة الدراسية ١٩٣٨—١٩٣٩
١٩١	أسماء الناجحين في الامتحانات النهائية سنة ١٩٣٨—١٩٣٩
	أسئلة الاختبارات التحريرية في السنة الدراسية ١٩٣٨ — ١٩٣٩
	(ملحقه بالتقويم)

تليفونات إدارة الجامعة المصرية وكلية الحقوق

١ - الجامعة المصرية

٩٦٥٨٤	}	المدير .
٩٦٧٨٩			
٩٦٥٨٥	}	السكرتير العام
٩٦٧٨٩			
٩٦٧٨٩		الإدارة

ب - كلية الحقوق

٩٦٥٣٥	}	عميد الكلية .
٩٦٨٠٢			
٩٦٧٢٦			
	}	وكيل الكلية .
		أساتذة الكلية
		سكرتير الكلية
٩٦٨٠٢		أمين مكتبة الكلية
٩٦٧٢٦		سكرتارية الكلية
		معاونو الكلية
		ملحق الكلية

الجامعة المصرية

الرئيس الأعلى للجامعة	:	حضرة صاحب الممال محمود فهمي الترابي باشا (وزع المادف)
مدير الجامعة	:	د د أحمد لطفى السيد باشا
وكيل الجامعة	:	د السعادة الدكتور على ابراهيم باشا (معيد كلية الطب)
سكرتير عام الجامعة	:	د د البرزة عبد الرحيم محمد عثمان بك
	:	د د مدرسة الفرير بالزيتون ، تلغراف

أعضاء مجلس إدارة الجامعة

١ - مدير الجامعة	:	حضرة صاحب السعادة أحمد لطفى السيد باشا
٢ - حضرة صاحب الممال الربيع الدكتور على ماهر باشا :	:	رئيس مجلس الوزراء
٣ - د د السعادة محمد فهمي الدين بك باشا	:	الدكتور عبد الحميد بدوى باشا : رئيس أفلام قصايا المسكوبة
٤ - د د د	:	وزير المالية
٥ - د د د	:	حسين سرى باشا
٦ - وكيل وزارة المادف :	:	حضرة صاحب البرزة عبد الرزاق أحمد الشنورى بك
٧ - وكيل المالية	:	د د د حسن مختار رضى بك
٨ - معيد كلية الطب	:	د د د السعادة الدكتور على ابراهيم باشا
٩ - د د د الطوق	:	د د د البرزة محمد صالح بك
١٠ - د د د الآداب	:	د د د الأستاذ محمد شفيق قريال
١١ - د د د العلوم	:	د د د صاحب البرزة على مصطفى مشرفة
١٢ - د د د الهندسة	:	د د د عبد الرحمن الاساوى بك
١٣ - د د د الزراعة	:	د د د محمد يوسف سليم بك (بالنيابة)
١٤ - د د د التجارة	:	د د د محمد جمدى بك
١٥ - ناظر مدرسة الطب البيطرى :	:	حضرة الدكتور عبد العزيز تسمانى

١
٢
٣

٣	شارع نوبار مصر الجديدة ، تلغراف
٧	د د البرزة ، تلغراف
٣	د د البحر الأعظم بالجيزة ، تلغراف
٨	د د نوبار مصر الجديدة ، تلغراف
١٢	د د شجرة النور باز مالكة ، تلغراف
٣	د د يوسف بك موصى بالقى تلغراف
٣	د د تخمس مصر الجديدة ، تلغراف
٧	د د خليل أغا جاردن سقي ، تلغراف
٣	د د ابراهيم باشا جولان ، تلغراف
٣	د د دى مارتنير مصر الجديدة ، تلغراف
٣	د د قزوين مصر الجديدة ، تلغراف
١٦	د د رفاعية بالجيزة ، تلغراف
٢٩	د د الحرم بالجيزة ، تلغراف
٥	د د شارع سجن وسجن مصر الجديدة ، تلغراف
١٦	د د مراد بك بالجيزة ، تلغراف

ممثلو الكليات (من الأساتذة) في مجلس الجامعة

[illegible]

عضو المجلس الكلية الخارجية هيئة التدريس

حفزة صاحب السعادة محمد إليب عطية، أبا وكل محكمة التفتيش والإبرام
١٠٤ شارع سليم الأولى عطية المحرمية، تلغرون ٥٥٦٧٥
عروامة عاصم، بالبحريرة، تلغرون ٥٥٦٧٥

أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق

١١ شارع إبراهيم باشا بجواندة ، تليفون ٣٢٧٧ محلون ، مكتب ١٦٥٣٠	١٦	معيد الكلية وأسناد القانون التجاري	١٦
١٣ شارع كسيون بالزمالك ، تليفون ١١٧٠	١٧	وكيل	١٧
٥ شارع المنير عثمان بالزمالك ، تليفون ٥٥٩٩١	١٨	أسناد القانون المدني	١٨
٩٦٦٦٠ عمارة رولان بجوار جامع المحرزة بالقاهرة ، تليفون ٩٦٦٦٠	١٩	القانون العام	١٩
٧٩ شارع رفاعة بالجيزة ، تليفون ٩٦٧٢٧	٢٠	القانون الدولي	٢٠
٥١٤٦١ نواد الأول بالزمالك ، تليفون ١٨٣	٢١	القانون المدني	٢١
٢٦٩٥٥ السلولى بالجيزة ، تليفون ١٦١٦٤	٢٢	قانون الزامات	٢٢
٥ نتيجة عصر الجديدة ، تليفون ١٠١٦٤	٢٣	القانون الجنائي	٢٣
٨٨ القصر القويحى بسيدي الدين شقة ٣٩	٢٤	القانون المدني	٢٤
٩٧٥٢٧ الجبلية بالجيزة ، تليفون ٤٣٠٠٤	٢٥	الاقتصاد السياسي	٢٥
٦ النباتات بقصر الوزاره ، تليفون ١٤٦	٢٦	الاقتصاد السياسي	٢٦
٤٥٧٨٠ شارع عماد الدين بنسبون روما تليفون ٤٥٧٨٠	٢٧	القانون الروماني وتاريخ القانون	٢٧
١ المرتز عثمان بالزمالك ، تليفون ٤٥٧٨٠	٢٨	القانون المدني	٢٨
١ السكامل عمد بالزمالك ، تليفون ٤١٢٨٥	٢٩	القانون التجاري	٢٩
٦ صالح كرم ، بجوا	٣٠	مساعدة المراجعة الاسلانية	٣٠
٨ اسماعيل باشا بجاردن سقي ، تليفون ٤٢٧٧٤	٣١	القانون الدولي	٣١
٨ السلولى بجاردن سقي ، تليفون ٤١٤٨٠	٣٢	القانون العام	٣٢
٧٣ الخروسة ، بنارس الملك ، تليفون ٤٠٧٣٤	٣٣	الاقتصاد السياسي	٣٣
١٦	٣٤	حاضرة صاحبة النوبة محمد صالح بك	٣٤
١٧	٣٥	الاستاذ علي محمد بدوي	٣٥
١٨	٣٦	صاحب اليرة محمد كامل سرسي بك	٣٦
١٩	٣٧	الدكتور وايت ابراهيم	٣٧
٢٠	٣٨	الاستاذ محمود سامي جنيبة	٣٨
٢١	٣٩	و ديع فرج	٣٩
٢٢	٤٠	محمد حامد قهوي	٤٠
٢٣	٤١	محمد مصطفى القلبي	٤١
٢٤	٤٢	محمد المصطفى خيال	٤٢
٢٥	٤٣	حضرة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي	٤٣
٢٦	٤٤	Bresciani-Turroni	٤٤
٢٧	٤٥	T.H. Fraser	٤٥
٢٨	٤٦	Arangio - Rutz	٤٦
٢٩	٤٧	Gaston Stéfani	٤٧
٣٠	٤٨	Gaston Cady	٤٨
٣١	٤٩	الشيخ عبد الوهاب خلاف	٤٩
٣٢	٥٠	الدكتور حامد زكي	٥٠
٣٣	٥١	وجيد فكري رأفت	٥١
٣٤	٥٢	زكي عبد الصالح	٥٢

١٢٧٤٦ شارع ابن ستر بجومات القبة ، تلغون	١٢٧٤٦	١
بئرح السكبة بالاسكندرية .	١٢٧٤٦	٢
شارع الراجح بالناصريه	١٢٧٤٦	٣
شارع مسل الكسر بجاردن سيق ، تلغون	١٢٧٤٦	٤
السلول بجوار كبة البنايت بالجيزة ، تلغون	١٢٧٤٦	٥
طومان باي بالزيتون .	١٢٧٤٦	٦
الملك تازل بالجيزة .	١٢٧٤٦	٧
كبير القوية بجوار مخزن الترام بالجيزة ، تلغون	١٢٧٤٦	٨
الكمال بنهرا .	١٢٧٤٦	٩
قطرة الذكة بالهاجرة .	١٢٧٤٦	١٠
مسرة بنهرا بالهاجرة .	١٢٧٤٦	١١
رستم باشا بجوان تلغون ٢٣٦ حوان	١٢٧٤٦	١٢
بئرح السكبة بالاسكندرية	١٢٧٤٦	١٣
الموياتي بنشيتون حمام شاروت .	١٢٧٤٦	١٤
سليمان باشا منزل ساتو .	١٢٧٤٦	١٥
شارع الأمير حين بالزمالك	١٢٧٤٦	١٦
هارون بالجيزة تلغون .	١٢٧٤٦	١٧
بئرح السكبة بالاسكندرية .	١٢٧٤٦	١٨
استاذ مساعد القانون الرومانى	١٢٧٤٦	١٩
الشرعية الاسلامية	١٢٧٤٦	٢٠
القانون العام	١٢٧٤٦	٢١
القانون الجنائى	١٢٧٤٦	٢٢
الدفن	١٢٧٤٦	٢٣
مدرس القانون للدفن .	١٢٧٤٦	٢٤
الشرعية الاسلامية	١٢٧٤٦	٢٥
القانون الجنائى	١٢٧٤٦	٢٦
التجارى	١٢٧٤٦	٢٧
الدفن .	١٢٧٤٦	٢٨
قانون التراعات	١٢٧٤٦	٢٩
الاقتصاد	١٢٧٤٦	٣٠
القانون التجارى	١٢٧٤٦	٣١
العام (متدب بالوراق)	١٢٧٤٦	٣٢
الاقتصاد السياسى	١٢٧٤٦	٣٣
القانون الدول .	١٢٧٤٦	٣٤
العام (متدب بالوراق)	١٢٧٤٦	٣٥
القانون الدول	١٢٧٤٦	٣٦
التجارى	١٢٧٤٦	٣٧
الدفن .	١٢٧٤٦	٣٨
الذكور عبد عبد المنعم بدر .	١٢٧٤٦	٣٩
الشيخ على الخفيف	١٢٧٤٦	٤٠
الذكور السيد صبرى .	١٢٧٤٦	٤١
السيد مصطفى السيد	١٢٧٤٦	٤٢
أحمد حشمت أبو سبيت	١٢٧٤٦	٤٣
سليمان مرقس .	١٢٧٤٦	٤٤
الشيخ عبد أحمد أبو زهرة	١٢٧٤٦	٤٥
الذكور على صادق أبو حيف	١٢٧٤٦	٤٦
السيد على الغازى	١٢٧٤٦	٤٧
شليق توفيق شمله .	١٢٧٤٦	٤٨
رمزى سيف رزق الله	١٢٧٤٦	٤٩
عبد عزيز الراغى	١٢٧٤٦	٥٠
حسن شقيق	١٢٧٤٦	٥١
مصطفى كامل .	١٢٧٤٦	٥٢
حين غلاف عبد الدايع	١٢٧٤٦	٥٣
جابر جاد عبد الرحمن	١٢٧٤٦	٥٤
عشان خليل عثمان	١٢٧٤٦	٥٥
حامد سلطان .	١٢٧٤٦	٥٦
نور الدين رجائى	١٢٧٤٦	٥٧
عبد على مرقه	١٢٧٤٦	٥٨
عبد على امام	١٢٧٤٦	٥٩

مساعرو المدرسين

[illegible]

المعجلون

[illegible]

مدير مصلحة الطب المصري — منزل رقم ١٩ شارع مفوت باشا حلية الطرية . تلفون ٤٣٦ ٦٠ مكتب ٨٥٥٢٩	الطب الشرعى	الكتور محمود بك ماهر
المتعار بمحكمة النقض والابرار — منزل رقم ٨٧ شارع الملك ، حدائق القبة ، تلفون . . . ٥٥٨٠٧	القانون الجنائى وقانون تحقيق الجنايات التطبيعى ولادارة قاعة البست	الاستاذ سيد مصطفى بك
طبيب الجلادة المصرية ، منزل رقم ١٩ شارع الملك كوى بالسيدة زينب ، تلفون ٤٠٤٨٥	علم النفس الجنائى	الكتور عجموب ثابت
مدير اداره المحاكم الشرعية — ٥ شارع حارون بالجزيرة تلفون	» » »	الاستاذ محمد نصحي بك
مدير الجزيرة — ٧ شارع القصر العالي بجاردن سيق تلفون ٤٠٠١٦	» الاجرام	الاستاذ محمد الباطى بك
مدير ادارة التفتيش بالداخلية — ٤ شارع السلا لالك جاردن سيق تلفون ٤٣٢٣٠	للبوليس القنى	» محمد شفيو بك
٤ — معهد العلوم الاقتصادية والالية (الصبة الاقتصادية)		
سكرتير البنك القارى المصرى ، تلفون ٤٦١٥ منزل فلا جندى عبد الملك بك بارماتك تلفون . . . ٥٦٥٤٣	» البنوك	مسيو ماعلر Ch. Roger-Machart
تلفون ٤٦٥٤٣ منزل ٧ شارع الفضل تلفون ٥١٨٠٨ وكيل شركة الشرق ت ٤٦٥٦٢ منزل ٧ شارع الفضل بشركة تأمين بنك مصر ٤٦٣٩٠	» البنوك لمن التأمين	» فورنى E. Fort » جورج سانليفيى E. Q. Santlevici

موظفو سكرتارية الكلية

- حضرة على عبد العزيز أفندى (سكرتير) — المادى فيلا هوب تليفون ٨٤ معادى
 » أحمد عبد المنعم محمد أفندى . — ٩٩ شارع الحدوى اسماعيل
 » أحمد حسين على أبو طالب . — ٦ شارع الترجان بنارح محمد على
 » أمين اسماعيل حسن . — بفرع الكلية بالاسكندرية
 » سيد عبد العال سيد . — ٤ حارة الخوخة شارع الباب الحديد بالقلمة
 » وفيق عوض فهمى . — ٥١ شارع الفاع بالجزيرة

معاونو الكلية

- حضرة حسين زكى مصطفى أفندى . — ١٣ شارع يلينا شبرا .
 » محمد يوسى علام . — حارة فهمى بك رقم ٦ بالمنيرة
 » مصطفى رمزى . — ٢٦ شارع سعيد مصر الجديدة
 » طه محمد السرساوى . — ٩٧ عمرو بن العاص بمصر القديمة
 » محمد حنى عبد الرحيم . — بفرع الكلية بالاسكندرية

مكتبة الكلية

- عمود رياض عطية أفندى (أمين المكتبة) — ١٤ شارع العارفة المرقى
 حسين كامل سعد الله أفندى . — ٢٠ شارع الروضة
 حافظ ابراهيم أفندى (القاتون الخاص) — ٨ شارع المغربلين حارة البالى حسين
 محمد راشد السيد (الاقتصاد) — ٢٨ شارع ابن الأثير شبرا
 محمد جمال الدين خيرت (القاتون الخاص) — ٨ شارع نصرة بالمالية
 محمد المأمون جوده أفندى . — ٥١ شارع الفاع بالجزيرة

اطباء الجامعة

- الدكتور محبوب ثابت — شارع الكومى رقم ١٩ بالسيدة زينب تليفون ٤٠٤٨٥
 » عبد المنعم البرادعى — حيادة رقم ٤ بميدان توفيق تليفون ٤٢٨٦١
 » عبد الهادى خليل — ١١ ميدان الحدوى اسماعيل تليفون ٥٠٠٣٣

أعضاء مجلس الكلية

عميد الكلية	• • • • •	الأستاذ محمد صالح بك
وكيل الكلية	• • • • •	» على محمد بدوي
الأستاذة	• • • • •	» محمد كامل مرسى بك
	• • • • •	» وايت ابراهيم
	• • • • •	» محمود سامي جنيته
	• • • • •	» وديع فرج
	• • • • •	» محمد حامد نهى
	• • • • •	» محمد مصطفى القلى
	• • • • •	» عيد المطفى خيال
	• • • • •	الأستاذ عبد الحكيم الرفاعى
	C. Bresciani-Turroni	» برشيانى ترونى
	T. H. Fraser.	» فرزر
الاساتذة الساعدون	V. Arangio-Ruiz	الدكتور أرانجيو رويز
	G. Stéfani	» ج . ستيفانى
	G. Caby	» ج . كابي
	• • • • •	» الشيخ عبد الوهاب خلائى
	• • • • •	الدكتور حامد زكى
	• • • • •	» وحيد فكرى رأفت
	• • • • •	» زكى عبد المتعال
	• • • • •	» محمد عبد النعم بدو
	• • • • •	الأستاذ الشيخ على الحنيف
	• • • • •	الدكتور السيد صبرى
عضوان لينا من هيئة التدريس	• • • • •	» السيد مصطفى السيد
	• • • • •	» أحمد حشمت أبو سنيت
عضوان لينا من هيئة التدريس	• • • • •	حضرة صاحب النزة مصطفى حنبى بك وكيل وزارة العدل
	• • • • •	» السعادة محمد ليلى عطيه باشا وكيل محكمة النقض والابرار

أقسام الدراسة بالكلية

- ١ - الدراسة موزعة في كلية الحقوق على الأقسام الآتية :
- أولاً - قسم القانون الخاص ، ويشمل ثلاثة فروع :
- (١) فرع القانون المدني والمدني المقارن ، وأساتذته هم :
- الأستاذ محمد كامل مرسى بك .

• وديع فرج .

• عبد المعطى خيال .

• ستيفانى G. Stefany .

• المساعد حامد زكى .

• أحمد حشمت أبو ستيت .

الدكتور سليمان مرقس . مدرس

• شفيق توفيق شحاته

• محمد على إمام

• محمد على عرفه

(ب) فرع الشريعة الإسلامية ، وأساتذته هم :

الأستاذ المساعد الشيخ عبد الوهاب خلاف .

• • • على الخفيف .

الشيخ محمد أحمد أبو زهرة . مدرس

(ج) فرع المواد المرتبطة بالقانون المدني (القانون التجارى وقانون المرافعات) .

وأساتذته هم :

الأستاذ محمد صالح بك .

• محمد حامد فهمى .

• كابي G. Caby .

الدكتور السيد على المغازى مدرس

• رمزى سيف رزق الله

الدكتور محمد شفيق مدرس

» نور الدين رجاى

ثانياً — قسم القانون العام (القانون الدستورى والقانون الادارى . والتشريع
المالى) . وأساتذته هم :

الاستاذ وايت ابراهيم .

» المساعد وحيد فكرى رافت .

» » السيد صبرى .

الدكتور مصطفى كامل مدرس (منتدب بالعراق)

» عثمان خليل عثمان (» » »)

ثالثاً — قسم العلوم الاقتصادية (الاقتصاد بفروعه وعلم الإحصاء) ، وأساتذته هم :

الاستاذ برشيانى تيرونى C. Bresciani-Turroni

» فريزر T. H. Fraser

» عبد الحكيم الرفاعى .

» المساعد زكى عبد المتعال .

الدكتور محمد عزيز المراضى مدرس (بجيف)

» حسين خلاف محمد الدباع مدرس

رابعاً — قسم العلوم الجنائية (القانون الجنائى وقانون تحقيق الجنايات) ،
وأساتذته هم :

الاستاذ على محمد بدوى .

» محمد مصطفى القلى .

» المساعد السعيد مصطفى السعيد .

الدكتور على صادق أبو هيف مدرس

خامساً — قسم القانون الدولى (القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص) ،
وأساتذته هم :

الاستاذ محمود سامى جيتيه .

» المساعد حامد زكى .

الدكتور حامد سلطان . مدرس

» جابر جاد عبد الرحمن »

سادساً — قسم تاريخ القانون (الخاص والعام) والقانون الروماني .
وأساتذته هم :

الاستاذ روبرت A. Ruiz .

» علي محمد بدوي .

» المساعد محمد عبد المنعم بدر .

٢ — يتألف كل قسم أو فرع من أعضاء هيئة التدريس برئاسة الاستاذ
ذى الكرسى . فاذا وجد في القسم أكثر من أستاذ واحد ، أو لم يوجد إلا أستاذة
مساعدون ، كان رئيس القسم هو أقدم الاساتذة في الحالة الاولى . وأقدم الاساتذة
المساعدين في الحالة الثانية .

٣ — يختص كل قسم بما يأتي :

أولاً — لخص المسائل التي تحال عليه من العميد أو من مجلس الكلية وتقديم
تقرير عنها .

ثانياً — النظر في الاقتراحات التي تقدم إليه من أساتذة القسم لرفع المستوى
العلمي بالكلية .

ثالثاً — العمل على إنشاء معاهد عليية تلحق بالأقسام . ويقوم كل قسم بإدارة
المعهد الذى يخصه بعد إنشائه والتدريس به .

٤ — يجتمع كل قسم أو كل فرع مرة على الأقل كل شهر ، وكلما رأى ذلك
رئيس القسم أو رئيس الفرع . ويجوز محضر عن كل اجتماع . ويجوز لكل قسم
أو فرع أن يطلب حضور أساتذة من الأقسام والفروع الأخرى لاجتماعاته إذ
رأى ضرورة ذلك لفحص موضوعاته .

لمحة تاريخية عن كلية الحقوق

العهد الاول

مدرسة الادارة والالسن

أنشئت مدرسة الحقوق في سنة ١٨٦٨ ، في عهد المغفور له إسماعيل باشا . وكان أول ناظر لها المرحوم فيدال باشا ، وهو الذي عهد إليه الخديو إسماعيل بتأسيس المدرسة وتنظيمها ، وصحيت في أول عهدها بمدرسة الإدارة والالسن ، ثم انفصلت مدرسة الالسن عن مدرسة الإدارة في ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، وظلت مدرسة الادارة معروفة بهذا الاسم حتى سنة ١٨٨٦ ، إذ صدر قرار بوزارة بتسميتها مدرسة الحقوق ، وكان يدرس بها الشريعة الإسلامية والقانون الروماني والقانون التجاري واللغات العربية والفرنسية واللاتينية والايطالية والترجمة والخط العربي والخط الفرنسي :

وفي ١٢ يولييه سنة ١٨٨٦ وضعت للمدرسة لائحة قسمت الدراسة بمقتضاها إلى قسمين : ابتدائي وعال . أما القسم الابتدائي فكان يشمل السنتين الأولى والثانية ، وكان الغرض منه تخريج المحضرين وموظفي أقالام الكتاب بالمهاكم ، وكانت مواد الدراسة فيه اللغة العربية واللغة الفرنسية والترجمة والتاريخ والجغرافية والخط العربي والخط الفرنسي وإمسالك الدفاتر والنظام القضائي ومبادئ المرافعات والإجراءات القضائية . وأما القسم العالي فكان مكوناً من ثلاث سنوات دراسية ، وكان الغرض منه تخريج رؤساء أقالام الكتاب وأعضاء النيابة وغيرهم من الموظفين الذين تقتضى وظائفهم معلومات قانونية . وكانت مواد الدراسة بهذا القسم تشمل اللغات العربية والفرنسية والايطالية والترجمة والتاريخ والشريعة الإسلامية

والقانون المدنى والقانون الجنائى وقانون المرافعات والقانون التجارى والقانون الرومائى .

وفى ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٦ صدر قرار من نظارة المعارف ، بناء على ماقرره مجلس النظارفى ١٢ يوليه من السنة المذكورة بالتصديق على قانون لمدرسة الحقوق تقضى المادة التاسعة عشرة منه بإعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية للمتحنين بها ، وأن تنشر أسماء الناجحين فى الجريدة الرسمية — وهذا أول قانون قضى بإعطاء دبلومات للمتحنين بتلك المدرسة .

وكان بمدرسة الحقوق قسم خاص بالترجمة مكون من فصل واحد لتخريج المترجمين اللازمين لوظائف الحكومة . وقد أُلغى هذا القسم سنة ١٨٨٧ . وفى سنة ١٨٨٨ — ١٨٨٩ عدل منهج الدراسة ، وأضيفت مادة القانون الإدارى إلى العلوم القانونية التى تدرس بالمدرسة .

العهد الثانى

مدرسة الحقوق كمدرسة عالية

وفى سنة ١٨٩٢ ، أى فى عهد المرحوم مسيو تسو ، الذى خلف فيدال باشا على نظارة المدرسة ، أدخلت إصلاحات جمة على نظام المدرسة ، فأُلغى منها القسم الابتدائى ، واشترط فيمن يلتحق بها من الطلاب أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية ، وحذف من منهج الدراسة كثير من المواد غير القانونية ، وزيدت مواد الدراسة القانونية ، وأصبح خريجوها بمنحون دبلوم الليسانس فى الحقوق بعد أن كانوا بمنحون شهادة دراسية .

وأنشئ بالمدرسة فى السنة المذكورة مكتبة حوت عدداً كبيراً من المؤلفات القانونية والشرعية والعلمية والأدبية ، وظلت هذه المكتبة فى نمو مطرد .

وفى السنة عينها أنشئ بالمدرسة قسم لىلى كان الفرض منه تمكين الطلاب الذين تعوقهم أشغالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على دبلوم

الليسانس . ولكن هذا القسم أبطل في أول السنة الدراسية ١٨٩٨ — ١٨٩٩ .
وفي سنة ١٨٩٥ أنشئ بالمدرسة قسم لتخريج ضباط البوليس ، كان يقبل
به طلبة حاصلون على شهادة الدراسة الابتدائية . وكانت الدراسة فيه مقصورة على
قانون العقوبات وتحقيق الجنايات . وقد ألغى هذا القسم في سنة ١٩٠١ .

وفي سنة ١٨٩٧ صدر أمر عال قضى بأن يعقد في مدرسة الحقوق كل عام
امتحان في القوانين المصرية للحاصلين على شهادة أجنبية في علوم الحقوق الذين
يريدون اعتبار شهادتهم معادلة لدبلوم الليسانس المصرية . وقد عدل هذا
النظام بقانون صدر في سنة ١٩١٢ .

وظلت الدراسة في مدرسة الحقوق باللغة الفرنسية حتى سنة ١٨٩٩ — ١٩٠٠
إذ أنشئ إلى جانب القسم الفرنسى قسم إنجليزى يؤمه الطلاب الذين أنعموا
دراستهم الثانوية باللغة الانجليزية ، والذين كانوا إلى ذلك الحين محرومين من
دراسة العلوم القانونية . وظل هذا القسم ينمو من ذلك الوقت ، بينما كان عدد
الطلاب في القسم الفرنسى يتناقص عاما بعد عام بسبب إلغاء اللغة الفرنسية من
القسم الثانوى ، حتى كانت السنة المكتتبية ١٩١٥ — ١٩١٦ ، إذ ألغيت السنة
الأولى من القسم الفرنسى ، وأعقب ذلك إلغاء السنتين الأخرى تدريجاً في الأعوام
التالية ، حتى تم إلغاء القسم الفرنسى ، وأصبحت لغة الدراسة بالمدرسة هي
الانجليزية . غير أن قيام الحرب العظمى ، وانخراط عدد كبير من أساتذة المدرسة
الانجليزية في سلك الجندية أتاح للمدرسين المصريين فرصة القيام بأعباء التدريس
باللغة العربية ، فكان من وراء ذلك أن اتسع نطاق التدريس باللغة العربية تدريجاً
حتى أصبحت لغة التدريس في كل العلوم ، وكان من النتائج الطبيعية لهذا
الانقلاب أن انتقلت إدارة المدرسة من الأيدى الأجنبية إلى الأيدى المصرية .
وقد زاد إقبال الطلاب على المدرسة عاما بعد عام . وبدأت المدرسة منذ
سنة ١٩٠٥ ترفض قبول بعض المتقدمين إليها بسبب ضيق المكان . وظلت الحال
كذلك حتى كانت سنة ١٩١٠ فأصدرت وزارة المعارف قراراً جعلت به امتحانات

مدرسة الحقوق عامة ، وأباحت دخولها لجميع الطلبة ، سواء أكانوا تلقوا دروسهم بالمدرسة أم في الخارج ، وبذلك أصبح طلاب المدرسة فريقين : فريق الطلبة النظاميين وهم الذين يتلقون دروسهم في المدرسة ، وفريق الطلبة المنتسبين من الخارج ويشمل الطلبة الذين لم يجدوا مكانا بالمدرسة ، والموظفين والمستخدمين الذين لم تسمح لهم ظروفهم بالانقطاع للدرس ، فالتحقوا بخدمة الحكومة وغيرها من المصالح ، وكل من آتس في نفسه ميلا إلى دراسة العلوم القانونية . وقد رأت المدرسة — مساعدة لهؤلاء الطلبة على تحصيل الدروس بطريقة نظامية — أن تنشئ في سنة ١٩٢٢ قسماً ليلياً لمن يريد منهم الالتحاق به بعد دفع الرسوم المقررة ، وقد عاد هذا القسم على الطلاب المنتسبين بأكثر الفوائد .

وزاد عدد الطلبة المنتسبين ، سواء من يدرسون منهم بمنزلهم ومن انتظموا في سلك القسم الليلي ، حتى كاد يضارع عدد الطلبة النظاميين ، غير أن اندماج المدرسة في الجامعة المصرية ترتب عليه إلغاء نظام الانتساب من الخارج .

وفي سنة ١٩٠٤ أنشئ للمدرسة مجلس مؤلف من الناظر والوكيل ومن ستة مدرسين يعينون في كل عام . وكانت آراء هذا المجلس قطعية فيما يتعلق بخطط الدراسة وبرامجها ونتائج الامتحان وكتب الدراسة ، واستشارية فيما يتعلق بقبول الطلبة وتأديبهم وفصلهم الخ .

وظلت المدرسة تابعة لوزارة المعارف إلى أن أصدر أمر عال في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ بفصلها عنها وإلحاقها بوزارة الحقانية ، وقضت المادة الثانية من هذا الأمر العالي بتشكيل مجلس لإدارة المدرسة ، يؤلف من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية والنائب العمومي لدى المحاكم الأهلية وناظر المدرسة ومن عضوين يعينان بقرار من وزير الحقانية لمدة لا تتجاوز سنتين ، وجعلت رئاسة هذا المجلس لرئيس محكمة الاستئناف ، وعند غيابه للنائب العمومي ، وجعل من اختصاصه النظر في لوائح المدرسة وبرامج التعليم وخطط الدراسة وانتخاب المدرسين وأعضاء لجان الامتحان وتقرير الاجازات واختيار الكتب الدراسية وتأديب الطلبة ورفعهم الخ

على أن تعرض قرارات المجلس على وزير الحقانية ليقرر فيها ما يراه . ووجود هذا المجلس بطل مجلس المدرسة السالف ذكره .

وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صدر قرار وزير الحقانية بإنشاء جمعية عمومية بالمدرسة تدعى الجمعية العمومية لآساتنة المدرسة ، رئيسها الناظر ، وهو يدهوها كلما رأى لزوما لذلك ، ويعرض عليها ما يتعلق بخطط الدراسة وبرامج التعليم وتقرير الاجازات واختيار الكتب وتوزيع مواد الدراسة على الآساتنة ، وكانت تعرض محاضر جلسات الجمعية العمومية على مجلس الادارة للاستئناس برأيها . وفي سنة ١٩٢٣ أعيدت مدرسة الحقوق إلى وزارة المعارف تمهيداً لضمها إلى الجامعة المصرية .

العهد الثالث

كلية الحقوق كمعهد جامعي

في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ تقرر إنشاء الجامعة المصرية ، وإدماج مدرسة الحقوق بها ، على أن تعتبر كلية الحقوق بالجامعة . ولرغبة الحكومة في أن تصبح كلية الحقوق المصرية في أقرب وقت ممهداً علمياً يضارع الكليات الأوربية رأيت أن أسند إدارة هذه الكلية في أول عهدها إلى العميد ديجي ، لذائع شهرته العلمية وواسع خبرته الادارية . وتولى الأستاذ ديجي إدارة الكلية من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حتى أول مارس سنة ١٩٢٦ . وفي هذه الفترة الوجيزة تم تحضير أهم لوائح الجامعة وتحديد وظائفها . وأسندت بعده وظيفة عميد الكلية إلى المرحوم الأستاذ أحمد أمين بك ، ثم الأستاذ محمد كامل مرسى بك .

وقد صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية ، وهو القانون المعمول به الآن ، بعد أن عدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ ، ثم بالرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥ ، ويجعل الجامعة المصرية تتكون من الكليات الآتية : كلية الآداب ، وكلية العلوم ، وكلية الطب ، وكلية الحقوق .

وقد ألقى القانون المذكور مرسوم ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الذى صدر أولا بأشاء الجامعة وتنظيمها ^(١).

وقد صدر مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ ، باللائحة الأساسية لكلية الحقوق ، ومرسوم بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٩ باعتماد اللائحة الداخلية الكلية . وتعديلت اللائحة الأساسية بمرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣١ . وكذلك اللائحة الداخلية بمرسوم صدر فى نفس التاريخ .

وبتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ بوضع لائحة أساسية جديدة لكلية الحقوق ، وقد نص فيها على إلغاء المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ الملل فى سنة ١٩٣١ ، وكذلك صدر مرسوم بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٣٣ باعتماد لائحة داخلية جديدة استعاض بها عن اللائحة الصادرة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ والمعدلة فى سنة ١٩٣١ .

ثم عدلت اللائحة الأساسية الجديدة بمرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ وكذلك عدلت اللائحة الداخلية بمرسومين صدرا فى ٩ مايو سنة ١٩٣٥ و ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ، ثم صدر القانونان رقم ٦٧ و ٦٨ لسنة ١٩٣٧ وقد نصا على مايمد تعديلا لبعض أحكام اللائحتين الأساسية والداخلية . وفى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ صدر مرسوم بتعديل اللائحة الداخلية فيما يتعلق بتوزيع مواد الدراسة .

وكان من نتيجة إجماع مدرسة الحقوق فى الجامعة المصرية واعتبارها كلية أن أنشئ قسم الدكتوراه فى سنة ١٩٢٦ ، ونظم هو وقسم اللسانس على نسق الكليات الفرنسية فى أحدث نظام لها ، مع تعديل يسير يسد حاجات البلاد الخاصة ، كما أنه أنشئ قسم إعدادى يؤهل الطلاب لدخول كلية الحقوق بعد أن

(١) صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥ بادماج مدرسة الهندسة المسكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطرى فى الجامعة المصرية ، على أن تتميز المدارس الثلاث الأولى على التوالى كليات الهندسة والزراعة والتجارة ، وتلحق مدرسة الطب البيطرى بكلية الطب .

يزودهم بمبادئ العلوم الاجتماعية وينمى استعدادهم لتلقى دروس القانون بما يتوافرون عليه من الثقافة العامة . وألحق هذا القسم فى أول عهده بكلية الآداب ثم نقل إلى كلية الحقوق ، ورؤى أخيراً إلناؤه من كلية الحقوق وجعله تابعا للتعليم الثانوى بمد تعديل نظامه .

بناء الكلية

انتقلت كلية الحقوق فى أول شهر اكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى الجناح المخصص لها من سراى الجامعة التى شيدت حديثا فى حديقة الأورمان بالجيزة . وقد ضاق بها هذا الجناح ، فأنشئ ملحق لبنائها بجوار مكانها الحالى بحديقة الأورمان وأعد للدراسة فيه ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ .

إنشاء فرع للكلية بمدينة الاسكندرية

لما كان التعليم الثانوى آخذاً باستمرار فى الانتشار ، وكان عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا بقسميها العلمى والأدبى يزداد كل سنة ، كان عدد الناجحين فى البكالوريا فى سنة ١٩٣٥ : ٥٢٩ أدبى و ٥١٧ علمى ، وعدددهم فى سنة ١٩٣٧ : ١٤٣١ أدبى و ٢٦٩١ علمى . ولما كانت غالبية هؤلاء الناجحين تتقدم إلى الجامعة للالتحاق بمختلف كلياتها ، ولما كان من غير المستطاع — ومصر فى بداية عهدها الاستقلالى — حرمان هؤلاء الطلبة من التعليم الجامعى فضلا عما ينطوى عليه هذا الحرمان من أخطار متعددة — لذلك عملت كليات الجامعة جهدا فى السنوات الأخيرة على قبول أكبر عدد من هؤلاء الطلاب . إلا أنها ازدحمت بهم ، فاضطرت إلى تكوين فرق كبيرة العدد بلغت فى بعض الكليات نحواً من ٤٠٠ طالب . ولما كان اجتماع مثل هذا العدد فى فرقة واحدة من شأنه أن يفوت الغرض من الدراسة الجامعية ، وقوامها الصلة بين الأستاذ والطالب .

لكل هذا ، وبالنظر إلى أن بعض الكليات في الجامعة عجزت عن قبول كل المتقدمين إليها ، وينتظر أن يزداد عدد غير المقبولين بإزدیاد الناجحين في شهادة البكالوريا .

اقترح إنشاء جامعة ثانية تدريباً بمعنى أن يبدأ بإنشاء الكليات التي تدعو اليوم إلى حاجة ملحة .

وبالنظر إلى أن مدينة الاسكندرية هي عاصمة القطر الثانية ، فقد وافق مجلس الجامعة بمجلسته المنعقدتين في ٢٤ و ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ على إنشاء الفرع المذكور يبدأ بقبول الطلبة الراغبين في اللحاق بالسنتين الأولى والثانية .

وقد وافق مجلس الوزراء بمجلسته المنعقدة في ٦ أغسطس سنة ١٩٣٨ على ذلك ، وتنفيذاً لهذا القرار استأجرت الجامعة سراى زورفودا كي بيا كوس برمل الاسكندرية ، وابتدأت الدراسة فيها ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

إدارة الكلية

لكلية الحقوق عميد يديرها ، وعند غيابه وكيل ، ومجلس يسمى مجلس الكلية . ويقوم بتنفيذ الأعمال الكتابية والادارية سكرتير الكلية^(١) ومساعدوه ومعاونو الكلية .

عميد الكلية^(٢) — يمين العميد بقرار من وزير المعارف العمومية من

(١) سكرتير الكلية : يتولى سكرتير الكلية ، بمساعدة الموظفين التابعين للسكرتارية ، أمر الرسائل والتحريرات الصامة ، وضبط سجلات الانتساب ، وحفظ أختام الكلية ، والاشراف على تحصيل رسوم الدراسة وإدارة أعمال الحسابات فيها .

معاونو الكلية : أمم أعمالهم تحصيل الرسوم الدراسية من طلبة الكلية ، وتوريد المتحصل يومياً لبنك مصر ، ومراقبة حضور الطلبة ، وحصر الفائتين والمتأخرين منهم ، وعمل السجلات اللازمة لذلك ، ومحرير استعلامات يومية لأولياء أمور الطلبة الفائتين للاستفهام منهم عن سبب غيابهم ، ومراقبة نظافة أماكن الكلية ، وملاحظة قيام خدم الكلية بأعمالهم ، الخ .

(٢) النظار والصداء الذين تماقوا على كلية الحقوق منذ كانت مدرسة عالية م :

النظار : المرحوم فيدال باشا — من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١

المرحوم مكيو تستو — من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مارس سنة ١٩٠٢ =

بين ثلاثة من الأساتذة ذوى الكرامى يرشحهم مجلس الكلية . ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات (المادة ١٠ من قانون إعادة تنظيم الجامعة) .

ويتولى العميد أمر النظام داخل الكلية ، ويعمل على استتباب الأمن والسكينة فيها ، و بصرف الشئون الادارية بالكلية ويشرف عليها ، ويكفل مراعاة قوانين الجامعة ولوائحها ، وينظم أعمال الامتحانات ، وينفذ قرارات مجلس الكلية وقرارات مجلس إدارة الجامعة ومجلس الجامعة فيما يختص بالكلية (المادتان ٧ و ٩ من المرسوم الصادر بتحديد اختصاصات كبار الموظفين بالجامعة ومجلس الجامعة ومجالس الكليات) .

وكيل الكلية — إذا غاب العميد أو طرأ ما يمنعه من مباشرة عمله أو خلا مركزه يقوم مقامه فى جميع اختصاصاته وكيل الكلية (المادة ١٠ من المرسوم الصادر بتحديد الاختصاصات) .

وينتخب مجلس الكلية الوكيل سنوياً من بين الأساتذة ذوى الكرامى (المادة ١٠ من قانون إعادة تنظيم الجامعة) .

مجلس الكلية — يدير مجلس الكلية حركة التعليم والامتحانات والنظام

==
 المرحوم مسيو جرافولان — من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦
 مسيو لاميير — من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧
 مستر هيل — من ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢
 مستر ايموس — من أول يناير سنة ١٩١٣ إلى ٦ يولية سنة ١٩١٥
 مستر والتون — من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥ إلى ١١ يناير سنة ١٩٢٣
 على ماهر بك — من ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤
 المرحوم عبد الحفيد أبو حيف بك — من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

المعداء : المرحوم مسيو ديجيى — من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ إلى أول مارس سنة ١٩٢٦
 المرحوم أحمد أمين بك — من أول ابريل سنة ١٩٢٦ إلى ٢ يولية سنة ١٩٢٧
 الدكتور محمد كامل مرسى بك — من ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى ٧ مايو سنة ١٩٣٦
 الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى بك — من ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٦ إلى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧

الدكتور محمد صالح بك — من أول نوفمبر سنة ١٩٣٧

فى الكلية وفقاً للوائح ونحت مراقبة مجلس إدارة الجامعة ومجلس الجامعة (١)
(المادة ٤ من قانون إعادة تنظيم الجامعة) وهو مؤلف كما يلى :

عميد الكلية ، وله الرئاسة ؛

الاساتذة ذوو الكراسى ؛

الاساتذة المساعدون .

ولوزير المعارف العمومية — بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية — أن يضم إلى مجلس الكلية ممن لهم دراية خاصة فى المواد التى تدرس بالكلية أعضاء من الخارج بشرط أن لا يزيد عددهم على أربعة ؛ ويكون تعيينهم لمدة سنتين .

وعند غياب العميد يقوم مقامه فى رئاسة المجلس وكيل الكلية (المادة ١٤ من قانون إعادة تنظيم الجامعة) .

ويجتمع المجلس بناء على دعوة العميد كلما رأى ضرورة لذلك . وعلى العميد أن يدعو إلى الاجتماع إذا طلب ذلك ثلث الأعضاء بكتاب مسبب (المادة ١٩ من المرسوم الصادر بتحديد اختصاصات كبار الموظفين بالجامعة المصرية ومجلس الجامعة ومجالس الكليات) .

ولا تكون مداورات المجلس مهيحة إلا إذا حضره نصف الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء . فإذا تساوت رجع الجانب الذى فيه الرئيس .

(١) مجلس إدارة الجامعة — يؤلف مجلس إدارة الجامعة كما يلى :

المدير وله رئاسة المجلس .

وكيل وزارة المعارف العمومية .

وكيل وزارة المالية .

عمداء الكليات .

أربعة أعضاء يمينون بمرسوم ، بناء على طلب وزير المعارف العمومية ، من ذوى الخبرة فى شئون التعليم العالى بشرط أن يكونوا قد مارسوا مهنة التعليم فى إحدى كليات الجامعة سواء قبل إلحاقها بالجامعة أو بعد إلحاقها بها . ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد تعيينهم (المادة ١١ معدلة) .

مجلس الجامعة — يؤلف مجلس الجامعة من جميع أعضاء مجلس إدارة الجامعة ومن عضوين يمثلان كل كلية ينتخبهما مجلسها لمدة سنتين من بين الأساتذة ذوى الكراسى .

والمجلس أن يؤلف من بين أعضائه ، أو من غيرهم من أولى الكفاية ، لجاناً لدرس مسائل خاصة (المادة ١٥ من قانون إعادة تنظيم الجامعة) .

ويعين المجلس سكرتيره من بين أعضائه . ويتولى السكرتير تحرير محاضر الجلسات في سجل يوقع عليه العميد . وتبلغ محاضر الجلسات إلى مدير الجامعة .

وينتخب مجلس الكلية — عدا اختصاصه العام في إدارة حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية بالأمور الآتية :

١ — اقتراح إنشاء كراسى التعليم في الكلية ، وترشيح الأساتذة للكراسى الخالية بها . وكذلك ترشيح الأساتذة المساعدين والمدرسين .

٢ — يقترح على مجلس الجامعة اللوائح الخاصة بخطط الدراسة ومتاهجها وشروط منح الدرجات والدبلومات والشهادات في الكلية . ومن هذه المسائل ما يصدر بقانون ، ومنها ما يصدر بمرسوم . تخطط الدراسة وشروط منح الدرجات والدبلومات والشهادات في الكلية تصدر بقانون ؛ أما مناهج الدراسة فتصدر بمرسوم .

٣ — يضع اللوائح المتعلقة بمواظبة الطلاب وحسن نظام الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى .

٤ — يقدم إلى مجلس إدارة الجامعة أو مجلس الجامعة جميع الاقتراحات الخاصة بالكلية .

٥ — إبداء رغبات في شأن المسائل التي لها صلة بنوع التدريس الذي تشتغل به الكلية . وتقدم الرغبات كتابة إلى الرئيس في أثناء انعقاد الجلسة ، وتتل فيهما ، وفي الجلسة التالية يقرر المجلس ما إذا كان ثمة محل للمداولة في تلك الرغبات (المادة ٢١ من المرسوم الصادر بتحديد اختصاصات كبار الموظفين بالجامعة المصرية ومجلس الجامعة ومجالس الكليات) .

طه السيد نصر ، محمد حامد فهمي ، محمد مصطفى القللى ، محمود محمد الدرويش ،
أحمد محمد توفيق ، عبد الحكيم محمد الرفاعي ، محمود فهمي ، المرحوم محمود إحسان
زهدي ، محمد حلمي بهجت ، وحيد فكرى رأفت ، حامد زكى ، محمد زكى
عبد المتعال ، محمد عبد المنعم بدر ، عبد الحليم أحمد عابدين .
وأُلحق بالبعثة في سنة ١٩٣٧ المرحوم محمد كامل الغمراوى .
ثم بعثة سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، وعضواها : على صادق أبو هيف ، محسن
حسن شفيق .

ثم بعثة سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وأعضاؤها : حسين خلاف محمد الدباغ ،
نور الدين رجائي ، محمد على عرفه ، محمد عزيز المراغى ، محمد على إمام .
ثم بعثة سنة ١٩٣٧ وأعضاؤها : محمد هاشم ، محمد سامى مذكور ، محمد حسن
الجل ، أنور سعيد سلطان .

٢ - بعثة الأجريجاسيون بفرنسا

رغبة في رفع مستوى الثقافة العلمية ، وأسلوب التعليم القانوني بمصر وجعله
على قدم المساواة مع النظم الأوروبية ، سعت الحكومة المصرية لادى الحكومة
الفرنسية للاذن للمصريين بالدخول في مسابقة الأجريجاسيون ، وهى أكبر
درجة في القانون بفرنسا ، ولم يكن الدخول فيها مباحاً إلا لحاملي الدكتوراه من
الفرنسيين أنفسهم . وقد أجابت الحكومة الفرنسية طلب الحكومة المصرية ،
وعلى ذلك وضع مجلس الكلية نظاماً لبعثة علمية ، وقرر ألا ترشح الكلية أعضاء
هذه البعثة إلا من رجال هيئة التدريس ، وأن يكون المرشح قد قضى في التدريس
بالكلية مدة سنتين على الأقل .

الدرجات والشهادات التي تمنحها الكلية

تمنح الجامعة المصرية ، بناء على طلب كلية الحقوق ، الدرجات والدبلومات الآتية :

(١) درجة الليسانس في الحقوق .

(٢) دبلومات الدراسة العليا في الفروع الثلاثة الآتية :

أ — القانون الخاص .

ب — القانون العام .

ج — الاقتصاد السياسى .

(٣) درجة دكتورى الحقوق .

ويجوز إنشاء درجات ودبلومات أخرى بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة (المادة الأولى من اللائحة الأساسية) .

وتمنح أيضا شهادة معادلة لليسانس في القانون من الجامعات الأجنبية (القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢) .

ودرجة الليسانس في الحقوق تؤهل لوظائف النيابة والقضاء والانتحاق بأقلام قضايا الحكومة والاشتغال بالمحاماة الأهلية والمختلطة والشرعية ، كما أنها تمد إعداداً حسناً لمختلف الوظائف الادارية فى دواوين الحكومة ، وتنشى الاستعداد لتولى الأعمال الحرة ، من مالية وإدارية وغيرها .

وشهادة المعادلة ضرورية لحاملى الدبلومات الأجنبية فى القانون إذا أرادوا الاشتغال بالمحاماة الأهلية والشرعية وبوظائف القضاء والنيابة بالمحاكم الأهلية . ودبلومات الدراسة العليا تمهد للحصول على درجة دكتورى الحقوق .

ودرجة دكتورى الحقوق (هى أول درجة أجنبية معادلة لها) ضرورية لمن يتولى التدريس فى كلية الحقوق بصفة أستاذ ذى كرسى أو أستاذ مساعد أو مدرس ،

وهي تمهد للحاصلين عليها من السبل وتفتح لهم من الأبواب فوق ما تهيئه من ذلك درجة الليسانس والدبلومات الخاصة .

وبالكلية المعاهد الآتية :

(١) معهد الدراسات الجنائية ، والفرض منه تكوين بيئة علمية تعنى بالدراسات الخاصة بالإجرام وبالمقاب وتغذية المرشحين لوظائف التحقيق والقضاء الجنائي بما يؤهلهم لأداء وظائفهم على الوجه الأكمل ، ويمنح طلبته دبلوماً تسمى « دبلوم العلوم الجنائية » .

(٢) معهد الدراسات الإدارية ، والفرض منه تكوين مرشحين لوظائف العامة تكويناً خاصاً والعمل على تكوين الطلبة تكويناً علمياً . ويمنح طلبته دبلوماً تسمى « دبلوم العلوم الإدارية » .

(٣) معهد الدراسات الاقتصادية والمالية ، والفرض منه تكوين مرشحين للوظائف المالية أو للمهن الاقتصادية والتجارية تكويناً علمياً وعملياً معاً . ويمنح طلبته دبلوماً تسمى « دبلوم الدراسات الاقتصادية والمالية ، شعبة العلوم المالية ، أو شعبة العلوم الاقتصادية » .

(٤) معهد الدراسات السياسية والقنصلية ، والفرض منه تكوين مرشحين للوظائف السياسية والقنصلية تكويناً عالياً من الوجهتين العلمية والعملية ، ويمنح طلبته دبلوماً تسمى « دبلوم العلوم السياسية والقنصلية » .

وتتمتع الكلية بإنشاء معهد القانون المقارن ، والفرض منه المساهمة في النشاط العام للمعاهد العلمية المماثلة في البلاد الأخرى والاضطلاع بنصيبه في التوزيع الملائم للعمل المشترك بين هذه المعاهد .

أقسام كلية الحقوق

تشمل دراسة الحقوق :

٢ - قسم الدكتوراه .

١ - قسم الليسانس .

- وبدئ في العام الدراسي ١٩٣٢-١٩٣٣ بإنشاء المعاهد الأربعة الآتية:
- (١) معهد الدراسات الجنائية .
 - (٢) » » الادارية .
 - (٣) » » الاقتصادية والمالية .
 - (٤) » » السياسية والتقنصلية .
- وسيم قريباً إنشاء معهد دراسة القانون المقارن .

قسم الليسانس

كانت الدراسة في قسم الليسانس قبل إنشاء الجامعة مقسمة إلى أربع سنوات ، وكان الطلبة يلتحقون بهذا القسم بعد حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أدبي دون إعداد سابق . وبعد أن أصبحت مدرسة الحقوق القديمة كلية من كليات الجامعة أنشئ بها قسم إعدادي للطلبة المستجدين في قسم الليسانس على أن تكون مدة الدراسة به ثلاث سنوات ، تسبقها المدة التي يقضيها الطالب في القسم الإعدادي . وبدأ هذا النظام في سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ غير أنه لوحظ أن مدة الدراسة بالليسانس غير كافية وأنه يتعين زيادتها . ولذلك صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ بجعلها أربع سنوات ، وقد أبقى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ مدة الدراسة بالليسانس أربع سنوات ، ولكنه ألغى القسم الإعدادي من كلية الحقوق ، إذ رؤى أن يكون تابعاً للتعليم الثانوي بعد تعديل نظامه .

وقد أشارت المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ إلى ما يتبع في الفترة الانتقالية بسبب إلغاء القسم الإعدادي وقصر دراسة الليسانس على أربع سنوات ، فنصت على أن لوزير المعارف العمومية ، بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ، أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام الوقفية بسبب إدخال النظام الجديد ، وذلك إلى أن يتم تنفيذه بجميع منى الدراسة .

وقد جاء في قرار الوزير الصادر بناء على هذه المادة أن الطلبة الموجودين بالكلية إذ ذاك يتابعون دراستهم على نظام الثلاث السنوات ماعدا الراسبين في القسم الإعدادى فإن النظام الجديد يطبق عليهم .

الاتحاق بقسم الليسانس :

يشترط في قبول الطالب لمتابعة الدراسة للحصول على درجة الليسانس في الحقوق أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو على شهادة يعتبرها مجلس الجامعة معادلة لها (المادة الأولى الفقرة الأولى من اللائحة الداخلية)^(١) . ويجوز أن يعفى من هذه الشهادة أو ما يعادلها الطلبة غير المصريين . وفى

(١) ويكون لدى كلية الحقوق سجل قيد الطلبة . وكل طالب يريد الحصول على إحدى الشهادات أو الدبلومات أو الدرجات المقررة بمقتضى قوانين الجامعة ولوائحها ، والى تمنح بعد أداء امتحان تقدمه الكلية ويجب عليه أن يقيد نفسه فى سجل الكلية المذكورة فى أول كل سنة . ويجب إجراء القيد قبل افتتاح الدراسة . ولعميد أن يرخص بصفة استثنائية بإجرائه لغاية أول نوفمبر ، ولا يجوز الترخيص بالقيد بعد هذا التاريخ إلا بقرار من مجلس الكلية (المادة ٤ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى للجامعة المصرية) .

وكل طالب قيد اسمه فى سجل الكلية يدرج من غير مقابل فى سجل يحفظ بالجامعة بمجرد حصول القيد فى الكلية (المادة ٨) .

ويدون فى سجلات القيد بالكلية اسم كل طالب ولقبه وتاريخ وجبة ميلاده ومحل إقامة الشخص ومحل إقامة والده أو ولى أمره والألقاب العلمية والدبلومات والشهادات المقدمة منه وتاريخ أول قيد له والسنة الدراسية التى تعيد فيها ونتائج امتحاناته والعقوبة الموقفة عليه وأسباب القرارات الصادرة بها (المادة ٦) .

وتسد الكلية لسجل طالب ملقا يحتوى على ما يأتى :

(١) الأوراق المقدمة لإجراء القيد . (٢) بيان بأحوال الطالب الدراسية وتواريخها . والقيد — الامتحان — درجات الامتحان — الاعادة . (٣) بيان بالعقوبات التأديبية الموقفة عليه وأسباب القرارات الصادرة بها (المادة ٥) .

وتعطى بالهجان كل طالب مقيد تذكرة تكون عليها صورته الفوتوغرافية وختم الكلية . ولا تصلح هذه التذكرة إلا لسنة دراسية واحدة وتجدد كل سنة بعد إعادة تذكرة السنة السابقة . وعند فقد التذكرة يجوز إعطاء الطالب صورة أخرى منها (المادة ٧) . ويكون طلب القيد من شخص الطالب . ولا يجوز لأحد أن يقيد بواسطة غيره (المادة ١٢) .

هذه الحالة يجب أن يثبت الطالب أنه تابع دراسات كافية لاعتباره في مستوى الطلبة الحاصلين على الشهادة المذكورة ، وذلك بالشروط التي يقرها وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية (المادة الأولى الفقرة الثانية من اللائحة الأساسية) .

رسوم القيد :

رسوم القيد بقسم اليسانس ثلاثون جنيهاً في العام الدراسي تدفع على قسطين: أولها في النصف الأول من شهر أكتوبر ، وثانيها في النصف الأول من شهر فبراير . رسوم المكتبة خمسون قرشا في العام الدراسي تدفع مع القسط الأول (المادة ٢ من اللائحة الداخلية) . وهذه الرسوم تبقى حقا مكتسبا للكلية في جميع الأحوال ، ولو لم يستمر الطالب على تلقى الدروس بعد دفعها . وتدفع الرسوم إلى معاون الكلية ، وهو الذي يقوم بتوريدها إلى بنك مصر ، كما يجوز دفعها بطريق البريد أو بواسطة أحد المصارف .

نظام المجانية :

هذا النظام موجود في جميع كليات الجامعة ، بشكل إعفاء من رسوم القيد : لعدد معين من الطلبة المتفوقين الذين لا يستطيعون دفع الرسوم بحيث لا تزيد نسبتهم إلى مجموع طلبة الكلية على سبعة في المائة بحساب الإعفاء الكامل^(١) .

والإعفاء يكون من رسوم القيد كلها أو نصفها على حسب الحالة المالية للطالب . ويمهد بتقديم ذلك إلى لجنة المجانية المؤلفة من عميد الكلية وعضوين من مجلس الكلية يختارهم مجلس الكلية في كل عام وتبين اللجنة في محضر

(١) ويحتفظ للطلبة الذين ينفون بسبب الكوارث (راجع ماسبييه) ٠/١ من السبعة في المائة المذكورة . ويجوز رفع نسبة السبعة في المائة إلى ١٢ ٪ بقرار من مجلس الجامعة وبصفة مؤقتة إذا اتضعت الظروف ذلك .

قراراتها في أحوال المنح والحرمان وأسبابها . وتعرض قرارات اللجنة على مدير الجامعة لإقرارها كل رسم القيد أو بعبارة — فيما عدا التفوق الذي هو أساس الاعفاء — الأحوال الآتية : (١) لإيراد الطالب ، (٢) لإيراد والديه ، (٣) عدد الأطفال وغيرهم من الأشخاص الذين يقوم الوالدان بالاتفاق على تعليمهم .

وقبل ابتداء الدراسة كل في سنة تقوم لجنة المجانية بعمل بيان لعدد الطلبة الذين يمكن إعفاؤهم من رسوم القيد في كل فرقة من الفرق الدراسية ، وتنتظر في تقرير الاعفاء لطلبة كل فرقة قبل ابتداء الدراسة بذلك الفرقة .

ويقدم طلب الاعفاء إلى عميد الكلية ، ويحرر على الاستمارة المخصصة لذلك ، ويمكن الحصول عليها من الكلية بعد دفع رسم التمتع وقدره ثلاثون ملياً . وهذه الاستمارة يوقع عليها الطالب ووالده أو ولي أمره ، بعد كتابة جميع البيانات المطلوبة بها . ويجب أن يشهد بصحة هذه البيانات إثنان إما من أعضاء مجلس الشيوخ أو من مجلس النواب أو من الموظفين العموميين الذين يزيد مرتبهم على خمسة وثلاثين جنياً في الشهر .

وفي حالة الطلبة الجدد يقدم طلب الاعفاء عند الالتحاق بالكلية . وأما في حالة الطلبة الآخرين فيقدم الطلب عقب ظهور نتيجة امتحان الطالب بالكلية مباشرة .

وإذا أتاب الطالب أثناء الدراسة ما جعله غير قادر على دفع رسوم القيد فيمكنه تقديم طلب الاعفاء وقت حدوث الحادث للنظر فيه . ويشترط في طالب الاعفاء ما يأتي :

(١) أن يكون مصرياً ، ولا يجوز منح الاعفاء لغير المصريين إلا بقرار من مجلس الجامعة .

(٢) أن يكون عاجزاً عاجزاً كلياً أو جزئياً عن دفع رسوم القيد على التفصيل السابق .

(٣) أن يكون قد حصل على ٦٥ ٪ على الأقل من مجموع الدرجات في

امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان إذا كان يطلب الاعفاء وقت الالتحاق بالجامعة ، أما إذا كان يطلب الاعفاء بعد الالتحاق فيجب يكون قد حصل على ٧٠٪ على الأقل من مجموع الدرجات في الامتحان السابق له في الكلية ، إلا إذا اتبنته كارتة فيكتفى بأن يكون ناجحاً في آخر امتحان له .

وفي كل حالة يختار العدد الذي يمكن إعفاؤه من بين الطلبة المتقدمين على حسب مجموع الدرجات ، ويفضل الأكثر درجات على من هو أقل منه ، ولو كانت درجات الآخر في ذاتها كثيرة .

ويستمر الاعفاء طول مدة الدراسة ، إلا بالنسبة للطلاب المستجدين إعفاء يسرى لمدة سنة واحدة ، ويشترط لاستمراره بعد تلك السنة أن ينجح الطالب في امتحان النقل ، ويحصل على ٧٠٪ على الأقل من مجموع الدرجات . ويشترط ألا يعيد الطالب في أية فرقة .

وإذا سب الطالب المعفى من الرسوم في امتحان الدور الأول استمر إعفاءه لحين انعقاد الدور الثاني ، وأما إذا لم يكن هناك دور ثان للامتحان فينقطع الاعفاء وإن منع الطالب من دخول الامتحان لعنقره فلهجنة المجانية أن تقرر استمرار إعفائه من رسوم القيد إلى ميعاد الامتحان التالي .

ويمنع الاعفاء في الأحوال الآتية :

(١) إذا حسنت حالة الطالب المالية أو حالة والديه بحيث لم يبق في حاجة إلى الاعفاء .

(٣) إذا ظهر أن الطالب سيء السوك ، أو إذا قدم عميد الكلية تقريراً بأن أعماله أو مواظبته غير مرضية .

ولا تذاع أسماء الطلبة الذين يعفون من رسوم القيد .

مدة الدراسة :

مدة الدراسة للحصول على الليسانس أربع سنوات (المادة ٣ من اللائحة الأساسية).

مواد الدراسة :

المواد التي تدرس للحصول على الليسانس هي الآتية :

- (١) الشريعة الاسلامية .
- (٢) القانون المدنى .
- (٣) التاريخ العام للقانون .
- (٤) القانون الرومانى .
- (٥) القانون التجارى البرى والبحرى .
- (٦) قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- (٧) القانون الجنائى .
- (٨) قانون تحقيق الجنايات .
- (٩) القانون الدستورى .
- (١٠) القانون الادارى .
- (١١) علم المالية والتشريع المالى .
- (١٢) القانون الدولى الخاص .
- (١٣) القانون الدولى العام .
- (١٤) الاقتصاد السياسى ، ويشمل الاحصاء .

(المادة ٤ من اللائحة الأساسية)

توزيع مواد الدراسة :

توزع المواد الدراسية على سنى الدراسة الاربع بالطريقة الآتية :

السنة الأولى

- (١) المدخل للعلوم القانونية ثلاثة دروس فى الأسبوع
- (٢) التاريخ العام للقانون درسان فى الأسبوع
- (٣) القانون الرومانى درسان فى الأسبوع
- (٤) الشريعة الاسلامية (المعاملات) ثلاثة دروس فى الأسبوع
- (٥) القانون الدستورى درسان فى الأسبوع
- (٦) الاقتصاد السياسى ثلاثة دروس فى الأسبوع
- (٧) دراسة باللغة الفرنسية فى القانون الخامس وفى القانون العام ست ساعات فى الأسبوع

السنة الثانية

- (١) القانون المدنى (الالتزامات) . . . أربعة دروس فى الاسبوع
- (٢) الشريعة الاسلامية (الأحوال الشخصية) . . . ثلاثة . . .
- (٣) القانون الجنائى (القسم العام)
- (٤) القانون الادارى درسان فى الاسبوع
- (٥) القانون الدولى العام
- (٦) الاقتصاد السياسى (ويشمل الإحصاء) . . . ثلاثة دروس فى الاسبوع
- (٧) دراسة باللغة الفرنسية فى القانون المدنى والقانون الجنائى أربع ساعات فى الاسبوع

السنة الثالثة

- (١) القانون المدنى (العقود المعينة) . . . ثلاثة دروس فى الاسبوع
- (٢) الشريعة الاسلامية (الوقف والموارث) . . . درسان فى الاسبوع
- (٣) القانون التجارى (أعمال التجارة والتجار .
الشركات . أعمال البورصات . العقود التجارية) درسان فى الاسبوع
- (٤) قانون المرافعات المدنية والتجارية . . . ثلاثة دروس فى الاسبوع
- (٥) القانون الجنائى (أهم الجرائم الخاصة) . . . درسان فى الاسبوع
- (٦) علم المالية والتشريع المالى
- (٧) دراسة باللغة الفرنسية فى القانون المدنى
وقانون المرافعات أربع ساعات فى الاسبوع

السنة الرابعة

- (١) القانون المدنى (الأموال والتأمينات) . . . أربعة دروس فى الاسبوع
- (٢) الشريعة الاسلامية (علم الأصول وتاريخ
الفقه الإسلامى) درسان فى الاسبوع

(٣) القانون التجارى البرى والبحرى (الأوراق

التجارية . أعمال البنوك . الإفلاس .

القانون التجارى البحرى) درسات فى الأسبوع

(٤) قانون المرافعات المدنية والتجارية (طرق التنفيذ) »

(٥) قانون تحقيق الجنايات »

(٦) القانون الدولى الخاص ثلاثة دروس فى الأسبوع

(٧) دراسة باللغة الفرنسية فى القانون المدنى

والقانون التجارى أربع ساعات فى الأسبوع

وترتب لهذه المواد عدا الدروس محاضرات وقاعات بحث . ويعين مجلس

الكلية كل سنة المواد التى يحاضر فيها أو يشتغل بها فى تلك القاعات . ويحدد

عدد ونظام المحاضرات وقاعات البحث .

ويجوز لمجلس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الكلية ، أن يعطل عند

الافتضاء عدد الدروس المخصصة لكل مادة (المادة ٤ من اللائحة الداخلية

المعدلة بالمرسومين الصادرين فى ٩ مايو و ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ وبالمرسوم الصادر

فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

قرر مجلس الجامعة بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ أن الطلبة الراسبين

فى السنة الأولى قديم يوضعون فى السنة الثانية جديد على ألا ينقلوا إلى السنة

الثالثة جديد إلا إذا أدا امتحاناً فى المواد التى رسبوا فيها بالسنة الأولى قديم

يجانب دراسة السنة الثانية جديد .

وكذا قرر مجلس الجامعة بمجلسه المتعقد فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وضع

الطلبة الراسبين فى السنة الثانية (نظام قديم) بالسنة الثالثة (نظام جديد) على

ألا ينقلوا إلى السنة الرابعة (نظام جديد) إلا إذا نجحوا فى المواد التى رسبوا فيها

فى السنة الثانية (نظام قديم) بجانب دراسة السنة الثالثة (نظام جديد) .

وكل طالب لا يحضر بدون عذر مقبول ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع عدد الدروس والمحاضرات وأعمال قاعات البحث المقررة على فرقته يحرم من دخول الامتحان في دوريه جميعاً (المادة ٧ من اللائحة الداخلية) .

ويعطى الطالب درجة من صفر إلى عشرين عن أعماله في المحاضرات وقاعات البحث . وتتكون هذه الدرجة من متوسط الدرجات التي تعطى في كل محاضرة أو قاعة بحث .

ويحرم من دخول الامتحان كل طالب لا يحصل على عشر درجات على الأقل في متوسط درجة المحاضرات وقاعات البحث (المادة ٨ من اللائحة الداخلية) .

الدروس :

الدرس ليس عاماً ، بل هو خاص ، لا يدخل فيه إلا الطلبة المقيدون أو المنتسبون أو المستمعون على نظام سيأتي ذكره فيما بعد .

وعلى الطلبة حين تلقى الدروس أن يمتنعوا عن كل عمل من شأنه أن يقلق نظام الدرس ، وإلا عرضوا أنفسهم لمقوبة تأديبية . وكذلك يعاقب الطلبة على الامتناع المدير عن حضور الدروس أو المحاضرات أو الأعمال الأخرى التي توجب اللوائح المواظبة عليها . وكل طالب يمرض على مثل هذا الاضراب أو يشير به أو يتولى إدارته يعاقب بالفصل المؤقت أو النهائي من الجامعة (المادتان ١٦ و ١٧ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي) .

والفرض من الدرس أن يشرح الأستاذ لمجموع طلبة الفرقة المسائل العلمية التي وردت في منهج الدراسة للمادة التي يقوم بتدريسها . ويلقى الأستاذ درسه دون أن يقاطع بأسئلة إلا إذا سمح بها . وعلى الطلبة تدوين مذكرات عما سمعوه من الأستاذ في الدرس حتى تترتب عندهم ملكة الاعتماد على أنفسهم .

المحاضرات :

الفرض من المحاضرات أن يساعد الأستاذ الطلبة في تفهيمهم ماغض عليهم من المسائل العلمية التي شرحت أثناء الدرس ، وأن يدرهم على تطبيق النظريات القانونية تطبيقاً عملياً ، فيصور لهم قضايا يترافعون فيها ونحو ذلك ، وقد يكلف الطلبة في المحاضرات بعمل أبحاث قصيرة في مسائل معينة يرى الأستاذ فائدة من التعمق في البحث فيها تنويراً للطلبة وزيادة في البيان .

ويراعى في تنظيم المحاضرات تقسيم الفرقة الواحدة إلى عدة أقسام حتى يكون عدد الطلبة في كل قسم محدوداً وغير كثير (نحو ٢٥ طالباً) ليتمكن الأساتذة من الإصغاء لكل طالب ، ويستطيع الطلبة أن يستفيدوا من المحاضرات أكبر فائدة ممكنة في الوقت المحدد لها .

والأستاذ هو الذي يثبت من حضور طلبة كل قسم في المواعيد المحددة . والمواظبة على حضور المحاضرات لها أثر كبير في الاستفادة العلمية وفي نجاح الطالب . وقد تقدم أن كل طالب لا يحضر بدون عذر شرعي ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع عدد الدروس والمحاضرات وأعمال قاعات البحث المقررة على فرقته يحرم من دخول الامتحان في دوريه جميعاً .

وقد تقرر تنظيم المحاضرات الآتية باللغة العربية لطلبة اليسانس في هذا العام الدراسي .

السنة الأولى محاضرة كل أسبوعين في المسائل للعلوم القانونية وفي الاقتصاد السياسي
السنة الثانية محاضرة كل أسبوعين في القانون المدني ، وفي القانون الجنائي .
السنة الثالثة محاضرة كل أسبوعين في القانون المدني ، وفي قانون المرافعات .
السنة الرابعة محاضرة كل أسبوعين في القانون المدني ، وفي القانون الدولي الخاص
هذا بخلاف المحاضرات التي تلقى باللغة الفرنسية ، وسيأتي بيانها فيما بعد .
ويعطى الطلبة درجات من صفر إلى ٢٠ عن أعمالهم في المحاضرات . ويضاف

متوسط درجات المحاضرات وقاعات البحث إلى الدرجات التي يحصلون عليها في امتحان آخر السنة . ويشترط لدخول الطالب في الامتحان ألا يقل هذا المتوسط عن عشر درجات .

قاعات البحث :

أنشئت قاعات البحث في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ والغرض منها هو تدريب الطلبة على البحث العلمي الصحيح . ولتحقيق هذه الغاية يختار الأستاذ الموضوع الذي يدور فيه البحث في قاعته ، ويرسم منهاجه ويبين مراجعه ، ثم يقسمه إلى أجزاء يعين لكل جزء منها جلسة أو جلسات ، ويشرح لهم قبل كل جلسة موضوع الجزء المراد بحثه في الجلسة التالية ، مع بيان مراجعه . فإذا كانت الجلسة ناقشهم فيها قرءوا وأرشدهم إلى مواطن النقص في البحث أو خطأ التدليل والاستنتاج ، وفي نهاية كل جزء يكلف طالباً أو أكثر بكتابة خلاصة ما تناوله البحث فيجمع بذلك في نهاية السنة بحث كامل يظهر فيه أثر مجهودات الطلبة منظمة بإرشاد الأستاذ .

ويجب على الطلبة تسجيل أسمائهم في قاعة واحدة على الأقل من قاعات البحث والاشتراك في أعمالها بدون انقطاع . ويسطى الطلبة درجات على أعمالهم في قاعات البحث . والمواظبة على الحضور لها في العادة أثر كبير في تقدير هذه الدرجة ، وتضم إلى درجات المحاضرات ، ويضاف متوسط درجات المحاضرات وقاعات البحث إلى الدرجات التي يحصل عليها الطالب في امتحان آخر السنة وقد تقدم القول أنه يشترط لدخول الامتحان ألا يقل هذا المتوسط عن عشر درجات ، وأن كل طالب لا يحضر بدون عذر مقبول ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع عدد الدروس والمحاضرات وأعمال قاعات البحث المقررة على فرقته يحرم من دخول الامتحان في دوريه جميعاً .

لغة التعليم

نصت المادة ١٧ من قانون إعادة تنظيم الجامعة على أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ، مالم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية . وقد جمعت المادة ٤ من اللائحة الداخلية لكلية الحقوق من بين مواد الدراسة في كل من سنى اليسانس الأربع دراسة باللغة الفرنسية . وتتناول هذه الدراسة في السنة الأولى القانون الخاص والقانون العام . وفي السنة الثانية القانون المدنى والقانون الجنائى ، وفي السنة الثالثة القانون المدنى وقانون المرافعات ، وفي السنة الرابعة القانون المدنى والقانون التجارى .

الامتحانات :

يمنحن الطلبة في كل آخر سنة دراسية في المواد المقررة دراستها أثناء السنة . ولا ينقل طالب من فرقة إلى الفرقة التى تليها إلا إذا نجح في امتحانها . ولا تمنح درجة اليسانس إلا لمن نجح في امتحان السنة الرابعة (المادة ٥ من اللائحة الأساسية) .

المرات التى يسمح فيها للطالب بدخول الامتحان :

لا يجوز لطالب أن يبقى بالفرقة الواحدة أكثر من سنتين . ومع ذلك يجوز لمجلس الكلية أن يرخص له بالبقاء سنة أخرى ، فإذا رسب بعد ذلك في امتحانات هذه السنة الإضافية وجب فصله من الكلية ، إلا إذا كان من طلبة السنة الرابعة فإن أمره يجب أن يعرض على مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية (المادة ٧ من اللائحة الأساسية) .

ويجوز للطالب المفصول لاستيفائه مرات الرسوب المرخص له بها أن يدخل امتحان النقل من الفرقة التى رسب فيها إلى الفرقة التى تليها أو الامتحان النهائى

ثلاث سنوات متوالية . ولا يسرى ذلك على الطلبة المفصولين من السنة الأولى..
فاذا نجح في امتحان الانتقال أعيد قيده في الفرقة التالية . وإن تخلف عن دخول
الامتحان لعذر قهرى كالمرض أو غيره فإن حقه في دخول الامتحان يظل محفوظاً
(قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٧) .

مواعيد الامتحانات

يعقد الامتحان كل سنة على دورين : أحدهما في نهاية السنة الدراسية ،
والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية ، في المواعيد التي يمينها مجلس الكلية.
ولا يدخل امتحانات الدور الثاني إلا الطلبة الذين رسبوا في امتحانات
الدور الأول والذين تخلفوا عنها كلها أو بعضها لعذر قهرى ، ويجب على هؤلاء
الآخرين الحصول على ترخيص من العميد (المادة السادسة من اللائحة الأساسية)
و يمتحنون فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أن الطلبة الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى لمجموع المواد يمتحنون
على حسب اختيارهم في مادة أو أكثر بشرط أن يشمل الامتحان المواد التي رسبوا
فيها أو تخلفوا عنها (المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٧) .

ويحصل رسم امتحان قدره جنيهان من الطالب الذي يدخل امتحان الدور
الثاني (المادة الثانية من اللائحة الداخلية) .

وقد حدد مجلس الكلية يوم الخميس ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ لامتحان الدور
الأول لطلبة اليسانس والنقل ، ويوم الاثنين ٢٠ منه لامتحان طلبة الدكتوراه
والمعاهد وطلبة المعادلة ، ويوم السبت ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠ لامتحان الدور
الثاني لطلبة اليسانس والنقل ، ويوم الاثنين ٢٣ منه لطلبة الدكتوراه والمعاهد .

الامتحانات التحريرية والشفوية

تكون الامتحانات تحريرية في جميع المواد . وتكون شفوية أيضاً في المواد
الآتية في العام الدراسي ١٩٣٩ - ١٩٤٠

في السنة الأولى : المدخل للعلوم القانونية ، والقانون الروماني ، والاقتصاد
السياسي .

في السنة الثانية : القانون المدني والقانون الجنائي والقانون الإداري .
في السنة الثالثة : القانون المدني والشريعة الإسلامية وقانون المرافعات
المدنية والتجارية .

في السنة الرابعة : القانون المدني والقانون التجاري والبحري والقانون
الدولي الخاص .

ويجب الطالب في الامتحانات التحريرية والشفوية باللغة التي تدرس
بها المادة (المادة ٩ من اللائحة الداخلية) .

ومدة كل اختبار تحريري ثلاث ساعات (المادة ١٢ من اللائحة الداخلية)
ويعين العميد لمراقبة كل اختبار واحداً أو أكثر من هيئة التدريس
بالكلية (المادة ١٣ من اللائحة الداخلية) .

ولا يجوز لأي طالب أن يكون معه في قاعة الامتحان كتاب أو ورقة ولو
كانت خالية من الكتابة . ويجب أن تكتب الاجابة على الورق المقدم من
الكلية (المادة ١٥ من اللائحة الداخلية) .

ولا يعطى الطلبة أثناء الامتحان التحريري أى قانون أو مجموعة قوانين
(المادة ١٦ من اللائحة الداخلية) .

وقد جرت الكلية على اتباع طريقة الأرقام السرية في أوراق الاختبارات
التحريرية (١) .

(١) يحمل لكل ورقة اختبار تحريري رقم سري . ومحظور على الطلبة أن يذكروا على

وتكون الامتحانات الشفوية علنية وفقاً للنظم التي تراها الكلية .

الغش في الامتحان :

من المخالفات التي توقع تحت طائلة العقاب التأديبي . كل غش في امتحان أو شروع فيه . وفي حالة التلبس يعطرد العميد فوراً الطالب من قاعة الامتحان ويصبح امتحانه باطلاً قانوناً ، ويقدم المراقب تقريراً عن الحادث الى العميد . وفي حالة الإذانة بسبب غش في امتحان أو شروع فيه يكون الخكم ببطلان الامتحان من شأن مجلس الجامعة ، ما لم تتوافر حالة التلبس المذكورة . وبطلان الامتحان يستتبع بطلان الشهادة أو الدبلوم إذا كانت منحت للطلاب قبل الوقوف على هذا الغش .

لجان الامتحان :

رئيس لجنة الامتحان هو عميد الكلية .
وتؤلف لجنة الامتحان في كل مادة من عضوين يعينهما مجلس الكلية ، بناء على طلب العميد ، ويختارهما بقدر الامكان من أساتذة الفرقة التي يعقد في موادها الامتحان ، وفي حالة الاستعجال يعين العميد هؤلاء الأعضاء (المادة ١١ من اللائحة الداخلية) .

ويمحوز أن يدخل في هذه اللجان أعضاء من هيئة تدريس تابعة لكلية أخرى أو أشخاص من ذوى الكفايات غير تابعين للجامعة المصرية .
وتختار لجنة الامتحان في كل مادة موضوعات الاختبارات التحريرية ،

ورق إجابتهم أساءم أو إشارة أخرى . ويرسل لقدرى درجات الامتحان مع أوراق الاجابة كشف بالأرقام السرية لهذه الأوراق ، وعند الانتهاء من مراجعة كل ورقة يضع الممتحان الدرجة التي يستحقها الطالب بظاهرها بالخانة الخاصة بقلمه بالرقم وبالكتابه ويوقن عليها بامضاءهما ، ثم توضع الدرجات في كشف الأرقام السرية بالرقم وبالكتابه . ويسلم لسكرتير النكيلة الكشف المذكور بعد التوقيع عليه أيضاً مع أوراق الاجابة مرتبة حسب الأرقام السرية للسلسلة عليها .

وتقدمها إلى العميد ، وتقوم هذه اللجنة بتقرير الاختبارات التحريرية وتتولى اختبار الطلبة شفويًا (المادة ١٢ من اللائحة الداخلية) .

وعند الانتهاء من أعمال الامتحانات يقدم كل عضو لعميد الكلية تقريراً عما يمين له من الملاحظات .

درجات الامتحان :

تقدر درجات كل من الاختبارات التحريرية والشفوية في جميع المواد من صفر إلى عشرين (المادة ١٧ من اللائحة الداخلية) .

ولا يعد الطالب ناجحاً إلا إذا حصل على ٥٠ ٪ من امتحانات النقل و ٦٠ ٪ من الامتحان النهائي (اليسانس) من مجموع النهايات الكبرى للاختبارات التحريرية والشفوية ودرجة المحاضرات وقاعات البحث بشرط ألا يحصل على أقل من ست درجات في أية مادة يكون فيها الاختبار تحريراً فقط ، ولا على أقل من ست درجات في متوسط درجتى التحريرى والشفوى في أية مادة يكون فيها الامتحان تحريراً وشفوياً معاً (المادة ١٨ من اللائحة الداخلية المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٧) .

وتعرض نتيجة الامتحان لطلبة كل فرقة على لجنة عامة مؤلفة من جميع المنحنيين في هذه الفرقة برياسة العميد .

وتعرض نتيجة مداورات اللجنة على مجلس الكلية لاقرارها (المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية) .

وللجنة الامتحان العامة لطلبة السنة الرابعة أن تقترح منح مرتبة الشرف الأولى للطلبة الذين حصلوا على ٩٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات في سنى الدراسة الأربع ، ومرتبة الشرف الثانية للطلبة الذين حصلوا على ٨٠ ٪ على الأقل من مجموع هذه النهايات .

وتعرض نتيجة مداورات اللجنة على مجلس الكلية لاقرارها (المادة ٢١ من اللائحة الداخلية) .

ترتيب الناجحين :

تنشر أسماء الطلبة الناجحين مرتبة بحسب درجات النجاح .

شهادة الليسانس :

يعطى الطلبة الناجحون في امتحان درجة الليسانس شهادة الليسانس في الحقوق . ويعطون كذلك شهادة يوقع عليها عميد الكلية تشتمل على البيانات التي يحددها مجلس الكلية ، وعلى الأخص المواد التي درسوها في السنين الأربع ، والدرجات التي حصلوا عليها في امتحانات هذه المواد ، وترتيبهم في الامتحانات النهائية ، ومرتبة الشرف التي حصلوا عليها إن كانت (المادة ٢٣ من اللائحة الداخلية) .

مناهج الدروس بقسم الليسانس

١ - الشريعة الإسلامية

السنة الأولى

المعاملات

١ - إلمامة موجزة بأدوار الفقه الإسلامي ، وتاريخ الأئمة الأربعة ، وأصحاب أبي حنيفة المشهورين .

ب - الأموال : تعريف المال . أقسامه . الملكية . قابلية الأموال للملك والتملك . الملك التام وخواصه . الملك الناقص وأسبابه . ملك المنفعة وخواصه . حقوق الارتفاق . حقوق الجوار .

أسباب الملك التام . وضع اليد على المباح . إحياء الموات . الاستيلاء على المعادن والكنوز . حيازة الأشياء المباحة . الصيد . المدة الطويلة وأثرها . نزع الملك جبراً عن صاحبه .

ج - القواعد العامة للعقود : تعريف العقد . أركانه وشروطه . الإرادة المنفردة وإنشاؤها للعقود . الرضا . الفرق بينه وبين الاختيار .

الألفاظ الدالة على معاني العقود في الشريعة : الأغراض والنيات ومقامها من الألفاظ . الإرادة وآثار العقود . حرية التعاقد وما يجب الوفاء به من العقود .

الشروط المقرنة بالعقود وأقسامها : التعليق والإضافة إلى المستقبل والتنجيز . محل العقد .

العقد : الأهلية . أهلية الوجوب وأهلية الأداء . عقود فاقدي الأهلية . عقود قاصري الأهلية . عقود المريض مرض الموت .

الولاية على العقد وأسبابها : العقد بالوكالة . عقد الفضولي . تولي عاقد واحد العقد من الجانبين .

أوصاف العقد : العقد الباطل . الفاسد . الصحيح . أقسامه .
الخيارات : خيار التمين . خيار الشرط . خيار الرؤية . خيار العيب .
الفسخ بالخيارات وحاجته إلى القضاء . وراثه الخيار .
عيوب العقد : الإكراه . الغلط . النبن والتفريط .
و — الشفعة

تنبيه : ينبغي قبل البدء في شرح قواعد العقود أو في أثنائه ذكر العقود
الشرعية وبيان أحكامها بالأجمال .

السنة الثانية

الأحوال الشخصية

الزواج — مقدمات الزواج — العقد وأركانه وشروطه — أحكام العقود
الصحيح — أحكام العقد الغير الصحيح — المحللات والمحرمات من النساء —
الولاية على الزواج — الوكالة بالزواج — الكفاءة في الزواج .

المهر وأحكامه :

حقوق الزوجين مع بيان أحكام نفقة الزوجية على التفصيل .
فرق النكاح — أنواع الفرقة — الفسخ — الطلاق وأنواعه وأحكامه —
الخلع وأحكامه — أنواع الفرق الأخرى ، وبيان ما عليه العمل الآن في
المحاكم الشرعية — العدة وأنواعها ونفقة المعتدة .

الأولاد — النسب وشروط ثبوته — أحكام اللقيط — حقوق الأولاد على
والديهم — الرضاع — الحضانة — نفقات الوالدين والمولودين وسائر الأقارب .
الحجر وأسبابه وأحكام المحجور عليهم : الولاية على المال — ولاية الأب —
ولاية الجد — الوصى وأحكامه .

تصرفات المريض مرض الموت .

المفقود وأحكامه .

الهبة : تعريفها - ركنها - شروطها - حكمها - موانع الرجوع فيها -
الصدقة .

الوصية : تعريفها - ركنها - شروطها - حكمها - الوصية بالمنافع .

السنة الثالثة

الوقف

ماهية الوقف ومشروعيته واختلاف العلماء في تكوينه .

الوقف على ما عليه العمل في المحاكم الشرعية المصرية - شروط تكوينه
في كل من الصيغة التي ينعقد بها والواقف والشئ الموقوف والجهة الموقوف عليها
- تأييد الوقف - وقف المريض - وقف المنقول - وقف المشاع - قسمة الوقف
بين المستحقين .

الشروط التي يشترطها الواقفون وما يجوز منها وما لا يجوز وكيفية العمل بها
إذا تعارضت في كتاب وقف واحد - إستبدال الوقف - ما يملك الواقف
- تكرار العمل به من الشروط وما لا يملك .

وقف الانسان على نفسه وولده ومن يشاء - الانتفاع بالوقف استغلالاً
وسكنى وكيف يكون ذلك - الوقف على الموجود ومن سيوجد والحل ومتى
يستحق الموقوف عليه وشروط استحقاقه .

الولاية على الوقف : من الذي يملكها - ما يجوز لناظر الوقف من
التصرفات وما لا يجوز - محاسبة الناظر وضمانه - أجرة الناظر - عزل الناظر
المصادقة على النظر - التوكيل - التفويض .
إجارة الوقف والمزارعة والمساقاة في أرضه .
الحكر ومتى يسوغ .

الموارث

تعريف الميراث — الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيبها — شروط الاستحقاق للميراث وسببه — موانع الإرث — أصناف المستحقين للميراث — أصحاب الفروض وبيان أحوالهم على التفصيل — العصبية — الحجب — طريقة الحساب — العول — الرد — ميراث الحمل — ميراث المفقود — ميراث الخلق المشكل — ميراث ولد الزنا وولد القلعان — ميراث من يموتون معاً كالفرق والحدمى والحرق — التخارج — توريث ذوى الأرحام بالأحمال .

السنة الرابعة

علم الأصول وتاريخ التشريع الإسلامى بطريقة تتناسب مع ثقافة طلبة القوانين .

٢ — القانون المدنى

السنة الأولى

المدخل للعلوم القانونية

١ — المدخل لدراسة القانون بوجه عام

مقدمة : عموميات فى تعريف القانون وتحديد نطاقه وتعيين خصائصه ومدى اتصاله بالعلوم الأخرى .

الباب الأول : فى طبيعة القانون :

دراسة موجزة للنظريات المختلفة فى طبيعة القانون .

الباب الثانى : فى مصادر القانون :

المعادات — الدين — القانون الطبيعى وقواعد العدالة .

التشريع (من التشريع — التقنين — تفسير التشريع — تطبيق التشريع في المكان والزمان) .
القضاء والفقه .

الباب الثالث : في أقسام القانون :

القانون الخاص والقانون العام .

القانون الدولي الخاص والقانون الدولي العام .

ب — المتدخل لدراسة القانون المدني

مقدمة : تعريف القانون المدني — موضوعه — الأحوال الشخصية والأحوال العائلية .

الباب الأول : الأحوال الشخصية :

الشخص الطبيعي (الشخصية — الجنسية — الحالة القانونية — الموطن — الأهلية) .

الشخص القانوني (أقسام الشخصية القانونية — حكمها) .

روابط الأسرة : الروابط الشخصية المحضة (الزواج والنسب) —

الروابط الشخصية ذات المنصر المالي (النفقة — الميراث —

الوصية — الهبة) .

الباب الثاني : الأحوال العائلية :

الأشياء — الحقوق — نظرية الذمة المالية .

مصادر الحقوق : الواقعة الطبيعية — العمل المادي — العقد —

الإرادة المنفردة .

الحقوق العينية (الحقوق الأصلية — الحقوق التبعية) .

الحقوق الشخصية (أقسامها — أثرها — أوصافها — انقضاؤها) .

إثبات الحقوق وقواعد شمولها .

السنة الثانية

الالتزامات

- (١) تعريف الالتزامات وأركانها . (٥) انتقال الالتزامات .
- (٢) مصادر الالتزامات . (٦) الالتزامات المركبة .
- (٣) آثار الالتزامات . (٧) إيجابيات الالتزامات وإثبات
- (٤) انقضاء الالتزامات . التخلص منها .

السنة الثالثة

القسم الأول — العقود المعينة

١ — دراسة العقود الآتية :

- (١) البيع والمقايضة وحالة الديون .
إيجار الأشياء ، عقد الاستصناع وعقد العمل (إيجار الأشخاص وأهل
المصانع)

ب — خصائص العقود الآتية :

- (١) الشركة . (٤) الوكالة .
- (٢) عارية الاستعمال وعارية الاستهلاك (٥) الصلح والتحكيم .
- والإيرادات المرتبة . (٦) عقود التأمين .
- (٣) الوديعة والحراسة .

السنة الرابعة

القسم الثاني — التأمينات الشخصية والعينية

- (١) الكفالة . (٤) حق الاختصاص .
- (٢) رهن الحيازة . (٥) حقوق الامتياز .
- (٣) الرهن التأميني . (٦) حق الحبس .

٣ - التاريخ العام للقانون

السنة الأولى

القسم الأول :

تاريخ الشرائع ، أصولها وأدوار تطورها .
المبحث الأول : بحث عام مقارن في نشوء الشرائع ووسائل تطورها في
الجماعات القديمة .

(١) حالة المجتمع في المصور القطرية .

(٢) نشوء فكرة القانون ومظاهرها المختلفة .

(٣) وسائل تطور الشرائع في القديم .

المبحث الثاني : نشأة القانون الروماني وتطوره وانتشاره في أوروبا والعالم
اللاتيني (الشريعة اللاتينية) .

المبحث الثالث : تكوين القانون الانجليزي وأتباعه في أمريكا
والمستعمرات البريطانية (الشريعة الأنجلوسكسونية) .

المبحث الرابع : ظهور القانون الاسلامي وانتشاره في الأمم الشرقية
(الشريعة الاسلامية) .

المبحث الخامس : تاريخ القانون المصري : القانون المصري القديم ، سيادة
الشرائع المختلفة على مصر في أدوار تاريخها الماضية ، العصر الحالي .

القسم الثاني :

تاريخ النظم القانونية : أصولها ومراحل تطورها .
دراسة نموذج يختاره الأستاذ من بين النظم الآتية :

- (١) نظام الأسرة . (٤) نظام التوريث بالوصية وبنيروصية .
(٢) نظام الملكية . (٥) نظام التقاضى .
(٣) نظام التعاقد . (٦) نظام الجريمة والعقاب .

٤ — القانون الرومانى

السنة الأولى

مقدمة :

- (١) أهمية دراسة القانون الرومانى .
(٢) لمحة تاريخية فى نشوئه وتطوره ومصيره .
(٣) تعريف القانون وأقسامه المختلفة .

الباب الأول — قانون الأشخاص

القسم الأول — عناصر الشخصية :

- (١) الحرية : نظام الرق — نظام العتق - المشبهون بالرقائق .
(٢) الوطنية : مركز الأجانب فى روما — طبقات الأحرار الأصلاء .
(٣) رئاسة الأسرة : السلطة الأبوية — آثارها — مصادرهما —
أصباغ زوالها .

القسم الثانى — حالات الشخصية :

- (١) زوال الشخصية قبل الوفاة .
(٢) وجود الشخصية القانونية دون الشخصية الفعلية .
(٣) وجود الشخصية لغير الانسان .

الباب الثانى — قانون الأموال

مقدمة : تقسيم الأموال — عناصر الذمة المالية .

العنصر الأول — الملكية .

العنصر الثانى — الحقوق المينية .

العنصر الثالث — الحقوق الشخصية أو الالتزامات .

الباب الثالث — قانون الدعاوى

(١) دعاوى القانون فى عهد الألواح الاثنى عشر .

(٢) نظام البرنامج فى التقاضى .

(٣) النظام الإدارى .

٥ — القانون التجارى البحرى والبحرى

السنة الثالثة

الأعمال التجارية والتجار — طرق الإثبات فى المواد التجارية — الدفاتر

التجارية — السجل التجارى — الشركات التجارية (أنواعها وطرق تأسيسها

وكيفية إدارتها وأسباب انقضاءها) — أعمال البورصات — العقود التجارية .

السنة الرابعة

الأوراق التجارية — أعمال البنوك — الإفلاس — القانون

التجارى البحرى .

٦ — قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

السنة الثالثة

القسم الأول :

(١) مقدمة عامة فى قوانين المرافعات والنظام القضائى : تعريف قانون المرافعات ، موضوعه ، طبيعته ، ضرورته ، مصادره ، المبادئ التى يقوم عليها .

(٢) مقدمة عامة فى السلطة القضائية : ماهية السلطة القضائية ، استقلال القضاء عن سلطة التشريع ، استقلاله عن السلطة التنفيذية ، خصائص السلطة القضائية ، تمدد درجات القضاء ، نظام المحلفين فى القضاء المدنى والتجارى ، النظام التعددى والافرادى للقضاء ، القضاء وحقوقهم وواجباتهم وطرق تعيينهم وتأديبهم ، أهوان القضاء .

(٣) النظام القضائى فى مصر : خصائصه ، المحاكم الأهلية والمختلطة والشرعية والمجالس الحسبية ووظائفها وترتيبها واختصاصاتها وجهات الأحوال الشخصية الأخرى ، تنازع الاختصاص فى مصر .

(٤) نظرية الاختصاص ، الولاية والاختصاص ، القضاء المادى والقضاء الولائى والقضاء المستعجل ، الاختصاص النوعى والمحلى وأهمية التفرقة بينهما .

القسم الثانى :

(١) نظرية الدعاوى : ماهية الدعوى ، شروطها ، أقسامها ، تقدير الدعاوى ، دعاوى وضع اليد .

(٢) أوراق المحضرين : تحريرها ، بياناتها ، إعلانها ، البطلان والسقوط فى أوراق المرافعات .

(٣) مواعيد المرافعات ، ماهيتها ، كيفية احتسابها .

- (٤) رفع الدعوى : ورقة التكليف بالحضور ، آثار رفع الدعوى ، قانون تحضير القضايا ، تبليغ الأوراق للنيابة فى القانون المختلط .
- (٥) سير الدعوى : غيبة الخصوم ، الدفع .
- (٦) إيساع نطاق الدعوى : الطلبات الإضافية ، دعاوى المدعى عليه ، التدخل فى الخصومة .
- (٧) ما يعترض سير الدعوى من العقبات : انقطاع المرافعة ، بطلان المرافعة ، ترك المرافعة ، رد القضية .
- (٨) مسائل الإثبات : دعوى التزوير المدنية ، تحقيق الخطوط ، التحقيقات ، أعمال الخبراء ، استجواب الخصوم ، اليمين .
- (٩) الأحكام : ماهيتها ، شرائط صحتها ، أنواعها ، آثارها .
- (١٠) طرق الطعن فى الأحكام : المعارضة ، الاستئناف ، الالتماس ، النقض ، الطعن فى الحكم ممن يتعدى عليه أثره .
- (١١) الأوامر على المرائض : إجراءاتها ، طرق النظم منها .

السنة الرابعة

طرق التنفيذ والتحفظ

- (١) وسائل التحفظ فى القانون المصرى بصفة عامة .
- (٢) شروط التنفيذ العامة : طرق التنفيذ ، السند ، الدين ، المال .
- (٣) النفاذ المؤقت : حكمته ، حالاته ، الكفالة ، منع التنفيذ والأمر به .
- (٤) الإشكالات : ماهيتها ، موضوعها ، أنواعها ، كيفية رفضها ، المحكمة المختصة ، طرق الطعن .
- (٥) الحجز التنفيذى على المنقولات : الحلول ، دعوى الاسترداد ، صحيفتها ، خصومها ، محكمتها ، قيودها ، آثارها .

(٦) حجز الدين : ماهيته ، أنواعه ، شروطه (السند ، الدين ، أطراف الحجز ، الأموال) .

إجراءاته : توقيع الحجز وبيانات ورقته ، الإخبار بالحجز ، الإخطار بالإخبار في المختلط ودعوى صحة الحجز .

آثاره : حبس الدين وماهيته ، الإيداع والتخصيص ، التقرير بما في الذمة .
(٧) التنفيذ العقاري : شروطه ، مقدماته (التنبية العقاري ، بياناته ، تسجيله ، آثار التسجيل ، المعارضة في التنبية ، آثار المعارضة) ، دعوى نزع الملكية (ماهيتها ، صحتها ، المحكمة المختصة نوعياً ومركزياً ، سلطة المحكمة فيما يقدم لها من الدفوع والطلبات ، حكم نزع الملكية ، طبيعته ، بياناته ، طرق الطعن فيه) ، الحجز العقاري : (بياناته ، وتسجيله ، آثار التسجيل) ، قائمة شروط البيع : (بياناتها وإيداعها ، الاعلان بالإيداع ، المناقضة فيها) ، إشهار البيع ، جلسة المزايدة .

من له حق طلب البيع ، الممنوعون من المزايدة ، سلطة قاضي البيع إزاء ما يقدم له من الدفوع ومساائل الدفاع (حكم رسو المزايدة ، طبيعته ، بياناته ، طرق الطعن فيه ، الاستئناف ، الطعن بالبطالان) ، آثاره ، زيادة العشر ، حكمها ، إجراءاتها ، آثاره ، إعادة البيع على المشتري المتخلف ، أسبابها ، إجراءاتها ، آثارها ، المسائل الفرعية في التنفيذ العقاري (تجميع الدائنين ، الحلول ، البطالان ، دعوى الاستحقاق) .

٧ - القانون الجنائي

السنة الثانية

المقدمة

(١) تاريخ القانون الجنائي بصفة عامة .

(٢) تطور القانون الجنائي في مصر .

- (٣) الاجرام وأسبابه ، النظريات العامة .
(٤) عناصر القانون الجنائى : الجريمة والمجرم والمقاب .

الباب الأول — الجريمة

- (١) تمهيد : تقسيم الجرائم ، أركان الجريمة .
(٢) الركن الشرعى ، سريان القانون على الزمان وعلى المكان وعلى الأشخاص .
(٣) الركن المادى ، أدوار الجريمة .
دور التفكير والتصميم — الاتفاق الجنائى .
دور التحضير .
دور التنفيذ ، الشروع فى الجريمة ، الجريمة المستحيلة ، الاشتراك فى الجريمة .
(٤) الركن الادبى ، عناصر المسؤولية الجنائية .
القصد الجنائى ، القصد الاحتمالى ، الجرائم غير العمدية .

الباب الثانى — المجرم

- (١) المجرم غير المسئول .
الاسباب المادية لعدم المسؤولية : أداء الواجب ، استعمال الحق ، الدفاع الشرعى .
الاسباب الشخصية لعدم المسؤولية : الجنون ، السكر ، حالة الضرورة ، حالات الإعفاء من العقوبة .
(٢) المجرم المسئول مسئولية مخففة .
الاعتذار القانونى .
أسباب الرأفة .

المجرمون الأحداث .

(٣) المجرم المسئول مسئولية مشددة .

الظروف المشددة وأنواعها .

المود . معنادو الاجرام .

الباب الثالث — العقاب

(١) النظريات العامة في العقاب .

(٢) أنواع العقوبات .

(٣) تعدد العقوبات .

(٤) سقوط العقوبات ، العفو ، رد الاعتبار .

السنة الثالثة

القسم الثاني : أهم الجرائم الخاصة :

التزوير .

القتل والجرح والضرب .

السرقه والنصب وخيانة الأمانة .

هتك العرض وجرائم إفساد الأخلاق .

٨ — قانون تحقيق الجنايات

السنة الرابعة

المبادئ الأساسية لقانون تحقيق الجنايات .

الضبطية القضائية ورجالها وواجباتهم وسلطاتهم .

إجراءات التحقيق — أمام النيابة ، قاضي الإحالة ، قاضي التحقيق .

الدعوى — الدعوى العمومية والمدنية والمقارنة بينهما .
الدعوى العمومية : تاريخها ، النيابة العمومية ومباشرتها للدعوى العمومية .
نظام النيابة ورجالها واختصاصهم ، حرية النيابة في مباشرة الدعوى
العمومية ، وقيودها ، وموانع مباشرة الدعوى العمومية ، سقوط الدعوى العمومية .
اختصاص المحاكم الجنائية بوجه عام ، الاختصاص بالنسبة للأشخاص ،
الاختصاص بالنسبة لنوع الجريمة ، الاختصاص بالنسبة للمكان .
الاثبات وطرقه : شهادة الشهود ، الاعتراف ، الكتابة ، المعاينة ، القرائن ،
المحاكمة وإجراءاتها .
طرق الطعن في الأحكام : المعارضة ، الاستئناف ، النقض ، طلب إعادة
نظر الدعوى .

الدعوى المدنية : أمام المحاكم الجنائية ، أمام المحاكم المدنية .

٩ — القانون الدستوري

السنة الأولى

تعريف القانون الدستوري : مركزه بين باقي القوانين ، الفرق بين القانون
الدستوري والقانون الإداري ، كيف تنشأ الدساتير ، الدستور المسطور وغير
المسطور ، الدستور المرن والجامد ، مايشتمل عليه الدستور عادة ، النظريات
الدستورية الأساسية .

الدولة : تعريفها ، أركانها ، شخصيتها ، الفرق بين الدولة والأمة والحكومة ،
سيادة أو سلطان الدولة ، السيادة الداخلية والسيادة الخارجية ، أنواع الحكومات .
الدستور المصري — مقارنته بالدساتير الأجنبية .

السلطات العامة :

١ — السلطة التشريعية .

ب — السلطة التنفيذية .

ج — السلطة القضائية .

١ — السلطة التشريعية : نظام المجلس الفردى ونظام المجلسين ، ومزايا الازدواج وشروطه .

(١) تشكيل السلطة التشريعية ، الانتخاب المباشر وغير المباشر ، الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة ، تعيين بعض الأعضاء ، مدة انعقاد المجالس النيابية ، طرق تجديددها ، قانون الانتخاب المصرى ، ومقارنته بالأنظمة الانتخابية فى البلدان الأخرى .

الشروط الواجب توافرها فى المنتخب وموانع الانتخاب .
تمثيل الأقليات ، مزاياه وعيوبه ، طرق تمثيل الأقليات ، تمثيل المصالح ، الناخبون ، الشروط الواجب توافرها فى الناخب ، تعدد الأصوات للناخب الواحد ، التصويت الإجبارى ، تصويت النساء .

(٢) اختصاص السلطة التشريعية ، الضمانات التى تكفل أداءها لهذا الاختصاص ، الحصانة البرلمانية .

نظرية الفصل بين السلطات ، تعاون السلطات فى الواقع ، مظاهر هذا التعاون فى النظام البرلمانى .

حقوق السلطة التشريعية إزاء الحكومة : حق السؤال ، حق الاستجواب ، حق التحقيق ، حق إسقاط الوزارة ، حق إبداء رغبات .

حقوق الحكومة إزاء السلطة التشريعية ، حق دعوة البرلمان للانعقاد ، حق رفض الانعقاد ، خطاب العرش ومقارنته برمائل رئيس الجمهورية ، حق تأجيل انعقاد البرلمان ، حق الحل ، حق اقتراح القوانين ، حق التصديق وحق الاعتراض عليها .

مقارنة النظام البرلمانى بنظام غيره البرلمانى .

(٣) اشتراك الناخبين في أعمال التشريع، النظام المباشر ونصف المباشر،
الأنواع الداخلية للمجالس النيابية، ما تشتمل عليه هذه الأنواع عادة .

ب — السلطة التنفيذية : تشكيلها ، طرق اختيار الرئيس الأعلى للسلطة
التنفيذية ، الوراثة ، الانتخاب المباشر وغير المباشر ، اختياره بواسطة الهيئة
التشريعية ، مدة قيام الرئيس بوظيفته ، اختصاص السلطة التنفيذية . علاقة
السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية .

الوزراء : مسئوليتهم ، أنواع المسئولية الوزارية ، نتائج المسئولية الوزارية
ج — السلطة القضائية : علاقتها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ، حق
المحاكم في بحث دستورية القوانين .

الآزمات الدستورية والعوامل المختلفة التي قد تؤدي إلى وقوع هذه
الآزمات ، اعتبارية القواعد الدستورية .

١٠ — القانون الإداري

السنة الثانية

تعريفات تمهيدية :

- ١ — القانون الإداري : تعريفه ، مصادره ، مركزه في شريعة الدولة .
- ٢ — الإدارة العامة : الشعبة السياسية والشعبة القانونية في الدراسة
الإدارية ، اتجاهات علم الإدارة العامة (١) تحديد نطاق نشاط الإدارة تحديداً
ملائماً لحاجات الأمة (٢) تنظيم نشاط الإدارة تنظيمياً يكفل على الوجه الأكمل
بلوغ الغايات التي تبتغيها الدولة (٣) توزيع جهود الإدارة بحسب طبيعتها
توزيعاً حكماً .

٣ — النظام الإداري : معنى هذا الاصطلاح ومقتضياته . عناصره الثلاثة :
البنیان الإداري ، السلطة الإدارية ، الوظيفة الإدارية .

حدود النظام الادارى ومدى حقوق الإدارة .

القسم الأول — التصوير الفقهي للدولة وعلى الأخص للسلطة الادارية ، تلخيصها فى منبهين (المذهب السائد) : منهب تشخيص الدولة .

فكرة عامة عن النظريات الشخصية المعنوية فى القانون العام والخاص واختيار أصح الآراء فى هذا الشأن . تطبيق الرأى المختار على الأشخاص المعنوية العامة . تقسيم الأشخاص المعنوية العامة : الدولة والأقليم والبلدة والمشتات العامة ، كيفية التمييز بينها ، كيفية نشوئها ، صلة الشخص المعنوى بأفراده وأعضائه ، حقوق الأشخاص المعنوية العامة : حقوق السلطة والحقوق المالية ، مبدأ التخصص وآثاره ، النشاط القانونى للأشخاص المعنوية العامة .

(المذهب المستحدث) ، فكرة عامة عنه وتقدمه .

التحليل الجديد للنشاط القانونى .

المصلحة العمومية .

القسم الثانى : تنظيم السلطة الادارية .

١ — تمهيد : مبدأ الفصل بين السلطات من الوجهة القانونية ومن الوجهة

السياسية ، حدود وأساليب التعاون الحكيم بين السلطة التشريعية

والسلطة الادارية ، أركان التنظيم الادارى .

ب — تنظيم السلطة الادارية المركزية :

(١) الرئيس الأعلى للدولة .

(٢) رئاسة الوزارة ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء .

(٣) الوزراء ، الوزارات ، التنظيم الداخلى .

(٤) الموظفون .

دراسة مقارنة لهذه النظم فى مصر وفى الدول الكبرى .

ج - تنظيم السلطات الإدارية المحلية .
اللامركزية .

نظم الإدارة المحلية : المجالس الإقليمية والمجالس البلدية .
دراسة مقارنة لهذه النظم في مصر وفي الدول الكبرى .
القسم الثالث :

مستولية الدولة عن نشاط السلطة الإدارية .
النظام المصرى مقارناً بما يماثله في شرائع بعض الدول .

١١ - علم المالية والتشريع المالى السنة الثالثة

تعريف التشريع المالى وعلم المالية العامة، مذاهب العلماء في الدراسة المالية.
المذهب الحديث .

مشتلات الدراسة المالية :

- | | |
|-------|-------------------------|
| (١) | نفقات الدولة . |
| (٢) | إيرادات الدولة . |
| (٣) | الميزانية . |
| (٤) | القروض العامة . |
| (٥) | مالية الهيئات المحلية . |

القسم الأول - نفقات الدولة :

ماهية النفقة العامة - أركانها :

ترتيب المرافق التى تنفق فيها الدولة ، الترتيب التاريخى ، ترتيب المرافق
بحسب الطبيعة الخاصة لكل مرفق ، ترتيبها بحسب المنتفعين بها ودرجة الانتفاع ،
أسباب الازدياد المستمر فى النفقات العامة ، أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية ،
تأثير الإنفاق الحكومى فى إنتاج الثروة القومية وفى توزيعها .

أنواع النفقات العامة :

١) أجور عمال الدولة ، المرتبات والمعاشات من الوجهة السياسية ومن الوجهة القانونية مع مقارنة النظم الأجنبية بالنظام المصرى ، مخصصات رئيس الدولة ، المكافأة البرلمانية ، المكافآت الوطنية والمنح السياسية .

٢) أثمان أشياء وأدوات تبناها الدولة ، المفاضلة بين الاستقلال والتركيز ، ميزة النظام الانجليزى ومقارنته بالنظم الأجنبية الأخرى والنظام المصرى ، أساليب تحديد الثمن ، كيفية اختيار المقاولين والموردين ، عقود الأشغال العامة والتوريدات .

٣) الإمدادات والإعانات .

القسم الثانى — الإيرادات :

مواردها الثلاثة : ريع الدومين ، الضريبة ، القرض .

ريع الدومين : الدومين التجارى ، والدومين الصناعى ، حدود استقلال الدولة ، الاتجاه الحديث .

الضريبة : تعريف الضريبة ، تكييفها القانونى ، الغاية التى تبتغىها القواعد الواجب مراعاتها فى نظام الضرائب .

وعاء الضريبة : ضرائب على الأشخاص ، ضرائب على الأموال .

الضرائب على الأموال : ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة ، المفاضلة بين النظامين .

الضرائب غير المباشرة : ضرائب الاستهلاك وضرائب التداول والضرائب الجمركية .

الضرائب المباشرة : على الدخل ، على رأس المال ، على التركات .

ضريبة الدخل : أساليب تقدير الدخل .

سعر الضريبة : النظام التصاعدي والنظام التسيبي .

ازدواج الضرائب .

استقرار الضريبة .

تطبيقات هذه النظريات العامة من النظام الانجليزي والنظام الفرنسي
والنظام المصري ، نقد نظام الإيرادات في مصر ، الامتيازات الأجنبية .

القسم الثالث — الميزانية :

تكييفها القانوني .

تحضير الميزانية : نصيب البرلمان ونصيب السلطة التنفيذية في التحضير ،
أساليب تقدير الإيرادات والنفقات ، القواعد الواجب مراعاتها في وضع الميزانية ،
قاعدة عمومية الميزانية ، قاعدة وحدة الميزانية ، قاعدة سنوية الميزانية ، ما يمتري هذه
القواعد من الاستثناءات ، النظرية القائلة بميزانية منفصلة لنشاط الحكومة الصناعي .
اعتماد الميزانية : حقوق مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، اجراءات الاعتماد
البرلماني ، قواعد الاعتماد البرلماني ، الاعتمادات الإضافية .

تنفيذ الميزانية ، نظام الجباية ، نظام الصرف ، مدة تنفيذ الميزانية .
مراقبة تنفيذ الميزانية ، مراقبة إدارية ، مراقبة قضائية ، مراقبة برلمانية ،
اعتماد البرلمان للحساب الختامي .

القسم الرابع — القروض :

كيف تمقد الدولة القروض ، أنواع قروض الدولة ، أساليب تخفيف عبء
الديون العامة ، التحويل والاستهلاك .

الدين العام المصري : نظامه وتطوره ، نظامه الحالي .

القسم الخامس - ميزانية مجالس المديرية والمجالس المحلية
رقابة الحكومة المركزية ، موارد السلطات المحلية ، رسوم وضرائب .

١٢ - القانون الدولي الخاص

السنة الرابعة

(١) مقدمة عامة :

موضوع القانون الدولي الخاص وتعريفه ، مصادره ، خصائصه ، طبيعة
قواعده ، طرق دراسته .

(٢) الجنسية والمواطن والدين :

١ - الجنسية : تعريفها ، أهميتها ، طبيعة قواعدها ، المبادئ الأساسية فيها ،
تاريخ الجنسية على العموم وفي مصر ، شرح أحكام مرسوم بقانون
سنة ١٩٢٩ (الرعوية المحلية) ، تنازع الجنسيات ، الاتفاقات الدولية
بشأن الجنسية .

ب - المواطن : تعريفه من الوجهة الداخلية ومن وجهة القانون الدولي الخاص
عناصره ، أهمية المواطن في مصر وفي الخارج ، (حالة عديمي الجنسية)
كيفية إثباته ، تنازع القوانين بشأن المواطن ، المفاضلة بين قانون الجنسية
وقانون المواطن ، حكم الأحوال الشخصية .

ج - الدين : أهمية الدين في مصر ، تعدد جهات الأحوال الشخصية ، ضرورة
الإصلاح ، مشروع لجنة الطوائف غير الإسلامية ، مركز المحاكم الشرعية ،
اكتساب الديانة وتغييرها ، الآثار المترتبة على ذلك .

(٣) حالة الأجانب .

مبادئ تمهيدية ، حالة الأجانب في مصر ، الامتيازات الأجنبية ، نظام المحاكم

. المختلطة ، الأشخاص المعنوية الأجنبية ، أصحاب الحمايات ، مشروعية الامتيازات الأجنبية ، أحكام اتفاقية مونترية .

(٤) تنازع القوانين :

١ — معنى تنازع القوانين ، تاريخ تنازع القوانين منذ القرن الثالث عشر ، النظرية الإيطالية القديمة ، نظرية الأحوال الفرنسية ، نظرية الأحوال الهولندية ، نظرية الأحوال في القرن الثامن عشر ، النظرية الأمريكية ، النظريات الألمانية ، النظرية الإيطالية الحديثة ، تاريخ تنازع القوانين في مصر قبل نظام الإصلاح (الشريعة الإسلامية) .

ب — تنازع القوانين في مصر : (١) النصوص التشريعية ونقدها إجمالاً ، مدى تنازع القوانين في مصر وقبوده الأساسية . (٢) المسائل الأولية في تنازع القوانين : (١) نظرية التكيف (ب) نظرية الإحالة (٣) أحوال تطبيق القانون الأجنبي : (١) أحوال تطبيق قانون الجنسية (ب) أحوال تطبيق القانون المحلي (ج) أحوال تطبيق قانون موقع المال (د) أحوال تطبيق قانون إرادة المتعاقدين . (٤) القيود التي ترد على تطبيق القانون الأجنبي : ١ — فكرة النظام العام ب — فكرة الفس نحو القانون ج — فكرة الصالح الوطني .

كيفية تطبيق القوانين الأجنبية :

١ — الاختصاص العام للمحاكم المصرية .

ب — قواعد المرافعات .

ج — آثار الأحكام والمستندات الأجنبية .

١٣ — القانون الدولي العام

السنة الثانية

(١) مقدمة عامة ، تعريف القانون الدولي العام ، طبيعة قواعده ، علاقته

القوانين الأخرى ، أساسه ، مصادره ، مدى تطبيقه ، تاريخه .

(٢) أشخاص القانون الدولي العام ، الأفراد والهيئات المختلفة ، الدول وأنواعها بالنسبة للسيادة وبالنسبة للتكوين ، الاعتراف بالدولة والميراث الدولي .
(٣) حقوق الدول وواجباتها ، حقوق البقاء والصيانة (المهاجرة والإبعاد)
حق المساواة ، حق السيادة (التدخل) ، حق الملكية ، الإقليم وطرق اكتساب ملكيته ، قيود الملكية وحقوق الارتفاق ، حق القضاء (القرصنة وتسليم المجرمين) ، حق التمثيل الخارجي السياسي والتجاري .

(٤) المسؤولية الدولية .

(٥) المعاهدات .

(٦) عصبة الأمم : الغرض منها ، نظامها ، اختصاصاتها ، اللجان المختلفة فيها ، محكمة العدل الدولية الدائمة .

(٧) المشاكل الدولية وطرق فضها ، الطرق السلمية لتسوية المشاكل الدولية ، الطرق غير السلمية أو طرق الإكراه .

(٨) الحرب : القواعد التي تنظم العلاقات الحربية ، كيف تبدأ الحرب ، الآثار القانونية التي تترتب على قيام حالة حرب ، الانسحاب السلمي بين المتحاربين .

(٩) الحرب البرية : القواعد المنظمة لإجراءات الحرب البرية ، حقوق الدولة المحاربة قبل أفراد دولة العدو وقبل المحايدين الموجودين على إقليمها .

حقوقها على أملاك حكومة دولة العدو وأملاك رعاياها ، القروض الإجبارية والاستيلاء على الأموال وما شاكلها ، الاحتلال الحربي .

(١٠) الحرب البحرية : القواعد المنظمة لإجراءات الحرب البحرية ، حقوق الدولة المحاربة على المراكب والبضائع المملوكة لحكومة دولة العدو والمملوكة لرعاياها ، حقوقها على مراكب وبضائع المحايدين ، الغنائم .

- (١١) الحرب الجوية.
- (١٢) انتهاء الحرب والآثار المترتبة عليه .
- (١٣) الحياد : تاريخ الحياد ، حقوق الدول المحايدة وواجباتها قبل الدولة المحاربة ، تجارة الدول المحايدة ، الحصر البحري ، التهريب ، الخدمات المنافية للحياد .

١٤ — الاقتصاد السياسى (ويشمل الإحصاء)

السنة الأولى

مفاهيم :

تعريف الاقتصاد السياسى والغرض منه ، علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، طرق بحث الاقتصاد السياسى .

المذاهب الاقتصادية :

المعلومات الأساسية فى الاقتصاد السياسى ، الحاجات ، الثروة ، المنفعة ، القيمة .

عناصر الحياة الاقتصادية :

(١) البيئة الطبيعية (٢) البيئة الاجتماعية ، نظرية السكان ، توزيع السكان ، زيادة السكان ونقصانهم ، نظرية ملئس ، الهجرة الداخلية والدولية .

القسم الأول — الإنتاج :

مبادئ عامة :

- (١) عناصر الإنتاج الطبيعية والعمل ورأس المال .
- (٢) العمل : أنواع العمل ، تقسيم العمل وحدوده ، التنظيم العلمى للعمل ، حرية العمل .

(٣) رأس المال : صفاته وتكوينه ، نظرية التوفير ، أنواع رؤوس الأموال ، أهمية رأس المال في الإنتاج ، الآلات .

(٤) نفقة الإنتاج : عناصر نفقة الإنتاج ، نفقة نفقة الإنتاج .

(٥) قانون الغلة المتناقصة وقانون الغلة المتزايدة .

(٦) كيف يتلاءم الإنتاج مع الاستهلاك ، نظام المنافسة الحرة ، ونظام الاحتكار .

(٧) التنظيم الاقتصادي للإنتاج ، المنظم لأنواع المنشآت ، المنشآت الفردية والشركات ، طرق تنظيم الإنتاج في الزراعة ، جماعات التعاون الزراعية .

(٨) صفات الإنتاج في العصر الحديث ، ظاهرة التركيز والتخصص ، الكارنتل والترست ، نتائج التركيز .

(٩) تدخل الدولة في الإنتاج : النقل .

القسم الثاني — المبادلة :

ماهية المبادلة وتاريخها ، وظيفة النقود في الاستبدال .

(١) القيمة والتمن : تحديد قيمة المبادلة ، تحديد الثمن ، قانون العرض والطلب ، وحدة الثمن ، الثمن الباعدي للسوق ، تحديد الثمن في حالة الاحتكار ، حركات الأسعار العامة وطرق قياسها .

(٢) النقود : النقود المعدنية ، مزاياها وأنواعها ، التغيرات الطارئة على قيمة المعادن النفيسة ، قيمة النقود الإسمية وقيمتها الحقيقية ، قانون جريشام ، نظام المعدن الفردي ونظام المعدنين ، الاتحاد اللاتيني ، نظام النقود المعدنية في مصر : النقود الورقية : أنواعها ، فوائدها ومضارها ، تدهور النقود الورقية بعد الحرب ، إصلاح النظام النقدي في دول أوروبا .

(٣) الائتمان : أنواع الائتمان ، وظائفه ، أدوات الائتمان ، السند الإذني ، الكمبيالة ، الشيك ، بيوت المقاصة ، أوراق البنكنوت ، الأوراق المالية .

البنوك ، عمليات البنوك ، الودائع ، فتح الاعتماد ، الحساب الجارى ،
التوصية الصناعية . التسليف على الأوراق المالية ، انحصم ، سعر الصرف .
أنواع البنوك : بنوك الودائع ، بنوك الأعمال ، بنوك الإصدار ، طرق إصدار
أوراق البنكنوت ، وظائف بنوك الإصدار ، بنك الإصدار فى مصر ، البنوك
الزراعية ، البنوك العقارية .
(٤) الأزمات .

السنة الثانية

القسم الأول — التجارة :

(١) التجارة الداخلية :

الأسواق المنظمة : البورصات ، منشؤها وأنواعها ، الوظائف الاقتصادية
للبورصات ، المضاربة فى البورصة ، تاريخ البورصات المصرية ، سوق الأوراق
المالية وسوق البضائع والمحصولات ، نظامها ، عمليات البورصة . تسوية العقود
الحاضرة والعقود الآجلة — نظرة عامة فى سوق الاسكندرية .

(٢) التجارة الدولية والتسويات الدولية :

الاحصاءات الجمركية ، تاريخ تجارة مصر الخارجية ومركزها الحالى ،
نظرية التجارة الدولية ، الحقوق والديون الدولية ، ميزان الحسابات ، تسوية
الحقوق والديون الدولية ، الصرف ، أهلية الدولة لدفع ديونها فى الخارج ، مسألة
تنقل الديون الدولية ، تدخل الدولة فى التجارة الدولية ، التشريع الجمركى ،
معاهدات التجارة ، حرية التبادل وحماية التجارة .

القسم الثانى — التوزيع :

(١) طرق التوزيع :

توزيع الأموال ، محل الملكية ، أنواع السخول ، حكم التساوى فى الثروات ،

المذاهب الاشتراكية الرئيسية ، مبادئ العدالة التوزيعية ، الملكية الجمعية ، حركة النقابات ، حركة التعاون .

(٢) الملاك العقاريون :

الملكية العقارية وتطورها ، الربح ، مشروعية الملكية العقارية ، المذاهب المختلفة الخاصة بالملكية العقارية — الاشتراكية الزراعية .

(٣) العمال :

تاريخ العمال ، الأجر ، المميزات العامة للأجر ، الأجر بالزمن وبالقطعة ، مزايا وعيوب طريقة الأجر ، علاج عيوب طريقة الأجر ، النظريات الخاصة بتحديد الأجر ، اختلاف سعر الأجر ، وسائل كفاح العمال ، الإضراب ، المقاطعة ، الائتلاف ، الصلح والتحكيم ، تدخل الحكومة في تنظيم شروط العمل ، الإعانات ، التأمين ، عقد العمل الجمعي ، تنظيم العمل من الوجهة الدولية ، مكتب العمل الدولي .

(٤) أصحاب رؤوس الأموال :

موقف الرأسماليين ، الفائدة ، تاريخ القرض بفائدة ومشروعيتها ، تحديد سعر الفائدة والنظريات الخاصة بذلك ، اختلاف سعر الفائدة وأسبابه ، ميل سعر الفائدة إلى الهبوط .

(٥) أرباب الأعمال :

التطور التاريخي ، الربح ، طبيعة الربح ومشروعيته ، تقدير الربح ، اختلاف سعر الربح وأسبابه .

توزيع مواد الدراسة

السنة الأولى

المسواد	الاساتفة
(١) المدخل للعلوم القانونية	الدكتور حشمت أبو سقيت
(٢) التاريخ العام للقانون	الأستاذ محمد عبد المنعم بدر
(٣) القانون الرومانى	الأستاذ محمد عبد المنعم بدر
(٤) الشريعة الإسلامية (المعاملات) .	الشيخ محمد أحمد أبو زهرة
(٥) القانون الدستورى	الأستاذ وايت إبراهيم
(٦) الاقتصاد السياسى	الأستاذ عبد الحكيم الرفاعى
(٧) دراسة باللغة الفرنسية	

(أ) القانون الخاص	الدكتور شفيق شعاعته
(ب) القانون العام	الأستاذ ديبواه ريشارد
اللغة الفرنسية (٤ ساعات فى الأسبوع لها درجة محاضرات ولا امتحان فيها)	

السنة الثانية

(١) القانون المدنى (الالتزامات)	{ الأستاذ وديع فرج د طه السيد نعيم
(٢) الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية)	{ الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف الشيخ محمد أحمد أبو زهرة
(٣) القانون الجنائى (القسم العام)	الأستاذ السعيد مصطفى السعيد
(٤) الإدارى	د وحيد رأفت
(٥) الدولى العام	د محمود سامى جنيته

(٦) الاقتصاد السياسي ويشمل الإحصاء الأستاذ زكي عبد المتعال

(٧) دراسة باللغة الفرنسية :

١ - القانون المدني . . . الدكتور سليمان مرقس

ب - « الجنائي . . . » على صادق أبو هيف

السنة الثالثة

- | | | |
|--------------------------|---|---------------------------------------------------|
| الأستاذ حامد زكي | { | (١) القانون المدني (العقود المصينة) |
| « عبد المعطي خيال | | |
| « بهجت بدوي | { | (٢) الشريعة الإسلامية (الوقف والمواريث) |
| الشيخ محمد أحمد أبو زهره | | |
| الأستاذ محمد صالح بك | { | (٣) القانون التجاري |
| « محمد حامد فهمي | | |
| « محمد المشاوي بك | { | (٤) المرافعات المدنية والتجارة |
| « محمد مصطفى القلي | | |
| « زكي عبد المتعال | { | (٥) القانون الجنائي (أهم الجرائم الخاصة) |
| « زكي عبد المتعال | | |
| « زكي عبد المتعال | { | (٦) علم المالية والتشريع المالي |
| « زكي عبد المتعال | | |
| « زكي عبد المتعال | { | (٧) دراسة باللغة الفرنسية : |
| « زكي عبد المتعال | | |
| الدكتور سليمان مرقس | { | ١ - القانون المدني |
| الأستاذ كافي | | |
| « زكي عبد المتعال | { | ب - قانون المرافعات |
| « زكي عبد المتعال | | |

السنة الرابعة

- | | | |
|---------------------------|---|-----------------------------------------|
| الأستاذ محمد كامل مرسى بك | { | (١) القانون المدني (الأموال والتأمينات) |
| « حشمت أبوسيت | | |
| « محمد سامي مازن | { | |
| « محمد سامي مازن | | |

- (٢) الشريعة الإسلامية (علم الأصول وتاريخ الفقه الإسلامى) . . . الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف
- (٣) القانون التجارى البرى والبحرى . . . د. محمد صالح بك
- (٤) قانون المرافعات المدنية والتجارية (طرق لتنفيذ) . . . د. محمد حامد فهمى
- (٥) قانون تحقيق الجنايات. . . د. محمد مصطفى القللى
- (٦) القانون الدولى الخاص. . . د. حامد زكى
- (٧) دراسة باللغة الفرنسية. . .
- ١ - القانون المدنى. . . د. ستيفانى
- ب - التجارى. . . د. كالى

الاسكندرية

السنة الأولى

- (١) المدخل للعلوم القانونية . . . الدكتور محمد على عرفة
- (٢) التاريخ العام للقانون . . . محمود سعد الدين الشريف أفندى
- (٣) القانون الرومانى . . . محمود سعد الدين الشريف أفندى
- (٤) الشريعة الإسلامية (المعاملات) . . . الشيخ على الخفيف
- (٥) القانون الدستورى . . . الأستاذ السيد صبرى
- (٦) الاقتصاد السياسى . . . الدكتور حسين خلاف الدياغ
- (٧) دراسة باللغة الفرنسية فى:
- ١ - القانون الخاص. . . الدكتور عمر ممدوح مصطفى
- ب - القانون العام . . . أحمد فتحي عرابى أبوسنة أفندى

السنة الثانية

المواد	الأساتذة
(١) القانون المدنى (نظرية الالتزامات)	الأستاذ وديع فرج والدكتور عرفة
(٢) الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية)	» على الخفيف
(٣) القانون الجنائى (القسم العام)	الأستاذ على بدوى
(٤) القانون الإدارى	الأستاذ السيد صبرى
(٥) القانون الدولى العام	الأستاذ محمود سامى جنيينة
(٦) الاقتصاد السياسى ويشمل الإحصاء	الدكتور الرفاعى والدكتور حسين خلاف
(٧) دراسة باللغة الفرنسية فى :	
أ - القانون المدنى	الدكتور محمد على إمام
ب - القانون الجنائى	أحمد فتحى عرابى أبوسنة أفندى

السنة الثالثة

(١) القانون المدنى (العقود المعينة)	الدكتور محسن شفيق والدكتور محمد على إمام
(٢) الشريعة الإسلامية (الميراث والوقف)	الأستاذ الشيخ على الخفيف
(٣) قانون المرافعات المدنية والتجارية	الدكتور رمزى سيف رزق الله
(٤) القانون الجنائى (أهم الجرائم الخاصة)	الأستاذ على بدوى وأبوسنة أفندى
(٥) علم المالية والتشريع المالى	» عبد الحكيم الرفاعى
(٦) القانون التجارى	الدكتور محسن شفيق
(٧) دراسة باللغة الفرنسية فى :	
أ - القانون المدنى	الدكتور عمر ممدوح مصطفى
ب - قانون المرافعات	الدكتور رمزى سيف رزق الله

شهادة المعادلة

القانون الخاص بشهادة المعادلة هو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ ، ولا يزال معمولاً به حتى الآن ، وهذا نصه :

مادة ١ — الحاصلون على دبلوم قضائي أجنبي حسب الشروط المبينة في المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ يتعين على من يريد منهم نيل شهادة المعادلة أن يؤدي امتحاناً بمدرسة الحقوق الخديوية (كلية الحقوق الآن) في المواد المبينة بعد ، وعلى حسب الشروط الآتية ، وأن يقدم طلباً بذلك لناظر مدرسة الحقوق الخديوية (لمعيد كلية الحقوق) ، على ورقة تمغة من فئة ثلاثة قروش قبل افتتاح الامتحانات السنوية بشهر على الأقل ، وأن يرفق بطلبه الأوراق الآتية : (أولاً) تذكرة الميلاد ، (ثانياً) شهادة الدراسة الثانوية ، (ثالثاً) الدبلوم القضائي الذي حصل عليه خارج القطر .

مادة ٢ — تحصل الاختبارات في المواد المبينة بعد ، كما هي واردة ببروجرام مدرسة الحقوق الخديوية (كلية الحقوق) المعمول به وقت الامتحان :

(أولاً) الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) ، (ثانياً) قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (ثالثاً) القانون الجنائي (قانون المقوبات وتحقيق الجنايات) ، (رابعاً) نظام الإدارة والقضاء والقانون الإداري والمالي .

ويكون لكل مادة من هذه المواد الأربع اختبار تحريري واختبار شفهي .

مادة ٣ — الاختبارات التحريرية والشفهية يكون إجراؤها بمعرفة اللجنة التي تعينها نظارة المعارف العمومية لإجراء امتحانات آخر السنة ، ويكون تقدير درجات الاختبارات على مقتضى أحكام قانون مدرسة الحقوق الخديوية (كلية الحقوق) المعمول به وقت الامتحان .

مادة ٤ — كل طالب نجح في تأدية الاختبارات السالفة الذكر تعطى إليه شهادة معادلة ، وهذه الشهادة يعطيها ناظر المعارف العمومية باسم الحكومة المصرية

مادة ٥ — عند تقديم طلب الدخول في الامتحان يجب على كل طالب أن يدفع نظيرته المدرسة (الكلية الآن) ثمانية جنيهات مصرية رسماً للامتحان ويصير هذا المبلغ حقاً مكتسباً للحكومة ، لا يجوز رده لصاحبه بأى حال من الأحوال ..

مادة ٦ — يحل هذا القانون محل الأحكام السابق صدورها بشأن امتحانات المعادلة للدبلومات القضائية الأجنبية والامتحانات المنصوص عنها بالمادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ .

مادة ٧ — على ناظر المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به ابتداء من امتحانات آخر السنة التى تحصل فى السنة الدراسية ١٩١٢-١٩١٣^(١) ولا امتحان المعادلة دور واحد فى كل سنة ، وقد تقرر أن يقد هذا العام ابتداء من يوم الاثنين ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ .

(١) ذكره ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ المشار إليه فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ :
المادة الأولى — الدبلومات والمهاديات الدراسية التى تعطىها الحكومة المصرية هى التى تعتبر دون سواها بالديار المصرية لدخول المصريين فى الوظائف الأميرية .
أما المدارس الكلية الأجنبية المتبعة بصفة قانونية لدى حكومتها فيجوز من باب الاستثناء اعتبار المهاديات التى تعطىها للمصريين معادلة للمهاديات المصرية بحسب الشروط المدونة فى المادة الثانية من أمرنا هذا .

المادة الثانية — لا تعتبر أية دبلوم ولا شهادة أجنبية معطاة لمصرى من رعايا الحكومة المحلية معادلة لدبلوم أو شهادة مصرية إلا إذا كان صاحبها قد حصل عليها خارج القطر عقب امتحانات أداها بجميع أجزائها وعلى حسب الشروط المعتادة بالمقر المزمع للمدرسة الكلية الأجنبية بشرط أن تكون تلك المدرسة موجودة ومعترف بها فى البلد الذى هى تابعة له .

المادة الثالثة — حاملوا الدبلومات أو المهاديات الأجنبية الذين يطلبون اعتبار شهادتهم معادلة للشهادات المصرية على حسب نص المادة السابقة يتعين عليهم أن يؤدوا امتحانا فى اللغة العربية على مقتضى أحكام لائحة إعطاء شهادة الدراسة الثانوية .

المادة الرابعة — ومع ذلك فالحاصلون على دبلومات أجنبية أرق من شهادة الدراسة الثانوية ، وليس يندم شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو شهادة دراسة أجنبية معادلة لها على حسب الشروط المبينة فى المادة الثانية ، يجب عليهم تأدية الامتحان فى جميع العلوم المقررة للحصول على تلك الشهادة .

المادة الخامسة — المتقدمون للامتحان المنصوص عنه فى المادتين السابقتين يتمتعون من طاهى الحصول على شهادة الدراسة الثانوية فى الوقت المعين للامتحان فى كل سنة .

مناهج مواد امتحان المعادلة

(١) الشريعة الإسلامية :

نفس برنامج قسم اليسانس في الأحوال الشخصية (ص ٢٧) ، وفي
المواريث (ص ٣٩) .

(٢) قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية :

برنامج المرافعات لسنتين الثالثة والرابعة من قسم اليسانس (ص ٤٥
ومابعدھا) .

(٣) قانون العقوبات وتحقيق الجنايات : ٤٧

القانون الجنائي (القسم العام) ص ٤٧ ، (القسم الخاص) ص ٤٩ :
تحقيق الجنايات : برنامج السنة الرابعة (٤٩) .

(٤) نظام الإدارة والقضاء والقانون الإداري والمالي :

١ - برنامج القانون الدستوري في السنة الأولى (ص ٥٠) .

ب - برنامج القانون الإداري في السنة الثانية (ص ٥٢) .

ج - برنامج علم المالية والتشريع المالي في السنة الثالثة (ص ٥٤) .

وتكون الإجابة في الاختبارات التحريرية والشفوية باللغة التي تدرس بها
هذه المواد بقسم اليسانس بالسلكية ، أي باللغة العربية .

قسم الدكتوراه

أنشئ قسم الدكتوراه منذ أصبحت مدرسة الحقوق كلية من كليات الجامعة
المصرية ، فقد بنيت حاجة كان يشعر بها المشتغلون بالقانون ممن يريدون
التعمق في دراسته ، وكانوا يضطرون للسفر إلى الجامعات الأوروبية لهذا الغرض
فلم يمددوا في حاجة لتجشهم متاعب السفر وتحمل فقتنه ، وأصبحت دراسة القانون
في أعلى درجاته متيسرة للجميع في مصر .

واختير لقسم الدكتوراه أساتذة أجانب حضروا إليه من جامعات وروبا الكبيرة ، ويشترك في العمل معهم الأساتذة المصريون . وقد صرح عزهم على أن ينهضوا بهذا القسم الجديد حتى يستقر على أساس ثابت . وقد دلت التجارب منذ إنشاء القسم على أنها كانت خطوة موفقة يرجى من ورائها أن تكون لمصر تقاليد في الثقافة القانونية العالية تستند إلى تقاليد الماضي في دراسة القانون الذي كان من الدراسات العالية الأولى التي عرقتها مصر في فجر نهضتها .

وعلى من يريد الحصول على درجة الدكتوراه :

(١) أن يحصل على دبلومين على الأقل من دبلومات الدراسة العليا .

(٢) أن يقدم رسالة ويناقش فيها .

الالتحاق بقسم الدكتوراه :

يجب أن يكون طلبة دبلومات الدراسة العليا حائزين لشهادة الليسانس المصرية في الحقوق أو لدرجة أو لدبلوم أجنبية تعتبر معادلة لها وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩١٢ (المادة ٢٤ من اللائحة الداخلية) .

ويتبع في قيد الطلبة بسجل الكلية وسجل الجامعة النظام والمواعيد المذكورة في الصفحة ٢٩ وما بعدها .

رسوم القيد :

رسوم القيد لكل دبلوم من دبلومات الدراسة العليا خمسة عشر جنيهاً في العام تدفع على قسطين : أولهما في النصف الأول من شهر أكتوبر ، وثانيهما في النصف الأول من شهر فبراير . وهذه الرسوم تبقى حقاً مكتسباً للكلية في جميع الأحوال ، ولو لم يستمر الطالب على تلقي الدروس بعد دفعها .

ورسوم المكتبة خمسون قرشاً تدفع مع القسط الأول (المادة ٢٥ من

اللائحة الداخلية) .

نظام المجانية :

راجع ما سبق ذكره عن هذا النظام وشروط الإعفاء من رسوم القيد في صفحة ٢٠ على أنه يجوز أن يمنح الإعفاء لطلبة الدراسات العليا بدون مراعاة الشروط التي ذكرت في هذا النظام .

منهج الدراسة :

دبلومات الدراسات العليا ثلاث ، وهي : (١) دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص ، (٢) دبلوم الدراسة العليا في القانون العام ، (٣) دبلوم الدراسة العليا في الاقتصاد السياسي .

ومدة الدراسة للحصول على كل من الدبلومات سنة واحدة (المادة ٩ من اللائحة الأساسية) .

ولا يجوز للطلاب أن يقيد لإسمه في دراسة أكثر من دبلوم واحدة في العام الواحد (المادة ٢٣ من اللائحة الداخلية) .

ويمنح درجة دكتور في الحقوق كل طالب حصل على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا وتقررت أهليته لهذه الدرجة بعد أن يقدم رسالة ويناقش فيها (المادة ١٨ من اللائحة الأساسية) .

مواد الدراسة

١ — دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص

تشمل الدراسة العليا في القانون الخاص المواد الآتية :

(١) القانون المدني .

(٢) القانون المدني المقارن مع التعمق .

(٣) الشريعة الإسلامية .

(٤) مادة يختارها الطالب من المواد الثلاث التالية :

أ — القانون التجارى البرى والبحرى .

ب — القانون الدولى الخالص .

ج — تاريخ القانون والقانون الرومانى .

(المادة ١٠ من اللائحة الأساسية)

(ب) دبلوم الدراسة العليا فى القانون العام

تشمل الدراسة العليا فى القانون العام المواد الآتية :

(١) القانون العام (القانون الدستورى والقانون الإدارى) .

(٢) القانون الدولى العام .

(٣) القانون الجنائى .

(٤) مادة يختارها الطالب من المادتين التاليتين :

أ — علم المالية والتشريع المالى .

ب — تاريخ القانون العام .

(المادة ١١ من اللائحة الأساسية)

ج — دبلوم الدراسة العليا فى الاقتصاد السياسى

تشمل الدراسة العليا فى الاقتصاد السياسى المواد الآتية :

(١) الاقتصاد السياسى .

(٢) تاريخ النظريات والحوادث الاقتصادية .

(٣) علم المالية والتشريع المالى .

(٤) مادة يختارها الطالب من المواد الثلاث التالية :

أ — الاقتصاد الاجتماعى والتشريع الاجتماعى المقارنين

ب — الاقتصاد الزراعى .

ج — الإحصاء .

(المادة ١٢ من اللائحة الأساسية)

ويجوز لمجلس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الكلية ، أن يضيف إلى المواد الاختيارية في دبلومات الدراسة العليا أية مادة تكون لها صلة بالمواد التي تدرس بالكلية (المادة ١٣ من اللائحة الأساسية) .

وعلى طلبة دبلومات الدراسة العليا أن يبلغوا الكلية عن المادة الاختيارية في خلال عشرة أيام من تاريخ بدء الدراسة .

مدة الدراسة — تبدأ الدراسة يوم السبت الأول من أكتوبر وتنتهى في ١٥ مايو . ومع ذلك يجوز لمجلس الجامعة مراعاة لمقتضيات العمل أن يقرر ، بناء على طلب مجلس الكلية ، افتتاح الدراسة قبل السبت الأول من أكتوبر أو إطالتها إلى ما بعد ١٥ مايو .

ولا يجوز عقد الامتحانات في المدة المحددة للدراسة (المادة الأولى من لائحة النظام الدراسي والتأديبي) .

وتنقسم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين . وتمثل الدراسة مدة عشرة أيام بين الفصلين في الميعاد الذي يحدده مجلس الجامعة في كل سنة . وفي شهر رمضان ترتب الدراسة ترتيباً ملائماً (المادة ٢ من لائحة النظام الدراسي التأديبي) .

الدروس والمحاضرات

يحدد بالنسبة لكل مادة برنامج القسم العام الذي يمنح فيه الطلبة . وتعين الكلية سنوياً بالنسبة لكل مادة موضوعاً خاصاً للدراسة . ولا يصح في أية حالة أن يقتصر الامتحان على هذا الموضوع الخاص .

ويقرر مجلس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الكلية ، عدد الدروس والمحاضرات التي تلقى على طلبة دبلومات الدراسة العليا ويحدد مدتها (المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية) .

ويجب على طلبة الدبلومات العالية حضور الدروس والمحاضرات وتسجيل

أعمالهم في قاعة واحدة على الأقل من قاعات البحث ، والاشتراك في أعمالها بدون انقطاع (المادتان ٦ و ٢٧ من اللائحة الداخلية) .

ويعطى الطالب درجة من صفر إلى عشرين عن أعماله في المحاضرات وقاعات البحث ، وتتكون هذه الدرجة من متوسط الدرجات التي تعطى في كل محاضرة أو قاعة بحث (المادة ٢٩ من اللائحة الداخلية) .

الدروس — تلتقى دروس الشريعة ومجموعة القانون المدني وبعض الدروس الأخرى باللغة العربية . أما معظم الدروس فتلقى باللغة الفرنسية أو اللغة الانجليزية . والذين ليس عاملاً ، ولا يجوز أن يدخل فيه إلا الطلبة المقيدون أو المنتسبون كما تقدم في قسم الليسانس .

أما عدد الدروس التي تلتقى في الأسبوع في كل مادة في السنة الحالية فهو كما يأتي :

دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص : القانون المدني المقارن مع التعمق (ثلاثة دروس) ، مجموعة القانون المدني (ثلاثة دروس) ، الشريعة الإسلامية (درسان) ، القانون التجاري (درسان) ، القانون الدولي الخاص (درسان) ، تاريخ القانون والقانون الروماني (درسان) .

دبلوم الدراسة العليا في القانون العام : القانون العام (القانون الدستوري والإداري) : (أربعة دروس) ، القانون الدولي العام (ثلاثة دروس) ، القانون الجنائي (درسان) ، علم المالية والتشريع المالي (ثلاثة دروس) ، تاريخ القانون العام (ثلاثة دروس) .

دبلوم الدراسة العليا في الاقتصاد السياسي : الاقتصاد السياسي (أربعة دروس) تاريخ النظريات والحوادث الاقتصادية (ثلاثة دروس) ، علم المالية والتشريع المالي (درسان) ، الاقتصاد الاجتماعي والتشريع الاجتماعي المقارنين (درسان) ، الاقتصاد الزراعي (درسان) : الإحصاء (درسان) .

المحاضرات وقاعات البحث :

يتبع في قسم الدكتوراه النظام المتبع في قسم الليسانس في المحاضرات وقاعات البحث من حيث الأغراض العلمية وكيفية العمل والمواظبة على الحضور وغير ذلك .

وتنظم هذا العام محاضرات في القانون المدني والشرعية الإسلامية والقانون التجاري والقانون العام والقانون الجنائي وتاريخ القانون العام والاقتصاد السياسي . وتاريخ النظريات والحوادث الاقتصادية .

وتنظم قاعات للبحث في القانون المدني المقارن مع التعمق ، والقانون الدولي العام ، والاقتصاد السياسي .

الامتحانات

يحرم من دخول الامتحان كل طالب لا يحضر في أية مادة بدون عذر مقبول ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع عدد الدروس والمحاضرات وأعمال قاعات البحث (المادة ٢٨ من اللائحة الداخلية) .

مواعيد الامتحانات :

يعقد الامتحان للحصول على دبلومات الدراسة العليا كل سنة على دورين : أحدهما في نهاية السنة الدراسية ، والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية في المواعيد التي يعينها مجلس الكلية ، وقد حدد يوم الاثنين ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ لامتحان الدور الأول ، ويوم الاثنين ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ لامتحان الدور الثاني .

ويجوز للطالب أن يتقدم للامتحان في أي الدورين بحسب اختياره (المادة ١٥ من اللائحة الأساسية) .

ولا يوجد في قسم الدكتوراه حد لعدد المرات التي يجوز للطالب أن يسئل

فيها امتحان الدبلوم الواحدة كما هو موجود في قسم الليسانس بالنسبة لامتحان
الفرقة الواحدة .

ولا يجوز التقدم في دورى امتحان السنة الواحدة إلا للحصول على دبلوم
واحدة (المادة ١٧ من اللائحة الأساسية) .

الامتحانات التحريرية والشفوية :

للحصول على دبلوم من دبلومات الدراسة العليا يجب على الطالب أن يجتاز
بنجاح الامتحان المقرر في المواد الخاصة بهذه الدبلوم (المادة ١٤ من اللائحة
الأساسية) .

ويشتمل هذا الامتحان على اختبارات تحريرية وشفوية في جميع المواد ،
الرصوب في الاختبارات التحريرية يحرم من الدخول في الاختبارات الشفوية .
تقدر درجات كل اختبار تحريري وشفوي من صفر إلى عشرين .

ويجيب الطالب في الامتحانات التحريرية والشفوية باللغة التي تدرس بها
المواد . ومدة كل اختبار تحريري ثلاث ساعات .

ولا يجوز لأى طالب أن يكون معه في قاعة الامتحان كتاب أو ورقة ولو
كانت خالية من الكتابة .

ويجب أن تكتب الاجابة على الورق المقدم من الكلية .
ولا يعطى الطلبة أثناء الامتحان التحريري أى قانون أو مجموعة قوانين .
أما من حيث اختيار موضوعات الاختبارات التحريرية ، واختيار أعضاء
لجنة الامتحان ، فيتبع في ذلك النظام المتبع في قسم الليسانس ، (المادة ٣١
من اللائحة الداخلية) ، وكذلك مراقبة الاختبارات التحريرية وعقوبة الغش
الشروع فيها ، وعلمية الامتحانات الشفوية ، وغير ذلك .

شروط النجاح

لايعد الطالب ناجحاً في الاختبارات التحريرية إلا إذا حصل على ٧٠٪

من مجموع النهايات الكبرى لهذه الاختبارات .

ولا يعد ناجحاً نهائياً إلا إذا حصل على ٧٠ ٪ من مجموع النهايات الكبرى للاختبارات التحريرية والشفوية ودرجة المحاضرات وقاعات البحث .
ومع ذلك يجوز للجنة الامتحان أن تقرر - بعد المداولة - رسوب أى طالب لضعفه البين فى إحدى المواد، ولو حصل على المجموع المشروط للنجاح .
(المادة ١٦ من اللائحة الأساسية والمادة ٣٠ من اللائحة الداخلية)

وتعرض نتيجة الامتحان لطلبة كل دبلوم على لجنة عامة مؤلفة من جميع المنتشحين فى هذه الدبلوم برياضة العميد .

وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها .

واللجنة الامتحان العامة لكل دبلوم أن تقترح منح مرتبة الشرف الأولى للطلبة الذين حصلوا على ٩٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات ، ومرتبة الشرف الثانية للطلبة الذين حصلوا على ٨٥ ٪ على الأقل من مجموع هذه النهايات وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها (المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية) .

رسالة الدكتوراه

يختار الطالب موضوع الرسالة ، ويجب أن يكون الموضوع ذا صلة بالمواد المقررة لامتحان إحدى الدبلومات التى حصل عليها ، وأن يقره العميد . ويجوز أن توضع الرسالة بلغة أجنبية ، وفى هذه الحالة يجب أن تكون مشفوعة بملخص واف باللغة العربية . وإذا وضعت الرسالة باللغة العربية وجب أن تشفع بملخص واف بلغة أجنبية (المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية) .

ويعين عميد الكلية أستاذاً ذا كرسى يقوم بفحص الرسالة ، ثم يقدم إليه تقريراً عما إذا كانت جديرة بالعرض للمناقشة العلنية ، وفى هذه الحالة يجب أن تطبع الرسالة (المادة ٣٥ من اللائحة الداخلية) .

وينبغي ألا يكون الموضوع المختار كثير التشعب ، وألا يكون من الموضوعات التي كثر البحث فيها ، إذ يجب أن يضع الطالب نصب عينيه أن يضيف برسالته قسطاً جديداً إلى علم الحقوق .

المخطوطات :

يجب أن تكتب المخطوطات على صفحة واحدة من الورقة ، وأن يكون خطها في غاية الوضوح ، ويستحسن كتابتها على الآلة الكاتبة إذا أمكن ذلك ، ويجب أن يوضع خط أفقي تحت عناوات الكتب والمراجع المذكورة في الرسالة ، ولا حاجة إلى وضع مثل هذا الخط تحت أسماء المؤلفين ، ولكن إذا أريد زيادة الإيضاح فيوضع خطان تحت اسم كل مؤلف .

ويجب أن تبين مراجع النصوص والفقرات المقتبسة غير المشهورة شهرة تامة وبيان المرجع لا يقتصر على ذكر الصفحة ، فهذه قد تتغير تبعاً لتعدد الطبعات ، بل يجب ذكر تاريخ الطبعة التي يرجع إليها ، ورقم الصفحة فيها ، ورقم الفصل أو الفقرة في الكتب المرقومة فقراتها ، وإذا كان الكتاب مطبوعاً على عدة أنهر في كل صفحة فيشار إلى الأنهر بحروف أبجدية .

ولا يجوز الاقتباس من مطبوعات سابقة على الرسالة بدون الإشارة إليها في عبارات صريحة تبين مدى الاقتباس ، وتوضع العبارة المقتبسة بين هاتين العلامتين « » بدون أن يدخل عليها أى تغيير ، وإذا كان لا بد من التغيير في بدء العبارة المقتبسة لا يحد التناسق بينها وبين ما يسبقها فلا يوضع بين القوسين إلا ما يبقى من العبارة المقتبسة بلا تغيير ، ولا يحذف من العبارة المقتبسة أية كلمة أو جملة بدون أن يرمز إلى ذلك بنقط متتابعة .

ويوضع كل تعليق على العبارة المقتبسة أو تفسير لها بين علامتين خاصتين هكذا () .

وعند ذكر المراجع ، سواء أكان في الهامش أم في المتن ، تستعمل

اختصارات دالة على نفس المؤلف وشرحه . وتوضع الأرقام أو العلامات التي تحيل إلى الحاشية بعد الكلمة أو الجملة التي تتعلق بها مباشرة .

و يجب أن تصدر الرسالة أو تلحق بكشف واف ببيان المراجع بالتفصيل ، فيذكر فيه اسم المؤلف وعنوان الكتاب وعدد الجزء وعدد الطبعة ومحلها وتاريخها (مثلاً محمد كامل مرسى بك ، الملكية والحقوق العينية ، طبعة ثالثة ، القاهرة ، سنة جزء نبذة أو صفحة) .

و يجب أن يوضع للكتاب المهمة والمطبوعات التي تذكر في الرسالة جدول اختصارات ، الغرض منه جعل المراجع التي تذكر في صلب الرسالة في أقصى حد من الإيجاز مع عدم الإخلال .

وتختتم الرسالة بفهرس واف بترتيبت الموضوعات ، وبفهرس آخر أبجدي إذا اقتضى الحال ذلك .

طبع الرسالة :

يجرى التصحيح بغاية الدقة في تجارب الطبع وفي الملازم ، ويستعين الطلبة الذين ليس لهم إلمام بمثل هذا العمل بصاحب المطبعة حتى يستطيعوا إتقانه . ويكون الكتاب في حجم الرسائل المعتاد (ملازم ثمانية ، أعنى مقاس ٢٥ × ١٦ سنقي) من الورق الجيد . ويكون الجمع والطبع في غاية الإتقان . ويطبع في آخر صفحة من الرسالة الإذن الموقع بطبعها . وتكتب على غلاف كل رسالة العبارة الآتية : « رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بالجامعة المصرية » .

ولا يجوز أن يكتب على الغلاف أو في داخله أية عبارة تجارية ، مثل ذكر الثمن . وعلى الطالب أن يقدم إلى الكلية ، قبل المناقشة العلنية . مائة نسخة مطبوعة من رسالته لتوزع منها نسخ على أعضاء لجنة الحكم في الرسالة ، ويحفظ الباقي للكتابة ولبيانات الجامعة (المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية) .

مناقشة الرسالة :

رسوم رسالة الدكتوراه عشرة جنيهات تدفع عند موافقة العميد على موضوع الرسالة (المادة ٤١ من اللائحة الداخلية) .

وتؤلف لجنة الحكم في الرسالة من ثلاثة أعضاء ، أحدهم الأستاذ ذو الكرمى الذى يخص الرسالة وله رئاسة اللجنة ، والمضوان الأخران يعينهما عميد الكلية من بين الأساتذة ذوى الكراسى أو باقى أعضاء هيئة التدريس بالكلية أو من الخارج . ويشترط فى الأعضاء المعيّنين من غير الأساتذة ذوى الكراسى أن يكونوا حاصلين على درجة دكتوراه فى الحقوق .

وللعميد مع ذلك أن يضم إلى هذه اللجنة عضواً رابعاً لا تتوفر فيه الشروط السابقة . وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .
(المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية) .

ولا يجوز أن تقل مناقشة الطالب فى رسالته عن ساعة ونصف .

ويعلن النجاح بإحدى الدرجات الآتية : مقارب - مرضى - جيد - جيداً جداً (المادة ٣٨ من اللائحة الداخلية) .

وتقرر اللجنة تبادل الرسالة مع الجامعات الأجنبية إذا كانت جديدة بذلك .
(المادة ٣٩ من اللائحة الداخلية) .

ويبين بشهادة الدكتوراه نوع دبلومات الدراسة العليا الحاصل عليها الطالب ومرتبة الشرف إن كان (المادة ٤٠ من اللائحة الداخلية) .

مناهج الدراسة بقسم الدكتوراه

١ - دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص

١ - مجموعة القانون المدني

مقررات الدراسة بسنن الليسانس : (راجع صفحة ٣٩ وما بعدها) .

٢ - القانون المدني المقارن مع التعق

- (١) عقد التأمين البرى فى القانون المقارن } الأستاذ ستيغاني
(٢) عقد ونقل الملكية فى القانون المقارن }
(٣) شهر التصرفات العقارية (التسجيل . القيد) شرح قانون التسجيل
الصادر فى سنة ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ . . الأستاذ محمد كامل مرسى بك

٣ - الشريعة الإسلامية

القسم العام :

مراجعة الحجز والولاية على المال والوصاية وتصرفات المريض وأحكام العقود .

القسم الخاص :

دراسة طرق الإثبات فى الشريعة الإسلامية مع المقارنة

- (١) بيان معنى الدليل والاثبات والنبوت .
(٢) آراء القائلين بقبول أى دليل لاثبات أية دعوى .
(٣) آراء القائلين بمحصر الأدلة فى طائفة معينة .
الموازنة بين أدلة الفريقين على ماذهب إليه كل فريق منهم من الناحيتين
النظرية والعملية ثم المقارنة بآراء فقهاء القانون فى ذلك ثم بيان ما عليه العمل
فى لوائح المحاكم الشرعية الآن وقبل الآن .

(٤) الشهادة على النفي وآراء فقهاء الشريعة في ذلك باستقصاء تام ، ثم بيان آراء فقهاء القانون ، ثم بيان ما عليه العمل في المحاكم الشرعية الآن وقبل الآن .

تقسيم الأدلة من حيث قوة الإثبات
(١) الأدلة التي تفيد القاضي علماً يقينياً .

١ — علم القاضي وبيان آراء الفقهاء في ذلك باستيعاب تام ثم مقارنته بالقانون .

ب — التواتر على الإثبات وعلى النفي .

بحث في تعارف دليل التواتر مع الدليل الكتابي الرسمى .

(٢) الأدلة التي تفيد القاضي ظناً راجحاً وقد يفيد بعضها علم الطمأنينة .

١ — الدليل الكتابي

آراء الفقهاء في ذلك مع الشرح الوافي ، والموازنة بينها ، ثم بيان آراء فقهاء القانون مع المقارنة ، ثم بيان ما عليه العمل في المحاكم الشرعية قديماً وحديثاً .

ب — الشهادة

(١) نظرة عامة في الشهادة شرعاً وقانوناً ، وبيان ما انتهى إليه الأمر إلى الآن في المحاكم الشرعية في ذلك .

(٢) حجية الشهادة ، ومتى يبنى الحكم عليها .

(٣) تحمل الشهادة والأسباب المطلقة لها .

معانة اليد . معانة السبب . الشهادة بالتسامع .

(٤) وجوب أداء الشهادة ، وتقرير الشاهد إذا امتنع والأعذار المبيحة لعدم الأداء وما يتصل بذلك .

(٥) في أي مكان تؤدي الشهادة .

(٦) لفظ « أشهد » ، وتحليف الشاهد واستقصاء الآراء في هذا الموضوع .

مع المقارنة بالقانون ، وبيان ماعليه العمل في المحاكم الشرعية الآن وقبل الآن .
(٧) شروط الشاهد العامة والخاصة مع المقارنة بالقانون في ذلك .
(٨) موافقة الشاهد للدعوى ، وشرح الفقرة الثانية من اللائحة الشرعية الحالية (المادة ١٧٥) .

(٩) موافقة الشاهد للشهادة وشرح الفقرة الأولى من المادة السابقة .
(١٠) تزكية الشهود وبيان الجرح والتعديل وما كان عليه قديماً ، وبيان ماعليه العمل الآن في المحاكم الشرعية .
(١١) الشهادة على الشهادة :
(١٢) رجوع الشهود عن الشهادة وعقوبة شاهد الزور .
ج — الإقرار

(١) ماهية الإقرار ، وهل هو إخبار أو إنشاء ، وما يترتب على ذلك .
(٢) دليل حجية الإقرار وركنه وتجزؤه وبيان آراء الفقهاء في ذلك ثم مقارنة بالقانون .

(٣) شروط الإقرار في كل من المقر والمقر له والمقر به .
(٤) حكم الإقرار وكونه حجة على المقر وحده مع بيان ما يتصل بذلك .
(٥) ما يمرض للإقرار بعد تمامه — تمكذيب الحاكم — دعوى المقر بعد الإقرار أنه كاذب في إقراره — رجوع المقر عن إقراره .
(٦) ما يلحق بالإقرار من البيان .
(٧) الإقرار بالكتابة .
(٨) إقرار الزيف .
(٩) الإقرار بالنسب .
(١٠) مقارنة عامة بين الإقرار شرعاً وقانوناً ، ثم بيان ماعليه العمل الآن في المحاكم الشرعية .

د — اليمين والنكول

(١) معنى اليمين وقوتها ومعنى توجهه ، ومن الذى يوجهها ، وإلى من توجهه ، وبيان يمين الاستظهار .

(٢) كيفية عرض اليمين .

(٣) النكول وتكليفه وأحكامه .

(٤) يحلف به ، وكيفية الاستحلاف ، وما يحلف عليه — التحليف

على البنات والتحليف على العلم — التحليف على السبب والتحليف على العلم .

(٥) إفتداء اليمين والمصالحة عنها .

(٦) رد اليمين وآراء العلماء فى ذلك .

(٧) القضاء بشاهد واحد ويمين المدعى وبيان الآراء فى ذلك .

(٨) مقارنة عامة بين الشريعة والقانون فى اليمين وبيان ما عليه العمل

الآن فى المحاكم الشرعية .

ه — القسامة

تعريفها وبيان آراء العلماء فى كیفيتها والآثار المترتبة عليها .

و — القرينة

معنى القرينة وإختلاف الفقهاء فى اعتبارها دليلاً شرعياً ، ثم المقارنة بالقانون

وبيان ما عليه العمل الآن فى المحاكم الشرعية .

ز — المعاينة

بيانها مع المقارنة القانونية وبيان ما عليه العمل الآن فى المحاكم الشرعية .

ح — القيافة

تعريفها وحكم بناء الأحكام عليها وإختلاف الفقهاء فى ذلك .

ط — القرعة

بياناتها واختلاف الفقهاء في اعتماد القضاء عليها .

٤ — القانون التجارى

القسم العام

شركات الأموال .

القسم الخاص

١ — شركات المساهمة في القانون المقارن « إدارتها ، السندات والأسهم

التي تصدرها ، التعديل في لوائحها ، حلها وتصفيتها » .

٥ — القانون الدولى الخاص

القسم العام

(١) نشر الأفكار الأساسية .

(٢) نظرية الأحوال في صورها المختلفة .

(٣) الفكرة الحديثة في القانون الدولى الخاص .

القسم الخاص

(١) مظاهر القانون الدولى الخاص الوضعى .

(٢) الاتفاقات المبرمة والتفاوض فيها .

(٣) دراسة مفصلة للاتفاقات الخاصة بالأوراق التجارية .

٦ — تاريخ القانون والقانون الرومانى

القسم العام

مصادر القانون الرومانى في مختلف عصوره وتطوره العام .

القسم الخامس — تاريخ عقد البيع :

(١) لمحة عن فكرة البيع عند البابليين وعند اليونان ، وعن أشكال العلانية في نقل ملكية العقارات .

(٢) البيع في القانون الروماني ، من البيع بالتقدي إلى البيع الرضائي في قانون الشعوب ، التطور التاريخي لضمان الاستحقاق والعيوب الخفية ، القانون الروماني في عهد جوستيان والتوفيق بين الفكرة الرومانية والفكرة اليونانية الشرقية .

(ب) دبلوم الدراسة العليا في القانون العام

١ — القانون العام (الدستوري والإداري)

(١) القسم الدستوري : الوظيفة التنفيذية في القانون المصري وفي القانون المقارن (١) الحكومات ذات السلطان الخفيف (مصر ، فرنسا ، إنجلترا ، الولايات السويسرية) .

(٢) نبذة عن السلطة التنفيذية في الحكومات ذات السلطان الانفرادي .

(ب) القسم الإداري : « رقابة القضاء لأعمال الدولة » (دراسة مقارنة) .

مقدمة : أنواع الرقابة وأشكال الرقابة القضائية بوجه خاص .

القسم الأول : رقابة التضمين أو مسئولية الدولة عن أفعالها .

(١) المسئولية عن الأعمال البرلمانية } في القانون الإداري المقارن
(٢) المسئولية عن الأعمال القضائية }

(٣) مسئولية الدولة عن أعمال السلطة التنفيذية (أعمال السيادة والأعمال الإدارية) .

القسم الثاني : رقابة الإلغاء .

(١) دعوى الإلغاء لتجاوز السلطة في فرنسا .

(٢) المحاكم المصرية وإلغاء أو وقف تنفيذ الأوامر الإدارية .

القسم الثالث : الدفع بعدم شرعية الأوامر والأوامر الإدارية في فرنسا وبلجيكا ومصر . كلمة ختامية .

٢ — القانون الدولي العام

القسم الخاص : قانون الحرب والحياد مع التعمق فيما يأتي :

أولاً — في قانون الحياد : (١) أثر الحرب في العقود في المعاهدات .

(٢) صفه العداء .

(٣) حقوق الدولة المحاربة بالنسبة لأملاك العدو .

ثانياً — في الحياد : التطورات الحديثة في قانون الحياد وموقف المحايدين

القسم العام : الإلزام بمبادئ القانون الدولي العام وخصوصاً ما تعلق منها

بالمواضيع التي تبحث في القسم الخاص .

٣ — القانون الجنائي

تأثير المذهب المادى والمذهب الشخصى في نظرة المشرع للجريمة :

مقدمة : معلومات عامة : أركان الجريمة ، أهمية كل منها ، بيان إجمالى
للمنظريات المختلفة .

الباب الأول — « تقسيم الجرائم » ، التقسيم الثلاثى للجرائم بحسب أهميتها
المادية ، تقسيم الجرائم وفقاً للمذهب الشخصى .

الباب الثانى — « الركن المادى » : نظرية الشروع ، الآراء المختلفة حول
البدء في تنفيذ الجريمة ، الجريمة انطائية والشروع ، الآراء المختلفة من حيث العقاب
الباب الثالث — « الركن المعنوى » :

أ — نظرية المسئولية ، أسباب انعدام المسئولية ، أسباب الإباحة ،
الأعذار القانونية ، الظروف المخففة .

ب — القصد الجنائى والخطأ ، نظرية القصد الجنائى وصوره المختلفة ،
القصد والباعث ، الخطأ المعاقب عليه ، تأثير الغلط .

الباب الرابع — « تعدد المساهمين في الجريمة » : نظرية الاشتراك ، رأى
بأن إجرام الشريك مستعار ، رأى بأن الاشتراك يكون جريمة على حدة .

٤ — علم المالية والتشريع

القسم العام

(١) الدولة وأركانها .

(٢) الحاجات المشتركة ، وجوه المشابهة ووجوه التمييز بينها وبين الحاجات الخاصة .

(٣) المصالح العمومية : هل هي أقرب إلى أموال الاستهلاك أو إلى أموال الإنتاج في الاقتصاد الخاص ؟

(٤) علم المالية العام والتشريع المالى .

(٥) تقسيم المصالح العمومية إلى عامة وخاصة وإلى قابلة وغير قابلة للتجزئة .

(٦) الضريبة والدخل القومى ، استحالة الضريبة الواحدة .

(٧) بيان موجز لأحد نظم الضرائب ، الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، المزايا والمساوىء .

(٨) سعر الضريبة : الضريبة النسبية والتصاعدية والتنازلية .

(٩) النظريات المختلفة عن أساس الضريبة ، نظرية المبادلة ، نظرية

مقدرة الأداء ، نظرية المساواة في التضحية ، نظرية الحد الأدنى في التضحية الإجمالية .

(١٠) نظرية عينية وشخصية الضريبة .

(١١) الآثار الاقتصادية للضريبة والآثار السياسية ، ازدواج الضرائب .

(١٢) أساليب فرض الضرائب ، ضريبة توزيعية وضريبة مقدرة .

(١٣) الرسوم والآمان العامة ، الدومين المالى .

(١٤) موارد الدولة غير العادية ، ومقارنتها بالضريبة والقرض ، تقسيم

القروض العامة .

(١٥) إصدار القرض العام وتحويله .

- (١٦) استهلاك القروض وسدادها .
(١٧) الميزانية ، الحساب ، السنة المالية ، المدة المالية .
(١٨) قواعد الميزانية ، قاعدة السنوية ، قاعدة الوحدة ، الميزانية الخاصة والميزانيات الصناعية .
(١٩) قاعدة عمومية الميزانية .
(٢٠) اعتماد الميزانية وتنفيذها .

القسم الخامس

- ضريبة الدخل في التشريع المالي المقارن .
(١) المسائل النظرية التي تثيرها ضريبة الدخل .
(٢) تطور ضريبة الدخل في الممالك المختلفة .
(٣) ضريبة الدخل في مصر (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .
(٤) ازدواج ضريبة الدخل والحلول الهولية لهذه المشكلة .

٥ — تاريخ القانون العام

القسم العام

صورتنا الدولة في العهد القديم . المملكة والمدينة ، الفروق بينهما من حيث أرض الدولة ، والسكان ، والحقوق السياسية والمدينة .
مصر الفرعونية : نشأتها ، فكرة الملكية المستمدة من الحق الإلهي ، النظم الاجتماعية والسياسية في عهد الإمبراطورية القديمة والوسطى والحديثة .
المدينة اليونانية ونظمها الأساسية :
مجالس الشعب ، مجالس شورى الشيوخ ، الحكم .
طبقات الرعايا المختلفة ودرجة اشتراكها في السلطة العامة ، الملكية الارستقراطية والشعبية .

دساتير نموذجية : أمينا — اسباطه — سيرين .
من المدينة إلى الدولة : انضمام عدة مدن في اتحاد جنسى وسيطرة المدن
الامبراطورية على المدن الحرة (السيطرة الاثينية على مدن اليونان) .
تكوين الدول الامبراطورية : الاسكندر ونظام « الديادوقه » .
بقايا نظام المدن في الدول الامبراطورية ومحاولة إنشاء دول أهلية على نمط
نظام المدينة .

(١) القانون العام الرومانى — أصوله :
تكوين الدولة الشاملة لطبقتى العامه والخاصة ونظمها .
السيطرة على إيطاليا وإخضاع الأقاليم .
المراك السياسى ومسألة حكم العالم .
المدينة الايطالية وتنظيم الأقاليم فى عهد الامبراطورية الأول .
انهيار صرح الدستور الرومانى فى عهد الملكية المطلقة .
(٢) تكوين الدول الحديثة ونظمها .
نبذة عن تاريخ الدساتير الانجليزية والفرنسية وانتشار مبادئها فى الأمم
الأوربية وغير الأوربية .

القسم الخامس

نظام الدولة فى مصر فى عهد البطالسة :
طبقات الشعب المختلفة ومركزها القانونى .
العاصمة — المدن اليونانية — أنظمة الاسرافيليين — المزارعون —
الحر بيون الخ ، الموظفون الملكيون والمحاكم .
الاستثمار الزراعى .
مصر كإقليم رومانى :
سياسة الجنسيات واندماجها التاريخى .
امتياز السكندريين فى اكتساب حق الرعوية الرومانية .

نظام الأقاليم الحكومية الامبراطورية والوظائف العامة :
الادارة المالية ونظام الاراضى .

اكتساب المصريين حق الرعوية والنظام المحلى .
الاضمحلال الاقتصادى فى القرن الثالث بعد الميلاد ونشوء الطبقات الاجتماعية
النظام الإدارى والمالى فى مصر فى العصر البيزنطى .

(ج) دبلوم الدراسات العليا للاقتصاد السياسى

النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية

١ - عمل السوق الحرة

١ - نظرية الطلب : تحديد أسعار السوق عند ثبات عرض البضائع
الاستهلاكية .

ب - نظرية العرض : نظرية الانتاج الهامشى ، توزيع أى من عوامل
الانتاج على مختلف أنواع الاستعمال ، أهمية التكاليف فى اختيار طرق الانتاج ،
مكافأة الخدمات التى تؤدىها عوامل الانتاج .

متوسط تكاليف الانتاج والتكاليف الهامشية ، التكاليف الثابتة
والتكاليف الهامشية ، العلاقات بين ثمن المنتج وتكاليفه وكميته فى المدد
القصيرة ، التمييز بين إقتصاديات الاستعمال الكامل لعوامل الانتاج
وإقتصاديات الانتاج الكبير ، الطاقة القصوى لشركة ما ، أرباح الإدارة .

ج - عرض عوامل الانتاج : الأرض - العمل - رأس المال - تكوين
رأس المالى وسعر الفائدة التوفير والتربيح .

د - نظرة جامعة لتوازن الاقتصادى العام .

٢ — السياسة الاقتصادية

١ — إختلال التوازن الاقتصادى والاجتماعى ووظيفة الدول الاقتصادية الاحتكار والمنافسة الاحتكارية .

ب — حدود تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية .

ج — التنظيم الاقتصادى .

د — السياسة النقدية المصرفية ، عمل عيار الذهب ، النقد المصرفى ، إصدار البنكنوت ، التوازن الدولى تحت نظام عيار الذهب ، النقد الورقى التبادل الدولى تحت نظام النقد الورقى ، الموقف النقدى العالمى الحالى ، (هذا الجزء يكُون البرنامج الخاص لدروس النقد الذى سيدرس لطلبة معهد الدراسات الاقتصادية) .

هـ — حماية التجارة وحريتها .

و — أثر الدولة فى توزيع الدخل الفردى .

ز — السياسة الاقتصادية والمالية خلال مبد الانحطاط الاقتصادى ومسألة الأشغال العامة .

٣ — علم المالية والتشريع المالى

يراجع فى صفحة ٨٩

٤ — علم الاقتصاد الاجتماعى والتشريع الاجتماعى المقارنين

يجب على الطلبة أن يعلوا بصفة عامة بالاقتصاد الاجتماعى ويراجعوا فى ذلك كتاب (Silverman, Economics of Social Problems) مع التعمق فى المسائل الآتية :

(١) الثورة الصناعية ، مبدأ الحرية ، إندثاره ، إنتشار تشريع العمال فى القرن التاسع عشر .

(٢) تشريع الحد الأدنى للأجور ، أغراضه ، تاريخه ، إنتشاره في الممالك المختلفة ، مستوى المعيشة ، طرق قياسه ، النتائج ، مسألة حد أدنى للأجور في الدولة .

(٣) تشريع العمل الدولي ، إتساع نطاقه بعد الحرب ، إنشاء نظام دولي للعمل في معاهدة فرساي ، أغراضه ، طرقه ومبادئه ، عناصره الثلاثة ونظامه ، القرارات ومشروع الاتفاقات ، تنفيذ الاتفاقات ، مقارنة هذا النظام بالحالة قبل الحرب ، الموافقة على الاتفاقات ، التأثير الحسن الذي أوجده مكتب العمال الدولي في حالة العمل في الممالك الشرقية ، مؤتمر وشنطن ، قراراته الخاصة :

- ١ — بعدد ساعات العمل في اليوم ، ٢ — البطالة ، ٣ — باستخدام النساء ،
- ٤ — باستخدام الأطفال ٥ — باستخدام الفسفور في عمل الكبريت .
- (٤) نظام العمل ؛ مبدأ انتشار نقابات التجارة (Trade Union) .
- (٥) التعاون .
- (٦) الاضطراب الصناعي .
- (٧) تسوية النزاعات المتعلقة بالصناعة .
- (٨) الهيئات التي تكفل السلم بين الدوائر الصناعية المختلفة .
- (٩) التأمين الاجتماعي .

٥ — الإحصاء العام والمقارن

١ — الإحصاء العام

- (١) تعريف الإحصاء ، الوقائع الجمعية ، الوحدات الأولية ، البيانات الإحصائية ، الجدول الإحصائي .
- (٢) تعريف المتوسطات ، أنواعها ، المتوسط الحسابي ، المتوسط الهندسي ، المتوسط النصفى ، النوال ، المتوسطات البسيطة ، المتوسطات الموزونة أو المركبة .

(٣) تعريف الأرقام القياسية ، الأرقام القياسية للأثمان وللكميات المنتجة والمستوردة والمصدرة .

(٤) السلسلة الإحصائية ، تمثيلها بالرسم البياني ، إدخال أوساط مجهولة القيمة ، إخراج أوساط مجهولة القيمة .

ب - الإحصاء الاقتصادي

(١) الإحصاء الاقتصادي : أهم أنواعه .

(٢) الإحصاء الزراعي : ١ - السطح ، ب - الناتج ، ج - حالة الزراعة .

(٣) المعهد الزراعي الدولي وإحصائه السنوي .

(٤) بيانات عن أنواع الزراعة والناتج الزراعي في مصر وبقية أنحاء العالم .

(٥) الأرقام القياسية التي تنشرها عصبة الأمم عن الإنتاج والتجارة الدولية والأثمان .

ج - الإحصاء المالي

(١) الإحصاء المالي : خصائصه .

(٢) دراسة ميزانية الدولة المصرية ، تحليل النفقات والإيرادات .

(٣) مركز الاحتياطي والدين المصري العام .

(١) دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص

الأسئلة

المواد

١ - المواد الاجبارية :

(١) القانون المدني المقارن مع التصديق { الأستاذ محمد كامل مرسى بك
ستفاني

(۲) مجموعة القانون المدني . . . } عبد المعطى خيال
والدكتور حلى بهجت بدوى

(٣) الشريعة الاسلامية الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك
ب - المواد الاختيارية :

(۱) القانون التجارى كاپى

(٢) القانون الدولي الخاص حامد زكي

(٣) تاريخ القانون والقانون الرومانى . » رويژ

(ب) دبلوم الدراسة العليا في القانون العام

١ - المواد الاجبارية :

(۱) القانون العام الدستوري والإداري } الأستاذ وايت إبراهيم
والدكتور وحيد رافت

(۲) القانون الدولي العام . . . الأستاذ محمود سامي جنيته

(٣) القانون الجنائي محمد مصطفى القلبي

ب - المادتان الاختياريتان :

(١) علم المالية والتشريع المالى . . . عبد الحكيم الرفاعي

(۲) تاریخ القانون العام دویز

(ج) دبلوم الدراسة العليا في الاقتصاد السياسي

١ - المواد الاجبارية :

- (١) الاقتصاد السياسي الأستاذ برشيانى نرونى
 - (٢) تاريخ النظريات والحوادث الاقتصادية » فريزر
 - (٣) علم المالية والتشريع المالى . . . » عبدالحكيم الرفاعى
- ب - المواد الاختيارية :

- (١) الاقتصاد الاجتماعى والتشريع { الأستاذ فريزر
- الاجتماعى المقارنان
- (٢) الإحصاء .

معهد الدراسات الجنائية

مادة ١ - ينشأ بكلية الحقوق معهد يسمى « معهد الدراسات الجنائية » يكون الغرض منه تكوين بيئة علمية تعنى بالدراسات الخاصة بالجرائم والعقاب وإعداد المرشحين لوظائف القضاء الجنائى بما يؤهلهم لأداء وظائفهم على الوجه الأكمل .

مادة ٢ - يقبل للالتحاق بهذا المعهد :

(أولاً) الحائزون لشهادة اليسانس المصرية في الحقوق أو ما يعادلها بشرط أن يكونوا حاصلين على ٧٠ ٪ من مجموع الدرجات القصوى في مواد اليسانس و ٧٠ ٪ من مجموع الدرجات القصوى في القانون الجنائى وتحقيق الجنايات .
(ثانياً) الحائزون لدبلوم مدرسة البوليس بعد أخذ رأى لجنة مكونة من وزير الحقانية والنائب العام وصعيد كلية الحقوق .

مادة ٣ - رسم القيد السنوى عشرة جنيهات يدفع على قسطين : أحدهما في النصف الأول من أكتوبر ، والثانى في النصف الأول من فبراير .

ورسم المكتبة خمسون قرشاً تدفع مع القسط الأول .

مادة ٤ — مدة الدراسة عامان .

مادة ٥ — تشمل الدراسة في العام الأول المواد الآتية :

(١) القانون الجنائي المفصل .

(٢) الطب الشرعى .

(٣) علم الإجرام .

(٤) علم النفس الجنائي من الوجهتين العلمية والطبية .

قانون العقوبات بقسميه العام والخاص .

وتنهيأ علالة على ذلك «قاعة للمحاضرات» يكلف فيها الطلبة على التناوب

ببحث بعض مسائل جنائية يكون اختيارها بموافقة الأستاذ المخصص لذلك .

وينال الطلبة عن أعمالهم في المحاضرات درجة نهايتها الكبرى ٢٠٠ .

مادة ٦ — تشمل الدراسة في العام الثانى المواد الآتية :

(١) تحقيق الجنايات التطبيقى .

(٢) البوليس القى .

(٣) علم النفس الجنائي من الوجهة القضائية .

(٤) علم العقاب .

(٥) قانون تحقيق الجنايات .

مادة ٧ — يقرر مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية عدد الدروس

والمحاضرات التى تلقى على طلبة المعهد ويحدد مدتها .

مادة ٨ — يقوم بالتدريس في هذا المعهد أساتذة الكلية وبعض ذوى

الكفايات الممتازة الذين ينتدبهم لذلك مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية

مادة ٩ — كل طالب لا يحضر فى أية مادة بدون عذر مقبول ٧٥ ٪ على

الأقل من مجموع عدد الدروس والمحاضرات يحرم من دخول الامتحان المشار

إليه فى المادة الثمانية .

مادة ١٠ — يعقد الامتحان كل سنة على دورين : أحدهما في نهاية العام الدراسي ، والثاني قبل بدء السنة الدراسية في العام التالي ، وذلك في التاريخ الذي يحدده مجلس الكلية لكل دور .

ويجوز للطالب أن يتقدم للامتحان في أى الدورين بحسب اختياره .

مادة ١١ — يشمل الامتحان في كل من عامي الدراسة اختبارين تحريريين واختبارات شفوية .

يحدد مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية مدة كل اختبار تحريري .

مادة ١٢ — تؤلف لجنة الامتحان في كل مادة من عضوين يعينهما مجلس

الكلية بناء على طلب العميد وفي حالة الاستعجال ينفرد العميد باختيارهما .

مادة ١٣ — تختار لجنة الامتحان المذكورة موضوعات الاختبارين

التحريريين وتقوم بتقدير الدرجات المستحقة لها كما تتولى اختبار الطلبة شفويًا

مادة ١٤ — يكون الاختباران التحريريان بالسنة الأولى في القانون الجنائي

بقسميه العام والخاص وفي القانون الجنائي المفصل .

وبالسنة الثانية في قانون تحقيق الجنايات وفي قانون تحقيق الجنايات التطبيقي

وتتناول الاختبارات الشفوية جميع المواد .

ويجب الطالب في الاختبارات التحريرية والشفوية باللغة التي تدرس

بها المواد .

وتقدر درجات كل اختبار تحريري أو شفوي من صفر إلى عشرين .

ولا يختبر شفويًا إلا الطلبة الذين يحصلون في مجموع الاختبارين التحريريين

على ٧٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى .

ويجوز للطلبة الذين يرسبون في الاختبارات الشفوية في الدور الأول أن

يتقدموا بأذن مجلس الكلية للاختبارات الشفوية في الدور الثاني مع حفظ حقهم

في النجاح في الاختبارات التحريرية .

مادة ١٥ — يضع كل طالب يتقدم لتأدية الامتحان النهائي — قبل ميعاده

بشهر على الأقل وثلاثة شهور على الأكثر — بحثاً في موضوع من موضوعات قانون العقوبات أو تحقيق الجنايات يكون اختياره بموافقة الأستاذ المختص ويناقش فيه عند تأدية الامتحان الشفوي أمام هذا الأستاذ أو من ينتدب للامتحان في مادته :

ويعتبر هذا البحث مادة مستقلة درجتها القصوى ٢٠ .

مادة ١٦ — يجوز لمجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية أن يعنى الطالب الذى يتقدم للامتحان في دبلوم هذا المعهد بعد نيله دبلوماً من دبلومات الدراسة العليا بقسم الدكتوراه من درس بعض المواد وأداء الامتحان فيها بشرط أن يكون سبق له درسها وأداء الامتحان فيها لنيل الدبلوم التى يحملها ، وبشرط أن يكون برنامج دراستها في الدبلومين واحداً ، وفي هذه الحالة تختسب الدرجات التى حصل عليها عند أداء الامتحان في هذه المواد في الامتحان لنيل دبلوم هذا المعهد .

مادة ١٧ — لا يمد الطالب ناجحاً نهائياً إلا إذا حصل على ٧٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات الاختبارات التحريرية والشفوية ودرجتي المحاضرات والبحث الشخصى ، ومع ذلك فللجنة الامتحان أن تقرر رسوب أى طالب لضعفه في مادة يكون حصل فيها على أقل من ١٠ درجات ولو كان حاصله على المجموع المطلوب .

وتعرض نتيجة الامتحان على لجنة عامة مؤلفة من جميع المتبحرين في جميع المواد برياسة العميد ، وترفع قراراتها إلى مجلس الكلية لإقرارها .

مادة ١٨ — للجنة الامتحان العامة في السنة الثانية أن تقترح منح مرتبة الشرف الأولى للطلبة الذين حصلوا على ٩٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات ، ومرتبة الشرف الثانية للطلبة الذين حصلوا على ٨٥ ٪ على الأقل من مجموع هذه النهايات في السنتين ، وتعرض مقترحاتها على مجلس الكلية لإقرارها .

مادة ١٩. — يمنح الطلبة الذين ينجحون في الامتحان النهائي دبلوماً تسمى « دبلوم العلوم الجنائية » .

امتياز خريجي معهد العلوم الجنائية

تشجيعاً لطلاب معهد العلوم الجنائية وعملًا على رفع مستواه ، رأت الكلية أن يكون خريجيه امتياز خاص ، فأرسلت إلى وزارة الحقانية الخطاب الآتي :

حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية

أنشرف بأن أخبر معاليكم بأنه قد أنشئ في العام الماضي بكلية الحقوق معهد للعلوم الجنائية على نظام حديث ، الغاية منه تكوين بيئة علمية تعنى بالدراسات الجنائية على اختلاف نواحيها وتثقيف المرشحين لوظائف التحقيق والقضاء الجنائي تثقيفاً فنياً صالحاً يتلقونه في مدة سنتين ، ونص في لائحته على ألا يختار من المتقدمين إليه إلا المتفوقون من الطلاب وعلى الأخص في المواد الجنائية وعلى أن يكون الرأي في تحديد شروط القبول والفصل في طلبات الالتحاق للجنة مشكلة من معاليكم ومن حضرة صاحب العزة النائب العام ومن عميد كلية الحقوق .
وفعلًا التحق بالمعهد في العام الماضي أحد عشر طالباً من خيار الطلبة وظلوا مقبلين على دروسهم حتى قرب نهاية العام فانصرفوا عنه إذ رأوا أنه ليس هناك ما يشجعهم على متابعة الدروس .

ولما كان نجاح المعهد في أداء مهمته السامية يتوقف على أن يكون خريجيه ميزة معترف بها ، لذلك أرجو من معاليكم أن تأمروا بأن يكون لمحة شهادة ذلك المعهد الأفضلية على سواهم من حملة اليسانس وذلك عند التعيين في وظائف النيابة وأن يكون تعيينهم في درجة مساعد نيابة أسوة بمن يقضون سنتين في أعمال قانونية طبقاً للمادة الثانية من الذكر يتو الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٧ بخصوص الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الأهلية .

وقد وافقت وزارة الحقانية على وجهة نظر الكلية وأرسلت إليها الخطاب الآتى :

حضرة صاحب العزة حميد كلية الحقوق .

رداً على خطاب عزتكم المؤرخ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ المتضمن أن يكون نظريعى معهد العلوم الجنائية مميزة معترف بها تشجع على الإقبال عليه ، نبلىع عزتكم أننا نوافق من الآن على الاقتراح الأول الخاص بأن يكون لمللة شهادة هذا المعهد الأولوية على سوام من مللة الليسانس عند التميمين فى وظائف النيابة . أما فىما يختص بالاقتراح الثانى ، وهو تمميمهم فى درجة مساعد نيابة ، فإنه سيكون محل بحث الوزارة .

مناهج الدراسة فى معهد الدراسات الجنائية

السنة الأولى

١ — القانون الجنائى المفصل

راجع ص ٨٨ .

٢ — الطب الشرعى

(١) الاجراءات القضائية :

الشهادة والشهود ، أقوال المصاب قبل وفاته ، التقارير الطبية الشرعية ، الشهادة فى المحاكم .

(٢) علامات الموت والتغيرات الرمية التى تحصل بعد الموت : البرودة ،

التيبس الرمى ، التلون الرمى ، التمنن ، الانحلال ، التصبن ، التصبير .

(٣) الموت الفعجائى ، اقراض الوفاة فى الفائب ، تنازع البقاء .

- (٤) الصفة التشريحية ، استخراج الجثة ، حرق الجثة .
- (٥) الاستتراف : فى الحى ، فى الميت ، فى بقايا وأجزاء الجثث ، فى المظالم .
- (٦) الجروح : أنواعها وأسبابها ، مناقشة كيفية حصولها ، النقاط العديدة التى تستدعى البحث والبث .
- (٧) الحروق ، السلو ، تأثير الكيمائيات ، تأثير الكهرباء ، تأثير البرق ، تأثير الأشعات المختلفة .
- (٨) الإصابات فى مختلف أجزاء الجسم وتأثيرها : درجة خطورتها ، العارضة الانتحارية ، الجنائية ، المفتعلة .
- (٩) الكوما (النيبوبة) .
- (١٠) البقع المختلفة : الدموية ، المنوية ، أهميتها من الوجهة الطبية الشرعية .
- (١١) الوفاة من الحر ، البرد ، الجوع ، الإهمال .
- (١٢) الموت بالأسفكسيا ، الأسفكسيا العرضية ، الأسفكسيا العنيفة .
- الغرق ، الخنق ، كتم النفس ، الشنق ، الاختناق ، الغازات السامة فى الاختناق .
- (١٣) العقم فى الرجل ، فى المرأة .
- (١٤) البكارة ، هتك العرض ، الفسق ، اللواط .
- (١٥) الإجهاض ، ذاقى ، صناعى ، جنائى .
- (١٦) الحمل ، الوضع .
- (١٧) قتل المولود حديثاً ، إخفاء الطفل ، إخفاء الولادة .
- (١٨) آداب وقوانين المهنة الطبية .
- (١٩) الجنون : أعراض الاضطراب العقلى ، أنواع الجنون ، تصنع الجنون والمسئولية الجنائية فى الجنون .
- (٢٠) السموم : أعراضها ، علاجها .

- ١ — السموم : تأثيرها ، الأكلالة ، الأحماض والقلويات .
ب — السموم المعدنية : الزرنيخ ، الأنتيمون ، الزئبق ، الرصاص ،
النحاس ، الفوسفور .
ج — المنومات وخافضات الحرارة ، الأنتبرين ، الفيناستين ، سلفونال ،
فيرونال ، البارالبيد ، الكحول ، الكلوروفورم ، الأثير .
د — السموم النباتية : الأتروبين ، النيكوتين ، الكوكايين ، الحشيش ،
الافيون ، الاستركنين ، الأكونوتين ، الداتورة ، البنج .
هـ — الأرجوت ، الساتونين ، زيت حب الملوك ، الكانياريص .
و — مسحوق الزجاج والمهيجات الميكانيكية .
ز — التسمم بالطعام الفاسد .

٣ — علم الإجرام

مقدمة :

لمحة تاريخية عن تطور الإجرام في مصر الحديثة .

الحلقة الأولى من ١٨٠٤ إلى ١٨٨٢

الحلقة الثانية من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٤

الحلقة الثالثة من ١٩٠٤ إلى ١٩٣٧

في الإحصاءات الجنائية

الإحصاءات وأنواعها وطريقة جمعها :

مزايا الإحصاءات وعيوبها ، الطرق الواجب اتباعها لنجاح الإحصاءات ،
ملاحظات عامة عن الإحصاء الجنائي بالقطر في خلال العشرين سنة الأخيرة .

عوامل الإجرام

الباب الأول — العوامل الطبيعية :

الفصول والظواهر الجوية ، ظرف الليل والنهار ، الموقع الجغرافي .
المواسم : المواسم الزراعية ، مواسم الري ، المواسم الدينية ،
المواسم التقليدية والاجتماعية .

الباب الثانى — العوامل الفردية أو الشخصية :

النسل : العرب ، القلاحون ، الأجانب .
الجنس : الاجرام ضد النفس ، الاجرام ضد المال أو ضد النفس
والمال ، الاجرام ضد النظام والآداب العامة .
السن : السن وأطواره ، أطوار تدرج السن ، مظهر أثر هذه
الاطوار فى الاجرام ، أهم مراحل السن من ناحية الاجرام ،
جرائم الأحداث ، طريقة الاجرام عند الأحداث .
أسباب الاجرام عند الحدث : البيت ، البيئة والوسط ، الشارع ،
المدرسة ، المسجد والكنيسة .
المحكمة : التشريع الجنائى للأحداث ، إجراءات المحاكمة ،
الجنائية .
السجن : عقوبات الأحداث ، معجون الأحداث ، ما بعد
السجن .

الباب لثالث — العوامل الاجتماعية :

العوامل الاجتماعية ذات الصبغة الاقتصادية ، العوامل الاجتماعية
ذات الصبغة الثقافية .
إجرام المدن : طابع الاجرام الحضرى ، أسباب الاجرام فى
المدن ، إهمال تربية النشء ، والبطالة والتشرد ، آثار المدنية
الحديثة فى الاجرام .
إجرام الريف : طابع الاجرام الريفى ، أسباب الانتقام ، وسائل
الانتقام . العوامل ذات الصبغة السياسية العوامل الخارجية ، العوامل

الداخلية ، العوامل الجزائية ، وسائل المنع ووسائل القمع ، صيوب
النظم والإجراءات المتبعة للوقاية من الإجرام ، النظم المتعلقة
بتشكيل الهيئات المكلفة بحفظ الأمن والنظام ، النظم المتبعة في
ضبط الجرائم ، النظم المتبعة في التحقيق والمحاكمة ، النظم المتبعة
في التشريع الجنائي والعقاب ، النظم المتبعة في التنفيذ .

٤ — علم النفس الجنائي من الوجهتين العلمية والطبية

القسم الأول — مقدمة عامة: ماهية علم النفس الجنائي أو الإجرامى ، علاقته
بالعلوم البيولوجية والطبية وعلم الاجتماع وعلى النفس والأخلاق .

(١) مقدمة بيولوجية عامة : الخلية فى علم الحياة وعلاقتها بالوراثة —
الشروط البيولوجية والتطور التام الصحيح للكائن الإنسانى ، التدهور الأساسى
والتحولات للكائن الإنسانى وعلاقتها بالجريمة والإجرام ، مذهب النشوء
والارتقاء وعلاقته بعلم النفس والأخلاق والعلوم الاجتماعية .

(٢) القواعد البيولوجية والأثروبولوجية والعوامل التشريحية والفيزيولوجية
للمجموع العصبى ، كرمينولوجيا بيولوجية عامة : الإجرام عند النبات والحيوان
والإنسان الأول والأطفال والمتوحشين ، العوامل العقلية والمصيبانية .

Psycho Neuroses أثنروبولوجيا عامة وإجرامية ، الجمجمة والمنح عند الإنسان
فى مختلف الأجناس البشرية ، الفراسة والقيافة عند العرب واليونان وقيمتها
فى علم الإجرام ، الحديث ، المذهب الوضعى ، لبروزو والمدرسة الإيطالية ،
مالها وما عليها .

القسم الثانى : أهم الوظائف النفسية والعقلية فى الإجرام ، وما ترتكز عليه
من القواعد التشريحية والفيسيولوجية : الروح ، النفس والمجموع العصبى فى حالة
الاعتدال ، المراكز الدماغية والمناطق النفسية ، تشريح المجموع العصبى
وأقسامه ، الوحدة العصبية ، الأفعال المنعكسة والإدارية ، الوظائف النفسية

الصغرى والكبرى وأثرها فى الحياة الشخصية والاجتماعية وفى حياة النوع ، أحلام اليقظة والمنام والكلام والسير أثناء النوم (Somnambulisme) ، الانعكاسات وأنواعها والمادة واكتسابها ، الشعور والمنح ، مظاهر الشعور (المعرفة أو الإدراك ، الوجدان ، الإرادة)

(١) المعرفة (الإدراك) : الإحساس . الحواس الخمس ، اختلاف الحساسية عند الانسان العادى والجرم ، الذكاء والمنح ، قياس الذكاء عند أنواع المجرمين ، ترابط المعانى وتداعيتها ، الإشعاع الفكرى ، الحفظ والذكر ، أمراض الذاكرة وأنواعها ، الذاكرة وشهادة الشهود ، التصور والتخيل ، باثولوجيا التخيل ، السكذب المرضى ، السكذب والميتومانيا ، تأثير البيئات المحلية ، أخطاء القراءة والسماع والنطق وعدم إتمام الكلام وأهميتها فى الشهادة ، الشروط اللازمة لسداد الحكم فى التحقيق الجنائى .

الوجدان : قوانين الذة والالم ، قياس الحساسية الجلدية حوما وتحميل الالم خصوصاً عند المجرمين ، الوشم ، الانفعالات ، تعريفها وأسبابها وأنواعها ، الغدد الصماء والهورمونات (Hormones) ، باثولوجيا الانفعالات ، مختلف الآلات الفزيولوجية لقياس الانفعالات . العواطف : تكوينها وأنواعها ، الأهواء ، إجرام الجماعات ، الأهواء المتعلقة بفرصة التناسل ، نفسية قتلة الآباء والأمهات والأزواج ، الغيرة وأسبابها وأنواعها ، التعصب وتناقضه ، الاتجار وأسبابه النفسية ، المزاج وأنواعه وعلاقته بالأمراض العقلية والنفسية عند المجرمين .

الإرادة : نظرية الإرادة ، حرية الاختيار ومنهج الجبرية ، الإرادة عند البله والأغبياء ، تقسيم أمراض الإرادة ، الخلق ، الصفات الخلقية عند الرجل والمرأة ومدى تأثيرها فى الإجرام ، المعيشة الريفية والمدنية وتأثيرها فى الجرائم ، جرائم الأحداث وأسبابها ، الشخصية وأمراضها وأسبابها النفسية والمؤثرات البيئية ، الإقرار الكاذب والشخصية .

(٢) الفرائز والميول : النظرية العامة وما يعتورها من التغيرات ، الدافع

الحيوى ، طرق تعديل الفرائض الضارة ، الفريضة الجنسية وعلاقتها ببعض الأمراض النفسية والجرائم ، أنواع الميول ، ميل الجنس للجنس .

القسم الثالث — اللاشعور (العقل الباطن) وأقسامه : النفسانيات الدنيا أو السفلى (*Psychisme inférieur*) ، شبه الشعور ، اللاشعور فى الحياة العادية ، اللاشعور والأمراض العصبية والنفسية ، الرغبة اللاشعورية ، الكبت المرضى وطرق علاجه ، النوم ، التنويم المغناطيسى ، الرؤيا والأحلام ، اللاشعور والتحقيق الجنائى ، الأعمال الناقصة (*Les actes monqués*) .

القسم الرابع :

(١) علم النفس المرضى وأهميته فى علم النفس الاجرامى ، أمراض المجموع العصبى (الباثولوجيا العصبية والنفسية) .

(٢) نظرة عامة على الأمراض العصبية النفسية والأمراض العقلية ذات العلاقة بالجرائم والتحقيق الجنائى ، تقسيم الأمراض العقلية والنفسية ، الأنواع الأساسية للأمراض العقلية ، الجنون الخلقى ، المينومانيا ، الكسب المرضى ، ألمانيا ، جنون الكآبة ، المالىخوليا ، الاختلاط العقلى (*Confusion mentale*) .

(٣) القانون والجنون ، المسئولية الجنائية ، وجهة النظر الفسيولوجية ، الباثولوجية للمسئولية ، نصف المسئولية وأنصاف المجانين ، المسئولية المخففة ، المدارس الانجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها والمسئولية .

(٤) الأسس العقلية للجرائم (علاقات الضعف العقلى والاختلالات العصبانية) (العصبية الوظيفية) بالجرائم ، أنواع المقول الشاذة .

(٥) أنواع التحول والتدهور العقلى والنفسى ، المجرم بالطبع وعلاقته بالجنون الخلقى والصرع ، المجرم بالطبع والجنون بعامل الانحراف الأخلاقى .

(٦) أنواع عامة للجنون الاجرامى وآخر إحصاءات عنها بالقطر المصرى أنواع المجرمين ، أشباه المجرمين ، معتادى الإجرام ، المجرمين الخارجين على القانون

بلا قصد وبمحسن نية ، المحرم والهوى ، أنواع الجرائم من جنابات وجنح وعلاقتها بالأمراض النفسية .

الصفات النفسية المرضية والكشف الطبى عنها فى المحاكم بقسميها :

الكشف الطبى النفسائى القضائى لمختلى التوازن العقلى فى حالاتهم المختلفة فى الجنون الأخلاقى ، الدوافع النفسية المرضية : ١ - الدوافع الإجرامية ٢ - الدافع والميل إلى الحريق فى القرى والمدن ٣ - هوس (مانيا) السرقة أو الدفرة أو الدفر (كليبتومانيا) ٤ - دوافع الحرب والقشرد ، التجول والتسيار (درومومانيا) ٥ - الولع والجنون بالسكر (Dipsomanie) ٦ - جنون الفريضة التناسلية ؛ هوس الشبق عند الذكر والآنثى ، عرض عروات الجسم (Exhibitionisme) ، الجنون الفيلعى الإجرامى وأنواعه (Erotomanie) nymphomanie . ٧ - علم النفس التحليلى والفرائز الجنسية .

الكشوفات الطبية والقضائية لحالات المصروع والهستريا والأمراض العصبية النفسية (المصبانية) .

النوروستانيا أو الضعف المعبى ، البسيكاستينيا والأفكار الملائمة ، الالتباسات والأخطاء التى تحصل أثناء التحقيق الجنائى ، جنون الاضطهاد (البارانويا) والجنون الهورى ، حالات غريبة لبعض أمراض النفس ، ارتكاب الجريمة بدافع الشعور باقترافها (Les Criminels par Sentiment de Culpabilité) جنون الوله والشق المرضى الهزبانى (إبرونزم) ، جنون المطالبين بحقوقهم الموهومة وبالإصلاحات الاجتماعية الخيالية ، مانيا الوهم ، التضعضع (مانيا دبرسيف) ، الجنون الدورى . جنون الشلل العام النفسائى . الجنون الباكر ودرجاته ، المتسممين بالإدمان على المخدرات ومستولياتهم ، التظاهر بالجنون وبعض الأمراض العصبية والمصبانية وعقلية المتصنعين — تصنع الجنون والأمراض فى السجون ، اضطراب العقل بسبب السجن .

القسم الخامس : علم النفس المرضى والطبى المطبق على اكتشاف الجرائم وتحقيها .

(١) الخبرة الطبية الشرعية العقلية والنفسانية ، الطريقة العملية النفسية للشهادة ، الأساليب الفسيولوجى ، عقلية المستيرين وتصنعهم وكذبهم ، البسيكويوجرام (Psychobiogramme) وتشخيص المجرم أو القياس البيولوجى النفسانى والتشخيص التفاضلى النفسى والمرضى العقل ، تجارب اختبار الذكاء بالطرائق العملية .

(٢) العلامات النفسانية والقواعد الصحية (والهيجينية) لحياة الروح والمجموع العصبى :

١ — طرائق الإيحاء المختلفة (الإيحاء فى حالة اليقظة ، الإيحاء الكامل ، التنويم ودلالته ودرجة اعتباره أمام المحاكم) .

ب — الطرائق العلاجية النفسية (البسيكولوجية) : بالعزل ، بالتأديب ، بالإقناع ، بالمران ، بالشغل أو الراحة .

ج — الطرائق التحليلية النفسية (نفس ترابط المعانى وتداعبها ، التحليل بالتداعى الحر ، تحليل الأحلام والأعمال الناقصة ونقد نظرية « فرويد » .

تمرينات عملية من محاضرات إيضاحية بالفانوس السحرى أو الفانوس الماكس والقطع والمثل والصور التشريحية وفوتوغرافيات المجرمين ، تجارب علم النفس الفزيولوجى العملى الخاصة بالمجموع العصبى وتمرينات عملية لقياس الانفعالات وغيرها من التفاعلات النفسية ، علم النفس المرضى العملى ، مشاهدات إكلينيكية على المرضى بمسشفيات الأمراض العقلية والإصلاحات والسجن .

٥ - قانون العقوبات بقسيمه الخاص والعام

١ - تحقيق الجنايات التطبيقى

السنة الثانية

٢ - البوليس الفنى

موضوع العلم

المحقق ، المعاينات ، التفتيش آثار الجناة ، بصمات الأصابع والأيدى
واستخدامها فى الجنائيات ، الآثار الأخرى ، البقع ، الشعر ، آثار الأظافر ،
آثار الأسنان ، فحص الدم وتأجه فى التحقيقات الجنائية .

٣ - علم النفس الجنائى من الوجهة القضائية

دراسة الظواهر العقلية الطبيعية

تعريف علم النفس ونواحيه المختلفة واختصاص كل منها .
علم النفس الحديث ونظرية العقل الباطن .
محتويات العقل . العناصر التى تتألف منها ظواهر التفكير فى الكائن
الحى .

- (١) العناصر الأساسية للإجراء العقلى : المعرفة ، التأثير ، الرغبة .
 - (٢) الغريزة بوجه عام .
 - (٣) الفعل المنعكس والموازنة بينه وبين الغريزة .
- طبقات العقل : تقسيمه إلى ظاهر وباطن (وما يتخللها من طبقات) .
المجاميع الفكرية والعناصر التى تتألف منها : تداعى المعانى ، المركبات
النفسية الصغرى ، المركبات النفسية الكبرى والفراغز .

الفرائز البشرية الكبرى: غريزة الذات ، غريزة الاجتماع، الغريزة الجنسية
المقل من حيث إجراءاته أو وظائفه : القوى النفسية ومظاهرها المختلفة ،
النشاط الغريزي ، أو الشهوة النفسية ، تحويل القوى النفسية ، تصعيد الأميال
الغريزية ، استبدال الأميال الغريزية ، الكبت والفسيان ، إدماج الشخصية
الانمكاس ، شرود الذهن ، أحلام اليقظة ، ظاهرة التحديق المجسد ، التبرير ،
النوم الطبيعي ، الأحلام ، اليقظة النومية ، التنويم الصناعي (أو التنويم
المغناطيسى) .

تباين العقلية — اختلاف الأمزجة والعوامل التي تؤثر فيها : الاستعداد
الوراثية ، البيئة ، التربية ، نظرية يونج في تقسيم الطباع البشرية .

٥ — الظواهر العقلية في الحالات المرضية

- (١) الكبت المرضى . (٢) المركبات المرضية .
- (٣) التحليل النفسي . (٤) الأمراض العصبية ونظرية فرويد :
- أ — الأمراض العصبية الحقيقية : النوراستانيا ، القلق العصبي .
- ب — الأمراض العصبية النفسية : الهستيريا ، المخاوف الهستيرية ، ملازمة
المقيدة الاضطرادية ، عته البلوغ الباكر .
- (٥) أمراض الغريزة الجنسية : انحراف الميل الجنسي وأنواعه ، الميل
لذات الجنس . (٦) الجنون والعته والغفلة .

المجرم

- (١) المجرم في نظر القانون والمجتمع .
- (٢) المجرم في نظر العلم والمسئولية الجنائية .
- (٣) العوامل التي تؤثر في الأميال الإجرامية : الوراثة ، البيئة ، التربية

الحالة الصحية « الجنائية » ، الحالة الصحية « العقلية » ، إدمان المخدرات ،
المؤثرات الاجتماعية .

(٤) أنواع المجرمين وطبائهم : المجرم بالفطرة ، المجرم بالمادة ، المجرم
بالصدفة ، المجرمون الأحداث .

(٥) كشف الجرائم .

١ — آثار الانفعالات النفسية .

ب — كشف المركبات النفسية (الإجرامية) عن طريق النداعى اللفظى
وقياس زمن التفاعلات العقلية وأبحاث يونج .

ج — قياس الانفعالات عن طريق العجلد وأبحاث واتلى مميث .

(٦) التنويم المغناطيسى وعلاقته بالجريمة : مذهب نانسى ، مذهب
سالتربير ، رأى المحاكم الفرنسية ، وقائع التنويم فى القضاء المصرى وأحكام
المحاكم المصرية .

(٧) الإقرار الكاذب الناشئ عن أقسام الشخصية أو التفكك العقلى .

(٨) الاضطرابات النفسية الخاصة بالمسجونين .

(٩) معالجة الإجرام .

(١٠) الوقاية من الإجرام .

الشاهد

ذاكرة الشاهد، خداع الذاكرة، خداع الحواس، أمراض الذاكرة، ملكة
التقدير لدى الشاهد، عقيدة الشاهد وامتزاجها بمحتويات الذاكرة، تأثير الايحاء
فى عقلية الشاهد، الوسائل التى تساعد على إيقاظ الذكريات المنسية ، شهادة
الأطفال ، شهادة النساء .

القاضي

(١) العوامل النفسية التي تؤثر في عقلية القاضي من حيث تقدير الأدلة والاستنتاج .

(٢) العوامل الشخصية التي تؤثر في عقيدة القاضي من حيث الحكم أو تقدير العقوبة .

(٣) تأثير الثقافة العامة في حسن تقدير القاضي وسلامة الوجدان .

(٤) التحيز البريء خلال التحقيق .

(٥) النظرة الشخصية والنظرة الموضوعية خلال المحاكمة وتأثيرها في توجيه وجهة التحقيق في اتجاه معين .

(٦) الوسائل التي تساعد على عدم التورط في الخطأ .

(٧) التحرر من المؤثرات والعوامل الدفينة في النفس بالتأمل الباطني والتحليل .

(٨) الإلمام بالحالة النفسية الخاصة بكل مجرم وتقدير المسؤولية واختيار الجزاء .

٤ - علم العقاب

مقدمة تاريخية في علم العقاب ونشأته .

الباب الأول : وظائف العقاب الأدبية والاجتماعية ، تصنيف العقوبات طبقاً لهذه الوظائف .

الباب الثاني : العقوبات التهديدية .

الباب الثالث : الإصلاحية .

الباب الرابع : الاستئصالية .

الباب الخامس : التعليمية .

٥ - قانون تحقيق الجنايات

توزيع مواد الدراسة

السنة الأولى

- | | |
|---------------------------------------------------|---------------------------|
| (١) القانون الجنائي المفصل | الأستاذ محمد مصطفى القلى |
| (٢) الطب الشرعى | الدكتور محمود ماهر بك . |
| (٣) علم الاجرام | الأستاذ محمد البابلى بك . |
| (٤) علم النفس الجنائى من الوجهتين العلمية والطبية | الدكتور محجوب ثابت . |
| (٥) قانون العقوبات بقسميه الخاص والعام | |
| (٦) قاعة المحاضرات | الأستاذ سيد مصطفى بك . |

السنة الثانية

- | | |
|------------------------------------------|------------------------|
| (١) تحقيق الجنايات التطبيقى | الأستاذ سيد مصطفى بك . |
| (٢) البوليس الفقى | » محمد شعير بك . |
| (٣) علم النفس الجنائى من الوجهة القضائية | » محمد فتحى بك . |
| (٤) علم العقاب | » على محمد بدوى . |
| (٥) قانون تحقيق الجنايات | |

٢ - معهد الدراسات الإدارية

مادة ١ - ينشأ بكلية الحقوق معهد يسمى « معهد الدراسات الإدارية »
يكون الغرض منه تكوين مرشحين للوظائف العامة تكويناً خاصاً والعمل على
تكوين الطلبة تكويناً علمياً .

مادة ٢ - مدة الدراسة عام واحد ، وتشمل المواد الآتية :

عدد الدروس
في الأسبوع

٣	(١) نظام الدولة والمصالح العامة
٢	(٢) الدعاوى والقضاء الإدارى
٢	(٣) أعمال قلم قضايا الحكومة
٢	(٤) الإدارة المحلية
٣	(٥) علم المالية والتشريع المالى

المجموع
١٢

مادة ٣ - يقوم بالتدريس فى هذا المعهد أساتذة الكلية وبعض ذوى الكفايات الخاصة الذين يلتدبهم لذلك مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية .

مادة ٤ - يقبل للالتحاق بهذا المعهد الحاصلون على الليسانس المصرية فى الحقوق أو ما يعادلها .

مادة ٥ - رسم القيد عشرة جنيهات تدفع على قسطين ، القسط الأول فى النصف الأول من أكتوبر ، والقسط الثانى فى النصف الأول من فبراير ورسم المكتبة خمسون قرشاً ، تدفع مع القسط الأول .

مادة ٦ - كل طالب لا يحضر فى أية مادة بدون عذر مقبول ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع عدد الدروس يحرم من دخول الامتحان بدوريه .

مادة ٧ - يعقد الامتحان على دورين الدور الأول فى نهاية العام الدراسى ، والدور الثانى قبل بدء الدراسة فى العام التالى فى التواريخ التى يحددها مجلس الكلية ، ويجوز للطالب أن يتقدم للامتحان فى أى الدورين بحسب اختياره .

مادة ٨ - يشمل الامتحان ثلاث اختبارات للقبول واختبارات شفوية .

مادة ٩ - تؤلف لجنة الامتحان فى كل مادة من عضوين يعينهما مجلس الكلية بناء على طلب العميد ، وفى حالة الاستعجال يعين العميد الأعضاء .

مادة ١٠ - تختار لجنة الامتحان موضوعات اختبارات القبول وتقدمها

إلى العميد . وتقوم هذه اللجنة بتقدير الاختبارات التحريرية ، وتتولى اختبار الطلبة شفويًا .

مادة ١١ — تشمل اختبارات القبول اختبارين تحريريين ، أحدهما في نظام الدولة والمصالح العامة ، والثاني في أعمال قلم قضايا الحكومة ، ويكون الاختبار الأول علميًا عامًا . ويقدم الاختبار الثاني في شكل مذكرة أو تقرير في موضوع عملي ، ومدة كل منهما أربع ساعات .

أما الاختبار الثاني فيكون بيانًا شفويًا لمدة ١٥ دقيقة في مادة « الدواوى والقضاء الإدارى » ، ويلتقيه الطالب بعد تحضيره لمدة ثلاث ساعات .

وتتناول الاختبارات الشفوية جميع المواد .

ويجب الطالب في الاختبارات التحريرية والشفوية باللغة التى تدرس بها المواد ، وتقدر درجات كل اختبار تحريرى أو شفوى من صفر إلى عشرين .

ولا يختبر شفويًا إلا الطلبة الذين يحصلون في مجموع اختبارات القبول على ٧٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى .

ويجوز للطلبة الذين يرسبون في الاختبارات الشفوية في الدور الأول أن يتقدموا بإذن من الكلية للاختبارات الشفوية في الدور الثانى مع حفظ حقهم في النجاح في اختبارات القبول .

مادة ١٢ — يجوز لمجلس الجامعة ، بناء على اقتراح مجلس الكلية ، أن يعفى الطالب الذى يتقدم للامتحان في دبلوم هذا المعهد بعد حصوله على دبلوم من دبلومات المعاهد الأخرى أو من دبلومات الدراسة العليا بقسم الدكتوراه من دراسة بعض المواد والامتحان فيها فى الدبلوم التى يكون حاصلها عليها وبشرط أن يكون برنامج دراستها فى كلتا الدبلومين واحدًا والدرجات التى يكون حصل عليها فى امتحان هذه المواد تحتسب له فى امتحان الدبلوم الثانية .

مادة ١٣ — لا يعيد الطالب فاجحاً نهائياً إلا إذا حصل على ٧٠ ٪ من مجموع النهايات الكبرى لدرجات الاختبارات التحريرية والشفوية .

ومع ذلك فللجنة الامتحان أن تقرر بعد المداولة رسوب أى طالب لضعفه
في مادة يكون حصل فيها على أقل من ١٠ درجات ، ولو كان حاصله على
المجموع المطلوب .

وتعرض نتيجة امتحان الطلبة على لجنة عامة مؤلفة من جميع المنحنيين
برياسة العميد . وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها .

مادة ١٤ — للجنة الامتحان العامة للمعهد أن تقترح منح مرتبة الشرف
لأولى للطلبة الذين حصلوا على ٩٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى
لدرجات ، ومرتبة الشرف الثانية للطلبة الذين حصلوا على ٨٥ ٪ على الأقل
من مجموع هذه النهايات . وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية
لإقرارها .

مادة ١٥ — يمنح الطلبة الذين ينجحون نهائياً في الامتحان دبلوما تسمى
« دبلوم العلوم الإدارية » .

٣ — معهد الدراسات الاقتصادية والمالية

مادة ١ — يشار بكلية الحقوق معهد يسمى « معهد الدراسات الاقتصادية
والمالية » يكون الغرض منه تكوين مرشحين للوظائف المالية وللمهن الاقتصادية
والتجارية تكويناً علمياً وعملياً معاً .

مادة ٢ — تنقسم الدراسة بهذا المعهد إلى شعبتين :

١ — شعبة الدراسات الاقتصادية .

ب — « » المالية .

مادة ٣ — تشمل الدراسة في الشعبة الاقتصادية المواد الآتية :

عدد الدروس
في الأسبوع

٣	١ الاقتصاد السيلبي مع التعمق
١	(٢) المسائل الاقتصادية والاجتماعية المصرية
٢	(٣) النقود والائتمان والصرف
٢	(٤) عمليات البنوك
١	(٥) عمليات البورصة
١	(٦) التأمين
١٠	المجموع :

مادة ٤ - تشمل الدراسة في الشعبة المالية المواد الآتية :

عدد الدروس
في الأسبوع

٣	(١) علم المالية والتشريع المالي
٢	(٢) الإحصاء العام
٣	(٣) الإدارة والفن الماليان
٢	(٤) الإدارة المركزية والمحلية
١٠	المجموع

مادة ٥ - مدة الدراسة في كل من الشعبتين سنة واحدة .

مادة ٦ - يقوم بالتدريس في هذا المعهد أساتذة الكلية وبعض ذوي الكفايات الخاصة الذين يفتدبهم لذلك مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية .

مادة ٧ - يقبل للالتحاق بهذا المعهد الحاصلون على الليسانس المصرية في الحقوق أو على دبلوم كلية التجارة العليا ، ويجوز أن يقبل الحاصلون على دبلوم أخرى يرى مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية اعتبارها معادلة للدبلوم المطلوبة وفقاً للشروط التي يعينها مجلس الكلية .

مادة ٨ - رسم التيد عشرة جنيهات تدفع على قسطين ، القسط الأول في النصف الأول من أكتوبر ، والقسط الثاني في النصف الأول من فبراير .

ورسم المكتبة خمسون قرشاً تدفع مع القسط الأول .

مادة ٩ — كل طالب لا يحضر في أية مادة بدون عذر مقبول ٧٥٪ على الأقل من مجموع عدد الدروس يحرم من دخول الامتحان بدوريه .

مادة ١٠ — يقعد الامتحان على دورين ، الدور الأول في نهاية السنة الدراسية ، والدور الثاني قبل بدء الدراسة في السنة التالية في التواريخ التي يحددها مجلس الكلية .

ويجوز للطالب أن يتقدم للامتحان في أى الدورين بحسب اختياره .

مادة ١١ — يشمل الامتحان اختبارين تحريريين واختبارات شفوية .

مادة ١٢ — تؤلف لجنة الامتحان في كل مادة من عضوين يعينهما مجلس الكلية بناء على طلب العميد ، وفي حالة الاستعجال يعين العميد الأعضاء .

مادة ١٣ — تختار لجنة الامتحان موضوعات الاختبارين التحريريين .
وتقدمها إلى العميد وتقوم هذه اللجنة بتقدير الاختبارين التحريريين وتنولي اختبار الطلبة شفويًا .

مادة ١٤ — يكون الامتحان تحريريًا في شعبة الدراسات الاقتصادية في الاقتصاد السياسي مع التعمق في النقود والائتمان والعرف ، وفي شعبة الدراسات المالية في علم المالية والتشريع المالى وفي الإدارة والفن الماليين .

ومدة كل اختبار تحريري أربع ساعات .

وتتناول الاختبارات والشفوية جميع المواد .

وتقدر درجات كل من الاختبارات التحريرية أو الشفوية من صفر إلى عشرين .

ولا يجتبر شفويًا إلا الطلبة الذين يحصلون في مجموع الاختبارين التحريريين على ٧٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى .

ويجوز للطلبة الذين يرسمون في الاختبارات الشفوية في الدور الأول أن

يتقدموا للاختبارات الشفوية في الدور الثاني مع حفظ حقهم في النجاح في الاختبارات التحريرية .

مادة ١٥ - يجوز لمجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية أن يعفى الطالب الذى يتقدم للامتحان في دبلوم إحدى شعبتي هذا المعهد بعد حصوله على دبلوم من دبلومات المعاهد الأخرى أو من دبلومات الدراسة العليا بقسم الدكتوراه من دراسة بعض المواد والامتحان فيها بشرط أن يكون سبق له دراستها والامتحان فيها في الدبلوم التى يكون حاصلها عليها ، و بشرط أن يكون برنامج دراستها في كلتا الدبلومين واحداً ، والدرجات التى يكون حصل عليها في امتحان هذه المواد تحسب له في امتحان الدبلوم الثانية .

مادة ١٦ - لا يمد الطالب ناجحاً نهائياً إلا إذا حصل على ٧٠٪ من مجموع النهايات الكبرى لدرجات الاختبارات التحريرية والشفوية ، ومع ذلك فللجنة الامتحان أن تقرر بعد المداولة رسوب أى طالب لضعفه البين في مادة يكون حصل فيها على أقل من ١٠ درجات ولو كان حاصله على المجموع المطلوب .

وتعرض نتيجة امتحان الطلبة على لجنة عامة مؤلفة من جميع المتشحين برياسة العميد ، وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها .

مادة ١٧ - للجنة الامتحان العامة المعهد أن تقترح منح مرتبة الشرف الأولى للطلبة الذين حصلوا على ٩٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات ، ومرتبة الشرف الثانية للطلبة الذين حصلوا على ٨٥ ٪ على الأقل من مجموع هذه النهايات .

وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها

مادة ١٨ - يمنح الطلبة الذين ينجحون نهائياً في الامتحان دبلوماً تسمى « دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية » (شعبة العلوم الاقتصادية أو شعبة العلوم المالية) بحسب نوع الدراسة التى تابعوها .

مناهج الدراسة

شعبة الدراسات الاقتصادية

١- الاقتصاد السياسى مع التعمق

راجع صفحة ٩٢

٢- المسائل الاقتصادية والاجتماعية العصرية

(١) مقدمة : موجز عن التطور الاقتصادى ، ظهور الآلات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية .

(٢) مسألة ساعات العمل ، تطورها فى بريطانيا العظمى ، الساعات الطويلة والقصيرة ، يوم الثمانى الساعات ، الوقت الاضافى وآثاره السيئة ، أوقات الراحة ، العمل الليل ، ساعات العمل فى الصناعة والتجارة بمصر ، اقتراحات مدير مكتب العمل الدولى ولجنة رضا باشا .

(٣) تشغيل الأحداث ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ، تطور التشريع فى بريطانيا العظمى ، تشغيل الأحداث فى مصر ، القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ بشأن تشغيل الأحداث فى مصانع خليج الاقطان ، القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ . المنظم لتشغيل الأحداث من الجنسين فى الصناعة .

(٤) تشغيل النساء ، انتشاره فى الدول المختلفة ، بعض الآثار ، أجور العاملات وأسباب انخفاضها ، مبدأ الأجر المتساوى للعمل الواحد ، ساعات العمل للنساء ، الأعمال المحظورة تشغيل النساء فيها ، حماية الأمومة ، العمل المنزلى ، تشغيل النساء فى مصر ، القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ المنظم لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة .

(٥) المسائل الصحية ، الاجهاد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والأمراض

التي تنشأ عن العمل ، الوقاية ضد حوادث العمل ، الوسائل الصحية في مصر ، مرسوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن الحال الضارة والخطرة والمقلقة للراحة ، توصيات مستر بتلر ، حالة معامل خليج الأقطان .

(٦) تعويض العمال عن حوادث العمل ، نقص القوانين العامة في الدول المختلفة ، تقرير ميداً مخاطر الحرفة ، التشريع الخاص بتعويض العمل ، مداه ومزاياه وطرق تنظيم التأمين ، تمويل العمل في مصر ، المواد ٢١٢ و ٢١٣ مدني مختلط ، أحكام المحاكم المختلفة ، الحوادث والأمراض التي ترجع لمخاطر الحرفة ، مسئولية رب العمل عن عدم احتياطة وإهماله وعيوب الآلات وإهمال ملاحظي العمال ومسئوليته الخاصة ، حالة تشفير الأحداث .

مسئولية العمال ، التفسير الواسع للنصوص القانونية العادية بواسطة المحاكم المختلفة ، ضرورة تشريع خاص لتعويض العمال في مصر ، اقتراحات مستر بتلر اقتراحات لجنة رضا باشا .

(٧) النقابات ، تطورها ووظائفها ، نظامها القانوني ، النقابات في مصر ، ضرورة الاعتراف القانوني بها .

(٨) حل مشكلات العمل ، التوفيق ، الوساطة والتحكيم ، التشريع بالدول المختلفة ، التطبيق في مصر .

٣ — النقود والايمان والصرف

(راجع ص ١٢٨)

٤ — عمليات البنوك

القسم الأول

(١) بنوك الرهن العقاري .

١ — الرهن العقاري ، الفرض من التسليف العقاري .

ب — أمس التسليف العقارى ، شروط التسليف ، الأجل الطويل ،
السندات المقارية .

ج — مخاطر التسليف العقارى .

د — التنظيم العمل لبنوك التسليف المقارية .

هـ — مشكلة الديون الطويلة الأجل ، الوسائل التى عولجت بها فى مصر .

(٢) التسليف الزراعى : الفرض منه وتنظيمه فى مصر ، نتائج .

(٣) بنك التسليف العقارى الزراعى المصرى .

(٤) البنوك المنشأة لحاجات خاصة أو لأغراض اجتماعية ، البنوك التعاونية ،

البنوك الشعبية ، صندوق التوفير ، بنوك التسليف على منقولات .

القسم الثانى

منشأ البنوك : تاريخها وتطوراتها

أنواع البنوك المختلفة : العلاقة بين الودائع والاستثمار ، بنوك الائتمان
التجارى أو الودائع ، بنوك الإصدار ، بنوك الائتمان الصناعى أو المنقول ،
الائتمان الزراعى ، الائتمان المقارى ، وظيفة بنوك الائتمان التجارى ، الائتمان :
وجبهاته المتلاقينتان

الحصول على رؤوس الأموال (الموارد) ، استعمال هذه الأموال (الاستثمار) ،
مسألة حضور رأس المال : التوازن بين الموارد والاستثمار .

الموارد : رأس المال والاحتياطى ، الودائع (المستحقة بمجرد الطلب أو بعد
إخطار أو فى ميعاد معين) أوراق البتكنوت ، إعادة الخضم .

استخدام الموارد : الخضم ، الأوراق المالية ، الاعتمادات المكشوفة ، التسليف
على سندات ، التسليف على بضائع ، (التسليف على القطن) ، الائتمان
المصحوب بمستندات .

العمليات التبعية : التحصيل ، القبول ، خطابات الضمان ، عمليات الصرف ،
الموازنة فى الأوراق .

- مساهمة البنوك ، العمليات المالية .
- مبادئ عن بنوك الإصدار وعلاقتها مع بنوك الائتمان التجارى .
- سعر الخصم .
- غرف المقاصة .
- تنظيم البنوك ، الأنظمة المختلفة .
- اندماج البنوك ، نظرية الضمانات المصرفية .

٥ — عمليات البورصة

(١) مكانة البورصة في الحياة الاقتصادية :

- أ — نشأة البورصة .
- ب — الوظيفة الاقتصادية للبورصات .
- ج — » » العقود الآجلة واستخدام هذه العقود للتأمين ضد تقلبات الأسعار .
- د — المضاربة ، مزاياها الاقتصادية وأضرارها .
- (٢) بورصات الأوراق المالية في مصر :
- أ — دستور هذه البورصات

- ب — السماسرة : حقوقهم وواجباتهم ، قصر التعامل في البورصات عليهم ، السمسار وسيط ، السمسار مسئول عن الوفاء بالعمل ، شروط قبول السماسرة في البورصة ، رأس مال السمسار ، عمليات البورصة التي يباشرها لحسابه ، الأمور المحرمة على السمسار .
- ج — مساعدو السماسرة : شروط قبولهم ، اختصاصهم والحدود الموضوعة لهم .
- د — الصكوك موضوع التعامل : شروط قبولها .
- هـ — الأنظمة الإدارية والتأديبية للبورصة : أعضاء البورصة ، لجناتها ، الجمعية العمومية .

اللعجان الفرعية ، مجلس التحكيم ، مجلس التأديب ، مندوب الحكومة .

و — قواعد المعاملات : التعامل في المقصورة ، لوحة العرض والطلب ، جدول الأسعار الرسمي ، نقد التعامل وإصلاح النظام الحاضر ، السمسرة .
العمليات العاجلة وهل تصلح للمضاربة ، أوامر العملاء الصفقات التطبيقية ، تدوين العمليات وإثباتها .

(٣) العمليات الآجلة في بورصات الأوراق المالية ، قواعد عامة ، سعر المقاصة ، المراجعة والوضيعة ، العمليات الباتة ، العمليات ، الجزائية البسيطة ، العمليات الجزائية المزدوجة ، حق استزادة المبيع .

(٤) الاستثمار في الأوراق المالية ، ملاحظات عامة ، ظروف توظيف المال في مصر ، السندات ، الأسهم الممتازة ، الأسهم الاعتيادية شركات trust .
(٥) الأسواق المالية : إصدار سندات القروض العامة وأسهم الشركات ومسنداتها .

(٦) بورصة البضائع الآجلة : السمسرة ومساعدوم ، المياومون ، الأعضاء المنضمون ، إدارة البورصة ، الحاصلات موضوع التعامل ، رتب القطن وأنواع الصالحة للتسليم ، البذرة ، جدول الأسعار الرسمي ، أوامر العملاء ، السمسرة ، أنواع العمليات وقواعد التعامل ، العمليات الباتة ، المراجعة ، العمليات الجزائية ، العقود التي تنفذ بالتسليم ، الفليارة .

(٧) بورصة منيا البصل : نشأتها ، نظامها ، أعضاؤها ، قواعد التعامل فيها ، الصلة بينها وبين بورصة البضائع الآجلة .

(٨) تمويل محصول القطن وتصريفه ، بيع القطن تحت قطع السعر .

(٩) حسابات محاسبة الأوراق المالية .

(١٠) حسابات محاسبة البضائع .

(١١) دراسة مقارنة إجمالية لأنظمة بعض البورصات الكبرى : باريس ، لندن ، نيويورك ، البورصات السكندنافية .

٦ — فن التأمين

مقدمة تاريخية ، تقدير الاحتمالات ، قانون العدد الأكبر ، إحصاءات المقامرة ، تقسيم الأخطار ، جعل التأمين ، شروط تحقيق التأمين .
التأمين على الحياة :

الأسس الفنية ، جداول الوفيات ، معدل الوفيات ، الخط البياني للوفيات ، الاحتمالات السنوية للحياة ، الأقساط الدائمة لمدى الحياة .
التعريف ، الأقساط السنوية ، الأقساط الموحدة .
رأس المال المؤجل ، الحياة بأكملها .
الاحتياطي الحسابي ، تعريف وحركة هذا الحساب ، تطبيقات .
عمليات التأمين على الحياة .

تكوين العقد ، العمليات الابتدائية .
أدوار العقد ، دفع الأقساط ، الفسخ ، التخفيض ، الشراء ، التقديم ، انقضاء العقود ، الاستحقاق ، حلول الأجل ، الكوارث ، الوفاة .
مراقبة شركات التأمين على الحياة ، الطريقة الإنجليزية ، الطريقة الألمانية والسويسرية ، الطريقة الفرنسية .

الأنواع المشتقة من التأمين على الحياة ، التأمين الشعبي ، التأمين المتبادل ، شركات رؤوس الأموال ، شركات الادخار ، الشركات الشاتوليزية .
التأمين ضد الحريق :

الأغراض المختلفة ، تعدد الأخطار .
الأسس الفنية ، عدم وجود احتياطي بخلاف أجزاء الأقساط الاحتياطية .
تكوين العقد ، دفع الأقساط ، الكوارث ، « التخفيض اللسي » —
الانقضاء ، الفسخ .

تأمين التعويض ضد الحوادث — مبادئ عامة .

تنظيم شركات التأمين .
دراسة موجزة لميزانيات شركات التأمين ، التمييز بين ميزانية عمليات
تأمين الأشخاص وميزانية تأمين التمريض .
المركز الحالى — تنظيم التأمين فى مصر .

(ب) شعبة الدراسات المالية

١ — علم المالية والتشريع المالى :
(أنظر ص ٨٩) .

٢ — الإحصاء العام
(أنظر ص ٩٤) .

٣ — الإدارة والفن المالىان

١ — الإدارة المالية :

علاقة الدستور بالمالية ، التنظيم المالى ، مجلس الوزراء ، وزارة المالية ، الوزير ،
الوكلاء ، المصالح وواجباتها ، لجنة وكلاء الوزارات ، اللجنة المالية ، الصلة ما بين
وزارة المالية والوزارات الأخرى .

السكرتيريون المالىون ، وظائفهم ، سلطاتهم .

تنظيم الإدارتين الهامتين الموكل إليهما جباية الإيرادات : (١) إدارة
الأموال المقررة ، (ب) إدارة الجمارك ، التنظيم المالى لأحدى المصالح ذات الإيراد :
السكك الحديدية ، البوستان أو التلغرافات .

النقود المصرية : الحكومة والبنك الأهلى ، الدين المصرى العام ،
صندوق الدين .

ب - الفن المالى :

(١) الفائدة ، الخصم ، أذونات الخزينة البريطانية ، الفائدة البسيطة والمركبة ، القيمة الحاضرة والمتجمعة ، الأقساط ، احتساب القيمة الحقيقية والمتجمعة للأقساط ، الوفاء بالقروض ، أذونات الخزينة المصرية ، الدين المضمون ، القروض الممالية ، الديون المقارية .

جدول الأقساط مدى الحياة ، تحديد الأقساط ، المعاشات .
التجارب الإحصائية فى الأعمال الإدارية .

ج - الميزانية :

نظم الميزانية ، مدة الميزانية ، تحليل الميزانية المصرية ، مقارنة الميزانية المصرية بالميزانيات الأجنبية ، تكوين الميزانية ، مراقبتها ، الحسابات الختامية .

٤ - تنظيم السلطة الإدارية

١ - تمهيد : مبدأ الفصل بين السلطات من الوجهة القانونية ومن الوجهة السياسية ، حدود وأساليب التقارن الحكيم بين السلطة التشريعية والسلطة الإدارية ، أركان التنظيم الإدارى .

ب - تنظيم السلطة الإدارية المركزية .

(١) الرئيس .

(٢) رئاسة الوزارة ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء .

(٣) الوزراء ، الوزارات ، التنظيم الداخلى .

(٤) الموظفون .

دراسة مقارنة لهذه النظم فى مصر وفى الدول الكبرى .

ج - تنظيم السلطات الإدارية المحلية .

اللامركزية .

نظم الإدارة المحلية : المجالس الإقليمية والمجالس البلدية ، دراسة مقارنة
لهذه النظم في مصر وفي الدول الكبرى .

توزيع مواد الدراسة

في معهد الدراسات الاقتصادية والمالية

١ - شعبة الدراسات الاقتصادية

- (١) الاقتصاد السياسي مع التعمق . . : الأستاذ برشيانى تروى
(٢) بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية }
العصرية : الأستاذ فريزر
(٣) النقود والائتمان والصرف . . : الأستاذ برشيانى تروى
(٤) عمليات المصارف : مسيو ماسار، ومسيو فورق
(٥) عمليات البورصات :
(٦) فن التأمين : مسيو فيسار

٢ - شعبة الدراسات المالية

- (١) علم المالية والتشريع المالى . . : الأستاذ ريتشى
(٢) الإحصاء العام :
(٣) الإدارة والفن المالىان . . : مستر كريج
(٤) الإدارة المركزية والمحلية . . : يونس صالح باشا

٤ - لائحة معهد الدراسات السياسية والتقنصلية

مادة ١ - ينشأ بكلية الحقوق معهد للدراسات السياسية والتقنصلية ويكون

الفرض منه تكوين مرشحين لوظائف السلك السياسى والقنصلى تكويناً عالياً من الوجهتين العلمية والعملية .

مادة ٢ — مدة الدراسة سنة واحدة وتشمل المواد الآتية :

عدد الدروس
فى الأسبوع

(١) القانون والقضاء الدوليان ٣

(٢) العلم السياسى والقنصلى ٢

(٣) تاريخ المعاهدات (وعلى الأخص المعاهدات المتعلقة

بالشرق) ٢

(٤) المنشآت الدولية ٢

(٥) القانون الدولى الخاص (الجلسة، مركز الأجانب،

تنفيذ الأحكام الأجنبية ٢

المجموع ١١

مادة ٣ — يقوم بالتدريس فى هذا المعهد أساتذة الكلية وبعض ذوى الكفايات الخاصة الذين ينتدبهم لذلك مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية .

مادة ٤ — يقبل للالتحاق بهذا المعهد الحاصلون على الليسانس المصرية فى الحقوق وما يعادلها .

مادة ٥ — رسم القيد عشرة جنيهات تدفع على قسطين ، القسط الأول فى النصف الأول من أكتوبر ، والقسط الثانى فى النصف الأول من فبراير ، ورسم المكتبة خمسون قرشاً تدفع مع القسط الأول .

مادة ٦ — كل طالب لا يحضر فى أى مادة بدون عذر مقبول ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع عدد الدروس يحرم من دخول الامتحان بدوريه .

مادة ٧ — يعقد الامتحان على دورين ، الدور الأول فى نهاية العام

الدراسى والدور الثانى قبل بدء الدراسة فى العام التالى ، فى التواريخ التى يحددها مجلس الكلية ، ويجوز للطالب أن يتقدم للامتحان فى أى الدورين بحسب اختياره .

مادة ٨ - يشمل الامتحان ثلاثة اختبارات للقبول واختبارات شفوية .
مادة ٩ - تؤلف لجنة الامتحان فى كل مادة من عضوين يمينهما مجلس الكلية بناء على طلب العميد ، وفى حالة الاستعجال يعين العميد الأعضاء .
مادة ١٠ - تختار لجنة الامتحان موضوعات اختبارات القبول ، وتقدمها إلى العميد . وتقوم هذه اللجنة بتقدير الاختبارات التحريرية ، وتتولى اختبار الطلبة شفويًا .

مادة ١١ - تشمل اختبارات القبول اختبارين تحريريين ، أحدهما فى القانون والقضاء الدوليين ، والثانى فى تاريخ المعاهدات . ويكون الاختبار الأول علميًا عامًا ، ويقدم الاختبار الثانى فى شكل مذكرة أو تقرير فى موضوع عملى . ومدة كل منهما أربع ساعات . أما الاختبار الثالث فيكون بيانًا شفويًا لمدة ١٥ دقيقة فى مادة العلم السياسى والقنصلى ، ويلقيه الطالب بعد تحضيره فى مدة ثلاث ساعات .

وتتناول الاختبارات الشفوية جميع المواد .

ويجب الطالب فى الاختبارات التحريرية والشفوية باللغة التى تدرس بها المواد .

وتقدر درجات كل اختبار تحريرى أو شفوى من صفر إلى عشرين . ولا يخبر شفويًا إلا الطلبة الذين يحصلون فى مجموع اختبارات القبول على ٧٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى .

ويجوز للطلبة الذين يرسبون فى الاختبارات الشفوية فى الدور الاول أن يتقدموا بإذن من الكلية للاختبارات الشفوية فى الدور الثانى مع حفظ حقهم فى النجاح فى اختبارات القبول .

مادة ١٢ — يجوز لمجلس الجامعة، بناء على اقتراح مجلس الكلية، أن يعفى الطالب الذى يتقدم للامتحان فى دبلوم هذا المعهد بعد حصوله على دبلوم من دبلومات الدراسة العليا بقسم الدكتوراه من دراسة بعض المواد والامتحان فيها فى الدبلوم التى يكون حاصلها عليها، وبشرط أن يكون برنامج دراستها فى كلتا الدبلومين واحداً، والدرجات التى يكون حصل عليها، فى إمتحان هذه المواد تحسب له فى امتحان الدبلوم الثانية.

مادة ١٣ — لا يعد الطالب ناجحاً نهائياً إلا إذا حصل على ٧٠ ٪ من مجموع النهايات الكبرى لدرجات الاختبارات التحريرية والشفوية، ومع ذلك فللجنة الامتحان أن تقرر بعد المداولة رسوب أى طالب لضعفه فى مادة يكون حصل فيها على أقل من ١٠ درجات، ولو كان حاصله على المجموع المطلوب. وتعرض نتيجة امتحان الطلبة على لجنة عامة مؤلفة من جميع المتحنيين برئاسة العميد، وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها.

مادة ١٤ — للجنة الامتحان العامة للمعهد أن تقترح منح مرتبة الشرف الأولى للطلبة الذين حصلوا على ٩٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات، ومرتبة الشرف الثانية للطلبة الذين حصلوا على ٨٥ ٪ على الأقل من مجموع هذه النهايات، وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها.

مادة ١٥ — يمنح الطلبة الذين ينجحون نهائياً فى الامتحان دبلوماً تسمى « دبلوم العلوم السياسية والتقنسية ».

المكافآت الدراسية

وفقاً لمشروع لائحة الإعفاء من القيد والمكافآت الدراسية والجوائز، لمجلس الجامعة، بناء على طلب مجلس الكلية، أن يمنح الحاصلون على درجة علمية مكافآت دراسية.

وتمنح المكافآت الدراسية على قاعدة التفوق وحده دون اعتبار الحالة المالية للطالب .

ويكون منحها بناء على نتيجة الامتحان النهائي لدرجة الليسانس أو لدرجة أعلى ، مع مراعاة سلوك الطالب وتقدمه في دراسته وعمله ، وباعتبار المادة التي يراد مواصلة الدراسة والبحث فيها .

وتقدم الطلبات لنيل هذه المكافآت إلى عميد الكلية ، عقب ظهور نتيجة الامتحان النهائي ، مع تمهيد كتابي من الطالب بمواصلة الدراسة العالية والتفرغ لها . ومقدار المكافأة مائة وعشرون جنيهاً في السنة ، ومدتها سنتان ، ويجوز تجديددها لمدة سنة ثالثة بقرار من مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية . ولا تجدد المكافأة لعام ثالث إلا في أحوال استثنائية ، ويقدم طلب التجديد في موعد لا يتجاوز أول مارس مشفوعاً بما يؤيده .

ويعني الطلبة الذين يمنحون المكافآت من رسوم القيد . ويقوم الطلبة الذين يمنحون المكافآت بأبحاثهم ودراساتهم المالية بجامعة فؤاد الأول ، ولكن لمجلس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الكلية ، أن يأذن لهم بإجراء الأبحاث في مكان آخر تحت إشراف من يمين لذلك ، وبحسب عليهم أن يقدموا إلى عميد الكلية تقارير معتمدة عن سلوكهم وتقدمهم في أبحاثهم كل ستة أشهر . فإذا لم يقدم التقرير ، أو قدم ولم يكن مرضياً ، فلمجلس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الكلية ، أن يحرم الطالب المكافأة .

ويجوز لمجلس الجامعة في أحوال خاصة أن يمنح مكافآت مقدار كل منها ثلثمائة جنيه في السنة للطلبة الذين يقومون بدراسات وأبحاث في البلاد الأجنبية ، ويمين مجلس الجامعة في هذه الحالة ، بناء على طلب مجلس الكلية ، مكان دراسة الطالب وخطة دراسته ، وهذا المبلغ يشمل جميع النفقات .

ويجب على الطالب أن يقدم تقريراً معتمداً عن سلوكه وتقدمه في أبحاثه كل اثني عشر شهراً ، فإذا لم يقدم التقرير ، أو قدمه ولم يكن مرضياً ، فلمجلس

الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية ، أن يحرم الطالب المكافأة .

المكافآت والجوائز الآتية من طريق الهبات

يجوز أن يمنح الطلبة المكافآت والجوائز التي تأتي من طريق الهبات
الخصوصية وفقاً لشروط المدونة في عقد الهبة، بعد موافقة مجلس الجامعة عليها.
ويجوز أن يطلق على هذه المكافآت أو الجوائز اسم الواهب أو أى اسم
يختاره الواهب ويوافق عليه مجلس الجامعة .

والجوائز التي من هذا النوع الآن بكلية الحقوق هي :

١ - جائزة السير جون سكوت :

هذه الجائزة مقدارها عشرة جنيهات ، يخصص منها لأول الناجحين في
امتحان الليسانس سنة جنيهات ، ولثاني أربعة جنيهات . ويشتري بهذين
المبلغين كتب لكل منهما بحسب اختيارهما .

ب - مكافأة بنك مصر :

رأى بنك مصر أن يشمل تشجيعه للنشاط الاقتصادي في البلاد ، الناحية
العلمية أيضاً ، فأنشأ مكافأتين دراسيتين يمنحهما طالبان تختارهما كلية الحقوق
من بين طلبة دبلومات الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي بقسم الدكتوراه ،
ويكون مقدار الجائزة خمسة جنيهات في الشهر لمدة السنة الدراسية وهي
ثمانية أشهر .

ج - جائزة السير ملكوم مكريث :

عندما اعتزل ملكوم مكريث المستشار القضائي خدمة الحكومة
المصرية في سنة ١٩١٦ تألفت لجنة لتكريمه ، فجمعت مبلغاً من المال من رجال
القانون ، وخصصت جزءاً منه لشراء سندات دين موحدة لتفتح فوائدها ، ومقدارها

نحو ثمانية جنبيات سنوياً ، أُنْبِغ طالب في السنة الثانية في القانون المدني ، وأُنْبِغ طالب في السنة الثالثة في القانون الجنائي (تحقيق الجنايات وقانون العقوبات معاً) مناصفة بينهما ، بشرط أن يكون الطالب قد نجح في مجموع الامتحان وأن تضم درجات التحرير والشفهي إذا تعددت .

د — جائزة نقابة المحامين :

قررت هذه الجائزة نقابة المحامين في أواخر سنة ١٩١٤ ، وقدرها عشرين جنبيات توزع على أربعة من الطلبة بالكيفية الآتية :

خمس جنبيات لأُنْبِغ طالب في الشريعة الإسلامية من طلبة السنة الأولى ، وخمس جنبيات لأُنْبِغ طالب في القانون المدني من طلبة السنة الثانية ، وخمس جنبيات لأُنْبِغ طالب في قانون العقوبات من طلبة السنة الثالثة ، وخمس جنبيات لأُنْبِغ طالب في المرافعات من طلبة السنة الرابعة .

وفي ١٤ مارس سنة ١٩١٨ كتبت مدرسة الحقوق للنقابة تقول إنه نظراً لوجود مكافآت أخرى مقررة لطلبة المدرسة في بعض هذه العلوم وفي علوم أخرى فقد يشجم من ذلك أن الطالب الواحد يحصل على جملة جوائز في مادة واحدة ، بينما إخوانه النابغون في مواد أخرى لا ينالون شيئاً ، وطلبت أن يترك للمدرسة كيفية توزيع الجائزة ، فأجابت النقابة بأن المدرسة حرة في كيفية توزيع المكافأة على أُنْبِغ الطلاب ، مع مراعاة القيدتين الآتيتين : (١) أن يلتفع بالمكافأة طلاب من السنين الأربع ، (٢) أن تكون المواد التي تعطى المكافأة للنبوغ فيها هي الشريعة الإسلامية والقانون المدني وقانون العقوبات وقانون المرافعات بمعنى أن المدرسة هي التي تقدر كيفية النبوغ وألا تكون مرتبطة بترتيب المواد وترتيب السنين .

ولما جعلت سنو الدراسة في الليسانس ثلاثاً بدلاً من أربع ، وأنشئ قسم الدكتوراه ، رأى مجلس الكلية أن يكون توزيع الجائزة كالاتي : خمسة

جنيهاً لأنبغ طالب في القانون المدنى في السنة الأولى ، وخمسة جنيهاً لأنبغ طالب في الشريعة الإسلامية في السنة الثانية ، وخمسة جنيهاً لأنبغ طالب في المرافعات في السنة الثالثة ، وخمسة جنيهاً لأنبغ طالب في قانون العقوبات في قسم الدكتوراه ، تشجيعاً لطلبة هذا القسم .

وبما أن نظام الكلية أعيد إلى ما كان عليه سابقاً بأن جعلت سنوات الدراسة أربعاً بدلاً من ثلاث فقد تقرر توزيع المكافأة بحسب ما كان متبعاً من قبل وهو:

- ٥ جنهيات لأنبيغ طالب فى الشريعة الإسلامية من طلبة السنة الأولى
 ٥ » » » القانون المدنى من طلبة السنة الثانية
 ٥ » » » قانون العقوبات من طلبة السنة الثالثة
 ٥ » » » المرافعات من طلبة السنة الرابعة

• — جائزة المرحومة عائشة صديقة هانم :

هذه الجائزة في وقفية المرحومة عائشة صديقة هانم ، مقدارها خمسة وثلاثون جنيهاً وتخصص للأوائل في شهادات ودبلومات مختلفة ، ينال منها الأول في درجة اللسان في الحقوق خمسة جنيهات، ولتشرى بها مكافأة عينية . ويكتب عليها « هذه مكافأة من وقف المغفور لها السيدة عائشة صديقة هانم » .

و - جائزة بنك مصر :

(١) جائزة دبلوم الاقتصاد السياسي . ومقدارها عشرون جنيهاً يمنحها أول الناجحين في دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي في كل عام .

(٢) جائزة الدكتوراه ، ومقدارها خمسون جنيهاً يمنحها الطالب الذي يقدم رسالة الدكتوراه في موضوع اقتصادي وتوصي عليها لجنة الحكم بأنها رسالة تستحق هذه الجائزة .

تأديب الطلبة

الطلبة خاضعون في تأديبهم للأحكام الآتية : سواء في ذلك الطلبة المقيدون والطلبة المنتسبون .

الجرائم التأديبية :

نصت المادة ١٠ من المرسوم الصادر بوضع لائحة النظام الدراسي والتأديبي للجامعة فؤاد الأول على أنه « تعتبر على الأخص جرائم تأديبية » :

١ — كل جريمة جنائية يرتكبها الطالب ، وفي هذه الحالة تكون الإجراءات التأديبية مستقلة تمام الاستقلال عن الاجراءات الجنائية

ب — كل عمل يلقى به الطالب نظام الكلية وطمأنينتها ، وكذلك كل امتناع مدبر عن حضور الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى التي تقضى الواجب بالمواظبة عليها .

ج — كل غش في الامتحان ، وكل شروع في غش .

د — كل تنظيم للجمعيات من غير ترخيص سابق .

ه — كل اشتراك في مظاهرات تكون لها صفة سياسية أو تكون منافية للحيثية أو للاحترام الواجب للهيئات النظامية .

و — كل اشتراك في المسائل السياسية بواسطة الصحف أو بأية طريقة أخرى .

ز — استعمال أمكنة الجامعة وملحقاتها والأندية المنشأة للطلبة في غير الأغراض التي أعدت لها .

العقوبات التأديبية :

نصت المادة ١٥ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي على العقوبات التأديبية وهي الآتية بحسب ترتيب خطورتها :

أ — التوبيخ الشفوي أو الكتابي ، ويحفظ هذا الأخير في ملف الطالب
ب — الإنذار .

ج — الحرمان من حضور دروس إحدى المواد لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام ، ويكون ذلك بناء على تقرير من الأستاذ المختص .

د — الفصل من الكلية لمدة لا تتجاوز شهراً .

هـ — الفصل من الجامعة لمدة لا تتجاوز شهراً .

و — الحرمان من التقدم للامتحان في دور واحد أو أكثر .

ز — الفصل من الجامعة لمدة لا تتجاوز سنة .

ح — الفصل النهائي من الكلية .

ط — الفصل النهائي من الجامعة .

ويترتب على الفصل النهائي عدم صلاحية الطالب للانتساب والقيود والتقدم للامتحانات .

ويجوز دائماً الأمر بإشهار القرار الصادر بالعقوبة التأديبية في داخل الجامعة .

ونصت المادة ١٧ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي على أنه يماقب بالفصل المؤقت أو النهائي من الجامعة كل من يهرض على أحد الأعمال المبينة في البند (ب) من المادة ١٦ المتقدمة أو يشير به أو يتولى إدارته .

وجاء في المادة ١٨ أن كل طالب يرتكب جريمة الغش في الامتحان أو الشروع في الغش المنصوص عليها في البند (ج) من المادة ١٦ ويضبط في حالة تلبس يعطده العميد فوراً من قاعة الامتحان ويصبح امتحانه باطلاً قانوناً ، ويجرد المراقب محضراً بذلك يقدمه للعميد .

أما في الأحوال الأخرى فلا يبطل الامتحان إلا بقرار من مجلس الجامعة.
يترتب على بطلان الامتحان بطلان الشهادة أو الدبلوم إذا كانت منحت
لطالب قبل اكتشاف الغش .

المختصون بتوقيع العقوبات — الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات
التأديبية هي :

(١) عميد الكلية : وله توقيع العقوبات الثلاث الأولى المبينة في المادة ١٥ ،
وفيما يتعلق بالعقوبة الرابعة يكون له حق فصل الطالب لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام ،
وإذا رأى أن يكون الفصل لمدة أطول من ذلك وجب عرض الأمر على مدير الجامعة .

(٢) مدير الجامعة : وله توقيع العقوبات الخمس الأولى ، بعد أخذ رأى عميد
الكلية ، وله في حالة الطالب المحال على لجنة التأديب أن يمنعه من دخول أمكنة
الجامعة إلى اليوم المحدد لحضوره أمام لجنة التأديب لها كتمه .

(٣) لجنة التأديب ولها : توقيع جميع العقوبات التأديبية ، وهي وحدها
المختصة بتوقيع العقوبات الأربع الأخيرة ، وقراراتها نهائية .
(المادة ١٩ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي) .

وتؤلف لجنة تأديب الطلبة من مدير الجامعة رئيساً ومن عميد الكلية ووكيلها ،
وإذا غاب العميد أو طرأ ما يمنعه من مباشرة عمله حل محله وكيل الكلية ، ويحل
محل الوكيل الأساذ الذي يمثل الكلية في مجلس الجامعة (المادة ٢٠) .

ومدير الجامعة هو الذي يقرر إحالة الطلبة على لجنة التأديب ، إما من تلقاء
نفسه ، وإما بناء على طلب عميد الكلية (المادة ٢١) .

ويموز لمدير الجامعة في حالة الإخلال بالنظام أن يقف الدراسة كلها أو بعضها ،
وهذا الإجراء يجب عرضه على مجلس الجامعة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .
(المادة ٣) . ويعرض قرار المجلس على الرئيس الأعلى للجامعة للتصديق عليه .

نظام المنتسبين والمستمعين

المنتسبون — كل شخص يريد متابعة الدراسة في الكلية من غير أن يرغب في الحصول على شهادة أو دبلوم أو درجة جامعية ، يجوز انتسابه بناء على طلبه وبعد موافقة الكلية المختصة .

ولا يشترط للانتساب أى لقب علمى أو دراسات خاصة .

ويجوز أن يمنح المنتسب شهادة تثبت مواظبته على الدراسة التى تابعها . (المادة ٩ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى) .

ورسوم الانتساب جنيهان مصريان فى السنة لكل مادة من المواد التى يريد المنتسب دراستها ، ولا يجوز أن يزيد مجموع الرسوم على عشرة جنيهات مصرية مهما بلغ عدد المواد . (المادة ١٠) .

وتعطى بالجان لكل طالب منتسب تذكرة عليها صورته الشسية وختم الكلية ، ولا يعمل بها إلا مدة سنة دراسية واحدة ، وتجدد كل سنة بعد إعادة تذكرة السنة السابقة . وإذا ثبت فقدانها جاز إعطاء صورة أخرى .

وللعميد أن يرخص للعلماء والأساتذة والحاصلين على درجة الدكتوراه (مصريين وأجانب) بحضور الدروس أو المحاضرات من غير التقيد بإجراءات الانتساب . (المادة ١١) .

ويكون طلب الانتساب من شخص الطالب . فلا يجوز لأحد أن ينتسب بواسطة غيره . (المادة ١٢) .

والفرض من إدخال نظام الانتساب هو تمكين طائفة ممن يطلبون العلم لذاته ، ولا يريدون أن يقيدوا أنفسهم كطلبة نظاميين أو لا يستطيعون ذلك (لعدم حصولهم على الشهادات اللازمة مثلا) ، أن يلتحقوا بالمعهد على يتلقون فيه الدروس التى ييغونها بطريقة منظمة .

المستمعون — يجوز للكلية أن تقرر الإذن للجمهور فى حضور بعض دروسها ؛

ولما أن تشترط في ذلك الحصول على ثناء كراستماع يمنحها عميد الكلية .
والقرار الصادر بالاذن يجوز إلغاؤه بالاذن في كل وقت . (المادة ١٣) .
وتذا كراستماع تمنح بالاجازات ، ولا يعمل بها إلا للسنة الدراسية ، وللدروس
المنصوص عليها فيها ، وهي شخصية محضه ، ويجوز لعميد الكلية مراعاة للنظام
أن يرفض في كل وقت منح تذكرة استماع سبق منحها .

الاجازات

تبدأ الاجازات الصيفية عقب امتحانات الدور الأول ، وتنتهى في أواخر
شهر سبتمبر .

وتعطل الدراسة مدة عشرة أيام بين فصلى السنة الدراسيين في الميعاد الذى
يحدده مجلس الجامعة كل سنة . (المادة ٢ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى) .
وتعطل أعمال الكلية أيضاً في الأعياد والمواسم الرسمية التى تعطل فيها مصالح
الحكومة المصرية ، وهذه هى : يوم عيد الاستقلال (١٥ مارس) وعيد الفطر
وعيد الأضحى (في مواعيد يعينها مجلس الجامعة) . عيد ميلاد حضرة صاحب
الجلالة الملك (يوم ١١ فبراير) ، يوم شم النسيم (في ميعاد يتغير كل عام) ، أول
السنة الهجرية (في ميعاد يتغير كل عام) ، عيد ارتقاء حضرة صاحب الجلالة
الملك (٦ مايو) ، وعيد الجهاد الوطنى (١٣ نوفمبر) .

إعفاء الطلبة من الخدمة العسكرية

يعفى مؤقتاً من الملزومية بالخدمة العسكرية طلبة كلية الحقوق المقيدون .
وتصير المعافاة نهائية عند ما يتم الطالب دروسه وينال درجة الليسانس . (المادة ٣٨
من قانون القرعة الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢) .

مكتبة الكلية

١ نظرة عامة

تحتوى مكتبة كلية الحقوق حسب الإحصاء الذى عمل فى أوائل سنة ١٩٣٩ على نحو ٢٠ و ٩٢٨ مجلد منها ٥٠٧٣ مجلداً باللغة العربية والباقي باللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية والايطالية والالمانية والهولندية والاسبانية).
تشارك مكتبة الكلية فى مائة وثلاثين مجلة قانونية واقتصادية واجتماعية وفلسفية باللغات العربية والفرنسية والانجليزية والايطالية والالمانية .
وقد بلغ عدد المترددين على مختلف أقسامها أثناء العام الماضى ٢٠٩٠٠ ،
وعدد المجلات المطالع فيها ١٧١٠٠ مجلد ، وعدد المستعيرين خارج المكتبة ٤٩٠٠
وعدد المجلات المعارة ٥٦٠٠ مجلداً .

(٢) أقسام المكتبة

تنقسم المكتبة إلى الأقسام الآتية :

- (١) مكتبة العلوم الاجتماعية والاقتصادية والمالية (بملحق الكلية) ، وتضم أكبر مجموعة من المؤلفات المذكورة .
- (٢) مكتبة القانون الخاص (بملحق الكلية) .
وتشمل كتب الشريعة الإسلامية فى مختلف المذاهب وتاريخ القانون الخاص والعام والقانون المدنى والقانون المقارن والقانون التجارى وقانون المرافعات .
- (٣) مكتبة القانون العام وتشمل كتب القانون الدستورى والقانون الإدارى والمالى .
- (٤) مكتبة القانون الدولى بقسميه العام والخاص (بملحق الكلية) .
- (٥) مكتبة الدوريات (بملحق الكلية) .

- (٦) مكتبة رسائل الدكتوراه (بملحق الكلية) ، وتشمل نحو أحد عشر ألف رسالة من رسائل الدكتوراه التي قدمت للنقاش أمام الجامعات الأجنبية .
- (٧) مكتبة القانون الجنائي وتشمل كتب القانون الجنائي وعلم العقاب وقانون تحقيق الجنايات العلمى والتطبيقي والطب الشرعى وعلم النفس الجنائي والبوليس الفنى وعلم الاجرام .
- (٨) مكتبة الكتب الدراسية ، وبها عدة نسخ من أهم الكتب الدراسية باللغات العربية والفرنسية والانجليزية لكي يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الطلبة .

٣ - الفيش والفهارس

ويوجد لكل قسم من الأقسام المذكورة نوعان من الفيش الأبيجدى :

١ - فيش مرتب بحسب أسماء المؤلفين .

٢ - فيش مرتب بحسب المواد .

هذا خلاف الفهرس المطبوع وملحقة وهما يشملان جميع الكتب الموجودة بالمكتبة .

٤ - نظامها

المكتبة عمومية لكل باحث بالشروط والأوضاع المبينة فيما بعد ، والطلبة المنتسبون إلى الجامعة يحصلون على « حق استعمال المكتبة » بدفع رزم مقداره خمسون قرشاً طبقاً للمادة (٥) من اللائحة المالية .

١ - مواعيد العمل :

تفتح المكتبة ابتداء من أول أكتوبر إلى ١٥ مايو من الساعة التاسعة صباحاً إلى الواحدة بعد الظهر ومن الرابعة إلى السابعة مساءً ، ما خلا أيام العطلة

الرمحية ، وفي شهر رمضان تكون مواعيد العمل من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الرابعة بعد الظهر .

وتفتح من أول يونيه لفاية ٣٠ سبتمبر من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الواحدة بعد الظهر .

٢ - قواعد عامة لاستعمال المكتبة :

لا يجوز للمستعير أن يكتب أو يضع خطوطاً أو علامات أو يصلح الأخطاء المطبعية التي قد توجد بالكتاب .

كذلك لا يجوز له استعمال الكتب بطريقة ينجم عنها تلفها .

٣ - المطالعة داخل قاعات البحث :

تطلب الكتب من ملاحظ القاعة بواسطة استارة تذكر بها البيانات بالتفصيل ويخط واضح وتؤرخ ويوقع عليها من المستعير ومن ملاحظ المكتبة ، ويمنع صرف الكتب قبل مواعيد الافلاق برقع ساعة .

ولا يجوز بتاتاً نزع الفيش من مواضعه أو تغيير أمكنته .

كذلك لا يجوز الكلام بصوت مرتفع أو إحداث الضوضاء مما يمتل باقي المطالعين ، ولا يجوز التدخين داخل قاعات البحث وأمكنة المكتبة الأخرى .

٤ - الإعارة خارج الكلية

تعار الكتب خارج الكلية بواسطة إيصال يذكّر به البيانات الآتية بالتفصيل ويخط واضح ويمضى من المستعير .

(أ) عنوان الكتاب واسم مؤلفه ورقه وعدد المجلدات وبياناتها .

(ب) اسم المستعير وصناعته وعنوانه ورقم الترخيص .

(ج) تاريخ الامتارة ومدتها .

١ - الأشخاص الذين يجوز لهم أن يستمعوا كتباً من المكتبة :

(١) الطلبة :

يجوز لطلبة الجامعة أن يستمعوا كتباً لاستعمالها في الخارج بناء على توصية أحد الأساتذة وضامته أو ضمانة موظف لا يقل مرتبه الشهرى عن عشرين جنيهاً مصرياً ، ولا يجوز لهم أن يستمعوا أكثر من ثلاثة كتب دفعة واحدة . ويجب على المستمعين من الطلبة أن يردوا جميع ما في عهدهم من الكتب قبل نهاية السنة الدراسية بأسبوع على الأقل ، ولا يسمح للطلبة المتأخرين في ذلك بدخول الامتحان ولا بتلقى دروس السنة الدراسية التالية إلا بعد رد الكتب . وإذا كان هؤلاء من الطلبة الذين نجحوا في امتحان السنة النهائية لا تسلم إليهم الدبلومات أو الشهادات الدالة على نجاحهم إلا بعد رد ما بعدهم من كتب المكتبة ، ومع ذلك يجوز لطلبة الدراسات العليا استعارة الكتب أثناء العطلة طبقاً للشروط السابقة .

(٢) موظفو الجامعة الفنيون والإداريون :

يجوز لموظفى الجامعة الفنيين والإداريين أن يستمعوا كتباً لاستعمالها في الخارج بشرط ألا يستمعوا أكثر من ١٢ كتاباً في الدفعة الواحدة .

(٣) الأشخاص الآخرون .

ولا تمار الكتب في الخارج لغير هؤلاء إلا بناء على توصية أحد الأساتذة وضامته أو إذا أودع المستمع الثمن المقدر للكتاب .

٢ - مدة العارية :

تمار الكتب لمدة خمسة عشر يوماً فقط ، ويجب أن ترد بمجرد انتهاء هذه المدة .

٣ — الكتب التي لا يجوز إعارتها .

المخطوطات والمؤلفات النادرة أو القيمة لا تمارى الخارج وكذلك المعاجم والموسوعات ، ولا يجوز إعاره أعداد المجلات أو الصحف للخارج فى سنتها الجارية ، ومع ذلك فإنه يجوز على سبيل الاستثناء أن تمارى للأستاذة لمدة أسبوع فقط .

٤ — تعويض ما يتلف أو يفقد من الكتب

المستعير ملزم بتعويض ما أتلّف أو فقد مما فى عهده ، وتقوم المكتبة بتقدير هذا التعويض بحيث يكون تقديرها نهائيا ولا يمكن المنازعة فيه .

لائحة مكتبة جامعة فؤاد الأول

فما يلى نص لائحة مكتبة جامعة فؤاد الأول كما وافق عليها مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ :

مادة ١ — يطلق اسم « مكتبة جامعة فؤاد الأول » على ما هو محفوظ فى المكتبة العامة وفى مكنتات الكليات من الكتب المطبوعة والمخططة والمؤلفات الدورية والمخطوطات والنماذج والصور الحفرية والفوتوغرافية والنقود والأنواع ، والمكتبة همومية لكل باحث بالشروط والأوضاع المبينة فيما بعد .

مادة ٢ — تنشأ بالكليات مكنتات تحوى الكتب التى تحتاج إليها الأساتذة والطلبة ، ويتولى أمين المكتبة بالكلية ترتيبها والإعارة منها بحسب القواعد المتبعة بالمكتبة الرئيسية .

وكذلك يجوز إنشاء مكنتات فرعية فى أقسام الكليات تحت إشراف رئيس القسم وتحت مسئولية أو مسئولية من ينوب عنه .

مادة ٣ — يتولى مدير المكتبة إدارة مكتبة الجامعة بفروعها تحت إشراف مدير الجامعة .

مادة ٤ — لجنة المكتبة تتألف من عمداء الكليات والسكرتير العام ومدير المكتبة بصفتهم أعضاء، ويرأسها مدير الجامعة. ولجنة المكتبة هي التي تقرر طريقة شراء الكتب .

مادة ٥ — تقترح لجنة المكتبة على مجلس الجامعة أوجه انفاق الاعتمادات المخصصة للمكتبة ، وتحدد مبلغاً لشراء المؤلفات الخاصة لكل كلية .

مادة ٦ — تفتح المكتبة العامة ابتداء من أول أكتوبر إلى ٣١ مايو من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة مساء ما خلا أيام العطلة الرسمية ، وفي شهر رمضان تكون مواعيد العمل من الساعة العاشرة صباحاً إلى الساعة الثانية بعد الظهر ، وتفتح من أول يونيه لغاية ٣٠ سبتمبر من الساعة التاسعة صباحاً إلى الواحدة بعد الظهر .

مادة ٧ — كل ما يدخل إلى المكتبة من الأشياء المتعلقة بها أيا كان موضوعها يختم بخاتم المكتبة الخاص في الثلاثة الأيام التالية ، ويقيد في سجل الحصر مع بيان نوعه وتاريخ دخوله واسم بائعه ومنه أو اسم واهبه إن كانت هبة. مادة ٨ — في أثناء العطلة الصيفية للكليات يجري جرد نصفي بحيث تجرد محتويات المكتبة جميعها مرة في كل سنتين وتعطل أعمال المكتبة لهذا الغرض مدة أسبوعين .

مادة ٩ — يكون بالمكتبة فهرس منظمة تفي بحاجة الجمهور ، وتعمل أولاً من فيشات أبجدية باسم المؤلف والمادة ، وكذلك يكون بالمكتبة فهرس مطبوع يعمل له ملاحق دورية بكل ما يستجد من الكتب .

مادة ١٠ — يوجد دفتر قيد خاص بعملية التجليد يذكر فيه تاريخ خروج الكتاب وإعادته واسم متعهد التجليد ونوع التجليد ونفقاته .

مادة ١١ — توضع كتب المراجع والفهارس تحت تصرف الجمهور مباشرة بدون حاجة إلى مراسم أخرى .

مادة ١٢ — تطلب الكتب من المخازن بواسطة استمارة تذكر بها البيانات

بالتنفصيل ، وتؤرخ ويوقع عليها بالاعتماد ويمنع صرف الكتب قبل مواعيد الإغلاق بربع ساعة .

ولا يجوز إعادة أكثر من ثلاثة كتب إلا في أحوال استثنائية تترك لتقدير المدير .
مادة ١٣ - المخطوطات والمخطوطات والرسومات لا يجوز الاطلاع عليها إلا في أماكنها ، فلا تمار في الخارج . ويجوز لمدير المكتبة أن يسمح بنقل صور من المخطوطات والنماذج والرسومات ، ولكنه لا يسمح بنقل صور بواسطة الرسم على الورق الشفاف . وكذا يمنع بناتاً استعمال الفرجار والألوان والحبر والمجسين .
مادة ١٤ - الطلبة المنتسبون إلى الجامعة يحصلون على حق استعمال المكتبة بدفع رسم مقداره خمسون قرشاً .

مادة ١٥ - على كل من يزور المكتبة العامة أن يترك عند دخوله ما يحمل من الكتب التي ليست ملكاً للمكتبة في عهدة العامل المختص ويأخذ بها إيصالا يستردها بمقتضاه عند الخروج .

مادة ١٦ - على كل شخص يريد البحث والدراسة في مؤلفات يحملها معه من الخارج وليست ملكاً للمكتبة أن يحصل على إذن بذلك من مدير المكتبة .
مادة ١٧ - تخصص حجرة للمطبوعات الدورية من مجلات ومصحف تكون أعدادها في متناول الزائرين مباشرة . ولا يجوز إعادة أعداد المجلات والصحف للخارج في سنها الجارية . ومع ذلك فإنه يجوز على سبيل الاستثناء أن تمار للأمانة لمدة أسبوع فقط .

مادة ١٨ - يجوز لطلبة الجامعة أن يستمروا كتباً لاستعمالها في الخارج بناء على توصية أحد الأساتذة وضمانه أمانة موظف لا يقل مرتبه الشهري عن عشرين جنياً مصرياً ، ولا يجوز لهم أن يستمروا أكثر من ثلاثة كتب دفعة واحدة . ويجوز كذلك لموظفي الجامعة الفنيين والإداريين أن يستمروا كتباً لاستعمالها في الخارج بشرط ألا يستمروا أكثر من ١٢ كتاباً في الدفعة الواحدة ، ولا تمار الكتب في الخارج لغير هؤلاء إلا بناء على توصية أحد أساتذة الجامعة

وضمائه ، أو إذا أودع المستعير الثمن المقدّر للكتاب .
وتعار الكتب لمدة خمسة عشر يوماً فقط ، ويجب أن ترد بمجرد انتهاء هذه
المدة ، أما المخطوطات والمؤلفات النادرة أو القيمة فإنها لا تعارف في الخارج ،
وكذلك المعاجم والموسوعات .

مادة ١٩ — المستعير ملزم بتعويض ما أ تلف أو فقد مما في عهده ، وتقوم
المكتبة بتقدير هذا التعويض بحيث يكون تقديرها نهائياً ولا يمكن المنازعة فيه .
ويجب على المستعيرين من الطلبة أن يردوا جميع ما في عهدهم من الكتب
قبل نهاية السنة الدراسية بأسبوع على الأقل ، وتخطر المكتبة عهدها الكليات
بأسماء الطلبة المتأخرين في ذلك حتى لا يسمح لهم بتلقى دروس السنة التالية
إلا بعد رد الكتب . وإذا كان هؤلاء من الطلبة الذين نجحوا في امتحان
السنة النهائية لا تسلم إليهم الدبلومات أو الشهادات الدالة على نجاحهم إلا بعد
رد ما بعدهم من كتب المكتبة . ومع ذلك يجوز لطلبة الدراسات العليا استعارة
الكتب أثناء العطلة الصيفية وفقاً للشروط المدونة في المادة ١٨ .

ألقاب أساتذة الكلية العلمية ومؤلفاتهم وأبحاثهم

المعيد الأستاذ محمد صالح بك

- الليسانس في الفوائن المصرية والدكتوراه في العلوم السياسية والاقتصادية من فرنسا .
(١) الملكية الزراعية الصغيرة في مصر (باللغة الفرنسية) ١٩٢٢ .
(٢) شرح القانون التجاري (جزءان) الطبعة الرابعة ، ١٩٣٨ — ١٩٣٩ .
(٣) أصول الاقتصاد ، الطبعة الثالثة ، ١٩٣٤ .
(٤) أصول التمهدات ، الطبعة الرابعة ، ١٩٣٣ .
(٥) فتح الاعتماد (بالاشتراك مع الدكتور عبد الحكيم الرضاوى) ، باللغة
الفرنسية (مجلة القانون والاقتصاد) السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٢٤٠ — ٢٥٢

- (٦) أحمد بن الدبلي (الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر
مجلة القانون والاقتصاد) السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٣٨٥ — ٤١٠ .
- (٧) ابن خلدون (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة ، ١٩٣٣
ص ٣١٥ — ٣٦٠ و ص ٧٥٥ — ٨١٠) .
- (٨) السجل التجارى (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخامسة ، ١٩٣٥
ص ٦١ — ١٤٨) .
- (٩) الحسابات المصرفية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة ، ١٩٣٧
ص ٣٩٧ — ٤٣٦) .
- (١٠) الحساب الجارى (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة ، ١٩٣٧ ،
ص ٤٩٧ — ٥٦٤) .
- (١١) نظرية الائبات (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨
ص ٥٦٥ — ٥٩٠) .
- (١٢) الوفاء الشيك ومقابل الوفاء (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة التاسعة ،
١٩٣٩ ص ١٠٣ — ١٤٠) .

الأستاذ محمد كامل مرسى بك

١ — كتب باللغة العربية

- (١) شرح قانون العقوبات (القسم العام) ، الطبعة الأولى ١٩٢١ في
٤٤٠ صفحة ، الطبعة الثانية ١٩٣٣ ، في ٤٤٠ صفحة .
- (٢) أصول القوانين (بالاشتراك مع سيد مصطفى بك) ١٩٢٣ ، في
٦٨٨ صفحة .
- (٣) العقود المدنية الصغيرة ، الطبعة الأولى ١٩٢٣ في ٣٥٩ صفحة ، الطبعة
الثانية ١٩٣٨ في ٦١٠ صفحة .
- (٤) عارية الاستعمال وعارية الاستهلاك والائيرادات وأحكام الفوائد على

- العموم (بالاشتراك مع سيد مصطفى بك) ١٩٢٢ ، في ٤٨٢ صفحة .
- (٥) الملكية والحقوق العينية ، الطبعة الأولى ١٩٢٣ في ٤٥٩ صفحة ،
الطبعة الثانية ١٩٢٨ في ٥٩٦ صفحة ، الطبعة الثالثة : الجزء الأول (الأموال ،
الحقوق ، حق الملكية ، حق الانتفاع) ١٩٣٣ في ٥٢٤ صفحة . الجزء الثاني
(حقوق الارتفاق ، الهبة) ، ١٩٣٤ في ٥٠٠ صفحة . الجزء الثالث (الموارث
والوصية : (تحت الطبع) . الجزء الرابع (الشفعة) ، ١٩٣٦ في ٤٨٣ صفحة .
الجزء الخامس (تحت الطبع) .
- (٦) الشفعة وحق استرداد الحصة المباعة قبل القسمة ، الطبعة الأولى
١٩٢٣ في ١٥٧ صفحة ، الطبعة الثانية ١٩٣٦ في ٤٨٣ صفحة
- (٧) الأموال ، الطبعة الأولى ١٩٣٥ في ٦٠٥ ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٧ ،
في ٥٩٨ صفحة .
- (٨) الملكية العقارية في مصر ، وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى
الآن ، ١٩٣٦ في ٢٥٦ صفحة .
- (٩) التأمينات الشخصية والعينية ، الطبعة الأولى ١٩٢٧ في ٤١٤ صفحة ،
الطبعة الثانية ١٩٣٠ في ٦٥٧ صفحة ، الطبعة الثالثة ١٩٣٨ في ٨١٢ صفحة .
- (١٠) الموجز في التأمينات ، ١٩٣٩ ، في ٣٩١ صفحة .
- (١١) شهر التصرفات العقارية (التسجيل . القيد) ١٩٣٩ ، في
٥٠٠ صفحة .
- (١٢) شرح قانون العقوبات المصري الجديد (بالاشتراك مع الدكتور
السعيد مصطفى السعيد) ، ١٩٣٩ ، ٥١٣ صفحة .
- (١٣) قوانين المحاكم المختلطة والقوانين المكملة لها (ترجمة) ، ١٩٢٦
في ٤٩٥ صفحة .
- (١٤) المجموعة المدنية المصرية ، ١٩٣٦ ، في ٣١٢ صفحة .

ب — باللغة الفرنسية

(١٥) نطاق حق الملكية العقارية في مصر ، دراسة قانونية تاريخية مقارنة
باريس ١٩١٤ ، في ٤٦٦ صفحة .

ج — مقالات باللغة العربية

(١٦) الأموال الثابتة بطريق التخصيص (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة
الأولى ١٩٣١ ص ٦٤ — ٩٣) .

(١٧) تملك واضع اليد الثمار (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الأولى
١٩٣١ ص ٢٦٣ — ٢٨٤) .

(١٨) الشفعة ومراتبهم في الشريعة الإسلامية وفي القانون الأهلى والمختلط
(مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٥٦٥ — ٦٠٤ ، السنة
الثالثة ١٩٣٣ ص ٥ — ٥٠ وص ١٤٧ — ١٧٤) .

(١٩) إظهار التصرفات العقارية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة
١٩٣٣ ص ٤٣٩ — ٤٦٠ وص ٥٨٩ — ٦٤٢ ، السنة الرابعة ١٩٣٤ ص ٦٩
— ٨٦ وص ١٤٩ — ١٨٠) .

(٢٠) فتح المطلات والمناور (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الرابعة
١٩٣٤ ص ٢٣٥ — ٢٦٥) .

(٢١) العقود التي تميز الشفعة والتي لا تميزها (مجلة القانون والاقتصاد ،
السنة الخامسة ١٩٣٥ ، ص ٣٤٥ — ٣٩٤)

(٢٢) قاعدة « الحيابة في المنقول سند الملكية » (مجلة القانون والاقتصاد
السنة السابعة ، ١٩٣٧ ، ص ٨٩٣ — ٩٥٢) .

(٢٣) مركز الأجانب في التشريع الجنائى المصرى (بالاشتراك مع الدكتور
السعيد مصطفى السعيد) ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة ١٩٣٧ ،
ص ١٠٤٧ — ١٠٩٢ .

(٢٤) الكفالة الجنائية أو ضمان الإفراج ، مجلة مصر القضائية عدد ١٣
فبراير ١٩٣٨

(٢٥) المحل أو الموطن (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨
ص ٣ — ٥٦) .

(٢٦) كلية الحقوق ، نشرت في الكتاب النهي للمحاكم الأهلية ،
الجزء الأول ، ١٩٣٣ ، ص ٤٠٩ — ٤٣٤ .

(٢٧) بحوث في الوصية : الوصية واشتباهها بغيرها من العقود والتصرفات
(مجلة القانون والاقتصاد ٨ (١٩٣٨) ص ٨٩ — ١٣٥) .

(٢٨) تصرفات المريض مرض الموت (مجلة القانون والاقتصاد ٨ (١٩٣٨)
ص ٢٧١ — ٣٨٩) .

(٢٩) البناء أو الفراس في أرض الغير أو بأدوات الغير (مجلة القانون
والاقتصاد ٨ (١٩٣٨) ص ٣٩١ — ٤٧٠)

(٣٠) تعليقات على الأحكام المدنية : (١) هل يعتبر معدل القسمة ثمنًا
ويأخذ أحكامه ؟ (٢) هل يشترط القيد أم التسجيل في رهن الحياة العقارى ؟
(مجلة القانون والاقتصاد ٨ (١٩٣٨) ص ٨٢١ — ٨٢٤)

(٣١) أجرة الوكيل (مجلة القانون والاقتصاد ٨ (١٩٣٨) ص ٨٦٥
— ٨٨٤) .

(٣٢) تسجيل الطاوي (مجلة القانون والاقتصاد ٩ (١٩٣٩) ص ٣
— ٢٢) .

(٣٣) تسجيل دعوى صحة التعاقد والفرق بين هذه الدعوى ودعوى
صحة التوقيع (مجلة القانون والاقتصاد ٩ (١٩٣٩) ص ٢٠٧ — ٢١٥) .

(٣٤) قيود البناء الاتفاقية هل تعتبر حقوق اتفاق أم التزامات شخصية ؟
(مجلة القانون والاقتصاد ٩ (١٩٣٩) ص ٣٣١ — ٣٥٢) .

(٣٥) قطع التقادم (مجلة القانون والاقتصاد ٩ (١٩٣٩) ص ٤٤٧ — ٥٣٢) .

(٣٦) السبب الصحيح وحسن النية في التقادم المكسب (مجلة القانون والاقتصاد ٩ (١٩٣٩) ص ٥٦٧ — ٦٢٠) .

د — مقالات باللغة الفرنسية

(٣٧) تطور حق الملكية العقارية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة السادسة والعشرون ، ١٩٣٥ ، في الكتاب الذي وضع خصيصا لحضرة صاحب السمو الملكي أمير الصعيد ، (ص ٢٨٧ — ٣٠٣) .

(٣٨) قيود البناء الاتفاقية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة ، ١٩٣٧ ص ٣١١ — ٣٢١) .

(٣٩) الشفعة والبيع غير المسجل (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة ، ١٩٣٧ ، ص ٤٣١ — ٤٤٢) .

(٤٠) الصفة الميئبة أو الشخصية لحق الشفعة وانتقاله إلى الورثة (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨ ص ٣ — ١١) .

(٤١) الحكر وحق الشفعة (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨ ، ص ١٢ — ١٩) .

(٤٢) عدم تجزئة حق الشفعة (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨ ، ص ٢٠ — ٢٦) .

(٤٣) عرض الثمن وملحقاته في موضوع الشفعة (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨ ، ص ٢٧ — ٣٥) .

(٤٤) وقت امتلاك الشفيع المقار المشفوع (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨ ، ص ٣٦ — ٤١) .

(٤٥) مقارنة حق استرداد الحصة المبيعة قبل القسمة بالشفعة (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨ ، ص ٤٢ — ٥٧) .

(٤٦) بيع المشتري العين قبل طلبها بالشفعة (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة ، ١٩٣٨ ، ص ٥٨ — ٦٧) .

(٤٧) العمرى والرقبى (مجلة القانون والاقتصاد ، ٨ (١٩٣٨) من ٨٥ — ٩٤) .

(٤٨) بحوث فى المبة (مجلة القانون والاقتصاد ٨ (١٩٣٨) ص ١٧٥ — ٢٢١ ، وص ٢٣١ — ٢٦٣) .

(٤٩) آثار الكفالة فى حالة تعدد المدينين أو الكفلاء (مجلة القانون والاقتصاد ٨ (١٩٣٨) ص ٣٤٥ — ٣٤٩) .

الأستاذ برشيانى تيرونى Prof. Bresciani Turrone

الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية من إيطاليا

تنظر مؤلفاته فى النسخة الفرنسية من التقويم

الأستاذ فريرز Prot. T. H. Fraser

M. A. in Econ. Sc., L. in History

تنظر مؤلفاته فى النسخة الفرنسية من التقويم

الأستاذ وايت ابراهيم

الليسانس المصرية والدكتوراه فى العلوم القانونية والدكتوراه فى العلوم الاقتصادية
والسياسية من فرنسا

(١) دستور مصر الجديد (باللغة الفرنسية) ١٩٢٤ .

(٢) الضبطية القضائية فى مصر (باللغة الفرنسية) ١٩٢٦ .

(٣) مبادئ القانون الدستورى المصرى المقارن (بالاشتراك مع مصطفى
الصادق بك) .

(٤) التربية الوطنية لطلبة المدارس الثانوية (بالاشتراك مع المرحوم أحمد
أمين بك وعبد الفتاح السيد بك والشيخ عبد العزيز البشرى) .

(٥) أزمة النظام البرلمانى (باللغة الفرنسية) ، (مجلة القانون والاقتصاد
السنة الأولى ١٩٣١ ص ٥ — ١٢) .

- (٦) لجان التحقيق البرلمانية ، (بالغة الفرنسية) ، (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٤٣ — ٦٤) .
- (٧) التقاليد (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٣٦٧ — ٣٨٤) .
- (٨) تطورات العالم الدستورية (بالاشتراك مع عبد السلام ذهني بك) ١٩٣٢ .
- (٩) الاتجاهات الحديثة للنظام البرلماني في العالم (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ١٩٣٣ ص ٤٣ — ٥٧)
- (١٠) مصر في المؤتمر البرلماني بحيف سنة ١٩٣١ (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ١٩٣٣ ص ٨٨ — ٩٥) .
- (١١) الأستاذ ميركين جتريفتش ، مؤلفاته ، تعاليمه ، أثره (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ١٩٣٣ ص ٢٠١ — ٢١٢) .
- (١٢) « التاج » — مجلة مصر القضائية (بالغة الفرنسية) عدد ١٨ فبراير سنة ١٩٣٤ .
- (١٣) الرقابة القضائية على الأعمال التشريعية والأعمال الادارية ، أمراض الديمقراطية والأزمات الدستورية (بالاشتراك مع عبد السلام ذهني بك) ١٩٣٥
- (١٤) الاتجاهات الدستورية بعد الحرب (بالغة الفرنسية) جريدة المحاكم المختلطة ، عدد ١٧٢١ ، ١٧٦٥ ، ١٨٦٨ .
- (١٥) دستور جمهورية تشكولوفا كيا (مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٣٥ ص ١٥٩ — ١٧٦) .
- (١٦) سويسرا : تاريخها ونظامها السياسي ، باللغة الفرنسية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخامسة ، ص ٢٦٣ — ٣٠٥) .
- (١٧) مستقبل الديمقراطية باللغة الفرنسية — مجلة مصر الحديثة جزء ٢٤ سنة ١٩٣٥ — كان موضوع محاضرة عامة) ،

(١٨) جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية — تاريخها ونظامها السياسى والإدارى باللغة الفرنسية (مجلة القانون والاقتصاد، السنة السادسة سنة ١٩٣٦ ص ١٣١ — ١٦٤)

(١٩) القضايا الكبرى الجنائية السياسية — باللغة الفرنسية (المجلة القضائية عدد ١٨ أبريل سنة ١٩٣٦). (وكان موضوع محاضرة عامة أقيمت بالمحكمة المختلطة فى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٦).

(٢٠) مملكة بريطانيا العظمى — تاريخها ونظامها السياسى (باللغة الفرنسية) (مجلة القانون والاقتصاد، السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٦١ — ٩٥).

(٢١) المسؤولية المدنية للجراحين فى قضايا التجميل (باللغة الفرنسية) فى مجلة الطب العملى (La Pratique médicale) عدد أبريل سنة ١٩٣٤.

الأستاذ محمود سامى جنينه

السياسى فى القوانين المصرية والدكتوراه فى الحقوق من لندن

١ — جنسية الشركات وموطئها القانونى ومركزها، دراسة مقارنة فى القانون الدولى (باللغة الانجليزية). ١٩٢٤.

٢ — القانون الدولى العام، ١٩٣٤

الأستاذ أرانجيو رويز (Prof. V. Arangio-Ruiz)

الدكتوراه من إيطاليا

تنظر مؤلفاته فى النسخة الفرنسية من التقويم

الأستاذ على محمد بدوى

السياسى فى القوانين المصرية ودبلوم العلوم الجنائية من باريس

(١) مبادئ القانون الرومانى، ١٩٣١.

(٢) حالة الهجوم الخطرة، أساس العقاب ومقياسه بالفرنسية، (مجلة القانون والاقتصاد، السنة الأولى، ١٩٣١ ص ٢٢ — ٤٠).

(٣) تحليل الحالة الإجرامية الخطرة بالفرنسية، (مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ١٩٣١ ص ٤١ — ٦٥).

(٤) أبحاث في تاريخ الشرائع، تطور المبادئ القانونية عند العرب في الجاهلية وصدر الإسلام (مجلة القانون والاقتصاد، السنة الأولى ١٩٣١ ص ٣٢٣ — ٣٥١)
(٥) مكانة الشريعة الإسلامية في الفقه الحديث (مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ١٩٣١ ص ٧١٣ — ٧١٩).

(٦) قانون المصروف الفطرية (مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ١٩٣١ ص ٧٣٩ — ٧٥٠).

(٧) العلاقة بين الدين والقانون من الوجهة الجنسية والتاريخية (بالغة الفرنسية): التقرير المصري المقدم لؤتمر القانون الدولي المقارن بلاهاي سنة ١٩٣٢ (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ١٩٣٢ ص ١٩٨ — ٤١٢)، والتقرير العام المقدم للؤتمر المذكور (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ١٩٣٣ ص ٥ — ٣٧).

(٨) تقرير مقدم إلى المؤتمر الخامس لتوحيد قانون العقوبات بمديرية في أكتوبر سنة ١٩٣٣ (بالاشتراك مع حضرة المستشار عبد الفتاح السيد بك)، ديجون، ١٩٣٣.

(٩) بحث في الحرية الشخصية — مقدمة لكتاب الحرية الشخصية تأليف الدكتور رياض شمس، ١٩٣٤.

(١٠) أبحاث في أصول الشرائع (مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة ١٩٣٥، ص ١٤٩ — ٢٣٦).

(١١) المؤتمرات الدولية القادمة للبحوث القانونية (مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة ١٩٣٦ ص ٧٦٨ — ٧٧٨).

- (١٢) حالة المحكوم عليهم من الأجانب وعديمي الجنسية المقرر إبعادهم ،
تقرير مقدم للمؤتمر الدولي السابع لتوحيد قانون العقوبات بالقاهرة سنة ١٩٣٨
بالاشتراك مع عبد الحميد بدوي باشا وعمود المرحوشي باشا وعبد المنعم رياض بك)
(١٣) الأحكام العامة في القانون الجنائي — الجزء الأول سنة ١٩٣٨ .
(١٤) ملاحظات على مشروع قانون العقوبات في مجلة القانون والاقتصاد
السنة السابعة عدد ٦ تقرير — مجلة القانون والاقتصاد السنة الثامنة عدد ٢
بالقسم الفرنسي .

الأستاذ ستيفاني Prof. G. Stéfani

الأجري مجاسيون من فرنسا

تنظر مؤلفاته في النسخة الفرنسية من التقويم

الأستاذ كابي Prof. G. Caby

الأجري مجاسيون من فرنسا

تنظر مؤلفاته في النسخة الفرنسية من التقويم

الدكتور وديع فرج

الليسانس في الحقوق المصرية. والدكتوراه في العلوم القانونية والدكتوراه
في العلوم الاقتصادية والسياسية ودبلوم معهد العلوم الجنائية بباريس

- (١) وظيفة المحاكم المختلطة والأهلية المصرية في مسائل الأحوال الشخصية
(باللغة الفرنسية) ١٩٢٦ .

(٢) التدخل أمام محكمة العدل الدولية الدائمة (باللغة الفرنسية) ١٩٢٧ .

(٣) جريمة إهانة المحكمة في التشريعين الانجليزى والأمريكى (باللغة
الفرنسية) ١٩٢٦ .

- (٤) الأعمال التحضيرية وبدء التنفيذ في الشروع ، باللغة الفرنسية ،
مجلة القانون والاقتصاد السنة الرابعة ١٩٣٤ ص ٣٥٦ — ٣٧٢ .

- (٥) أثر الرهن الرمعي في حقوق مالك العقار المرهون (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ١٧٧ — ٢٠٠)
- (٦) تشريع الطوائف والطبقات في مصر والديمقراطية البرلمانية (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثامنة

الدكتور محمد حامد فهمي

الليسانس المصرية والدكتوراه في الحقوق من لندن

- (١) المبادئ القانونية التي تحدّد مركز مصر الدولي (بالانجليزية) ١٩٢٨ .

(٢) تعليقات على الأحكام في المرافعات المدنية (مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ١٩٣١ ص ٢٨٨ — ٣٠٥ و ص ٧١٦ — ٧٢٢ و ص ٨٦٨ — ٨٧٤) .

(٣) محكمة النقض والإبرام المصرية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٥٣ — ٩٤ و ص ٤٥٩ — ٤٩٠ والسنة الثالثة ١٩٣٣ ص ٧٤ — ١٠٠) .

(٤) ما يقبل وما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض (بالاشتراك مع حضرة الأستاذ حامد فهمي بك المستشار) ، (مجلة القانون والاقتصاد السنة الرابعة ١٩٣٤ ص ١٩٣ — ٢٢٧) .

(٥) تسبيب الأحكام في المواد المدنية (بالاشتراك مع حضرة الأستاذ حامد فهمي بك المستشار) (مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة ١٩٣٥ ص ٥٩٣ — ٦٣٢) .

(٦) تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية والحجوز التحفظية (١٩٣٧) .

(٧) الطعن بالنقض في الأحكام المدنية (بالاشتراك مع حضرة الأستاذ حامد فهمي بك المستشار) ١٩٣٧ .

الدكتور محمد مصطفى القلى

الليسانس المصرية والدكتوراه من فرنسا ودبلوم القانون الجنائى
من معهد العلوم الجنائية بباريس

- (١) علاقة السببية فى القانون الجنائى الانجليزى (باللغة الفرنسية) .
- (٢) أسباب الاجرام فى مصر (باللغة الفرنسية) ١٩٢٩ .
- (٣) تعليقات على الأحكام فى المواد الجنائية (مجلة القانون والاقتصاد
السنة الأولى ١٩٣١ ص ٣٠٦ - ٣٢٩ وص ٨٧٤ - ٨٩٧ ، والسنة الثانية
١٩٣٢ ص ٣١٩ - ٣٢٩ ، والسنة الثالثة ١٩٣٣ ص ٢٩٦ - ٣١١) .
- (٤) تطبيق القانون الجنائى على الجرائم التى تقع خارج القطر باللغة الفرنسية
(مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٢٥٣ - ٢٦٩) .
- (٥) أسباب الحكم الجنائى ، (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخامسة
١٩٣٥ ص ٤٩٧ - ٥٠٧)
- (٦) أصول قانون تحقيق الجنايات ، ١٩٣٥ .
- (٧) التفرقة بين هتك العرض والفعل الملقى الفاضح (مجلة القانون
والاقتصاد السنة الرابعة ١٩٣٣ ص ٨٨١) .
- (٨) علم الاجرام وتطور الاجرام حديثاً فى مصر (مجلة القانون والاقتصاد
السنة السابعة ص ١٠٩ - ١٥٦ وص ٤٥٧ - ٤٨٠) .
- (٩) الاجهاض وموقف الطبيب من الوجهة الجنائية (المجلة الطبية المصرية
السنة العشرون العدد السابع ص ٣٦) .
- (١٠) شروط المود وآثاره (مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣٧ ، ص ٢٨٩ -
٣٠٢) (باللغة الفرنسية) .

الدكتور عبد المعطى عبد المعطى خيال

الليسانس المصرية والدكتوراه فى العلوم التجارية والليسانس فى القانون البحرى
والدكتوراه الخاصة فى القانون التجارى من بلجيكا

- (١) العقود القانونية لمسئولية ملاك السفن البحرية والاتفاقية الدولية
المنعقدة فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ .

(٢) تحديد مسؤولية أصحاب السفن البحرية (باللغة الفرنسية) (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٣٠٣ — ٣١٢).

الدكتور عبد الحكيم الرطحي

الليسانس المصرية والدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية من فرنسا ودبلوم القانون الجنائي ودبلوم علم المعاقبات الجنائية من معهد العلوم الجنائية بباريس

(١) حق نزع الدعوى العمومية (باللغة الفرنسية) ، ١٩٢٧.

(٢) المجلس الاحتياطي (باللغة الفرنسية) ، ١٩٢٧.

(٣) حركة إصلاح الضرائب المباشرة في مصر ومؤتمر جنيف الاقتصادي

المنعقد سنة ١٩٢٧ (باللغة الفرنسية) ١٩٢٩.

(٤) ميثاق بريان — كيلوج (باللغة الفرنسية) ، (مجلة مصر المصرية

١٩٣٠ ص ٣٥٦ — ٣٨٤).

(٥) حماية صناعة السكر في مصر (مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى

١٩٣١ ص ٦١١ — ٦٤٨).

(٦) تأثير الأزمات النقدية الإنجليزية في النظام النقدي المصري (مجلة

القانون والاقتصاد السنة الأولى ١٩٣١ ص ٧٦٦ — ٨٤٦).

(٧) الأزمة النقدية الإنجليزية (باللغة الفرنسية) (مجلة مصر المصرية

١٩٣٢ ص ١٣٩ — ١٧٧ وص ٥٠٧ — ٥٣٤).

(٨) تجارة مصر الحديثة وصناعاتها ، بحث منشور في كتاب : حضارة

مصر ، الذي أصدرته الجامعة الأمريكية ١٩٣٢.

(٩) تثبيت الائتمان بواسطة السياسة النقدية (مجلة القانون والاقتصاد ،

السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٤١١ — ٤٢٨).

(١٠) فتح الاعتماد (بالاشتراك مع الأستاذ محمد صالح بك) باللغة

الفرنسية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٢٤٠ — ٢٥٢)

(١١) التمويضات وتسويتها في مؤتمر لوزان المنعقد في يونيو — يولي

القسم الثالث — عهد الترمين والأمة في مجلة القانون والاقتصاد .
(٤) الاختصاص العام للمحاكم الشرعية في مصر بعد معاهدة منترو
سنة ١٩٣٧ في مجلة القانون والاقتصاد .

الدكتور حامد زكي

- الليسانس المصرية والدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية من فرنسا
(١) تفسير ظروف العقد وتأثيره في قوته (باللغة الفرنسية) ١٩٣٠
(٢) التكاليف العينية والالتزامات الشخصية (مجلة القانون والاقتصاد
١٩٣١ ص ٢١٤ — ٢٥٨) .
(٣) التوفيق بين القانون والواقع (مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى
١٩٣١ ص ٧٥١ — ٧٦٥ ، والسنة الثانية ١٩٣٢ ص ٢٤٦ — ٢٧٧) .
(٤) تعليقات على الأحكام في المواد المدنية (مجلة القانون والاقتصاد
السنة الأولى ١٩٣١ ص ١١٩ — ١٣١ و ص ٤٧٣ — ٤٨٨ ، والسنة الثانية
١٩٣٢ ص ٤٢٩ — ٤٤٤ ، والسنة الثالثة ١٩٣٣ ص ١٣١ — ١٣٨) .
(٥) عقد التوريد وتغير الظروف الفجائي (مجلة القانون والاقتصاد السنة
الثانية ١٩٣٢ ص ٩٥ — ١١٦) .
(٦) تكوين العقود وعدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنها (باللغة الفرنسية)
(مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية ١٩٣٢ ص ٢٢٩ — ٢٣٩) .
(٧) مسائل في القانون الدولي الخاص المصري (مجلة القانون والاقتصاد
السنة الخامسة ص ٣٠١ — ٣٢٠) .
(٨) كتاب القانون الدولي الخاص المصري (الطبعة الأولى ١٩٣٦) .
(٩) ضرورة وضع نصوص تشريعية خاصة بمسائل تنازع القوانين في
المجموعة المدنية المستقبلية (باللغة الفرنسية) في مجلة مصر القضائية ١٩٣٦ .
(١٠) العلاقة بين المعاهدات والقوانين الداخلية في مصر .
(١١) تطبيق الانفاقات الدولية في القانون الوطني المصري (مجلة القانون

والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٢٤٥ — ٢٥٤) (باللغة الفرنسية) .
(١٢) شرح القانون المدنى (فى عقود البيع والحالة والمقارنة) (بالاشتراك
مع أحمد نجيب الحللى بك) ١٩٣٩ .

الدكتور زكى عبد المتعال

الليسانس المصرية والدكتوراه فى العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية من باريس
ودبلوم معهد العلوم الجنائية

- (١) نظام الصحافة فى القانون المصرى (باللغة الفرنسية) سنة ١٩٢٨
- (٢) البورصات فى مصر (باللغة الفرنسية) سنة ١٩٣٠ .
- (٣) السجلات التجارية وإدخالها فى مصر (مجلة القانون والاقتصاد السنة
الأولى ١٩٣١ ص ١٣٢ — ١٤٢ وص ٦٤٩ — ٦٨٩) .
- (٤) تعليقات على الأحكام فى المواد التجارية (مجلة القانون والاقتصاد
السنة الأولى ١٩٣١ ص ١٣٢ — ١٤٢ وص ٤٨٨ — ٥٠٤ ، والسنة الثانية
١٩٣٢ ص ١٦٢ — ١٧٩ وص ٤٤٥ — ٤٥٤) .
- (٥) الإصلاح الجديد لسوق البضاعة الحاضرة (باللغة الفرنسية) ، مجلة
مصر المصرية ١٩٣٢ ص ٣٦٧ — ٤٢٠ .
- (٦) الإصلاح الجديد لسوق البضاعة الحاضرة — بورصة ميناء البصل
(مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣٢ ص ٢٧٨ — ٣١٨) .
- (٧) حق التأليف للصحافى (باللغة الفرنسية) ، مجلة القانون والاقتصاد
السنة الثالثة ، ١٩٣٣ ص ٥٧ — ٦٤ ، المجلة الانتقادية للتشريع والقضاء
سنة ١٩٣٢ ص ٤٤٩ — ٤٥٧ .
- (٨) تجارة مصر الخارجية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية ، ١٩٣٢
ص ٦٤٣ — ٦٩٧) .
- (٩) سلطة وكيل الديانة فى الخارج (باللغة الفرنسية) ، (مجلة مصر
القضائية السنة الأولى عدد أول يناير سنة ١٩٣٢ .

(١٠) مركز الأبحاث (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخامسة ، ١٩٣٥ ص ٥٢٧ — ٥٥٣) .

(١١) تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية ، ١٩٣٥ .

(١٢) الرهن الصناعى (مشروع قانون ومذكرة — وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٦) .

(١٣) بنك التسليف الصناعى المصرى (تقرير وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٦) .

(١٤) اشتراك الحكومة فى إنشاء بنك التسليف الصناعى (مشروع قانون ومذكرة — وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٦) .

(١٥) التأمين الاجتماعى (تقرير — وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٦)

(١٦) التأمين ضد المرض (تقرير — وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٦)

(١٧) تراث مصر الاقتصادى (فى كتاب « تراث مصر القديمة » القاهرة ١٩٣٦) .

(١٨) الاقتصاد السياسى الجزء الأول ١٩٣٧ .

(١٩) الاقتصاد السياسى ، الجزء الثانى ١٩٣٨ .

الدكتور وحيد فكرى رافت

الليسانس المصرية والدكتوراه من فرنسا ودبلوم مدرسة العلوم السياسية
ودبلوم معهد العلوم الدولية

(١) الأمن الدولى (باللغة الفرنسية) سنة ١٩٣٠ .

(٢) المسئولية الوزارية (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة ١٩٣٣ ص ٢٣٧ — ٢٦٤) .

(٣) حق التعديل فى فرنسا ، باللغة الفرنسية (مجلة القانون العام ، ص ١٨١ — ٢٢٣) .

(٤) أزمة النظام البرلماني في مصر (باللغة الفرنسية) (مجلة القانون العام ص ٥ — ٢٤) .

(٥) بوليس الطرق العامة وإساءة استعمال السلطة (باللغة الفرنسية) باريس سنة ١٩٣٤ .

(٦) الحرب الجوية والقانون الدولي العام (باللغة الفرنسية) مجلة القانون الجوي ، باريس سنة ١٩٣٥ ، ونشر جزء منها بعنوان « ضرب المدن من الجو » (مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة ١٩٣٥ ص ١٠٧ — ١٢٠) .

(٧) فكرة المرفق العام (باللغة الفرنسية) مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة ، ١٩٣٥ ص ١٧٧ — ١٩٢ .

(٨) حق مصرفي دخول عصبة الأمم باللغة الفرنسية (مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة العدد السابع سنة ١٩٣٥) .

(٩) الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في القانون الانجليزي باللغة الفرنسية (مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة ص ٢١٧ — ٢٥٣) .

(١٠) دروس في ماهية المصالح العامة وطريقة تنفيذها (لطلبة القانون العام بقسم الدكتوراه — تقع في ٥٠٠ صفحة) .

(١١) « القانون الدستوري » (بالاشتراك مع الأستاذ وايت ابراهيم) طبعة سنة ١٩٣٧ .

(١٢) القانون الإداري الجزء الأول والثاني ١٩٣٨ — ١٩٣٩ .

(١٣) مسئولية الإدارة عن أفعالها أمام القضاء (مجلة القانون والاقتصاد العدد الثالث ، السنة التاسعة مارس سنة ١٩٣٩) ص ٣٣٩ — ٣٢٩ .

(١٤) طرق إدارة المرافعة العامة (سلسلة مقالات باللغة الفرنسية ظهر منها في مجلة القانون والاقتصاد المقال الأول بعدد نوفمبر سنة ١٩٣٨ السنة الثامنة ص ٢٩٩ — ٣٤٤) والمقال الثاني بعدد يناير سنة ١٩٣٩ السنة التاسعة ص ٢٧ — ٥٨ .

الدكتور محمد عبد المنعم بدر

الليسانس المصرية والدكتوراه من فرنسا ودبلوم القانون الجنائي من معهد العلوم الجنائية

(١) أثر الحكم الجنائي بالبراءة على الحكم المدني ، باريس ١٩٢٨ .

(٢) التطور التاريخي لنظام ال Uses حتى ظهور نظام الترسن في القانون

الانجليزية (باللغة الفرنسية) ١٩٣٢ .

(٣) القانون الروماني (ظهر منه الجزء الأول الأشخاص والجزء

النائي الأموال) .

الأستاذ الشيخ على الخفيف

شهادة العالمية من القسم المالي بمدرسة القضاء المصري

الدكتور السعيد مصطفى السعيد

الليسانس المصرية والدكتوراه المصرية في القوانين

(١) التهديدات المالية سنة ١٩٣٣ .

(٢) مدى استئمال حقوق الزوجية وما تنقيد به في الشريعة الإسلامية

والقانون المصري الحديث (باللغتين العربية والفرنسية) — ١٩٣٦ .

(٣) قانون العقوبات المصري (معلق على نصوصه بأصولها التشريعية

والمذكرات الإيضاحية والمناقشات البرلمانية) — ١٩٣٧ .

(٤) شرح قانون العقوبات المصري (بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور

محمد كامل مرسي بك) الجزء الأول سنة ١٩٣٩ .

(٥) بحث في أن المحاكمة العسكرية لا تمنع من المحاكمة الجنائية عن

ذات الفعل (النشرة القانونية للنسابة العمومية ، السنة الأولى ص ٥٢ — ٥٨)

(٦) بحث في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٤ بتحريم التسول .

(مجلة كلية الحقوق السنة السابعة « ١٩٣٤ » العددان الأول والثاني

ص ١٢ — ١٦ والعددان الخامس والسادس ص ٣ — ١٢) .

(٧) مركز الأجانب في التشريع الجنائي المصري (بالاشتراك مع

الأستاذ الدكتور محمد كامل مرمى بك (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة
١٩٣٧ من ١٠٤٧ - ١٠٩٢ .

الدكتور أحمد حشمت أبو صيت
القياس المصرية والدكتوراه من فرنسا

- (١) مياحة مصر القطنية ، سنة ١٩٣٢ .
(٢) أصول القانون (بالاشتراك مع الأستاذ السهورى بك) .

الدكتور سليمان مرقص
الدكتوراه المصرية

- (١) فى نظرية دفع المسئولية المدنية (الحادث الفجائى والقوة القاهرة —
فعل الدائن وفعل المجنى عليه — فعل الأجنبي) ، مع مقدمة بقلم الأستاذ ليون
مازو ، مصر سنة ١٩٣٦ ، باللغتين الفرنسية والعربية
(٢) موجز أسباب دفع المسئولية المدنية (باللغة الفرنسية) مجلة مصر
القضائية ، السنة الخامسة ١٩٣٦ ، العدد رقم ١٥٨ .
(٣) نظرية الصالح المختلط ونظرية التفرع والتنبيه أمام محكمة النقض
المصرية (باللغة الفرنسية) مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة ١٩٣٦ ص
٢٨١ وما بعدها .

- (٤) نظرية الهلاك فى القانونين الفرنسى والمصرى مع مقارنتهما
بالشرائع الأخرى (باللغة الفرنسية) — مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة
١٩٣٦ ص ٣٢٢ وما بعدها .

- (٥) تعليقات على الأحكام فى المواد المدنية — مسئولية الطبيب ومسئولية
إدارة المستشفى (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة ١٩٣٧ ص ١٥٥
وما بعدها) .

- (٦) التزام النفقات فى القانون المختلط ، (باللغة الفرنسية) ، مجلة القانون
والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ العدد الثانى .

- (٧) تعليقات على الأحكام في المسؤولية المدنية — (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٢٣٩ وما بعدها).
- (٨) في ضرورة إخضاع المحاكم المختلطة إلى سلطة محكمة النقض المصرية (بالغة الفرنسية) مجلة مصر القضائية السنة السادسة سنة ١٩٣٧ العدد ١٥٣ .
- (٩) في تفوق بعض أحكام الشريعة الإسلامية على أحكام التشريعات الحديثة (بالغة الفرنسية) مجلة مصر القضائية السنة السادسة ١٩٣٧ العدد ١٥٤ .
- (١٠) تعليقات على الأحكام في المواد المدنية — (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٦٤٥ وما بعدها) .
- (١١) المسؤولية الناشئة عن الأشياء في القانون المصري (بالغة الفرنسية) — (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٣١٣ وما بعدها) .
- (١٢) تعليقات على الأحكام في مدى مسؤولية الأب عن أعمال ولده — (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٨٨٣ وما بعدها) .
- (١٣) تعليقات على الأحكام في المواد المدنية ، (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ١٠٢٩ وما بعدها) .
- (١٤) مقدمة القانون المدني ، بالغة الفرنسية ، (بالاشتراك مع الدكتور شفيق شحاته) ١٩٣٨ .

الشيخ محمد أحمد أبو زهرة

عالية مدرسة القضاء الشرعي سنة ١٩٢٥ و دبلوم دار العلوم سنة ١٩٢٧

- (١) تاريخ الجدل : بحث مستفيض في أدوار الفكر الاسلامي في العقائد والفقه والسياسة ، والفرق الاسلامية وعقائدها ، وصور الجدل الاسلامي من عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر العصر العباسي الاول .
- (٢) خلاصة وافية في الوقف : على وفق منهج طلبة الاليسانس .
- (٣) مشكلة الأوقاف : بحث مستفيض في العيوب التي ظهرت في الأوقاف

وعلاجها من أحكام الشريعة (مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة ص ٥٥٥ - ٥٩٢ وص ٧١١ - ٧٩٨ والسنة السادسة ص ٣٠٧ - ٣٩٠ وص ٤١١ - ٤٣٨)
(٤) نظرات في قانون الأسرة : بحث يبين الأدوار التشريعية لقانون الأسرة في مصر ويشرح التفريق لعدم الاتفاق (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ص ٣٧ - ٩٣) .

(٥) بحث في التفريق بين الزوجين بسبب الأمراض (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ص ٢٢٥ - ٢٦٢) .

(٦) بحث في الشقاق بين الزوجين والتفريق بسببه والتحكيم وأصله الفقهي والتفريق بسبب غياب الزوج .

(٧) كتاب الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية .

الدكتور على صادق أبو هيف

الليسانس المصرية والدكتوراه المصرية ودبلوم القانون الجنائي ودبلوم علم المقاب
من معهد العلوم الجنائية بجامعة باريس

(١) الهدية في الشريعة الإسلامية وتطبيقها في قوانين وعادات مصر الحديثة (بالفرنسية والعربية ستة ١٩٣٢) .

(٢) الاشتراك في الانتحار (مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة ١٩٣٧ ص ٣٣٤ وما بعدها) .

الدكتور شفيق توفيق شحاته

الليسانس المصرية والدكتوراه المصرية

(١) النظرية العامة للالتزامات في الشريعة الإسلامية الجزء الأول في طرفي الالتزام (بالعربية والفرنسية ١٩٣٦) .

(٢) مقدمة القانون المدني (بالغة الفرنسية ١٩٣٨) بالاشتراك مع الدكتور سليمان مرقس .

(٣) بحث في الأموال العامة من ناحية الصياغة التشريعية بالفرنسية (مجلة مصر القضائية ١٩٣٦) .

(٤) نظرية السبب في التشريع الاسلامى بالفرنسية (مجلة مصر
القضائية ١٩٣٧) .

الدكتور رمزى سيف رزق الله

السياس المصرية والدكتوراه المصرية

(١) تنازع الاختصاص بين المحاكم الاهلية والمختلطة بالفرنسية والعربية

الدكتور محمد عزيز المراغى

السياس المصرية والدكتوراه من فرنسا

(١) تشريع العمل في مصر بالفرنسية والعربية

الدكتور محسن حسن شفيق

السياس المصرية والدكتوراه من فرنسا

(١) الافلاس المدنى بالفرنسية

الدكتور مصطفى كامل

السياس المصرية والدكتوراه المصرية

(١) النظام الديمقراطى والبرلمانى « الازمة وعلاجها » بالفرنسية والعربية

الدكتور حسين خلاف محمد الديباغ

السياس المصرية والدكتوراه من فرنسا

(١) ضريبة التركات فى القانون المقارن بالفرنسية

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن

السياس المصرية والدكتوراه المصرية

(١) إبعاد الأجانب بالفرنسية والعربية

الدكتور عثمان خليل عثمان

السياس المصرية والدكتوراه المصرية

(١) اللامركزية — نظام مجالس المديريات بالفرنسية والعربية

الدكتور حامد سلطان

الليسانس المصرية والدكتوراه المصرية

(١) تطور منهج الحياض بالفرنسية والعربية

الدكتور نور الدين رجائي

الليسانس المصرية والدكتوراه من فرنسا

(١) الحالة القانونية للشركات المساهمة في مصر بالفرنسية

الدكتور محمد علي عرفه

الليسانس المصرية والدكتوراه من فرنسا

(١) تسجيل البيع في القانون المصري بالفرنسية

الدكتور محمد علي امام

الدكتوراه من فرنسا

(١) مسئولية أصحاب البنوك عن الودائع بالفرنسية

المحاضرات العامة التي نظمتها الكلية والفرع في مدينة الاسكندرية

في السنة الدراسية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

- (١) الأستاذ محمد صالح بك : الشيك ومقابل الوفاء .
(٢) > وحيد فكرى رأفت : رقابة القضاء على أعمال الإدارة .
(٣) > أرنبجور ريز : المصريون واليونان في عهد البطالسة في مصر .
(٤) > برشيانى ترونى : الحالة الاقتصادية في عهد محمد علي .
(٥) > ديبواه ريشارد : الحكومة والإدارة في عهد محمد علي .
(٦) > علي محمد بدوى : مسئولية الطبيب .

مجلة القانون والاقتصاد

للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية

يصدرها أساتذة كلية الحقوق

الاشتراك السنوى ٨٠٠ مليم و ٥٠٠ لطلبة الجامعة

فى سنة ١٩٢٧ صدر القانون الذى رسم التنظيم النهائى لجامعة فؤاد الأول والذى كفل لها حياة خالدة وإستقلالاً علمياً وطيداً الأركان ، ومنذ ذلك الحين أ كبت كلية الحقوق على إنجاز تنظيمها الداخلى الذى اقتضاه انتقالتها من مدرسة عالية إلى كلية جامعية . فلما اجتازت هذا الدور ، وكان لا بد لها لاستكمال وظيفتها الجامعية من أداة تنقل إلى الجمهور ثمار جهودها العلمية ، وتدوين فى سجل النشاط العلمى العالمى حصّة البيئة المصرية ، فكر فريق من أساتذة كلية الحقوق فى إنشاء مجلة تبلغ بهم هذه الغاية ، ذلك لأن الجامعات ليست داراً لتوزيع العلم وإجازاته على الناشئين فحسب ، بل إن لها وظيفة أخرى تؤدىها للمجتمع القائمة فيه ، تلك الوظيفة هى استجماع كل المعلومات التى يكشف عنها البحث والتجربة فى مختلف الأنظار ، وتكون لازمة لهداية نشاط الأمة ونشاط الدولة على السواء ، ويقع على عاتق كليات الحقوق من هذه الوظيفة الجامعية عبء غير يسير يمتد فى مجموعه إلى العمل على إدراك المطالب الآتية :

أولاً — دراسة القوانين المتبعة فى النظم القضائية والإدارية والسياسية والاقتصادية التى شيدتها تلك القوانين .

ثانياً — دراسة التطبيق العلمى لهذه القوانين والنظم كما يظهر فى أحكام القضاء وفى الإجراءات الحكومية والإدارية والمالية وفى مظاهر النشاط الاقتصادى للأفراد والجماعات .

ثالثاً — دراسة البيئة الاجتماعية التى تسرى فيها هذه القوانين والنظم وأثر كل هذا فى التطبيق العلمى .

رابعاً — إستبانة وجوه النقص الذى يفتقر إلى تكملة ، ومواطن الخلل الذى يستأزم الإصلاح ، وتمحيص كل ذلك فى الجرد العلمى الهادىء الرزين حتى نهد بذلك سبيل العمل أمام السلطات المختصة بإفاده .

هذه هى المهمة العامة لكليات الحقوق فى الدول المتحضرة ، لاسيما فى مصر حيث هى المعهد الفند لدراسة العلوم القانونية والاقتصادية . ولا بد للجهود التى تبذل فى هذا السبيل من أساتذة الكلية ومن فقهاء القانون فى مصر من أداة تبرزها للعيان وتنقلها إلى جمهور المفكرين وذوى رأى ، لأن الاعتماد على المؤلفات وحدها يستحيل أن يكفل بلوغ هذه الغايات : أولاً ، لأن المؤلفات إنما توضع فى الغالب للطلبة المبتدئين ، وثانياً ، لأن المؤلفات وإن احتوت على اقتراحات وآراء أصلية فإنها متباعدة قترات الظهور ، بطيئة الوصول إلى الوجدان العام ، أما المجالات الشهرية أو الفصلية فأداة متواصلة الظهور متصلة الحياة اتصال حياة المجتمع الذى يعنى بدراسة ما يسرى فيه من قوانين وأحكام ونظم .

هذه هى الغاية التى ارتسمتها « مجلة القانون والاقتصاد » فوق ما تحتوى عليه من بحوث باللغتين الفرنسية والإنجليزية مدبجة بأقلام حضرات الأجانب والمصريين مما يجعلها تسام فى الحياة القانونية فى أوروبا .

وهى الآن فى سنتها التاسعة ، وستبدأ سنتها العاشرة فى يناير سنة ١٩٤٠ وإن هذه المجلة التى لم يبلغ عدد المشتركين فيها عند أول ظهورها الخمسين قد ذاعت وانتشرت وأصبح لها مشتركون فى الأقطار الشقيقة الشرقية كالعراق وسوريا وفلسطين وفارس مما يحقق زعامة مصر الأدبية والعلمية فى العالم العربى كما أنها ترسل لبعض كبار رجال القانون فى ألمانيا وفرنسا إجابة لرغبتهم وتستبدل ببعض المجالات العربية والإنجليزية فى الداخل والخارج — وهى تصدر سبعة أعداد فى السنة يتبع كلاً منها ملحق بأحكام محكمة النقض والإبرام . وقد بدأت منذ سنتها السادسة بنشر أحكام محكمة الاستئناف المختلطة مترجمة إلى العربية .

إحصاء عدد طلبة مدرسة الحقوق وعدد المتخرجين فيها

من سنة ١٨٨٧ حتى الآن

السنة	مجموع طلبة المدرسة		طلبة السنة النهائية		ناجحون في الامتحان		تاريخ الامتحان
	قسم نهاري	قسم ليلي	من المدرسة	خارجون	من المدرسة	خارجون	
١٨٨٧	٥٤	—	—	—	١٢	—	—
١٨٨٨	٥٤	—	—	—	١١	—	—
١٨٨٩	٥١	—	—	—	١٣	—	—
١٨٩٠	٧٠	—	—	—	١١	—	—
١٨٩١	٦٠	—	—	—	١٢	—	—
١٨٩٢	٦٧	٢٥	٧	—	٧	—	—
١٨٩٣	٨١	٢٦	٥	—	٥	—	—
١٨٩٤	٧٩	٤٤	١٢	—	١٢	—	—
١٨٩٥	٦٥	٣٠	٢٧	—	٢٧	—	—
١٨٩٦	٦٣	٢٩	١٨	١٣	١٨	١٣	—
١٨٩٧	٥٣	٢٢	١٨	٤	١٨	٢	—
١٨٩٨	٦١	١٢	٩	٨	٩	٨	—
١٨٩٩	٨٥	٩	١٣	٢	١٣	٢	—
١٩٠٠	١٠٠	٢	١٧	٦	١٦	٦	—
١٩٠١	١١٨	١	١٢	١	١٢	١	—
١٩٠٢	١٥٩	—	١٨	—	١٣	—	—
١٩٠٣	١٨٥	—	٣٦	—	٣٣	—	—
١٩٠٤	٢٣٣	—	٣٥	—	٣٣	—	—
١٩٠٥	٢٧٣	—	٣٥	—	٣١	—	—
١٩٠٦	٣٥٨	—	٤١	—	٤٠	—	—
١٩٠٧	٣٩٠	—	٥٨	—	٥٣	—	—
١٩٠٨	٣٧٣	—	٧١	—	٦١	—	—
١٩٠٩	٣٥٢	—	٧٦	—	٧١	—	—
١٩١٠	٣٠٢	٦١	١٠٢	—	٨٩	—	—
١٩١١	٢٨٢	٩٢	٨٣	٣	٦٨	١	—
١٩١٢	٢٧٢	٩٠	٦٥	٥	٤٠	١	—

(تابع) إحصاء بمدد طلبة مدرسة الحقوق وعدد المتخرجين فيها

من سنة ١٨٨٧ حتى الآن

السنة	مجموع طلبة المدرسة		طلبة السنة النهائية		ناجحون في اليسانس		تاريخ الامتحان
	قسم تهاوى	خارجون	من المدرسة	خارجون	من المدرسة	خارجون	
١٩١٣	٢٦٧	١٢٢	٦٩	٢٠	٥٧	٨	
١٩١٤	٢٩٧	١٦٠	٦٣	٣٨	٦٠	٢٢	
١٩١٥	٣٣٨	١٥٢	٥٠	٢١	٤١	٩	
١٩١٦	٢٦٣	١٧٠	٥٤	٢٧	٤٩	١٧	
١٩١٧	٢٦٢	٣٦٢	٦٧	٢٨	٥٢	١٣	
١٩١٨	٢٢٦	٤٤٦	٦٥	٤٥	٥١	٢٣	
١٩١٩	٢٩٩	٥٢٥	٢٧	٥٠	١٤	٢٤	يناير ١٩٢٠
١٩٢٠	٤١١	٣٩٨	٦٤	٣٩	٥٢	٩	ابريل
—	—	—	—	—	١٠	١٨	أكتوبر
١٩٢١	٤٧٨	٦٦٩	٧٣	٣٤	٥٠	٢٠	مايو
—	—	—	—	—	٩	٢	أكتوبر
١٩٢٢	٥٤٦	٧٥٠	١٠٧	٤٥	٩٣	١٥	مايو
—	—	—	—	—	٧	٧	أكتوبر
١٩٢٣	٧١٥	٨٤٥	١٣٤	٤٩	٩٢	٢٧	مايو
—	—	—	—	—	٣١	٢١	أكتوبر
١٩٢٤	٧٩٤	٨٢٧	١٠٤	٦٥	٨٠	٣١	مايو
—	—	—	—	—	١٢	١١	أكتوبر
١٩٢٥	٩١٥	٩٢٣	١٦٥	٨٢	١٣٤	٥١	مايو
—	—	—	—	—	١٢	٨	يناير ١٩٢٦
١٩٢٦	٣٣	٥٠٨	٢٦٠	١٣١	١٧٠	٨٠	مايو
—	—	—	—	—	٩	١٢	أكتوبر
١٩٢٧	٥٥٠	٣٤٥	٢٥٢	١٧٩	١٩٧	١٠٥	مايو
—	—	—	—	—	٣١	١٨	أكتوبر
١٩٢٨	٤٣٦	٢٠٨	١٩٩	١٧٩	٧١	٢٤	مايو
—	—	—	—	—	٦٩	٤١	أكتوبر
١٩٢٩	٤٨٥	١٢٦	١٢٦	١٢٦	٦٩	٤١	مايو

إحصاء بعدد طلبة مدرسة الحقوق وعدد المتخرجين فيها .

من سنة ١٨٨٧ حتى الآن

السنة	مجموع طلبة المدرسة		طلبة السنة النهائية		ناجحون في اليسانس		تاريخ الامتحان
	قسم نهاري	خارجون	من المدرسة	خارجون	من المدرسة	خارجون	
١٩٢٩	—	—	—	—	٣٠	٤٧	أكتوبر
١٩٣٠	٥٢٩	٨	١٣٩	٨	٩٩	—	مايو
—	—	—	—	—	٩	١	أكتوبر
١٩٣١	٦٢٧	—	١٨٠	—	١٥٠	—	مايو
—	—	—	—	—	١٩	—	أكتوبر
١٩٣٢	٥٩٥	—	١٤٩	—	٩٨	—	مايو
—	—	—	—	—	٢٢	—	أكتوبر
١٩٣٣	٧١٧	—	١٣٧	—	١١٠	—	مايو
—	—	—	—	—	٤	—	أكتوبر
١٩٣٤	٨٨٨	—	١١٦	—	٥٨	—	مايو
—	—	—	—	—	٤	—	أكتوبر
١٩٣٥	٩٤٦	—	١٤٠	—	١٢١	—	مايو
—	—	—	—	—	١٤	—	أكتوبر
١٩٣٦	١٣٠٣	—	١٢٢	—	١١٦	—	مايو
—	—	—	—	—	١١	—	بشرا بقانون ١٠٪
—	—	—	—	—	٥	—	أكتوبر
١٩٣٧	١٩٠٨	—	٢٣٤	—	١٤٥	—	مايو
—	—	—	—	—	٦٣	—	أكتوبر
١٩٣٨	٢٤٨٠	—	٣١١	—	٢٣٢	—	مايو
—	—	—	—	—	٥٤	—	أكتوبر
١٩٣٩	٢٠٥٣	—	٥٣٦	—	٢٤٩	—	مايو
—	—	—	—	—	١٢	—	أكتوبر

إحصاء بعدد الطلبة الذين تقدموا لامتحان المعادلة والذين نجحوا فيه

السنة	عدد الطلبة	عدد الناجحين	النسبة المئوية	السنة	عدد الطلبة	عدد الناجحين	النسبة المئوية
١٨٩٩	٤	٤	١٠٠	١٩٢٠	٣	٣	١٠٠
١٩٠٠	٢	٢	١٠٠	١٩٢١	٦	٢	٣٣,٣
١٩٠١	١٥	٧	٤٤	١٩٢٢	٥	٢	٤٠
١٩٠٢	١٧	١١	٦٥	١٩٢٣	٩	٤	٤٤
١٩٠٣	١٣	١٠	٧٧	١٩٢٤	٥	٢	٤٠
١٩٠٤	١٠	٦	٦٠	١٩٢٥	٧	٣	٤٣
١٩٠٥	٣	١	٣٣	١٩٢٦	١٧	٤	٢٤
١٩٠٦	٦	٥	٨٣	١٩٢٧	١٥	١٠	٦٧
١٩٠٧	١٥	١١	٧٣	١٩٢٨	٦	—	صفر
١٩٠٨	٩	٣	٣٣	١٩٢٩	٥	٢	٤٠
١٩٠٩	٨	٥	٦٣	١٩٣٠	٤	٢	٥٠
١٩١٠	٢١	٨	٣٨	١٩٣١	٣	١	٣٣,٣
١٩١١	٢٢	١٠	٤٥	١٩٣٢	٢	١	٥٠
١٩١٢	٣٣	١٤	٤٢	١٩٣٣	٥	١	٢٠
١٩١٣	٢٨	١٠	٣٦	١٩٣٤	٧	٤	٥٧
١٩١٤	٣٣	١٤	٤٢	١٩٣٥	٦	٢	٣٣,٣
١٩١٥	٢٠	٣	١٥	١٩٣٦	٥	٣	٦٠
١٩١٦	٢٠	٦	٣٠	١٩٣٧	٣	١	٣٣,٣
١٩١٧	١٨	١٠	٥٦	١٩٣٨	٣	٣	١٠٠
١٩١٨	١٤	٨	٥٧	١٩٣٩	٥	٤	٨٠
١٩١٩	٢	٢	١٠٠				

إحصاء بنتيجة اليسانس والنقل والمعادلة في السنوات من سنة ١٩٣٥

تاريخ الامتحان	السنة الدراسية	جملة	ناجحون	راسبون	فائزون	مجموع الامتحان	نسبة الناجحين في المائة
مايو ١٩٣٥	اليسانس	١٤٠	١٢١	١٧	٢	—	٨٧,٦
	السنة الثانية	١٤٠	١٠٤	٣٢	١٠	٤	٨٢,٥
	السنة الأولى	٣٠٨	١٥٣	١٢٣	٢٣	٩	٥٥,٤
	القسم الإعدادى	٣٥٨	٢٢٣	١١٤	١٥	٦	٦٦,١
	الجملة	٩٤٦	٦٠١	٢٨٦	٥٠	١٩	٦٨,٥
أكتوبر ١٩٣٥	المعادلة	٦	٢	٤	—	—	٣٣,٣
	اليسانس	١٩	١٤	٥	—	—	٧٣,٦
	السنة الثانية	٣١	١٥	١٤	٢	—	٥٢
	السنة الأولى	١٤١	٧٢	٦٨	١	—	٥١,٥
	القسم الإعدادى	١١٨	٨٥	٣١	٢	—	٧٣
مايو ١٩٣٦	الجملة	٣٠٩	١٨٦	١١٨	٥	—	٦١
	اليسانس	١٢٢	١١٦	٢	٤	—	٩٨
	السنة الثانية	٢٣٦	٢١١	١٧	٨	—	٩٢,٥
	السنة الأولى (قديم)	٣٥٩	٢٧١	٧٨	١٠	—	٧٧,٦
	السنة الأولى (جديد)	٣٩٧	٢٩٨	٧١	٢٨	—	٨٠,٧
أكتوبر ١٩٣٦	القسم الإعدادى	١٨٩	٩٧	٨٠	١٢	—	٥٤,٨
	الجملة	١٣٠٣	٩٩٣	٢٤٨	٦٢	—	٨٠,٧
	المعادلة	٥	٢	٣	—	—	٤٠
	اليسانس	٧	٥	٢	—	—	٧١,٤
	السنة الثانية	٢٧	٢٣	٤	—	—	٨٥
أكتوبر ١٩٣٦	السنة الأولى (قديم)	٩٣	٧٢	١٥	٦	—	٨٢,٧
	السنة الأولى (جديد)	١٠٨	٥٥	٣٥	١٨	—	٦١,١
	القسم الإعدادى	٧٨	٤٥	٢٧	٦	—	٧٠
	الجملة	٣١٣	٢٠٠	٨٣	٣٠	—	٧٤

(تابع) إحصاء بنتيجة اليسانس والنقل والمعادلة

تاريخ الامتحان	السنة الدراسية	م	ناقصون	راسبون	فائزون	مجموعاً فائزون ٦٨ سنة ١٩٣٧	نسبة الناجحين في المائة
مايو ١٩٣٧	اليسانس	٢٣٤	١٤٥	٨٣	٦	—	٦٣,٦
	السنة الثانية (قديم) . .	٣٤٢	٢٢٤	٩٨	٢٠	١٠٢	٦٩,٥
	السنة الثانية (جديد) . .	٣٥٤	٢٨٠	٦٤	١٠	٧٧	٨١,٤
	السنة الأولى (قديم) . .	٢١١	١١٥	٨٤	١٢	٤١	٥٧,٧
	السنة الأولى (جديد) . .	٧٦٧	٤٠٢	٣٠١	٦٤	١٠٩	٥٧,١
	الجملة . .	١٩٠٨	١١٦٦	٦٣٠	١١٢	٣٢٩	٦٤,٨
أكتوبر ١٩٣٧	المعادلة . .	٣	١	—	—	—	٣٣,٣
	اليسانس	٨٢	٦٣	٢٠	—	—	٧٥,٩
	السنة الثانية (قديم) . .	١٠٠	٥٨	٤٢	—	—	٥٨
	السنة الثانية (جديد) . .	٦٤	٣٧	٢٧	—	—	٥٧,٨
	السنة الأولى (قديم) . .	٩٦	٥٦	٤٠	—	—	٥٨,٣
	السنة الأولى (جديد) . .	٣٦٥	١٦٩	١٩٦	—	—	٤٦,٣
مايو ١٩٣٨	الجملة . .	٨٠٧	٣٨٣	٣٢٥	—	—	٥٩,٢
	اليسانس	٣١١	٢٣٢	٧٣	٦	—	٧٦
	السنة الثانية (قديم) . .	٢٣٠	١٤٦	٨٠	٤	٤	٦٤,٦
	السنة الثالثة (جديد) . .	٣١٤	٢٨٣	٢٦	٥	—	٩١,٧
	السنة الثانية (جديد) . .	٦٠٠	٣٥٩	٢١٧	٢٤	—	٦٢,٣
	السنة الأولى (جديد) . .	٩٨٢	٦١١	٢٨٤	٨٧	٥	٦٨,٥
مايو ١٩٣٨	السنة الأولى (قديم) . .	٤٣	٣٥	٤	٤	—	٩٠
	الجملة . .	٢٤٨٠	١٦٦٦	٦٨٤	١٣٠	٩	٦٧,٤
	المعادلة . .	٣	١	٢	—	—	٣٣,٣

(تابع) إحصاء بقتيجة اليسانس والنقل والمعادلة

تاريخ الامتحان	السنة الدراسية	مجموع	مجتوبون	راسبونون	فائزون	حرموا من الامتحان	نسبة الماجبون في الثالثة
اكتوبر ١٩٣٨	اليسانس	٨٤	٥٤	٢٢	٨	—	٧١
	السنة الثانية (قديم)	٨٧	٥٧	٢٧	٣	—	٦٧,٨
	السنة الثالثة (جديد)	٣٠	٢٦	٤	—	—	٨٦,٦
	السنة الثانية (جديد)	٢٣٥	١٦٣	٥٩	١٢	—	٨٧,٨
	السنة الأولى (جديد)	٣٢٢	١٣٢	١٤٦	٤٤	—	٥٠
	السنة الأولى (قديم)	٣٥	٨	١٩	٨	—	٣٠
		٧٩٣	٤٤٠	٢٧٧	٢٦	—	٦١,٣
مايو ١٩٣٩	اليسانس (جديد)	٣٠٩	٢٥٠	٥١	٨	—	٨٢
	اليسانس (قديم)	٢٢٧	٩٩	١٢٣	٥	—	٤٤,٦
	السنة الثالثة (جديد)	٥٣٦	٤٨٩	٤٢	٥	—	٩٣
	السنة الثانية (قديم)	٢٨	١٢	١٢	٤	—	٥٠
	السنة الثانية (جديد)	٧٠١	٥١٠	١٨٠	١١	—	٧٤
	السنة الأولى	٢٥٢	١٩٠	٤٢	٢٠	—	٨٢
	المجملة	٢٠٥٣	١٥٥٠	٤٥٠	٥٣	—	٧٧,٥
فرع اسكندرية	المعادلة	٥	٤	١	—	—	٪٠.٨٠
	السنة الثانية	٩٤	٦٣	٣٠	١	—	٦٧,٧
	السنة الأولى	٤٨	٣٣	١١	٤	—	٨٠
	اليسانس (جديد)	٥٧	٣٧	١٧	٣	—	٪٠.٦٨,٥
	اليسانس (قديم)	١٢٥	٥٥	٦٨	٢	—	٤٤,٧
	اليسانس (قديم) خارجون	٦	١	٢	٣	—	٢٢,٣
	السنة الثالثة (جديد)	٤٣	٣١	١٢	—	—	٧٢
اكتوبر ١٩٣٩	السنة الثانية (قديم)	١٣	١٢	١	—	—	١٣,٣
	السنة الثانية (جديد)	١٨٥	١٠٥	٧٢	٨	—	٦٠
	السنة الأولى	٤٣	٢٤	١٢	٧	—	٧٠
	المجملة	٤٧٢	٣٦٥	١٨٤	٢٣	—	—
	فرع اسكندرية	٣١	٢٣	٧	١	—	٪٠.٧٦
	السنة الثانية	١٢	٦	٣	٣	—	٦٦,٦
	السنة الأولى						

إحصاء بنتائج امتحان دبلومات الدراسة العليا

إبتداء من مايو سنة ١٩٢٧

نسبة الناجحين في المائة	ناجحون	جملة	
			دور مايو سنة ١٩٢٧ :
٥٠	٢	٤	دبلوم القانون الخاص
			دور أكتوبر سنة ١٩٢٧ :
٣٣,٣	٢٠	٦	دبلوم القانون الخاص
			دور يناير سنة ١٩٢٨ :
—	—	٤	دبلوم القانون الخاص
٥٠	١	٢	د . د العام
—	—	١	د الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٢٨ :
—	—	١	دبلوم القانون الخاص
٥٠	٣	٦	د . د العام
٢٥	٢	٨	د الاقتصاد السياسي
			دور أكتوبر سنة ١٩٢٨ :
٦٧	٢	٣	دبلوم القانون الخاص
١٠٠	٥	٥	د . د العام
٥٠	٤	٨	د الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٢٩ :
٣,٦	٧	١١	دبلوم القانون الخاص
٧٨	٧	٩	د . د العام
٨٨	٧	٨	د الاقتصاد السياسي
			دور أكتوبر سنة ١٩٢٩ :
٦٧	٤	٦	دبلوم القانون الخاص
٢٥	١	٤	د . د العام
١٠٠	١	١	د الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٣٠ :
٤٠	٤	١٠	دبلوم القانون الخاص
٢٤	٤	١٧	د . د العام
—	—	٤	د الاقتصاد السياسي

(تابع) إحصاء بنتائج امتحان دبلومات الدراسة العليا

نسبة الناجحين في المائة	ناجحون	جملة	
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٠ :
٦٣	٥	٨	دبلوم القانون الخاص
٣١	٤	١٣	» » » » »
٧٥	٣	٤	» » » » »
			دور مايو سنة ١٩٣١ :
٨٠	٤	٥	دبلوم القانون الخاص
٦٧	٢	٣	» » » » »
٦٧	٤	٦	» » » » »
			دور أكتوبر سنة ١٩٣١ :
١٠٠	١	١	دبلوم القانون الخاص
١٠٠	١	١	» » » » »
٤٠	٧	٥	» » » » »
			دور مايو سنة ١٩٣٢ :
٦٠	٦	١٠	دبلوم القانون الخاص
٨٣	٥	٦	» » » » »
٥٠	١	٧	» » » » »
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٢ :
٧٥	٣	٤	دبلوم القانون الخاص
—	—	١	» » » » »
٥٠	١	٧	» » » » »
			دور مايو سنة ١٩٣٣ :
٨٣	٥	٦	دبلوم القانون الخاص
٧٥	٦	٨	» » » » »
١٠٠	١	١	» » » » »
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٣ :
١٠٠	٧	٧	دبلوم القانون الخاص
١٠٠	١	١	» » » » »
١٠٠	١	١	» » » » »

(تابع) إحصاء بنتائج امتحان دبلومات الدراسة العليا

نسبة الناجحين في المائة	ناجحون	جملة	
			دور مايو سنة ١٩٣٤ :
١٠٠	٥	٥	دبلوم القانون الخاص
٨٠	٤	٥	دبلوم القانون العام
٥٠	٣	٦	دبلوم الاقتصاد السياسي
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٤ :
—	—	—	دبلوم القانون الخاص
—	—	١	دبلوم القانون العام
٦٠	٣	٥	دبلوم الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٣٥ :
٥٠	٤	٨	دبلوم القانون الخاص
٦٦,٦	٦	٩	دبلوم القانون العام
٧٠	٧	١٠	دبلوم الاقتصاد السياسي
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٥ :
٦٦,٦	٤	٦	دبلوم القانون الخاص
٥٠	١	٥	دبلوم القانون العام
٢٠	١	٢	دبلوم الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٣٦ :
٦٦	٨	١٣	دبلوم القانون الخاص
٦٢,٥	٥	٨	دبلوم القانون العام
—	—	٢	دبلوم الاقتصاد السياسي
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٦ :
٤٦	٦	١٣	دبلوم القانون الخاص
٥٧	٤	٧	دبلوم القانون العام
٥٠	١	٢	دبلوم الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٣٧ :
٨٣,٣	١٥	١٨	دبلوم القانون الخاص
٤٦,٦	٧	١٥	دبلوم القانون العام
٤٠	٤	١٠	دبلوم الاقتصاد السياسي

(تابع) إحصاء عن نتائج إمتحانات دبلومات الدراسة العليا

نسبة الناجحين في المائة	ناجحون	جدة	
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٧ :
٢٨,٥	٢	٧	دبلوم القانون الخاص
٥٣,٨	٧	١٣	» » » » »
٦٣,٦	٧	١١	» الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٣٨ :
٥٣,٥	١٥	٢٨	دبلوم القانون الخاص
٦٢,٥	١٠	١٦	» » » » »
٦٢,٥	٥	٨	» الاقتصاد السياسي
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٨ :
٦٥,٢	١٥	٢٣	دبلوم القانون الخاص
٣٠	٢	٧	» » » » »
٩٠	٩	١٠	» الاقتصاد السياسي
			دور مايو سنة ١٩٣٩ :
٥٠	٦	١٢	دبلوم القانون الخاص
٦١	١٩	٣١	» » » » »
٦٠	٦	١٠	» الاقتصاد السياسي
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٩ :
٧٤	١٧	٢٣	دبلوم القانون الخاص
٥٢,٤	١١	٢١	» » » » »
٥٠	٣	٦	» الاقتصاد السياسي

إحصاء بنتائج امتحان المعاهد: ابتداء من مايو سنة ١٩٣٣

في المائة أسبب الفاجين	تاجسون	جدة	
			دور مايو سنة ١٩٣٣ :
٤٣	٦	١٤	معهد الدراسات المالية
٢٨	١٢	٤٣	» » » » » الجنائية
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٣ :
٣٧,٥	٣	٨	معهد الدراسات المالية
٢٦	٩	٣٤	» » » » » الجنائية
			دور مايو سنة ١٩٣٤ :
٢١	٤	١٩	معهد الدراسات الجنائية
٥٠,٥	٥	٩	» » الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٤ :
٤٣	٦	١٥	معهد الدراسات الجنائية
٤٥	٢	٥	» » الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
			دور مايو سنة ١٩٣٥ :
٥٠	٣	٦	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٥ :
٦٠	٣	٥	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
			دور مايو سنة ١٩٣٦ :
٦٠	٣	٥	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
١٠٠	٢	٢	(الشعبة المالية)
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٦ :
٥٠	١	٢	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
١٠٠	٤	٤	(الشعبة المالية)

(تابع) إحصاء نتائج امتحانات المعاهد

نسبة النجاحين في المادة	الاجمعيون	درجة	
			دور مايو سنة ١٩٣٧ :
٣٣,٣	٢	٦	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
١٠٠	٣	٣	(الشعبة المالية)
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٧ :
٦٠	٣	٥	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
١٠٠	٢	٢	(الشعبة المالية)
٧٧,٧	٧	٩	معهد العلوم الجنائية (سنة أولى)
			دور مايو سنة ١٩٣٨ :
١٠٠	١	١	معهد العلوم الجنائية { سنة أولى
١٠٠	٣	٣	{ سنة ثانية
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٨ :
٥٠	١	٢	معهد العلوم الجنائية { سنة أولى
٥٠	٢	٤	{ سنة ثانية
			دور مايو سنة ١٩٣٩ :
٣٣,٣	١	٣	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
—	—	١	معهد العلوم الجنائية { سنة أولى
١٠٠	٤	٤	{ سنة ثانية
			دور أكتوبر سنة ١٩٣٩ :
—	—	٤	معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)
١٠٠	٢	٢	معهد العلوم الجنائية { سنة أولى
—	—	—	{ سنة ثانية

الطلبة المتفوقون الذين نالوا الجائزة

في السنة الدراسية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

(١) جائزة السيد جون سكوت :

٦ ^{جيه} لاول الليسانس : أمين محمد بدر أحمد أفندي
٤ لثاني الليسانس : ضياء الدين عارف أفندي

(٢) جائزة المرحومة عائشة صديقة هانم .

٥ ^{جيه} لاول الليسانس : أمين محمد بدر أحمد أفندي

(٣) جائزة نقابة المحامين :

٥ ^{جيه} استحقها عبد المنعم عبد الفتى القاضي أفندي : في الشريعة الاسلامية
(في السنة الاولى)

٥ ^{جيه} استحقها مصطفى بشير ابراهيم أفندي : في القانون المدني (في السنة الثانية)
٥ ^{جيه} استحقها محمد أبو الفضل خنفي مسعود أفندي : في قانون العقوبات (في السنة الثالثة)
٥ ^{جيه} استحقها ضياء الدين عارف أفندي : قانون المرافعات (في الليسانس)

(٤) جائزة السيد ملكولم مكرت :

٩٠٠ ^{جيه} ٣ استحقها مصطفى بشير أفندي : في القانون المدني (في السنة الثانية)
٩٠٠ ٣ د أمين محمد بدر أحمد أفندي : في القانون الجنائي (قانون
العقوبات وتحقيق الجنايات في السنوات الثانية والثالثة والرابعة)

(٥) جائزة بنك مصر :

٢٠ ^{جيه} — استحقها أحمد أحمد عبد الغفار أفندي وعبد الحميد فهمي أفندي
(أولا التاجحين في دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي) .

(٦) جائزة المنفور له محمد توفيق نسيم باشا :

ربيع فدان لاول الليسانس : أمين محمد بدر أحمد أفندي

أسماء الناجحين في الامتحانات النهائية

١ — الدكتوراه في القانون

- الدكتور مصطفى كامل (بدرجة جيد جداً) مع تبادل الرسالة
 د أحمد عبد القادر الجمال (جيد)
 د عثمان خليل عثمان (جيد جداً) مع تبادل الرسالة وتهنئة اللجنة
 د جابر جاد عبد الرحمن (د د د)

الدور الأول سنة ١٩٣٩

٢ — دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص

- ١ عبد المنعم أحمد الشرقاوى أفندى ٤ محمد صادق الرشيدي أفندى
 ٢ عبد المنعم فرج الصده » ٥ صالح أحمد صالح »
 ٣ محمد فؤاد الرشيدي » ٦ سعيد كامل سعيد »

٣ — دبلوم الدراسة العليا في القانون العام

- | | | | |
|----|-----------------------|-------|-----------------------|
| ١ | منير حبشى | أفندى | مع مرتبة الشرف الأولى |
| ٢ | أنطون أسكندر كورك | » | » » » » |
| ٣ | رموف كحيل | » | الثانية » » » » |
| ٣ | فكتور البير تاجر | » | » » » » |
| ٥ | رموف يوسف حمصى | » | » » » » |
| ٥ | م محمد على نشأت | » | » » » » |
| ٧ | ميناس أسعد عبد الملك | » | » » » » |
| ٨ | محمد الصادق مهدى | » | » » » » |
| ٩ | حسين رموف | » | » » » » |
| ١٠ | محمد سيد أحمد الجومرى | » | |
| ١١ | على إبراهيم الرجال | » | |

١٢	ابراهيم صبرى	أفندى	١٦	الآنسة قوت القلوب حامد
١٣	وديع حكيم	د	١٧	الياس ديوس أفندى
١٤	حسين فايد فريد	د	١٨	أبو الوفا الزهدى محمد د
١٥	عبد الفتاح محمد عمران د	١٨ م	محمد مختار القاضى د	

٤ — دبلوم الدراسة العليا فى الاقتصاد السياسى

١	أحمد أحمد عبد الغفار	أفندى
١ م	عبد الحميد فهمى	د
٢	حسين زكى توفيق	د
٤	أنور عبد السلام القباني	د
٥	لويس لانسج صدق	د
٦	موسى دياب	د

٥ — معهد الدراسات الاقتصادية والمالية (الشعبة الاقتصادية)

١	عبد الحكيم محمد البهائى	أفندى
---	-------------------------	-------

٦ — معهد الدراسات الجنائية

١	عبد الرازق الكاشف	أفندى	مع مرتبة الشرف الثانية
٢	محمد صفوت عبد النعيم	د	د د د الثانية
٣	فؤاد محمود على	د	
٤	أحمد أحمد الأرنؤطى	د	

٧ — معادلة القيسانين فى القوانين المصرية

١	أنور بكير	أفندى
٢	الدكتور على سليمان	د
٣	عمر بمدوح مصطفى	د
٤	جان زيد نبرج	د

٨ — ائیسانس فی الحقوق (نظام جدید)

الأول	أمین محمد بدر أحمد	أفندی	مع مرتبة الشرف الأولى
الثانی	ضیاء الدین طارف	»	»
الثالث	عبد المتعم السعید البدر اوی	»	مع مرتبة الشرف الثانية
٤	سعد الدین عطیه	»	مع مرتبة الشرف الثانية
٥	أحمد زکی الشیخی	»	مع مرتبة الشرف الثانية
٦	محمد عبد الوهاب خلیل	»	مع مرتبة الشرف الثانية
٧	أحمد محمد محمد ابراهیم	»	م ٢٥ زکی نعمام میخائیل أفندی
٨	محمد حللی مراد	»	م ٢٥ محمد ثابت أحمد رضوان الجبالی
٨ م	محمود عزیز الدین سالم	»	م ٢٥ نوبه حکیم تناغرو
١٠	حسن زکی الابراشی	»	٢٩ محمود نور الدین
١٠ م	م شفیق اسماعیل کاشف	»	٣٠ حسن أنور طه حبيب
١٢	محمد حسن رشدى	»	م ٣٠ محمد السید السید رفاعی
١٣	محمد عبد العزیز یوسف فهمی	»	م ٣٠ محمد محمد أبو فریظه
١٤	یحیی عبد الباقی المغربی	»	٣٣ آیوب فهمی عبد الملاك
١٥	أحمد مختار قطب	»	م ٣٣ حسین محمود السید عبد اللطیف
١٥ م	نصر الدین حسن عزام	»	م ٣٣ ریاض عبد الحافظ عمرو
١٧	حسین سعد سامع	»	م ٣٦ عبد الرحمن ابراهیم البسام
١٧ م	محمد عبد العزیز حسن سعد	»	م ٣٦ محمد مصطفی الکیکی
١٩	حسین حامد قنديل	»	٣٨ اسماعیل أحمد محمد نصار
١٩ م	عبد العزیز محمد المسیری	»	م ٣٨ عبدالشافی ابوبکر محمد أحمد خلف الله
١٩ م	محمد طه البشیر	»	م ٣٨ فیکتور حبيب مشرق
٢٢	عبد الرازق أحمد آل حمود	»	م ٣٨ محمود السید محمد بکری الصدفی
٢٣	حنا ناروز حنا	»	٤٢ محمود أحمد حسین أبو حسین
٢٣ م	محمود محمد یوسف	»	٤٣ حنا عطا الله حنا
٢٥	حافظ محمد ابراهیم	»	م ٤٣ خلیل السوز

- ٤٣ م عبد العزيز شمردل محمد على أفندي ٧٣ ابراهيم السعيد ذكرى أفندي
 ٤٦ محمد حسين محمود عبد الباقي ٧٣ م أحمد ابراهيم ابراهيم عشره
 ٤٦ م منير لطف الله شرفاوى ٧٣ م سليم راشد أبو زيد
 ٤٨ سامى غايوس اسحق ٧٣ م محمد عبد الفتاح السبكي
 ٤٩ عبد الستار جبره ٧٣ م نصرى دميان ميخائيل
 ٤٩ م فيكتور جرجس منصور ٧٨ ابراهيم المتولى محمد سعده
 ٥١ حسن على محمد أبو زهرة ٧٨ م حسن خميس أبو هيف
 ٥١ م حسين كامل ٧٨ م عبد المحسن محمد رحيم دعبس
 ٥١ م محمد توفيق محمد قداح ٨١ م محمد بهجت محمود عتيبه
 ٥١ م محمد صالح أبو يوسف ٨٢ م كامل تمام سليم
 ٥١ م يوسف محمد أحمد شحاته ٨٢ م محمد عبد الستار على
 ٥٦ عبد السلام حسن بدوى ٨٢ م محمد فتحى محمود
 ٥٧ صالح حننى السيد ٨٥ الآنة اصلاح الشريفي على
 ٥٧ م عبد الحالى يوسف حسن ٨٥ م محب محمد القصي
 ٥٧ م فيصل عبد الرحمن شبيندر ٨٥ م محمد خضرى محمد
 ٦٠ م عبد المجيد النحاس ٨٥ م نصر الدين عادل شرف
 ٦٠ م أحمد الدرديري هفني حسن دعان ٨٩ أنور الاحمدى الفاذل
 ٦٠ م صلاح توفيق كامل ٨٩ م محمد بهاء الدين الخطيب
 ٦٠ م محمد السيد الشكعة ٨٩ م محمود على محمد الوكيل
 ٦٤ جوزيف بشارة ٩٢ م أميل خورى
 ٦٤ م محمد أبو العباس محمد جبر ٩٢ م أنور حسن بن مرزوق
 ٦٤ م محمود مصطفي أحمد عوض الله ٩٢ م حسين عبد الكريم الخطيب
 ٦٧ ابراهيم كرلس ابراهيم ٩٢ م على قابيل
 ٦٨ أحمد محمد ابراهيم ٩٢ م محمد عبد السلام الرفي
 ٦٨ م عبد العزيز هفني ٩٢ م محمد فهدى السيد
 ٦٨ م عبد المجيد عيسى ٩٢ م منصور فيكتور يانكي
 ٦٨ الآنة عطيات أحمد كلخل الخربوطلى ٩٩ صلاح الدين حسن الخربوطلى
 ٦٨ م وليم اسكندر حنا أفندي ٩٩ م محبوب على محبوب البكاشف

- ٩٩ م محمد حسين ابراهيم موسى أفندي
 ١٠٢ م أحمد لطفى محمد حسونه
 ١٠٢ م مصطفى فؤاد عبد الفتى محمود
 ١٠٢ م نمر واسيلي ساويرس
 ١٠٥ م عبد الفتاح عامر مبروك
 ١٠٥ م محمد توفيق محمود عبد الحكيم
 ١٠٥ م محمد زهدى عفيفى
 ١٠٨ م بشرى فام يعقوب
 ١٠٨ م حسن محمد ابراهيم الشهاوى
 ١٠٨ م عوض خليفة السيد البوير
 ١٠٨ م محمد محمد حسنين
 ١١٢ السيد ابراهيم مصطفى
 ١١٢ م أنطون اسكندرا كليمندوس
 ١١٢ م سلامه عبدالعال سلامه مخلوف
 ١١٢ م صالح على صالح
 ١١٢ م محمد أحمد رضوان يبرس
 ١١٢ م محمد أحمد محمد المتياوى
 ١١٢ م محمد السيد الوكيل
 ١١٢ م محمد نجيب حسين المستكاوى
 ١١٢ م محمود عبد القادر حمزه
 ١٢١ م حسن عز الدين
 ١٢١ م عبد اللطيف أحمد شاهين
 ١٢٣ م فؤاد سالم الناضورى
 ١٢٤ م الكسندر مرقص ميخائيل
 ١٢٤ م صيغى ميخائيل لوقا ألزق
 ١٢٤ م عدلى عبد الشهيد بشاى
 ١٢٧ م اسماعيل على جمال الدين
 ١٢٧ م عبدالرحمن سدى ابراهيم أبو طالب
 ١٢٨ م عبد الرؤف سيد عبد الله أفندي
 ١٢٨ م عبد القادر مصطفى عبد الفتى
 ١٢٨ م عبد المنعم اسماعيل جيمى
 ١٢٨ م محمد حسنى العشماوى
 ١٣٣ م أحمد ابراهيم خليل
 ١٣٣ م السيد البدوى عبده الشعراوى
 ١٣٣ م توفيق محمد يوسف راضى
 ١٣٣ م صلاح الدين التامى
 ١٣٣ م على صلاح الدين
 ١٣٨ م موريس ديمترى مقار
 ١٣٩ م البرت سليم المتقبادى
 ١٣٩ م حسين محمود ابراهيم سليمان
 ١٣٩ م رمسيس صالح سليمان
 ١٣٩ م الأنسة قدرية منصور اسماعيل
 ١٤٣ م عبد الكريم أحمد أفندي
 ١٤٣ م مصطفى على عوض خضر
 ١٤٥ م سليمان بدرى على بدرى
 ١٤٥ م عبد الحميد عبدالعزيز أحمد
 ١٤٥ م محب الدين محمد سعد
 ١٤٥ م محمد حلمى سلام عبد السلام
 ١٤٥ م يونس على سليمان ثابت
 ١٥٠ م أحمد عبد المعطى غنيم
 ١٥٠ م زكريا ابراهيم لاشين
 ١٥٠ م عبدالله يباوى صليب
 ١٥٠ م على محمد سالم
 ١٥٤ م محمد عبد الوهاب مهدى سليم
 ١٥٥ م محمد حامد داود
 ١٥٥ م محمد رشدى محمد نمان

١٥٥ م محمد متولى صر	أفندى	١٨٠ م محمد محمد منصور	افندى
١٥٥ م محمود اسماعيل	•	١٨٠ م الآنسة هدى على شمس الدين	
١٥٥ م مصطفى محمود سلطان	•	١٨٧ م جلال الدين محمد توفيق صر	•
١٦٠ أديب نخلة تادرس القصبي	•	١٨٧ م صلاح الدين محمد حلمي	•
١٦٠ م على البيوى	•	١٨٧ م فوزى جورجى ميخائيل	•
١٦٠ م على سيد فرغلى	•	١٩٠ م فؤاد حسين والى	•
١٦٠ م محمد عبد الحميد حزاوى	•	١٩٠ م وفيق جلال	•
١٦٤ داود اسحق حنا	•	١٩٢ م جرجس يعقوب صليب	•
١٦٤ م محمد عمر زيدان	•	١٩٢ م عبد الوهاب السيد الشوربجى	•
١٦٤ م محمد ماهر محمد	•	١٩٢ م على كامل الحماصى	•
١٦٧ م أحمد منتصر مصطفى	•	١٩٢ م محمود شحاته على	•
١٦٧ م عبد العظيم على مصطفى	•	١٩٦ م عبد الحميد المذب صقر	•
١٦٩ الآنسة آمال محمد الشماوى	•	١٩٧ م مجدى بطرس بشاى	•
١٦٩ م عبد الرحمن الجليلي	•	١٩٧ م يوسف كامل غبريال	•
١٦٩ م عبد الوهاب عبد الرسول الدسوقي	•	١٩٩ م حسن محمود درويش	•
١٦٩ م محمد غالب بهجت	•	١٩٩ م سعيد عبد الباقي محمود	•
١٦٩ م موريث عطا الله المتقيادى	•	١٩٩ م محمد أحمد خليل القباني	•
١٧٤ ثابت بشاى دميان	•	١٩٩ م مصطفى عبد الخالق عابد	•
١٧٤ م جمال أحمد الشريف	•	١٩٩ م مصطفى محمد مهران	•
١٧٤ م محمد على حسن الرشيدى	•	٢٠٤ م حسنين رفعت محمد حسنين	•
١٧٧ م أحمد إكرام برعى	•	٢٠٤ م محمد على جنيد	•
١٧٧ م عبد الفتى عبد الحميد الجرودى	•	٢٠٤ م محمد بهيج زاهر	•
١٧٧ م محمد عبد البليم بركات	•	٢٠٧ م صلاح الدين أحمد الشريف	•
١٨٠ م أبو بكر عبد الرحمن أبو بكر	•	٢٠٧ م لطفى هايل أبادير	•
١٨٠ م أحمد على ثابت	•	٢٠٧ م ناصر الدين مرسى محمود	•
١٨٠ م أحمد محمد سيد أحمد	•	٢١٠ م أحمد محمد على	•
١٨٠ م السيد مصطفى كريم	•	٢١٠ م محمد رفعت	•
١٨٠ م فؤاد موسى صالح	•	٢١٠ م محمد عبد الحميد ابراهيم صالح	•

٢١٣	حسن محمد المزباوى	أفندى	٢٣٢	المرسى السيد الجومرى	أفندى
٢١٣	م صلاح الدين أبو زيد	د	٢٣٢	م محمد نجيب حلى	د
٢١٥	ابراهيم أحمد أبو زيد كدوانى	د	٢٣٤	صلاح الدين محمود يوسف	د
٢١٥	م محمد حلى حسين	د	٢٣٤	م على عبده على الجيار	د
٢١٧	السيد أحمد على عمر	د	٢٣٦	حسن محمد نور الدين	د
٢١٧	م محمد فتحى	د	٢٣٧	أحمد محمد أمين السلاوى	د
٢١٩	حلى حنا جرجس عطيه	د	٢٣٧	م سيدهم سليمان سيدهم	د
٢١٩	م رشدى رزق بقطر	د	٢٣٧	م فتحى محمد عبد المجيد القرموطى	د
٢١٩	م ولسن وهبه نخله	د	٢٤٠	حسن محمد عبد العزيز	د
٢٢٢	اسماعيل عبد الحافظ فكرى	د	٢٤٠	م زكى سليمان الحكيم	د
٢٢٢	م محمد عبد السمیع ابراهيم	د	٢٤٠	م محمد أحمد شبانه	د
٢٢٢	م محمد محمد عامر محبوب	د	٢٤٠	م محمد أنور اسماعيل حجازى	د
٢٢٥	الشهاوى محمد على حجازى	د	٢٤٤	ابراهيم الدسوقي على البسبونی	د
٢٢٥	م أنور عبد الحميد يوسف	د	٢٤٤	م ابراهيم مناع فوزى	د
٢٢٥	م جرائد عزيز بطرس	د	٢٤٤	م أحمد كامل خليفة	د
٢٢٥	م زكى يوسف تادرس	د	٢٤٤	م حامد أحمد يونس	د
٢٢٥	م شكرى بولس فهمى	د	٢٤٤	م محمد فؤاد دسوقى	د
٢٢٥	م عبدالعزيز عبد القادر شاهين	د	٢٤٤	م محمد مصطفى حسن المخلاوى	د
٢٢٥	م عبد الغفار متولى	د	٢٤٤	م يوسف عز الدين القرماني	د

٩ — الاسانس في الحقوق (نظام قديم)

الأول	علي عباس علي	أفندي	٢٥ م سعيد شكرى زقله	أفندي
الثاني	فرج مكارى فرج	»	٢٧ عزت محمد صادق قايل	»
الثالث	حسين حسين حسين قاسم	»	٢٧ م أحمد عثمان عثمان سعد أبورايه	»
٤	محمد أحمد أحمد سعد	»	٢٩ أبو العنين أبو العنين السيد البنا	»
٥	محمد رفعت محمد لطفى	»	٢٩ م نظير السيد حسن درويش	»
٦	حسن عبد الحميد	»	٣١ ابراهيم سيد ابراهيم	»
٧	طه عبد المجيد زاهر	»	٣٢ حسن رسمى سليم	»
٨	محمد ابراهيم المسلمانى	»	٣٢ م محمد حلى نبوى حنوت	»
٩	عبد التواب مظهر الانصارى	»	٣٤ سيد أحمد عرفه	»
١٠	صموئيل بطرس غبريال	»	٣٤ م محمد السعيد نوار	»
١١	عبد المنعم محمد التويهى	»	٣٤ م وديع خليل يعقوب	»
١٢	فيروز منقريوس حنين	»	٣٧ حسن على خليفه سباق	»
١٣	بولس لبيب حنا	»	٣٧ م محمد فكرى شحاته الحلوجى	»
١٤	أحمد الديب عفيفى عبد الله	»	٣٧ م محمد محمد بصل	»
١٥	فهمى غالى عبد الملاك زراى	»	٣٧ م محمد مصطفى يس	»
١٦	أحمد نبيه المليجى	»	٣٧ م محمود الراغب	»
١٧	مبدل المنعم مصطفى دسوقى نور الدين	»	٤٢ أنور محمد شاكر	»
١٨	موسى شوقى احمد محمد عيسى	»	٤٢ م محمد طلعت أحمد عبد العاطى	»
١٩	حنين عبد القوى ابراهيم	»	٤٤ سليمان محمود ابراهيم جاد	»
١٩ م	عروض عبد الشهيد عوض	»	٤٥ جر جس يعقوب ميخائيل	»
٢١	أنور محمد على غزى	»	٤٥ م شفيق رفقى لطيف	»
٢١ م	عبد الله عبد المجيد عبدالعال قر	»	٤٧ حسين محمد محمد عمرو	»
٢٣	موسى محمد أحمد	»	٤٧ م محمد محمود فوزى	»
٢٤	عبد الرحمن أحمد على تمام جبارير	»	٤٩ عبد المنعم عبدالعزيز شعيب	»
٢٥	سامح محمد كامل عثمان	»	٤٩ م محمد عبده عبد الحى	»

٥١	أنس مرزوق	أفتدى	٧٦	سيد سعد الدين	أفتدى
٥٢	أمين رفعت أبوهيف	د	٧٦ م	كمال نخله	د
٥٢ م	أنور محمد توفيق	د	٧٦ م	عمود عبده عزام	د
٥٢ م	حسن عبد الحميد عثمان	د	٧٩	أحمد عبد الحميد الشريف	د
٥٢ م	عبد القادر مهدي مجاهد	د	٧٩ م	فايز عون الرفيق	د
٥٦	اميل حبيب بطرس العتر	د	٧٩ م	عمود محمد البكري	د
٥٦ م	عثمان حسن محمد الديب	د	٨٢ م	السيد حسنى سليم	د
٥٨	الآنسة عطيات محمد حسين الشافعى	د	٨٢	عبد العظيم محمد الشامى	د
٥٩	بسمك السويها	أفتدى	٨٢ م	الآنسة مفيدة عبد الرحمن	د
٥٩ م	عبد المنعم النحاس	د	٨٥	محمد حسام الدين سامى	د
٦١	الآنسة زينب رفعت	د	٨٥ م	أحمد على حسن	د
٦١ م	عبد الدين عارف	د	٨٧	عبد العزيز عبد الوهاب سالم	د
٦٣	احمد طلعت عبد العظيم	د	٨٨	أحمد عزمى	د
٦٣ م	غبريال منصور غبريال	د	٨٨ م	اسماعيل عبد الحميد ابراهيم	د
٦٣ م	عمود عبد المجيد	د	٨٨ م	بدر ابراهيم بدر	د
٦٦	أحمد ابراهيم أحمد	د	٨٨ م	چورچ حنا يوسف	د
٦٦ م	إدريس عبد السميع غيث	د	٨٨ م	صبحى جرجس	د
٦٨	اسماعيل اسماعيل محمد متصر	د	٨٨ م	عبد الجليل أمين الغمرى	د
٦٩	أحمد شبكه	د	٨٨ م	عبد الحميد التجارى	د
٦٩ م	السيد عبد العزيز هندى	د	٨٨ م	عماد الدين عبد الحميد	د
٧١	عبد المنعم شليل الزينى	د	٨٨ م	عياد عبد المسيح خليل	د
٧١ م	وديع ناشد حنا	د	٨٨ م	محمد تمام محمود على جاب الله	د
٧٣	أحمد محمود عبد النبى	د	٨٨ م	محمد مصطفى فريد خليفه	د
٧٣ م	أنطون ميخائيل أنطونيوس	د	٨٨ م	مصطفى أحمد محمد اسماعيل	د
٧٥	كمال تمام عبد العليم	د			

الدور الثاني سنة ١٩٣٩

١ - دبلوم القانون الخاص

١	عبد الباسط محمد جميعي	أفدى	مع مرتبة الشرف الثانية
٢	عبد العزيز أبو خطوه	١٠	عبد الرازق حسين الجبل أفدى
٣	زكي بسطوروس	١٠	لطيف جرجس يوسف
٤	محمد حلي كساب	١٢	عبد الكريم فهمي
٥	أحمد محمد بريري	١٢	محمد فهد الطرابلسي
٦	حامد أبو بكر الدمرداش	١٢	شكري توفيق مكاوي
٧	محمد كامل عباس	١٥	محمد محمد سلامة
٨	جمال الدين الغنيمي	١٥	محمد أحمد صادق
٩	فؤاد عبد العزيز سراج الدين	١٧	محمد مختار مذكور

٢ - دبلوم القانون العام

١	مجدى حلم دوس	أفدى	مع مرتبة الشرف الاولى
٢	البرت الياس ثابت	٥	م أنور بكير أفدى
٣	حسين عوض	٨	ميشيل اسكندر شنوده
٤	عبد الحى عبد المجيد حجازى	٩	رياض محمود مفتاح
٥	عنان كامل أرناؤوط	١٠	على حسن مصطفى
٥	م أحمد رجائي العشماوى	١١	أنور مصطفى الالهوانى

٣ - دبلوم الاقتصاد السياسى

١	عبد الرحيم محمد فراج	أفدى
٢	على عبد العظيم	
٣	فتحي عبد المنعم الاوتري	

٤ - دبلوم المدارس الجنائية

١	خليل جمال الدين أفدى	٢	سعيد كامل سعيد أفدى
---	----------------------	---	---------------------

٥ - اليسانس في الحقوق (نظام جديد)

١	كمال حامد علام	أفندى	١٩	أحمد حسن عمر	أفندى
٢	محمود عيسوى	د	١٩	عبد الملك داود بقطر	د
٣	محمد عبد الرحيم محمد المولد	د	٢١	أحمد هادى	د
٤	كمال محمد المرصفى	د	٢١	محمد عبد المنعم عبد المجيد حتاته	د
٥	عبدى طاهر نور	د	٢٣	شفيق عبد القادر عبد الرازق	د
٦	البر عثم عبد الملك	د	٢٣ م	محمد ابراهيم حسن النجار	د
٧	محمد سعيد عقل غيث	د	٢٣ م	محمد كريم خير الله	د
٧ م	محمد طليل راشد	د	٢٦	أحمد رضا قزوينى	د
٩	محمد المعز بالله عز العرب	د	٢٦ م	أحمد عبد المجيد بهجت	د
١٠	عبدى شراى	د	٢٦ م	أحمد لطفى ابراهيم	د
١١	أحمد جمال الدين يوسف	د	٢٦ م	محمد ابراهيم السيد عطيوه	د
١١ م	عثمان عبد الحفيظ عثمان	د	٣١	حنين زكى توفيق	د
١٣	أحمد لطفى دسوقى عبد السلام	د	٣٢	بهاء الدين محمد سامى	د
١٤	سليمان طلعت الهادى أباطه	د	٣٣	أحمد فوزى ابراهيم	د
١٤ م	إميل اسكندر حنا	د	٣٣ م	محمد عبده ابراهيم	د
١٤ م	لويس ذكرى ويصا	د	٣٣ م	أبو بكر حسن على أبو العلا	د
١٤ م	محمد محمد أحمد سليم	د	٣٣ م	جورج طنبوس حنا	د
١٨	فتحى عبد العزيز على البهاوى	د	٣٣ م	جرجس مسيحه جرجس	د

(نظام قديم)

١	محمد أحمد حمدى ثابت	أفندى	٥	نصيف مرقس حنا	أفندى
٢	عبد الحميد شحات على حسن	د	٦	محمد ماهر رياض	د
٣	محمد حسين عبد المتعال	د	٧	محمد فهمى مصطفى أبو غدیر	د
٤	محمد عبد الكريم حسن	د	٨	على جمال الدين أحمد	د

٩	صلاح الدين محمد صابر	أفندي	٣٣	الحسين مصطفى مصطفى	أفندي
٣٩	محمد جمال الدين أمين	د	٣٣٣	محمد توفيق السيد يوسف	د
٣٩	محمد أمين أحمد محي الدين	د	٣٥	حسن علي حسين المطار	د
١٢	محمود السيد عمر المصري	د	٣٣٥	عباس محمد عبد الرحمن أبو شبيب	د
١٣	ظريف تادرس	د	٣٣٥	عبد العليم علي بنه	د
٣١٣	محمد فتحي محمد نصر الدين	د	٣٨	إيلي يوسف مسعودة	د
١٥	محمد فؤاد عبد الرحيم مسعود	د	٣٣٨	عوض مصطفى بدر	د
١٦	رياض أحمد علي الخولي	د	٣٣٨	محمد محمود سعيد	د
٣١٦	عبد المنعم أسعد شاهين	د	٣٣٨	يوسف عز الدين أحمد غبده	د
١٨	عباس عبد السلام الكيلاني	د	٤٢	العشري أبو فريخه	د
١٩	حسن الأنور خليل	د	٣٤٢	حسين أحمد البنا	د
٣١٩	عبد العزيز إبراهيم الشيخ	د	٣٤٢	حنا برسوم حنا	د
٢١	إبراهيم مغازي	د	٣٤٢	حنا جورج مرقس	د
٣٢١	عبد الحليم مصطفى	د	٣٤٢	عبد الحيد علي يوسف	د
٣٢١	عبد الرحيم عزت	د	٣٤٢	عبد المجيد أحمد يوسف منصور	د
٣٢١	عبد العزيز محمد الشوربجي	د	٣٤٢	علي زين العابدين الصافي	د
٣٢١	عطيه عبد القادر رضوان	د	٣٤٢	لويس سلوانس روقايل	د
٣٢١	محمد عبد المنعم مصطفى	د	٣٤٢	لويس فرج حنا أبو الفرج	د
٢٧	أنور نصيف تادرس	د	٣٤٢	محمد كامل سعيد	د
٣٢٧	عبد الله السيد سالم	د	٣٤٢	محمد محمد أبو شادي	د
٣٢٧	عبد المنعم طه عيسى	د	٣٤٢	محمد محمد بستوني	د
٣٠	نسيم ميخائيل صاروفيم	د	٣٤٢	ميشيل نقولا جرجس	د
٣٣٠	جوده أحمد إبراهيم غيث	د	٣٤٢	يحيى أحمد إسماعيل العربي	د
٣٣٠	عبد الخالق ثروت القمراوي	د			
	طلبة غارجون			محمد مامون أفندي	

امتحانات النقل ونسبة اللمسانس والمعادلة الدور الأول سنة ١٩٤٠

أوقات الامتحانات التحريرية

المادة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	الساعة الخامسة صباحاً
<input checked="" type="checkbox"/> المدخل <input checked="" type="checkbox"/> المواد الفرنسية <input checked="" type="checkbox"/> المريعة الإسلامية <input checked="" type="checkbox"/> قانون المرافعات <input checked="" type="checkbox"/> القانون الجنائي <input checked="" type="checkbox"/> الاداري والمالي والنظامي	<input checked="" type="checkbox"/> المدخل <input checked="" type="checkbox"/> المواد الفرنسية <input checked="" type="checkbox"/> المريعة الإسلامية <input checked="" type="checkbox"/> القانون الدستوري <input checked="" type="checkbox"/> تاريخ القانون <input checked="" type="checkbox"/> الاقتصاد السياسي <input checked="" type="checkbox"/> القانون الروماني	<input checked="" type="checkbox"/> القانون المدني <input checked="" type="checkbox"/> المواد الفرنسية <input checked="" type="checkbox"/> المريعة الإسلامية <input checked="" type="checkbox"/> القانون الدولي العام <input checked="" type="checkbox"/> القانون الجنائي <input checked="" type="checkbox"/> الاقتصاد السياسي <input checked="" type="checkbox"/> القانون الإداري	<input checked="" type="checkbox"/> القانون المدني <input checked="" type="checkbox"/> المواد الفرنسية <input checked="" type="checkbox"/> المريعة الإسلامية <input checked="" type="checkbox"/> قانون المرافعات <input checked="" type="checkbox"/> القانون الجنائي <input checked="" type="checkbox"/> المالية والتفريع المالي <input checked="" type="checkbox"/> القانون التجاري	<input checked="" type="checkbox"/> القانون المدني <input checked="" type="checkbox"/> المواد الفرنسية <input checked="" type="checkbox"/> المريعة الإسلامية <input checked="" type="checkbox"/> قانون المرافعات <input checked="" type="checkbox"/> تحقيق الجنايات <input checked="" type="checkbox"/> القانون الدولي الخاص <input checked="" type="checkbox"/> القانون التجاري	الخميس ١٦ مايو ١٩٤٠ السبت ٢٠ الاثنين ٢٠ الأربعاء ٢٢ السبت ٢٢ الاثنين ٢٢ الأربعاء ٢٤

الامتحانات الشفهية

تبدأ يوم الأربعاء ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠
 الساعات الأولى والثانية والثالثة والرابعة تبدأ يوم السبت ١ يونيو سنة ١٩٤٠
 ملاحظة — علامة ☒ تدل على مواد الامتحان التفوي

امتحان النقل ودرجة الليسانس — الدور الثاني سنة ١٩٤٠

أوقات الامتحانات التحريرية

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	المدة الخامسة مبسطة
<p>المدخل</p> <p>القانون الروماني</p> <p>المرسمة الإسلامية</p> <p>تاريخ القانون</p> <p>القانون الدستوري</p> <p>الاقتصاد السياسي</p> <p>الوارد الفرنسية</p>	<p>القانون المدني</p> <p>القانون الدولي العام</p> <p>المرسمة الإسلامية</p> <p>القانون الإداري</p> <p>القانون الجنائي</p> <p>الاقتصاد السياسي</p> <p>الوارد الفرنسية</p>	<p>القانون المدني</p> <p>القانون التجاري</p> <p>القانون التجاري</p> <p>الوارد الفرنسية</p>	<p>القانون المدني</p> <p>القانون الدولي الخاص</p> <p>المرسمة الإسلامية</p> <p>قانون الرعايات</p> <p>تحقيق الجبايات</p> <p>القانون التجاري</p> <p>الوارد الفرنسية</p>	<p>البيت ٢٩ سبتمبر ١٩٤٠</p> <p>الاحد ٢٢ د</p> <p>الاثنين ٢٣ د</p> <p>الثلاثاء ٢٤ د</p> <p>الأربعاء ٢٥ د</p> <p>الخميس ٢٦ د</p> <p>الجمعة ٢٨ د</p>

الامتحانات الشفهية

بمبدأ يوم الأحد ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠

ملاحظته — علامة X تدل على مواد الامتحان الشفوي

امتحانات دبلومات الدراسة العليا: دبلومات المعاهد الدور الأول سنة ١٩٣٩

أوقات الامتحانات التحريرية

[illegible]

أوقات الامتحانات التحريرية

دبلومات الدراسة العليا والمهملد : إجماع من يوم الأربعاء ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠

امتحانات دبلوم الدراسة العليا ودبلومات المعاهد — المور الثاني سنة ١٩٤٠

أوقات الامتحانات التحريرية

[illegible]

أوقات الامتحانات الشفوية

ديپلومات البراسه والمجاهد ابتداء من يوم الأربعاء ٩ أكتوبر ١٩٤٠

جَامِعَةُ بَغْدَادِ الْأَوَّلَى

كَلِيَّةُ الْحَقُوقِ

أَسْئَلَةُ الْاِخْتِبَارَاتِ التَّحْرِيرِيَّةِ

فِي السَّنَةِ الدَّرَاسِيَّةِ ١٩٣٨ - ١٩٣٩

أسئلة الاختبارات التحريرية

السنة الدراسية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

الدور الأول

(١) دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص

Diplôme d'Études Supérieures de Droit Privé

١ - مجموعة القانون المدني

Ensemble du Droit Civil.

المتحنون { حضرة الأستاذ محمد كامل مرسى الأستاذ بالكلية
و وديع فرج الأستاذ بالكلية
و الدكتور عبد المعطي خيال الأستاذ بالكلية

يوم السبت ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أ كتب في أحد الموضوعين الآتيين :

(١) حدد بإيجاز حكم مخالفة التصرفات للنظام العام . ثم طبق ما تقوله

على الصور الآتية :

أ — الاتفاق على عدم التصرف في عين ما

ب — الاتفاق على عدم عملية البناء زيادة على ارتفاع معين .

ج — الاتفاق على عدم مزاولة مهنة معينة .

(٢) اشرح قاعدة Nemo plus juris transferre potest quam

ipse habet (لا يجوز لأحد أن ينقل من الحقوق أكثر مما له) . ثم طبق ما تقوله

على المسألتين الآتيتين :

١ — نقل ملكية مال منقول .

ب — تقرير رهن تأميني .

٢ — القانون المدني المقارن مع التعمق

Droit Civil Comparé et Approfondi.

Examineur : { Prof. MOH. KAMEL MOURSIV BEY, *Professeur à la Faculté.*
Prof. G. STÉFANI, " " "

Le dimanche 21 mai 1939 de 9 h. à midi.

(A) Traiter l'un des deux sujets suivants au choix.

- 1 — Un acte de vente doit-il être transcrit pour constituer un juste titre ? Examiner la question en droit français et en droit égyptien avant et depuis la loi du 26 Juin 1923.
- 2 — La nullité de la convention qui a pour but le transfert de la propriété entraîne-t-elle avec elle la nullité du transfert qui l'a suivie ? Examiner la question en droit français, en droit allemand et en droit égyptien actuel sous l'empire de la loi du 26 Juin 1923.

(ب) تكلم في أحد الموضوعين الآتيين :

(١) تسجيل المطاوع .

(٢) شهر حقوق الامتياز .

٣ — الشريعة الإسلامية

المستعان { الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك . الأستاذ بالسلكية
" " " عبد الوهاب التيجار . ناظر مدرسة ماهر باشا (سابقاً)

يوم الثلاثاء ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين اثنين من الأسئلة الأربعة الآتية :

- (١) حكم الهبة من حيث لزوم الملك للموهوب له وعدم لزومه وبيان آراء الفقهاء في ذلك وأدلة كل رأى . ثم بيان حكم الرجوع في الهبة وموانع الرجوع على ماذهب إليه أبوحنيفة وأصحابه ودليل كل مانع منها ووجه رجحان دليل المنع على دليل جواز الرجوع .

- (٢) عرف الوصية وبين ركنها ومتى يدخل الشيء الموصى به في ملك الموصى له وبيان الآراء في ذلك . ثم بيان المقدار الذي تنفذ فيه الوصية بدون توقف على إجازة الورثة في جميع الصور .
- (٣) بين شروط الشخص الموهوب له وآراء الفقهاء في هبة الإنسان لبعض أولاده دون بعض : أو إثاره بعضهم على بعض بالزيادة مع بيان ما استند إليه كل رأى .
- (٤) عرف مرض الموت وبين حكم تصرفات المريض الإنشائية والإخبارية وآراء الفقهاء في ذلك ووجهة النظر في كل رأى منها .

٤ - المادة الاختيارية

Matière Facultative.

Le Jeudi 25 Mai 1939 de 9h. à midi.

(أ) القانون التجارى

Droit Commercial.

Examineurs : { Prof. MOH. SALEH BEY *Doyen de la Faculté.*
Prof. G. CABY, *Professeur à la* «

Traiter, au choix, l'une des deux questions suivantes :

- 1 — Comparer "l'ammortissement des actions à l'opération du rachat en Bourse des actions par la société.
- 2 — Les réserves occultes.

(ب) القانون الدولى الخاص

Droit International Privé.

Examineurs : { Prof. M. SIOTTO PINTOR, *Professeur à la Faculté.*
Dr. HAMED ZAKI, « « «

- 1 — Est-il possible de dégager dans les normes positives de droit international privé des éléments de l'ordre international ?

2 — Les présomptions juridiques sont-elles régies Par la *lex fondi* ?

3 — La compétence législative peut-elle entraîner la compétence juridictionnelle ?

Les candidats pouvant choisir librement celui ou ceux des thèmes proposés, qu'ils préfèrent de développer.

(ج) القانون الروماني

Droit Romain.

Examineurs : { Prof. ARANCIO-RUIZ, *Professeur à la Faculté.*
Dr. ABDEL MONEIM BADRE, « « «

Le candidat doit choisir entre les deux sujets suivants :

1 — Les principes qui régissent la vente grecque : aperçu sur leur influence dans la pratique et la doctrine romaine postclassique.

2 — La chose comme élément objectif du contrat de vente.

(ب) دبلوم الدراسة العليا في القانون العام

Diplôme d'Etudes Supérieures de Droit Public.

١ — القانون الدولي العام

Droit International Public.

Examineurs : { Prof. SIOTTO-PINTOR, *Professeur à la Faculté.*
Prof. MAHMOUD SAMI QUÉNÉNA, « « «

Le Samedi 20 Mai 1939 de 9 h. à midi.

Dans la conception du *ius gentium* des écrivains du XVI^{ème} et du XVII^{ème} Siècles, le mot *ius* avait-il le même sens que le mot droit dans la conception du droit des écrivains de l'époque moderne ?

La reconnaissance des sujets de l'ordre international est-elle simplement déclarative ?

La répression de la piraterie et l'abolition de la course ont-elles été adoptées à la même époque ?

٢ — القانون العام

Droit Public.

Examineurs : { Prof. DUBOIS-RICHARD, *Professeur à la Faculté.*
 { Dr. WAHEED RAAFI. « « «

Le Jeudi 25 Mai 1939 de 9 h. à midi.

Traiter l'une des deux questions suivantes :

- 1 — Exposez comment s'est formé le Régime Parlementaire Anglais.
- 2 — Le rôle du Président du Conseil en Egypte et dans les autres pays Parlementaires.

٣ — القانون الجنائي

Droit Criminel.

Examineurs : { Prof. A. CHÉRON. *Professeur à la Faculté.*
 { Prof. ALY M. BADAOU. « « «

Le Mardi 23 Mai 1939 de 9 h. à midi.

Traiter l'une des trois questions suivantes :

- 1 — De la distinction entre coauteur et complice.
- 2 — De l'influence de l'intention et de la faute sur la pénalité à raison d'un même fait matériel.
- 3 — De l'atténuation légale et de l'atténuation judiciaire de la peine.

٤ — المادة الاختيارية

Matière Facultative.

Le Dimanche 21 Mai 1939, de 9. h. à midi.

(١) تاريخ القانون العام

Histoire du Droit Public.

Examineurs: { Prof. ARRANGIO-RUIZ, *Professeur à la Faculté.*
 { Monsieur JOUQUET *Directeur de l'Institut Français d'Archéologie.*

Le candidat doit choisir entre les deux sujets suivants :

- 1 — La classification aristotélienne des formes de gouvernement et la succession historique des différents régions en grèce.
- 2 — Les formes de rattachement des cités italiennes à la République romaine et la situation juridique des provinces.

(ب) علم المالية والتشريع المالى

Science des Finances et Législation Financière.

Examineurs : { Prof. U. RICCI, *Professeur à la Faculté.*
Prof. ABDEL HAKIM EL RIFAI, « « «

Traiter, à votre choix, l'une des deux questions suivantes :

- 1 — Théorie de l'égalité de l'impôt.
- 2 — Expliquer qu'est-ce que c'est que le revenu et illustrer l'impôt sur les revenus du travail en Egypte.

(ج) دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد السياسى

Diplôme d'Etudes Supérieures d'Economie Politique.

١ — الاقتصاد السياسى مع التعمق

Economie Politique A. profonde.

Examineurs : { Prof. BRESCIANI-TURRONI, *Professeur à la Faculté.*
Prof. ABDEL HAKIM EL-RIFAI, « « «

Le Samedi 20 Mai 1939, de 9 h. à midi.

Choose one of the three following questions —

Discuss the concept of capital as a fund of consumption goods for the maintenance of workers during the production process.

Describe the effects of State interference with the mechanism of prices, when the legal prices do not correspond to the market situation.

Describe the working of Egypt's monetary system.

٢ — تاريخ النظريات والحوادث الاقتصادية

Histoire des Doctrines et des Faits Economiques.

Examineurs : { Prof. T.H. FRASER, *Professeur à la Faculté.*
Prof. BRESCIANI-TURRONI, " " "
Le jeudi 25 mai 1939, de 9 h. à midi.

Write an Essay on *either* (A) or (B) :—

A— Adam Smith as the 'Father of Political Economy'.

B— Karl Marx as the 'Founder of Modern Socialism'.

٣ — علم المالية والتشريع المالي

Science des Finances et Législation Financière.

Examineurs : { Prof. U. RICCI, *Professeur à la Faculté.*
Prof. ABDEL HAKIM EL RIFAI, " " "
Le samedi 4 juin 1938, de 9 h. à midi.
(voir Diplôme de Droit public p. 8.)

٤ — المادة الاختيارية

Matière Facultative.

Le mardi 23 Mai 1939 de 9 h. à midi.

الاقتصاد الاجتماعى المقارن.

Economie et Législation Sociales Comparées.

Examineurs : { Prof. T.H. FRASER *Professeur à la Faculté*
Prof. BRESCIANI-TURRONI, " " "

Write an Essay on *either* of the following subjects :—

A— The Consumers' Co-operative Movement.

B— Trade Unionism.

معهد العلوم الجنائية

السنة الأولى

١ — مجموعة القانون الجنائي

المتحان { الأستاذ على محمد بدوى وكيل الكلية
و محمد مصطفى القلى الأستاذ بالكلية

يوم الاثنين ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ إلى الساعة ١٢ ظهرًا

المطلوب الاجابة على ثلاثة أسئلة على أن يكون السؤال الأول إجباريا

١ — تكلم فى مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية الموضوعية إلى الماضى وقارن فى إجابتك بين أحكام قانون العقوبات الحالى وبين أحكامه السابقة على ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ .

٢ — اشرح جريمة إعطاء شيك بغير رصيد. واذكر ما بينها وبين جريمة النصب من وجوه متصلة أو من وجوه التفرقة . ثم طبق على كل من الجريمتين الواقعة الآتية:
أ دان ب بمبلغ ١٩٠ جنيه فأعطاه ب بقيمة الدين شيكاً بغير رصيد وأخذ منه مقابل ذلك إصصالا بسداد الدين .

٣ — اتفق أ مع ب على أن يسرق الثانى نقوداً من منزل والده الأول ليلا، فلما دخل ب منزل الجنى عليه وحاول فتح الخزانة المحتوية على النقود استيقظ الجنى عليه وأراد مقاومة الله فقتله ب منعاً لمقاومته وتمكن بذلك أخذ المال . حدد مسئولية كل من أ و ب فى هذه الوقائع . وما هى العقوبات التى يمكن توقيعها على كل منهما .

٤ — نزل إثنان من رعايا الولايات المتحدة فى ميناء بورسعيد ومعهما ألف ورقة من أوراق الرىالات الأمريكية المزيفة . واشترى بها فى المدينة بضاعة من تاجر استلم منهما الأوراق وهو معتقد أنها صحيحة . ثم اتضح بعد ذلك زيفها فضبطت وقبض على الأمريكين قبل أن يلحقا بالباخرة التى كانت تقلهما — فما هى الجريمة أو الجرائم التى يمكن أن تتوفر فى هذه الوقائع طبقاً للتشريع المصرى — وهل يمكن محاكمتها فى مصر عنها .

٢ — القانون الجنائي مع التعمق

Droit Criminel Approfondi.

Institut d'Etudes Pénales.

Examineurs : { Prof. ALBERT CHÉRON, *Professeur à la Faculté,*
S.E. KAMEL IBRAHIM BEY, *Ancien Ministre.*

La Mercredi 24 Mai 1939, de 9 h. à midi.

Traiter l'une des trois questions suivantes :

- 1 — Du critère de distinction entre crimes et délits en droit égyptien.
- 2 — De la notion du commencement d'exécution, divers intérêts pratiques de cette notion.
- 3 — Dans quels cas et pour quelle durée peut-on envoyer un enfant dans une école de réforme ?

السنة الثانية

المتقدمان { صاحب العزة سيد مصطفى بك . . . المستشار بمحكمة النقض والابرار
الأستاذ محمد مصطفى الفللى . . . الأستاذ بالكلية

١ — قانون تحقيق الجنايات العلمى

يوم الاثنين ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
المطلوب الاجابة على الثلاثة الأسئلة الآتية :

(١) ماذا يراد بالنلبس بالجريمة . وما هى الآثار التى تترتب على وجود الجريمة فى حالة النلبس .

(٢) ما الفرق بين انقطاع المدة المسقطه للدعوى العمومية وبين إيقافها ومتى يحصل الانقطاع ومتى يحصل الايقاف .

(٣) حكم غيابياً على أحد المتهمين فى جريمة سرقة بالحبس البسيط ثلاثة شهور وفى المارضة حكمت المحكمة بتعديل الحكم وحبس المتهم شهراً واحداً فقط حبساً بسيطاً . فاستأنفت النيابة هذا الحكم الصادر فى المارضة . وفى الاستئناف حكم بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فظن المحكوم عليه بطريق النقض فى هذا الحكم وبنى طعنه على الأسباب الآتية :
أولاً — إنه طلب من المحكمة الاستئنافية سماع شهود نفى فلم تجب طلبه .

ثانياً — أن المحكمة اعتبرته فاعلاً أصلياً مع أن التكييف القانوني الصحيح يوجب اعتباره شريكاً بالمساعدة .

ثالثاً — إن المحكمة حكمت عليه بالحبس مدة ستة أشهر مع الشغل وكان الواجب أنها لا تتخطى مقدار الحكم الغيابي الصادر بحبسه ثلاثة شهور حبساً بسيطاً . فهل في هذه الأسباب ما يصلح لنقض الحكم .

٢ — قانون تحقيق الجنايات التطبيقى

المتحان { الأستاذ على محمد بدوى الأستاذ بالكلية
صاحب الزرة سيد مصطفى بك المستشار بمحكمة النقض والابرار

يوم الأربعاء ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً
أجب عن أربعة أسئلة من الخمسة الآتية :

(١) ما هى الاعتبارات المختلفة التى تراعى :

١ — فى أحوال تفتيش المساكن .

ب — « « « الأشخاص .

ج — فى الحبس الاحتياطى .

(٢) حرر نموذجاً لـ

١ — تقرير إتهام فى حادثة تزوير .

ب — أمر إحالة فى الواقعة نفسها .

ج — حكم بالإدانة من المحكمة المختصة فيها .

(٣) من هم أعوان المحقق الذين يساعدونه فى عمله وما هى المعونة التى

يقدمها كل منهم إليه وما هى قيمتها من الوجهة العملية فى سبيل إظهار الحقيقة وقيمتها التدليلية أمام المحاكم .

(٤) ١ — كيف تجرى المواجهة بين متهمين أو متهم وشاهد .

ب — كيف تسير فى سؤال الشاهد أثناء التحقيق .

ج — كيف تسير فى استجواب متهم .

(٥) كيف ومتى تعمل المعاينة وما هى المسائل الرئيسية التى يجب أن

تفى بها وتشمليها .

الدور الأول

الليسانس (نظام جديد وقديم)

١ - القانون المدنى

الاستاذ محمد كامل مرسى بك الأستاذ بالكلية
صاحب السعادة محمد لبيب عطية باشا وكيل محكمة النقض والإبرام
للمتحون } العزة عبد النعم رياض بك مدير إدارة المحاكم المختلطة
الدكتور حسن بغدادى رئيس المجموعة الرسمية

يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

المطلوب الإجابة عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وعن سؤالين من
الأسئلة الثلاثة الأخيرة .

(١) إلى أى حد يجوز للمقدين أن يعدلا باتفاقهما الأحكام التى قررها

القانون لضمان التعرض وضمان الاستحقاق ؟

(٢) متى يمتد عقد الإيجار . ومتى يتجدد تجديدأ ضمناً ، قارن بين

الامتداد Prolongation وأحكام التجديد الضمنى Tacite reconductoin .

(٣) عدد عقود الضمان المختلفة ، Contrats de garantie ، واذكر

بإيجاز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها ، وبين أن كان يجوز إجراء هذه
العقود بطريق الوكالة .

(٤) اشترى محمد مدياعاً (راديو) ، ولم يدفع إلا نصف ثمنه ، ثم استأجر

بعد ذلك منزلاً وتخلف عن الوفاء بالإيجار مدة شهرين ، فحجز المؤجر على منقولاته

ومن بينها هذا المدياع ، وحدث بعد ذلك أن فسد المدياع فقتله محمد من المنزل

وسلمه لصانع بقصد إصلاحه ، وبعد أن أتم هذا الإصلاح لم يرض الصانع برد

المدياع للمالك إلا بعد إستيفاء أجره ، فما هى حقوق كل من بائع المدياع ومؤجر

المنزل والصانع ؟

(٥) اشترى (١) منزلاً من غير مالك واستمر واضعاً يده عليه أكثر من خمس سنوات ، ثم رهنه بعد ذلك رهنًا تأميليًا لـ ب ، وكان (ب) يعتقد أنه الدائن المرتب الأول . وبعد سنة من إتمام الرهن علم (ب) أن (ج) قد اتخذ إجراءات نزع الملكية على المنزل المرهون باعتباره صاحب رهن تلقاه من (م) المالك الحقيقي للمنزل ، فما هو مركز كل من الدائنين المرتبين قبل الآخر ؟

(٦) باع حسن ثلاثين فدانًا صفقة واحدة ، ونص في عقد البيع على أن الثمن قد تعين بسعر الفدان مائة جنيه . وعند التسليم تبين أن بالأرض عجزاً في المساحة مقداره فدان واحد ، فما هي حقوق المشتري قبل البائع ، وهل تنبذ هذه الحقوق إذا بلغ العجز ثلاثة أفدنة ، وهل يختلف الحكم إذا كان عقد البيع قد عين للصفقة كلها ثمنًا واحدًا جملة ؟

٢ — المواد التي تدرس باللغة الفرنسية

المتحان { الأستاذ جاستون ستيغاني الأستاذ بالكلية
" جاستون كابي " }

Le Lundi 29 Mai 1939 de 9 h. à midi.

Droit Civil.

Traiter au choix l'un des deux sujets suivants :

- 1.— Quelles sont les conséquences de la vente de l'immeuble d'autrui dans les rapports de l'acheteur et du véritable propriétaire ?
- 2.— Quelle est l'application de l'interdiction d'acheter des droits litigieux qui frappe les personnes participantes à l'administration de la justice ? Comparer cette sanction avec celle de l'interdiction d'acheter édictée contre les mandataires légaux et conventionnels.

Droit Commercial.

Traiter aux choix l'une des deux questions suivantes :

- 1.— La Faillite de fait.
- 2.— La situation du vendeur de meubles dans la faillite de l'acheteur.

٣ - قانون المرافعات

الاستاذ محمد حامد فهمي	الاستاذ بالسكية
» طاهر محمد بك	المستشار بمحكمة لاستئناف الأهلية
» أحمد صفوت بك	» » » » »
» مصطفى الصوري بك	» » » » »

المستعنون

يوم الأربعاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً.

أجب عن أحد السؤالين الأول أو الثاني وعن ثلاثة أسئلة من الأربعة الأخيرة.

(١) أذكر بإيجاز الأدوار التي يمر بها التنفيذ العقاري والإجراءات التي يتم بها كل دور منها والآثار المترتبة على تلك الإجراءات . وبين أوجه الفرق في ذلك بين التشرينين الأهل والمختلط ، ثم اذكر رأيك في أيهما أوفى بحماية أصحاب الشأن .

(٢) أجرى أحد الدائنين العاديين التنفيذ على عقار لمدينه حتى بيع جبراً وكان هذا العقار مرهوناً تأمينياً لدائن آخر ومثقلة بحق اختصاص لدائن ثالث وبحق ارتفاع منشأ بتعاقد مع المدين وكان العقار فضلاً عن ذلك مرهوناً جزء منه رهنًا خياريًا ومؤجراً جزء منه لمدة خمس سنوات ، فهل يتلقى المشتري بالمزاد ملكية العقار مثقلة بالحقوق المتقدم ذكرها ، أم يتلقاها خالصة منها ، وبأى الشروط تبقى على العين ما يبقى عليها من تلك الحقوق ، وبأى الشروط ينقضى ما ينقضى منها ، وهل يمكن للمشتري أن يتسلم العقار من المرتهن الحائز وإخراج المستأجر ، وفي أى الأحوال يمكنه ذلك ؟

(٣) تكلم عن طلب منع التنفيذ واذكر حالاته وشروط قبوله ، وبين الإجراءات التي يرفع فيها ، والمحكمة المختصة بالفصل فيه ، وسلطة هذه المحكمة واضرب أمثلة توضح بها إجابتك .

(٤) هل يجوز للدائن توقيع المحجز على ما يشاء من أموال مدينه (القابلة للمحجز) بصرف النظر عن التناسب بين قيمة المال المحجز وقدر الدين المحجوز

من أجله . وإذا كان ذلك جائزاً في كل الأحوال أو في بعضها ، فعلى أى أساس في القانون يكون هذا الجواز ، وهل في التشريع أحكام تحمى المدين في كل الصور أو في بعضها من السير في التنفيذ على مال تزيد قيمته على قدر دين الحاجز ، وما هذه الأحكام ، وهل من شأنها الإضرار بحقوق الدائنين الحاجزين أو غيرهم .

(٥) تكلم عن دعوى صحة حجز ما للمدين لدى الغير ، ما موضوعها ، وما الغرض منها ، ومن الخصوم فيها ، وما إجراءاتها ، وما المحكمة المختصة بها ، وما الآثار التي تترتب على صدور الحكم بصحة الحجز ، ثم يبين لماذا أبقى الشارع المصرى الحاجز بسند واجب التنفيذ من رفع هذه الدعوى ، وهل تراه أصاب في ذلك كل الإصابة .

(٦) أوقع دائن حجزاً بمبلغ ٤٠ جنيهاً على مدينه تحت يد الغير ، ولما كان المحجوز لديه مدينناً للمحجوز عليه بمبلغ ١٠٠ جنيه فانه أوفى إليه به ٦٠ جنيه وحبس تحت يده ٤٠ جنيهاً لحساب الحاجز ، ولكن قبل أن يستوفى الحاجز حقه أوقع دائن آخر حجزاً ثانياً بمبلغ ١٢٠ جنيهاً تحت يد المحجوز لديه ، فهل يقسم الحاجزان المبلغ المحجوز ، وهل يصح احتجاج المحجوز لديه في وجه الحاجزين أو في وجه أحدهما بوفائه إلى المدين بمبلغ الستين جنيهاً ، وهل يجب لامكان هذا الاحتجاج أن يكون سند الوفاء ثابت التاريخ .

إشرح القواعد التي تعمل بها في حل هذه القضية ، ثم يبين المبلغ الذي يقتضيه كل من الحاجزين (من المحجوز لديه) ، وذلك على فرض أن مديونية المحجوز لديه في الأصل بمبلغ مائة جنيه لم يقم عليها أى نزاع .

٤ — الشريعة الإسلامية (نظام جديد)

الممتحنان { الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك الأستاذ بالكلية
أحمد أبو الفتح بك سابعاً

يوم السبت ٣ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

علم الأصول

أجب عن ثلاثة أسئلة من الأسئلة الخمسة الآتية :

- (١) تكلم على دلالة النص أى مفهوم الموافقة وكذا على مفهوم المخالفة وأنواعه مع ذكر مثال لكل نوع منها ومثال لمفهوم الموافقة .
- (٢) بين أقسام اللفظ من حيث الظهور ومن حيث الانقضاء مع ذكر مثال واحد لكل نوع .

(٣) عرف القياس والمصالح المرسله مع التمثيل لكل منها .

(٤) تكلم من الإجماع على ما يأتى :

تعريفه . كفيته . أنواعه . حجته . مستنده .

(٥) بين معنى الأهلية وفروعها (أهلية الوجوب وأهلية الأداء)

وما يتعلق بأدوار الإنسان الأربعة من كل من النوعين مع التمثيل .

تاريخ التشريع

أجب عن سؤال واحد من الأسئلة الثلاثة الآتية :

(١) ترجمة حياة أبى حنيفة وصاحبيه أبى يوسف وعبد وانشار المذهب الحنفى مع بيان ما عليه العمل عندنا فى محاكمنا الشرعية المصرية .

(٢) أذكر طريقة أهل الحديث وطريقة أهل الرأى ، وأبتهما كان لها التأثير فى تكوين الفقه وتنظيمه وجعله علماً من العلوم .

(٣) تكاليف القرآن من حيث الشقة ، وهل جاء التشريع دفعة واحدة أو جاء بالتدريج . وما الحكمة فى ذلك مع ذكر مثال واحد .

تنبيه — مجموع الأسئلة المطلوب الإجابة عنها أربعة فقط ، ثلاثة منها من أسئلة علم الأصول وواحد من أسئلة تاريخ التشريع .

٤ — الشريعة الإسلامية (اللبسان قديم)

المتحان { الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف . . . الأستاذ المساعد بالكلية
عبد الجليل عشوب . . . عضو المحكمة العليا الفرعية

يوم السبت ٣ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين من أسئلة الوقف الثلاثة وعن سؤالين من أسئلة
الميراث الثلاثة :

الوقف

(١) قال علماء الفقه الإسلامي « شرط الواقف كنص الشارع » . فما
هو شرط الواقف الذي يعتبر كنص الشارع ، وما الوجوه التي يعتبر كنص
الشارع فيها ، ومتى يجوز لناظر الوقف أن يخالف شرط الواقف ، وهل تنوقف
المخالفة على إذن القاضي بها دائماً ، وهل يتصور أن يكون شرط الواقف واجباً
اتباعه في وقت وغير واجب اتباعه في وقت آخر ؟

(٢) متى يشترط لاستحقاق الموقوف عليه وجوده وقت إنشاء الوقف ،
ومتى يشترط لاستحقاقه وجوده وقت وجود ريع الوقف ، ومتى يعتبر ريع
الوقف موجوداً ، وإذا مات الموقوف عليه بعد استحقاقه فعلاً وقبل قسمة الريع
فما حكم نصيبه ، وهل يتصور أن يكون الموقوف عليه من المستحقين في سنة وغير
مستحق في سنة أخرى ؟

(٣) بين الفرق من جهة المعنى المراد ومن جهة الحكم الشرعي بين
ما يأتي :

١ — وقف الاقطاعات ووقف أرض الحوز .

ب — وقف منقطع الأول ووقف منقطع الوسط .

- ج - التمكن من النظر على الوقف والإقامة في النظر على الوقف .
د - توكيل ناظر الوقف غيره وتفويضه النظر لغيره .
هـ - مدة إجازة الوقف ومدة إجازة الملك .

الميراث

- (١) توفي رجل عن زوجة - أم - بنت - أم أب - بنت ابن -
أخ لأم - ابن بنت موصى له بثلاث التركة ، فما نصيب الموصى له وما نصيب
كل وارث من هؤلاء الورثة إذا كانت التركة ٢٤٠ فداناً .
(٢) توفيت امرأة عن زوج - أم أم - أخت شقيقة - خأت لأب
- أخت لأم - أخ لأم - ابن أخ شقيق وتصلح الزوج مع باقي الورثة على
أن يخرج من التركة في نظير ما في ذمته من المهر ، فما نصيب كل واحد من هؤلاء
الورثة إذا كانت قيمة تركتها ٤٢٠ جنيهاً .
(٣) توفي رجل عن أب - أم أم - أخوين شقيقين - أم أب -
بنت ابن - زوجة حامل وترك تركة قيمتها ٦٤٨ جنيهاً . فما الذي يوقف للحمل
من هذه التركة ، وما الذي يخص كل وارث منها ؟

٥ - قانون تحقيق الجنايات

الممتحنان { الأستاذ محمد مصطفى القلى الأستاذ بالسلكية
صاحب الفزة سيد مصطفى بك المستشار بمحكمة النقض والابرار

يوم الاثنين ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

المطلوب الإجابة عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وعن سؤالين
من الثلاثة الأخيرة .

- (١) ما الفرق بين الضبطية القضائية والضبطية الإدارية ، ومتى يكون
لأمورى الضبطية القضائية سلطة التحقيق ، وما هي الآثار التي تترتب على مجازم
في هذه الحالة ؟

(٢) متى يسقط حق المدعى المدنى فى الخيار بين الطريق المدنى والطريق الجنائى لرفع دعواه بالتعويض .

(٣) ما هو الأثر الذى يترتب على معارضة المحكوم عليه فى الحكم الصادر ضده غيائياً ، ومتى يجوز للمحكمة أن تحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ؟

(٤) نمّا إلى البوليس أن إبراهيم يتجر فى المواد المخدرة فراقبه ضابط ومعه اثنان من الجنود . وفى ذات يوم شاهد الضابط أحد تجار المواد المخدرة المعروفين يدخل إلى منزل إبراهيم وهو يتلفت يمنة ويسرة ، فدام الضابط المنزل وفشقه فمثر فى حقيبة خاصة بإبراهيم على كمية كبيرة من المواد المخدرة فضبطها وحرر محضراً بما حصل ، وفيه اعترف إبراهيم بمحيازته للمواد المخدرة المضبوطة . رفعت الدعوى إلى المحكمة ضد إبراهيم بتهمة إحراز مواد مخدرة ، وأمام المحكمة أنكر إبراهيم محيازته لما ضبط ، وبعد سماع شهادة الضابط والجندين ومعاينة المواد المخدرة المضبوطة والاطلاع على محضر البوليس حكمت المحكمة على المتهم بالعقوبة . فاذا وكلت للدفاع عن المتهم أمام المحكمة الاستثنائية ، فما هى أوجه الدفاع التى تراها مفيدة فى مصلحته وترد بها على ما يمكن أن تتمسك به النيابة لتأييد الاتهام ؟

(٥) قدمت النيابة عملاً لقاضى الإحالة بتهمة سرقة بلإكراه ، فرأى قاضى الإحالة أن ظرف الإكراه غير متوافر ورد القضية للنيابة لإجراء اللازم فرفعتها النيابة لمحكمة الجنج ، فقضت محكمة الجنج بدمم الاختصاص إذ ثبت لديها توافر ظرف الإكراه ، فأعادت النيابة القضية ثانية لقاضى الإحالة فقرر بدمم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فما رأيك فى هذا القرار بدمم جواز نظر الدعوى ، هل هو صحيح أم خاطئ ، وإذا كان خاطئاً ، فما هو السبيل لإصلاحه ؟

(٦) اتهم محمود بقتل شخص بلإهماله وعدم احتياطة بأن قاد سيارة بسرعة

زائدة وهو يسير بها إلى الجانب الأيسر من الطريق، فدام المجنى عليه وقته، وقد حكم عليه ابتدائياً في هذه الجريمة بالعقوبة وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم، فظعن محمود في الحكم بطريق النقض واستند في ظعنه إلى ما يأتي :

أولاً — إنه كان يقود السيارة بسرعة معتدلة والتزم في سيره الجانب الأيمن من الطريق فركن الإهمال غير متوافر قبله .

ثانياً — إنه طلب مماع شهود نفي أمام المحكمة الاستئنافية فلم نجبه إلى طلبه.

ثالثاً — إن القاضي المكاف بتلخيص القضية في الاستئناف لم يقدم تقريراً مكتوباً بل اكتفى في الجلسة بقراءة البيانات المتعلقة بالتهمة وأسماء الشهود ومنطوق الحكم الصادر ابتدائياً والمدونة على خلاف (دوسيه) القضية . فهل في هذه الأسباب التي استند إليها محمود ما يجنب ظعنه بالنقض مقبولا أم لا ، وإذا قبل الظعن فكيف تعمل محكمة النقض على إصلاح الخطأ بناء على ما قبله من هذه الأسباب ؟

٦ — القانون التجاري (جديد)

الاستاذ محمد صالح بك	• • • • •	عميد الكلية
• • • • •	• • • • •	المستشار بمحكمة النقض والابرار
• • • • •	• • • • •	الاستئناف المختلطة
• • • • •	• • • • •	• • • • •

يوم الأربعاء ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الآتية :

(١) تكلم فيما يلي :

١ — سحب كيبالة للذمة الغير .

ب - شرط عدم القبول (في الكمبيالة) .

ج - شرط عدم الضمان (في الكمبيالة)

(٢) تكلم في الماهية القانونية لرفع يد المفلس عن إدارة أمواله وفي الأموال التي لا يتناولها رفع اليد .

(٣) تكلم في بطلان وفسخ الصلح القضائي المقنن مع المفلس ، وفي الآثار المترتبة عليهما .

أجب عن السؤالين الآتيين :

(٤) سحب أحمد كمبيالة على بكر مستحقة الوفاء في يونيو سنة ١٩٣٨ ،

وفي يوليو سنة ١٩٣٨ أفلس أحمد واستولى وكيل تفليسته على ما للمفلس في ذمة بكر وقت استحقاق الكمبيالة ، فما هي حقوق حامل الكمبيالة قبل التفليسة مع مراعاة :
أولا : إن الحامل لم يحرر بروتستو عدم الدفع في ميعاد استحقاق الكمبيالة .

ثانياً : إن المسحوب عليه لم يوقع على الكمبيالة بالقبول .

ثالثاً : إن ما قبضه وكيل التفليسة هو أقل من قيمة الكمبيالة .

(٥) سحب شفيق التاجر شيكاً لا إذن منصور التاجر مؤرخاً ١٩ فبراير

سنة ١٩٣٦ وذكر فيه أنه مستحق الوفاء في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٦ وظهر منصور الشيك إلى بكر ثم أفلس منصور قبل حلول ميعاد استحقاق الشيك ، وأمر شفيق المسحوب عليه بعدم وفاة قيمة الشيك ، فطالب بكر شفيقاً بوفاء الشيك ، فأبدي شفيق الدفيعين الآتيين :

أولها — أنه من المتفق عليه أن يظهر منصور الشيك إلى شركة السكر تسهيلاً للعملية التي من أجلها سحب الشيك ، وأن منصور لم ينفذ هذا الاتفاق .
وثانيهما — أن الشيك ليس له سبب لأنه يمثل ثمن سكر اتفق على أن يقسّمه شفيق من منصور قبل ميعاد استحقاق الشيك (ولم يتم التسليم) .

فما هي الماهية القانونية لهذا الشيك ، وما هي قيمة دفاع شفيق ، وبماذا تحكم لو عرض عليك هذا النزاع ؟

٦ — القانون التجارى (الليسانس قديم)

المتحان { الأستاذ محمد صالح بك عبيد الكلية
الدكتور محسن شفيق المدرس بالكلية

يوم الأربعاء ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهرا .

أجب عن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الآتية :

(١) ما الفرق بين الجمعية والشركة ، وهل تعتبر الهيئات الآتية شركات

أم جمعيات ؟

١ — هيئة مكونة من حملة سندات شركة مساهمة للدفاع عن مصالحهم
المشركة .

ب — هيئة تأمين متبادل ، وهيئة تأمين بجعل Prime

ج — مجموع الدائنين فى التفليسة .

(٢) تكلم فى الماهية القانونية لرفع يد المفلس عن إدارة أمواله وفى

الأموال التى لايتناولها رفع اليد .

(٣) تكلم فى بطلان وفسخ الصاح القضاى المقود مع المفلس وفى الآثار

المرتبة عليهما .

أجب عن السؤالين الآتيين :

(٤) هل تعتبر الأعمال الآتية تجارية مع ذكر الأسباب :

١ — شراء أسهم شركة عقارية بقصد بيعها .

ب — إصدار بنك التسليف العقارى الزراعى سندات .

ج — التزام الشريك الموصى بدفع حصته فى رأس مال شركة توصية .

د — اقتراض تلجرمن مزارع مبانغا من النقود .

(٥) سحب أحمد كبيالة على بكر مستحقة الوفاء فى يونيو سنة ١٩٣٨ ، وفى

يوليو سنة ١٩٣٨ أفلس أحمد واستولى وكيل تفليسته على ما للعفلس في ذمة
بكر وقت استحقاق الكميالة، فها هي حقوق حامل الكميالة قبل التفليسة
مع مراعاة :

- أولاً - إن الحامل لم يحرر بروتستو عدم الدفع في ميعاد استحقاق الكميالة.
ثانياً - إن المسحوب عليه لم يوقع على الكميالة .
ثالثاً - إذن ما قبضه وكيل التفليسة هو أقل من قيمة الكميالة .

٧ - القانون الدولي الخاص

المتحور حامد زكي الأستاذ المساعد بالكلية
صاحب الفزة فؤاد حسنى بك مستشار محكمة استئناف مصر
الدكتور حامد سلطان المدرس بالكلية

يوم السبت ١٠ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الأولى وعن سؤالين من الثلاثة
الأسئلة الأخيرة :

(١) اشرح نظرية سافيني Savigny في تنازع القوانين مفصلاً الانتقادات
التي وجهت إليها .

(٢) تكلم في نظرية « المصلحة الوطنية » ومدى الأخذ بها في مصر،
هل تعتقد أن العمل بأحكام اتفاقية مونترية من شأنه أن يؤثر في حط هذه
النظرية أمام المحاكم المصرية .

(٣) هل يشترط أن يتنازل الأجنبي طالب التجنس بالجنسية المصرية
عن جنسيته الأصلية، وما الحكم إذا تمسكت به دولته قبل منحه الجنسية المصرية
أو بعد ذلك ؟

(٤) خضعت « النساء » بعد ضمها للدولة الريح للقوانين الخاصة بحماية المجلس

الآرى. وعلا بذلك أصدرت السلطات الإدارية في فيينا قراراً بمصادرة أموال مملوكة لرجل من رجال الأعمال غير الأريين لمصلحة الحكومة ، وفقد هذا القرار فعلا في داخل « النمسا » ، وأريد تنفيذه في مصر على أموال هذا الرجل المودعة في البنك الأهلي المصري ، فهل يمكن ذلك ، وهل يتغير الوضع لو أن قرار المصادرة كان قد صدر بموجب حكم من السلطة القضائية ؟

لاحظ في إجابتك أن التشريع الألماني يبيح تنفيذ الأحكام الأجنبية بشرط التبادل .

(٥) تزوج مصرى مسلم من فرنسية واشترطت هذه الأخيرة في عقد زواجها الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية عملاً بأحكام القانون الفرنسى ، ثم توفيت هذه الزوجة عن وصية كانت قد حررتها لمصلحة زوجها بجميع تركتها ، فنازع أقاربها في صحة هذه الوصية بدعوى بطلانها فيما زاد عن الثلث وفقاً لأحكام الشريعة الفراء ، وأصر الزوج على صحة الوصية أخذاً بأحكام التشريع الفرنسى . وذلك نظراً لاحتفاظ الزوجة بجنسيتها الفرنسية ، ولأنها أبدت رغبتها في إخضاع وصيتها لأحكام التشريع الفرنسى . بين الجهة المختصة بنظر النزاع والقانون الواجب التطبيق ، مع الإشارة إلى رأى محكمة النقض المصرية بشأن وصايا المسيحيين المصريين .

(٦) تزوج مصرى « قبطى أرثوذكسى » من سيدة سويدية اعتمدت مذهب الدينى ، حدث أن سادت معيشتها الزوجية فخرجت الزوجة عن طاعة زوجها واضطر الزوج لرفع دعوى على زوجته أمام المجلس الملى يطالبها بالطاعة ، وقبل صدور حكم في هذا النزاع أعلنت الزوجة زوجها باعتناقها الدين الإسلامى ، ورفضت عليه دعوى أمام المحكمة الشرعية مطالبة بالفرقة ، فاذا فرض أنه صدر حكم من المجلس الملى على الزوجة بالطاعة فعلى أى أساس يبنى هذا الحكم . وإذا فرض أن صدر حكم من المحكمة الشرعية بالفرقة ، فعلى أى أساس يبنى هذا الحكم ، وأى الحكمين واجب التنفيذ ؟

أشرح المبادئ المتداخلة في هذا النزاع مع الإشارة إلى قضاء محكمة النقض في تأثير تغيير الديانة على قانون الأحوال الشخصية .

٨ — علم المالية والتشريع المالي (ليسانس قديم)

المتحان { الأستاذ وايت ابراهيم . . . الأستاذ بالكلية
الدكتور محمد عبد الله العربي بك . مدير الادارة الضريبية بوزارة الداخلية

يوم الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن أربعة أسئلة مما يأتي :

(١) ما المقصود بموازنة الميزانية ، اشرح مهمة وزير المالية المصرية لتحقيق هذه الموازنة مقارناً إليها بمهمة زميليه في إنجلترا وفرنسا .

(٢) اشرح قاعدة أسبقية الاعتماد البرلماني لكل تعهد بالصرف . وبين نظام الاعتمادات الإضافية وخاصة في مصر .

(٣) اشرح نظرية راجمية أو مستقر الضريبة . وبين آثارها بشأن خيرية الاستهلاك .

(٤) اشرح أحكام الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة المقررة بقانون ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ وأثرها في النظام الاقتصادي والمالي المصري .

(٥) ما معنى «القرض ضريبة مؤجلة» ، وأزن بين القرض والضريبة لتغطية النفقات العامة ، وأشرح الأحوال التي يمكن فيها تبرير التجاء الدولة للاقتراض .

(٦) ما أهم ديون مصر العامة ، أوضح بإيجاز كيف نشأت وكيف تدار ، ورأيك في إدارتها . وهل من الممكن للمالية المصرية في الأحوال الحاضرة التخفيف من أعبائها ؟

المعادلة

١ — قانون المرافعات

المتحان { الدكتور محمد حامد فهمي الأستاذ بالسلكية
صاحب العزة محمد الشماوى بك . . . وكيل وزارة المعارف

يوم الأربعاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن أحد السؤالين الأول والثاني وعن ثلاثة أسئلة من الأربعة الأخيرة .
(١) بأى الديون وبأى السندات يجوز للدائن حجز مالهدين لدى الغير
حجزاً تنفيذياً ، وبأيها يجوز له توقيع هذا الحجز تحفظياً ، وفيه تختلف إجراءات
الحجز التحفظي عن إجراءات الحجز التنفيذي ، وهل ترى الشارع المصرى قد
أصاب فيما استحدثه من وجوه الاختلاف بينها ؟

(٢) إذا شرع دائن مرتين في التنفيذ على العقار المرهون (تأمينياً) وكان قد
باعه المدين للغير ، فهل تختلف إجراءات التنفيذ بسبب هذا الظرف . عما لو كان
العقار فى ملك المدين ، وإلى أى مدى يكون الاختلاف ، بين فى إجابتك متى
يكون للمشتري أن يمتنع على الدائن بالبيع الصادر له لى يلزمه بالتخاذه
الإجراءات الخاصة التى يقتضيها ذلك ، وما الجزاء الذى يترتب على إغفال
هذه الاجراءات .

(٣) ما القواعد التى وضعها الشارع لتوزيع الاختصاص بين مختلف
جهات القضاء فى المسائل والمنازعات المتعلقة بالأوقاف وكيف فسرت المحاكم
تلك القواعد ؟

رفع مستحق فى وقف دعوى حساب على الناظر أمام المحكمة الأهلية
فأنكر عليه الناظر أصل استحقاقه ، فكيف تفصل المحكمة فى الدعوى ؟
(٤) تكلم عن مبدأ قبول الأجانب ولاية المحاكم الأهلية ، وبين

مدى العمل به في التشريع الجديد ، واذكر كيف عدل الشارع قواعد المرافعات المتعلقة بالدفع بعدم الاختصاص .

(٥) ما انقطاع المرافعة وما حكمته وما أسبابه ، وما شرط حصوله ، وما الآثار المترتبة عليه ، وكيف تنصل الخصومة بعده ، وهل تتأثر حقوق الخصوم باستمراره ؟
(٦) هل يجوز الطعن بالاستئناف في الأحكام الآتية على فرض أنها صدرت من المحكمة الجزئية الأهلية ، أذكر الأسانيد التي تبنى عليها إجابتك .
١ — رفعت الدعوى بطلب عشرين جنيهاً فرد المدعى عليه بدعوى فرعية طلب فيها خمسين جنيهاً تعويضاً عن دعوى المدعى السكيدية وقضت المحكمة برفض الدعويين .

ب — رفعت الدعوى بطلب ثلاثين جنيهاً وبعد صدور الحكم للمدعى بما طلب أوفى المحكوم عليه بمشرين جنيهاً .

ج — أجر منزل لمدة سنة بأجرة شهرية قدرها جنيهان ثم تأخر المستأجر عن دفع أجرة الشهرين الخامس والسادس فرفعت عليه الدعوى بطلب الأجرة المتأخرة عن هذه المدة وفسخ الإيجار وإخراج المستأجر من العين والمحكمة قضت بالأجرة ورفضت باقي الطلبات .

د — رفعت الدعوى بطلب عشرة جنيهاً أجرة الشهرين الأولين لمنزل مؤجر لمدة سنة فطعن المدعى عليه بالتزوير في عقد الإيجار وقضت المحكمة بقبول أدلة التزوير وأمرت بتحقيقها .

هـ — رفعت الدعوى بطلب خمسة عشر جنيهاً أجرة منزل من ثلاثة أشهر ، وفي أثناء نظر الدعوى حلت الأجرة عن شهرين تالين فطلبها المدعى بطلب إضافي والمحكمة قضت للمدعى بمشرين جنيهاً فقط لثبوت وفاة المدعى عليه بأجرة الشهر الأول .

٢ — الشريعة الإسلامية

الممتحان { الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك الأستاذ بالكلية
صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم مفق الديار المصرية

يوم السبت ٣ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً
أجب عن ثلاثة أسئلة من الأسئلة الأربعة الأولى وعن سؤال واحد من
السؤالين الآخرين .

(١) ماهى الخلوة الصحيحة وما أحكامها ؟

(٢) متى تجب النفقة للزوجة على زوجها ، وما مسقطات تلك النفقة
بعد وجوبها ؟

(٣) بين من له الولاية على الصغير ومتى يكون للوصى أن يبيع عقار الصغير .

(٤) بين مرض الموت ومتى ترث مطلقة المريض مرض الموت مطلقها
طلاقاً بائناً ، فى المرض ، إذا مات .

(٥) بين الوارث وغير الوارث وما يستحقه كل وارث فى المسألة الآتية :
توفيت امرأة عن أم وبنت ابن ، بنى ابن ابن وأخت شقيقة وأختين لأب
وأختين لأم وترك ٣٦٠ فدان و ١٨٠٠ جنيه مصرى خالصاً للورثة .

(٦) بين الوارث وغير الوارث وما يستحقه كل وارث فى المسألة الآتية .
توفى رجل عن زوجة ، وبنتين ، وأم أم ، وابن بنت ، وعمة شقيقة ، وترك
خالصاً لورثته ٢٤٠ فدان .

تنبيه — يجب أن تكون الإجابة عن كل سؤال وافية .

٣ — القانون الجنائى

الممتحان { الأستاذ على محمد بدوى الأستاذ بالكلية
صاحب العزة من أحد بك النائب العام

يوم الاثنين ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً
المطلوب الإجابة عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وسؤالين من
الثلاثة الأخيرة .

(١) ما هو تأثير أمر الحفظ الصادر من النيابة العمومية على حق المدعى المدنى فى رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية .

(٢) ما الذى يترتب على معارضة المحكوم عليه فى الحكم الصادر ضده غنياً ، ومتى تحكم المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(٣) رفعت النيابة الدعوى على منهم أمام محكمة الجنح بتهمة ضرب أفضى إلى عجز عن الأشغال أقل من عشرين يوماً ، وأمام المحكمة تبين أن المصاب تخلفت له عاهة مستديمة فحكمت المحكمة بعدم الاختصاص ، فقدمت النيابة القضية لقاضى الإحالة ، فقرر بإحالتها على محكمة الجنح لتفصل فيها أى جنحها ، ولما أهدت القضية لمحكمة الجنح حكمت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فما رأيك فى قرار قاضى الإحالة ، وفى حكم محكمة الجنح بعدم جواز نظر الدعوى ، وإذا كان هناك خطأ فيهما أو فى أحدهما ، فما هو السبيل لإصلاحه ؟

(٤) كيف تميز بين الفاعل الأسمى والشريك ، وما هو تأثير الظروف الخاصة بأحد الفاعلين على باقى الفاعلين الآخرين وعلى الشركاء ؟

(٥) متى يعتبر الإكراه ظلماً مشدداً فى جريمة السرقة ؟

(٦) عزم إبراهيم على قتل محمد فصنع قطعة من الحلوى ووضع فيها مادة سامة وقدمها إليه ليأكلها ، فلما ذاقها محمد أدرك المكيدة فحمل قطعة الحلوى وذهب بها إلى والد إبراهيم وشكا إليه أمر ابنه وأراه قطعة الحلوى ، وأخبره أنها مسمومة فنفى الوالد الشبهة عن ابنه ، وتأكداً كيداً لقوله أخذ قطعة الحلوى وأكلها فمات مسموماً .

حدد المسؤولية الجنائية لكل من إبراهيم ومحمد .

٤ — نظام الإدارة والقضاء والقانون الإدارى والمالى

المتحان { الدكتور وحيد فكرى رأفت . . . الأستاذ المساعد بالكلية
صاحب السعادة محمد ليلى عطية باشا . . . وكيل محكمة النقض والأحكام
يوم الأربعاء ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن أربعة فقط من الأسئلة الآتية بشرط اختيار سؤال على الأقل
من كل قسم

القسم الأول

(١) قارن بين مجلسى الشيوخ والنواب فى مصر من حيث :

- أ — الاختصاصات المالية . ب — التشكيل .
- ج — شروط العضوية ومدتها .

(٢) كيف نظم الدستور المصرى علاقات السلطتين التنفيذية والتشريعية ببعضهما .

القسم الثانى

(٣) تكلم عن سلطة الوزير فى مصر فيما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم وعزلهم وتأديبهم ، وهل لمجلس الوزراء سلطة أوسع من الوزير فى هذه الشئون ؟

(٤) تنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه ليس لتلك المحاكم « تأويل عمل إدارى أو إيقاف تنفيذه » ، اشرح معنى ذلك مستعيناً بما قرره القضاء والفقه .

القسم الثالث

(٥) تكلم عن ضريبة رؤوس الأموال المنقولة والأرباح الصناعية والتجارية وكسب العمل من حيث سعر الضريبة وأساسها وكيفية تحصيلها .

(٦) اشرح بإيجاز تاريخ الديون المصرية العامة منذ معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ حتى اتفاقية سنة ١٩٠٤ .

السنة الثالثة (جديد)

١ — القانون المدني

الأستاذ مصطفى مرعي	• • •	محامى
د محمد سامى مازن	• • •	المحامى بقسم القضايا الأهلية
د محمد حلمى بهجت	• • •	مدير قسم قضايا البنك الزراعى
د عبد العزيز البيلوى	• • •	المحامى بقسم قضايا الحكومة الأهلية

يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الأولى وسؤالين من الثلاثة الأخيرة

(١) ما هو حكم البيع فى كل حالة من الحالات الآتية :

ا — شريك على الشبوع باع نصيبه فى الملك الشائع مفرزا .

ب — مريض مرض الموت باع إلى أحد ورثته بيعاً أجازه بقية الورثة ،

وكانت الإجازة قبل وفاة البائع .

ج — مشتر بمقد بيع وقضى تصرف بالبيع البات فيما اشترى قبل الموعد

المحدد للاسترداد .

(٢) متى يمتد عقدا لا يمحارء ومتى يتجدد مجدداً ضمناً ، وأذن بين أحكام

الامتداد prolongation وأحكام التجديد الضمنى Tacite reconduction

(٣) قارن بين عارية الاستعمال وطارية الاستهلاك من جهة (١) طبيعة

المقد فى كل منهما (٢) محل المقد (٣) التزامات المستعير .

(٤) باع زيد إلى خالد ثلاثين فداناً لا يمكن قسمتها بغير ضرر . ونص

فى عقد البيع على أن الثمن محدد بسعر الفدان مائة جنيه . وعند التسليم تبين أن

بالأرض عجزاً فى المساحة قدره فدان واحد ، فما هى الحقوق التى يرتبها هذا

العجز بخالد قبل زيد ، وهل تتغير هذه الحقوق إذا بلغ العجز ثلاثة أفدنة ، وهل

يختلف الحكم فى الحالتين إذا كان عقد البيع قد حدد للصفاة كلها ثمناً واحداً

بالجملة ولم يحدد الثمن بسعر الفدان .

(٥) في يونيه سنة ١٩٣٦ استأجر (١) من (ب) قطعة أرض لمدة خمس سنوات زراعية تبدأ في أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وفي يولييه من نفس السنة باع (ب) القطعة المؤجرة إلى (ج) بمقد سجل في أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وعند ما أراد (١) المستأجر وضع يده على العين التي استأجرها وجد أن المشتري قد سبقه إلى وضع اليد عليها ، فطلب منه التخلي عن الأرض للانتفاع بها باعتباره مستأجراً فامتنع . متى يكون (ج) محققاً في هذا الامتناع ومتى لا يكون ، وهل يختلف الحكم إذا كان عقد البيع لم يسجل ، وفي الحالة التي لا يكون (ج) محققاً في الامتناع عن إجابة (١) إلى طلبه ، هل يكون له حقوق قبل (ب) البائع ، وهل تكون له حقوق قبل (١) المستأجر ، وإن كانت له حقوق ، فما هي وما أساسها .

(٦) تنازع (١) مع (ب) في ملكية قطعة أرض ثم تصالحا على أن يقر (ب) بخصمه (١) بملكيته لقطعة الأرض ، ويكف عن كل منازعة له فيها ، في مقابل أن يعطى (١) إلى (ب) منزلاً مملوكاً له ، وحرر الطرفان عقد صلح بهذا المعنى في يناير سنة ١٩٣٧ وقع عليه (ج) بصفته شاهداً ، وفي فبراير سنة ١٩٣٧ باع (١) إلى (ج) نفس المنزل بمقد مسجل في مارس سنة ١٩٣٧ ولم يسجل (ب) عقد الصلح إلا في ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، فاذا اختلف (ب) و (ج) على ملكية المنزل فلائيهما تقضى ، وما هي أسباب قضائك ، وإذا قضيت لصالح (ج) بملكية المنزل ، فما أثر هذا القضاء في عقد الصلح الذي أبرم بين (١) و (ب) .

٢ — المواد التي تدرس باللغة الفرنسية

Matières enseignées en langue française.

الأستاذ سنيقاني	المختصان {
الأستاذ كاني	

Lundi 29 Mai 1939. de 9 h. a. m. à midi.

Droit Civil.

Choisir entre le groupe A et le groupe B.

Groupe A :

- 1 — La responsabilité du mandataire salarié et du mandataire gratuit.
- 2 — L'assurance de responsabilité.

Groupe B :

- 1 — Les rapports du mandant et du tiers, quand le mandataire a dépassé les pouvoirs qui lui étaient conférés.
- 2 — La limitation du taux de l'intérêt : portée d'application et sanction.

Procédure Civile.

Traiter au choix l'une des deux questions suivantes :

- 1 — Les restrictions apportées à la compétence des Tribunaux Mixtes en matière administrative.
- 2 — La compétence du Tribunal des Référés.

٣ — قانون المرافعات (ثلاثة جديد وثانية قديم)

الدكتور محمد حامد فهمي	المتخصصون {
الدكتور رمزي سيف رزق الله	
صاحب العزة محمد العشماوي بك	
الأستاذ محمد عبد الله محمد	

الأستاذ بالكلية
المدرس بالكلية
وكيل وزارة المعارف
وكيل النيابة بمحكمة الاستئناف

يوم الأربعاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً.

أجب عن السؤال الأول وعن ثلاثة من الأسئلة الأربعة الأخيرة.

(١) هل تختص بالدعوى الآتية المحاكم المرفوعة إليها، وإذا كنت ترى أنها غير مختصة بها فأى الخصوم يحق له التمسك بعدم اختصاصها، وإلى متى يبق حقه في ذلك، أذكر الأسانيد التي تبني عليها إجابتك .

١ - رفع يوغسلافى دعوى على جزائرى من رعايا فرنسا وعلى إيطالى أمام محكمة أهلية، ثم تخلف المدعى عليهما عن الحضور فى الجلسة فحكم عليهما غيائياً وطعننا فى الحكم بالمعارضة .

ب - رفع دائن بلغارى دعوى أمام المحكمة الأهلية يطلب فيها بطلان وقف حصل أضرباً بمحقوقه وكان الناظر على الوقف وبعض المستحقين فيه فرنسيين .

ج - رفعت الدعوى أمام محكمة الألبانية الأهلية بطلب فسخ إيجار منزل معقود لمدة ستة أشهر بأجرة شهرية قدرها ١٥ جنياً .

د - استأجر على الكائن محله بمدينة رشيد أرضاً زراعية بمركز الجيزة من مالكها محمد الكائن محله بالقاهرة، واتفقا على اختصاص محكمة الألبانية الجزئية بما ينشأ بينهما من نزاع خاص بهذا العقد، ثم رفع المؤجر دعواه على المستأجر أمام محكمة رشيد الجزئية بطلب أجرة متأخرة قدرها خمسون جنياً .

هـ - أوقع أجنبى على مصرى حجراً على منقولاته البالغة قيمتها ٢٠٠ جنية من أجل دين قدره ١٠٠ جنية، فاعترض المدين بأن الحجز قد وقع بسند غير واجب التنفيذ، ورفع الدعوى ببطلان الحجز أمام المحكمة المدنية المختلطة .

(٢) لإشرح المبدأ القائل بأن « تغيير حالة الدعوى والظروف المحيطة بالخصوم الحاصل بمدرضاها لا يؤثر فى اختصاص المحكمة التى رفعت إليها الدعوى على الوجه الشرعى »، وأذكر ما يحضرك من تطبيقات هذا المبدأ، ثم بين إلى أى حد أخذ به التشريع الجديد فى توزيع الولاية بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة .

(٣) ما معنى دعاوى الملكية Actions pétitoires فى فقه المرافعات، وما

أساس التفرقة بينها وبين دعاوى وضع اليد ، وإلى أى حد يمتنع الجمع بين الملكية واليد فى الطلب والدفع والقضاء .

(٤) ما الذى يجوز تقديمه من الطلبات إلى المحكمة المرفوع إليها الاستئناف ، وهل يجوز لها أن تفصل فى طلب لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى ، أو فى طلب عرض على محكمة الدرجة الأولى ولم تفصل فيه بعد ، قارن فى هذا الصدد بين سلطة المحكمة التى يرفع إليها الاستئناف والمحكمة التى ترفع إليها المعارضة فى الحكم الغيابى ، و اشرح أسباب ما تراه من وجوه اختلاف .

(٥) فرق بين الحكم القطعى ، والحكم الوقعى ، والحكم التمهيدى ، واذكر آثار هذه التفرقة ثم عين نوع كل من الأحكام الآتية :

- ١ - الحكم بجواز الإثبات بالبينة وإحالة الدعوى على التحقيق .
- ب - الحكم بتعيين خارس على عين متنازع على ملكيتها .
- ج - الحكم بتوجيه اليمين المتممة .
- د - الحكم بإبطالان المرافعة .

٥ - القانون الجنائى

{ الأستاذ محمد مصطفى الطلى الأستاذ بالكلية
 الدكتور على صادق أبو حيف المدرس بالكلية
 محمد زهير جرانة وكيل النيابة بالهاكم المختلطة

يوم الاثنين ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
 المطلوب الإجابة عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى و سؤالين من الثلاثة الأخيرة

- (١) متى يعتبر الإكراه ظرفاً مشدداً فى جريمة السرقة .
- (٢) ماذا يراد بالتزوير المعنوى ، وماهى الطرق التى يقع بها ذلك التزوير .
- (٣) ماذا يقصد بالمعز عن الأشغال فى جريمة الضرب الذى يؤدى إلى

عجز عن الاشتغال أكثر أو أقل من عشرين يوماً ، وما هي الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى تشديد العقاب على الضارب في هاتين الحالتين ، أي حالة المعجز أكثر من عشرين يوماً وحالة المعجز مدة أقل من ذلك .

(٤) أعطى محمد جواداً إلى صديقه محمود ليبيعه له ، فذهب محمود للسوق وهناك شاهد جواداً آخر مع إبراهيم ، فاعتقد أن من مصلحة محمد أن يحصل له على هذا الجواد الآخر ، وفلا عرض على إبراهيم أن يستبدل به الجواد الذي معه ويعطيه خمسة جنيهات فقبل إبراهيم وتمت الصفقة ، وعاد محمود بالجواد الجديد إلى محمد فرفض محمد قبوله ، فاستبقاه محمود لديه ثم تصرف فيه بعد ذلك . هل يعد ما حصل من محمود من قبيل السرقة أو خيانة الأمانة ؟

(٥) ذهب على إلى محمود وأخبره أنه اتفق مع عدد من إخوانه على إقامة حفلة تكريم لزيد من الناس ، وأطلعه على كشف معه به أسماء بضعة أشخاص من المعروفين وأمام اسم كل منهم رقم زعم أنه قيمة المبلغ الذي اشترك به صاحب الاسم في الحفلة ، وأطلعه كذلك على عدة خطابات مطبوعة قال أنه سيرسلها باسمه « باسم على » إلى بعض المعجبين باخلاص زيد وهمنه ، وفيها يطلب على إلى المرسل إليهم أن يساهموا في إقامة تلك الحفلة ، واستناداً إلى ذلك ، طلب على من محمود أن يدفع شيئاً مساعدة للحفلة ، فدفع إليه خمسة جنيهات .

تبين بعد ذلك أن علياً كاذب فيما يدعيه ، فرفضت عليه الدعوى بتهمة النصب إذ توصل إلى الحصول من محمود على مبلغ خمسة جنيهات بواسطة استعمال طرق احتيالية ، فاذا وكلت للدفاع عن على فكيف تدفع التهمة الموجهة إليه ؟

(٦) كان إبراهيم يقود ليلاً سيارة مظلمة الأنوار فدام فجأة شخصاً في حالة سكر شديد كان يسير في الطريق تارة للجهة اليمنى وتارة للجهة اليسرى ، فأصابه إصابة أدت إلى وفاته . وعقب الحادثة انطلق بالسيارة هارباً إلا أن أحد المارين المدعو زيد تمكن من معرفة شخصه ومن قراءة ثمرة السيارة .

علم محمود شقيق إبراهيم بالحادثة وبأن زيدا هو شاهد الإثبات الوحيد ضد شقيقه، فذهب إلى زيد في اليوم التالي وطلب إليه أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد إبراهيم، فرفض زيد فطمعته محمود بسكين في صدره قاصدا قتله حتى لا يؤدي الشهادة ضد أخيه وفر هاربا، نقل زيد إلى المستشفى وهناك أجريت له عملية جراحية غير أن الجراح أجراها بسلاح غير معقم فترتب على ذلك تلوث الجرح وأفضى ذلك إلى وفاة المصاب.

حدد المسؤولية الجنائية لكل من إبراهيم ومحمود والجراح.

٦ — القانون التجاري (البرى والبحرى)

المتحنون { الأستاذ محمد صالح بك عميد الكلية
صاحب المزة محمد صادق فهمى بك رئيس محكمة المنصورة المختلطة
الدكتور محسن شقيق المدرس بالكلية

يوم الأربعاء ٧ يونيو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهرا
أجب عن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الآتية :

(١) قارن بين القواعد المتعلقة بشركة الأشخاص والشركة المساهمة المصرية من قبل :

١ — عدد الشركاء . ب — إشهار عقد الشركة .

ج — جنسية القائمين بالإدارة .

وما الذى يترتب على الإخلال بهذه القواعد .

(٢) تكلم فى انقضاء الشركات بسبب الاعتبار الشخصى للشركاء .

(٣) تكلم فى ميزانية الشركة المساهمة وفى القواعد التى يجب مراعاتها .

عند وضعها . وفى المسؤولية التى تترتب على الإخلال بهذه القواعد .

أجب عن السؤالين الآتيين :

(٤) هل تعتبر الأعمال الآتية تجارية مع ذكر الأسباب :

١ — شراء أسهم شركة عقارية بقصد بيعها .

- ب — إصدار بنك التسليف القارى الزراعى سندات .
- ج — التزام الشريك الموصى بدفع حصته فى رأس مال شركة توصية .
- د — اقتراض تاجر من مزارع مبلتاً من النقود .
- (٥) أنشئت شركة توصية بسيطة بين كل من محمد وإبراهيم بصفتهم شريكين متضامنين ، ومن حسن بصفته شريكاً موصياً . وعين محمد مديراً للشركة . ولم يدفع الشريك الموصى حصته فى رأس المال . ثم اشترى المدير بضاعة لزمة الشركة من خليل ، ثم اشترى الشريك الموصى بضاعة من خليل المذكور لزمة الشركة ، ولم تدفع الشركة هذه الديون عند حلول ميعاد استحقاقها . فها هى الدعاوى التى يستطيع خليل رفعها للحصول على ثمن ما باعه إلى المدير وإلى الشريك الموصى ، وهل يستطيع خليل مطالبة الشريك الموصى وحده بالديون السالفة الذكر .

٧ — علم المالية والتشريع المالى

الدكتور زكى عبد التعال	الأستاذ بالكلية
الأستاذ علام محمد بك	بنك التسليف القارى
عبد الرؤوف زكى بك	المستشار الملكى للزراعة والمعارف

(الأمثلة هى نفس أمثلة اليسانس « قديم » راجع ص ٢٦)

السنة الثانية

١ — القانون المدنى

الأستاذ وديع فرج	الأستاذ بالكلية
حامد فهمى بك	المستشار بمحكمة النقض والابرار
عبد الرزاق احمد السهورى بك	المستشار الملكى المساعد
طله نصر	النائب بمسرح قضائى الداخلية

يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً

أجب عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وعن سؤالين من الثلاثة الأخيرة

(١) تكلم في أثر فسخ العقد بالنسبة لغير المتعاقدين .

(٢) من هو الخلف الخاص، وما الذى يسرى فى حقه من تصرفات السلف، وضع إجابتك بأمثلة .

(٣) تكلم بما يجازى الشروط الواجب توافرها لحصول المقاصة القانونية، ثم اشرح ما يترتب على المقاصة الحاصلة بين أحد المدينين المتضامين والدائن من الأثر بالنسبة لعلاقة باقى المدينين المتضامين بذلك الدائن ، وبالنسبة لعلاقة المدينين المتضامين جميعا فيما بينهم .

(٤) تملك الحكومة فى حى الزمالك مساحة من الأراضى المعدة للبناء باعتبارها قطعاً، واشترطت على المشترين جملة شروط منها عدم البناء أكثر من ارتفاع معين (١٥ متراً) وكان المقصد من تلك الشروط ضمان بقاء ذلك الحى مخصصاً للسكن الخلقى المهادى الراقى ، غير أن الحكومة تساهلت فيما بعد فى تطبيق تلك الشروط فسححت لمعظم المشترين بإقامة العمارات الشاهقة ، فلما رأى أحد المشترين القلائل الذين احترموا الشروط أن الفيلا المملوكة له قد أصبحت محاطة بالعمارات العالية (يزيد ارتفاعها على ٣٠ متراً) أضاف هو الآخر دوراً على منزله بحيث بلغ ارتفاع مبانيه ١٨ متراً ، فزاد بذلك ثلاثة أمتار على الحد الأقصى المشرط عدم تجاوزه فى العقد . رفضت الحكومة على ذلك المشترى دعوى تطلب فيها الحكم بهدم ما بناه مخالفاً لشروط العقد وبالتعويض عن خرق المشترى لالتزاماته ، فهاذا تؤيد الحكومة دعوها ، وبماذا يدفع المدعى عليه تلك الدعوى ، وبماذا يحكم القاضى ؟

(٥) يشتغل أحمد وله من العمر ست عشرة سنة عاملاً بمحانوت معد لبيع البنزين مملوك لمحمد ومحمود وكائن بمارة تسكنها سيدة لها أولاد صغار ، طلبت تلك السيدة من أحمد أن يلاحظ أولادها أثناء لعبهم فى الشارع أمام المحانوت الذى يعمل فيه ، فاغتم أحمد فرصة غياب مخدوميه واستدريج صببية من أولاد

تلك السيدة إلى داخل الحانوت حيث هتك عرضها كرها ، رفعت السيدة الدعوى بالتعويض على أحمد ومخدوميه محمد ومحمود متضامين ، فعلى أى أساس تبني تلك السيدة مطالبتها بالتعويض لمحمد ومحمود ، وكيف تريد تلك المسئولية . ثم بماذا يدفع محمد ومحمود تلك المسئولية ، وفي النهاية بماذا يحكم القاضى في هذه الدعوى .

(٦) فإرن بين المسئولية التعاقدية والمسئولية التقصيرية فيما يتعلق بمسئولية الإثبات ويمدى التعويض ثم طبق ما تقوله على الحالتين الآتيتين مصورا كل حالة أولا في صورة مسئولية تعاقدية ، وثانيا في صورة مسئولية تقصيرية : —

أ — إخفاق الطبيب في علاج مريض .

ب — إختلاس متولى النقل لأشياء أثناء نقلها .

٢ — المواد التى تدرس باللغة الفرنسية

Examineurs :	M. L. CHÉRON	Maitre de Conf.		
	DR. SADEK ABOU HEIF.	٤	٤	٤
	DR. OMAR MAMDOUH	٤	٤	٤

Matières enseignées en langue française.

Lundi 29 Mai 1939. de 9 h. a.m. à midi.

Droit Criminel.

Traiter au choix du candidat, l'un des deux groupes de questions ci-dessous :

Groupe A :

- 1 — A quelles conditions un Egyptien est-il punissable en Egypte pour un vol qu'il a commis dans un pays étranger ?
- 2 — Quelle influence l'erreur de fait a-t-elle sur la responsabilité pénale ?

Groupe B :

- 1 — Y a-t-il une différence entre le délit manqué et le délit impossible ?
- 2 — De l'ordre de la loi ou de l'autorité légitime.

Droit Civil.

Choisir entre le groupe A et le Groupe B.

Groupe A :

- 1 — Comparer la force probante des actes authentiques et des actes sous-seing privé.
- 2 — La modification d'un contrat par le juge est-elle possible en certains cas ?

Groupe B :

- 1 — Les erreurs qui vicient le consentement.
- 2 — Le Charge de la preuve.

٣ — القانون الدولي العام

الأستاذ محمود سامي جنبينه	} المتعنون
حسن مختار رسمي بك	
عبد الحافظ حسونة بك	
محمد علي نمازي بك	
الأستاذ بالكلية	
وكيل وزارة الدفاع	
سكرتير عام وزارة الخارجية	
المستشار الملكي المساعد	

يوم الأربعاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهرا .

أجب عن السؤالين الآتيين :

(١) متى تسأل الدولة عن تصرفات محاكمها ، هل يجوز للدولة أن تختص
خلف استقلال سلطاتها القضائية دفعا لمسئوليتها الدولية ؟

(٢) انقسمت العائلة الدولية وقت قيام الثورة في أسبانيا إلى دول اعترفت
بحكومة فرانكو (حكومة الثوار وقتئذ) حكومة شرعية على البلاد ، ودول وقفت
عند حد الاعتراف للثوار بصفة المحاربين ، ودول رفضت حتى مجرد الاعتراف
بقيام حالة الحرب . يتن المركز الدولي لكل من حكومة فرانكو والحكومة
الأصلية ، وحقوق كل من الحكومتين بالنسبة لكل من هذه الدول ، وأثر هذه
الاعترافات المختلفة في الشخصية الدولية لدولة أسبانيا .

(٣) أجب عن أحد السؤالين الآتيين :

ا — تنبىع تطور النظم التى وضعت لحماية الأقليات قبل عهد العصبة وبعده، وبين مدى توفيق العصبة فى معالجة هذه المشكلة .

ب — فسر قاعدة عدم إمكان دخول الإقليم الواحد فى ملكية أكثر من دولة واحدة ، وطبقها على الأقاليم الخاضعة للحكم الثنائى، والأقاليم المؤجرة أو المنازل من إدارتها لدولة أخرى .

(٤) أجب عن أحد السؤالين الآتيين :

ا — وضع أوجه اختلاف بين النظريتين الفرنسية والإنجلوسكسونية فى جريمة نقل المهربات وبين الغرض الذى أريد تحقيقه بتطبيق نظرية النقل المتصل فى قضايا المهربات .

ب — بين حدود ما تنلزم به الدول المحاربة من واجب احترام أشخاص المحايدىين وأملأكم فى البر .

٤ — الشريعة الإسلامية

الشيخ على الحنيف	الأستاذ المساعد بالكلية
د محمد أحمد أبو زهرة	الدروس بالكلية
د محمد أبو غريب	المفتش القضائى بالمحاكم الشرعية
د حسن مأمون	» » » »
د محمد رزق	رئيس محكمة اسكندرية الشرعية

يوم السبت ٣ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن أربعة أسئلة من الستة الآتية مع ملاحظة أن ذكر العلة جزء

من الإجابة .

(١) بين من يحل للرجل أن يتزوجها ومن تحرم عليه من النساء الآتيات :

ا — بنت مطلقته التى رزقت بها من زوج آخر تزوجته بعد الطلاق .

ب — بنت زوجة أبيه التى أتت بها من زوج آخر .

ج — مطلقة غيره التي مضى على طلاقها خمسة وستون يوما، وهي صغيرة لم تحض.

و — بنت أخى زوجته التي في عصمته .

هـ — مطلقة أبى أمه التي لم يسخل بها .

و — أم زوجها التي فارقتها قبل الدخول لظهور أنه قد أَرْضَعْتِهَا امرأة ثالثة .

(٢) صغيرة خطبها الكفء من أبيها، فامتنع بغير وجه شرعى، وصغيرة

أخرى غاب أبوها فطلبها كفء لا ينتظر حضوره : فلن تكون ولاية تزويج كل منهما حينئذ، وهل يختلف الحكم في الحالين إذا كانت الخطوبة كبيرة رشيدة ؟

(٣) بين ما تستحقه الزوجة من مهر في الأحوال الآتية :

١ — تزوجها على خمسين جنبها، ثم ظهر بعد الدخول بها إنها أخته رضاعا .

ب — تزوجها على مائة جنبه ، وجعل لها أن تطلق نفسها متى شاءت ، فطلقت نفسها قبل الدخول بها .

ج — تزوجها ثم توفى أحدهما قبل الدخول .

د — تزوج أفغانى مصرية على مائة جنبه إن أقام بها في مصر، وعلى مائتى جنبه إن سافر بها إلى الأفغان .

(٤) يقسم الفقهاء فرق الزواج إلى فرقة يسمونها فسخة وإلى أخرى يسمونها طلاقا ، فما الفرق بينهما في المعنى والأثر ، وهل يستطيع أن تذكر ضابطا لكل نوع من هذين النوعين مع التوضيح . أذكر الأمثلة .

(٥) بين الحكم فيما يأتى : —

١ — حكم على محمد بنفقة شريفة لأخيه أحمد فلم يؤدها له حتى مضى على الحكم أربعة أشهر ، فإذا أراد أحمد تنفيذ هذا الحكم ، فمن أية مدة يقبل منه التنفيذ ؟

ب — امتنع رجل من الاتفاق على زوجته وولده الصغير منها ، فطالبته أمام القضاء بنفقتها من وقت الامتناع فإذا كان قد مضى على امتناعه سنة ، فهل يقضى بالنفقة لها ولولدها من ذلك التاريخ ؟

ج — حكم لقریب على قریبه بنفقة ثم مضى على الحكم عام لم ینفذ فیه ،
فاذا توفى المحکوم له ، فهل لورثته أن ینفقوه عن هذه المدة ؟

(٦) رجل أخذ یبدد أمواله ، فهل لنویه حق المطالبة بالحجر علیه ، وما
سبیلهم إلى ذلك ، وإذا حجر علیه فمن أى وقت یتبدى الحجر ، وهل یشمل
کل تصرف بین ذلك ، وهل یختلف الحكم إذا کان الحجر بسبب ضعف
فی قواه العقلية ؟

٥٠ — القانون الجنائی

الأستاذ على محمد بدوی	الأستاذ بالكلية	} المتعنون
الدكتور السعيد مصطفى السعيد	الأستاذ المساعد بالكلية	
الأستاذ یسن أحمد بك	النائب العمومی	
محمد بك حافظ	الأفوكاثر العمومی	

يوم الاثنين ٥ یونیه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً الى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالین من الثلاثة الأولى وسؤالین من الثلاثة الأخيرة .

(١) هل یعاقب القانون من حاول ارتکاب جريمة مستحيلة ، بین فی
إجابتك أنجاهات الفقه والقضاء فی فرنسا وفی مصر .

(٢) ما الفرق بین أسباب الإباحة وموانع المسؤولية ، واذکر حالات
النوعین بكل إيجاز ، وهل تتوفر إحداها بالنسبة لمن ارتکب القتل فی الوقائع
الآتية مع تعلیل رأيك تعلیلاً موجزاً .

ا — شخص أراد دفع جريمة قتل عن نفسه فأطلق مسدسه على من
هاجمه فأخطأه وأصاب شخصاً آخر قتلته .

ب — شخص أدمن على المسكرات بعمله واختیاره فأصابته من ذلك
عاهة فی عقله انتهت به إلى قتل أخیه .

ج — شخص فقد إرادته بالتنويم المغناطیسی وقتل آخر بإيعاء من النوم .

(٣) تكلم في عقوبة الإرسال إلى المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجرام وبين الأحوال التي يحكم فيها بهذه العقوبة ، وهل يوجد فرق بين أحكام قانون العقوبات الجديد وبين الأحكام السابقة عليه في هذا الشأن .
(٤) تحتوى صحيفة السوابق الخاصة بزيد على ما يأتى :

١ - حكم عليه نهائياً في أول يناير سنة ١٩٢٠ بالحبس مع الشغل سنة في تزوير .

ب - حكم عليه نهائياً في أول يناير سنة ١٩٢٢ بالحبس شهراً في جريمة خيانة أمانة .

ج - حكم عليه نهائياً في أول يناير سنة ١٩٣٨ بالحبس ستة شهور مع إيقاف التنفيذ في جريمة سرقة .

فاذا ارتكب هذا الشخص في يناير سنة ١٩٣٠ جنحة تزوير ، فما هي العقوبات التي يمكن توقيعها عليه عن هذه الجريمة ، وهل يتغير مركزه إذا كانت الجريمة الجديدة شروعا في نصب بدلا من التزوير .

(٥) أراد لص أن يسرق سيارة في الطريق فركبها وأدارها وبمجرد السير بها دهس غلاماً قتلته ، ثم ضبط على أثر ذلك وتبين أن هذا اللص لا يحسن القيادة وليس معه ترخيص بقيادة السيارات ، ما هي الجرائم التي ترى أنها توفرت في هذه الوقائع ، وكيف يحاكم عنها هذا المجرم ، وكيف تنفذ عليه العقوبات التي يحكم بها .
(٣) بينما كان عسكري الدورية واقفاً في أثناء عمله شاهد لصوصاً يخاولون فتح محل تجارى لسرقة ما به ولضيقه سابقة بينه وبين صاحب المحل لم يتم بمنعهم أو يضبطهم بل تعمد التغافل عن الأمر ، وبذلك تمكنوا من سرقة أمتعة من المحل . حدد مسئولية العسكري جنائياً عن هذه السرقة في الفروض الآتية :

١ - على فرض أنه لا يعرف اللصوص ولم يتصل بهم من قبل إطلاقاً .

ب - على فرض أنه كان بينه وبينهم تفاهم سابق على ارتكاب هذه الجريمة .

ج - على فرض أنه لم يكن يعرفهم ولم يتفاهم معهم ، ولكنه ذهب إليهم

في منزلهم بعد انصرافهم بالمسروقات وأخبرهم بموقفه منهم فأعطوه بعض المسروقات مكافأة له .

ملحوظة — على الطالب أن يبين الأسباب التي يستند إليها في الحلول التي يقول بها .

٦ — الاقتصاد السياسي

(الدكتور عبد الحكيم الرفاعي) . . . الأستاذ المساعد بالكلية
المتجنون { صاحب السعادة صادق حنين باشا . . . مدير شركة المياه
الأستاذ محمود مرسى . . . مدير مصلحة الإحصاء

يوم الأربعاء ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً

أجب عن أربعة أسئلة من السنة الآتية بشرط اختبار سؤال على الأقل
من كل قسم :

القسم الأول

(١) أكتب في أم أنواع العمليات الجزائية ببورصات الأوراق المالية مع التمثيل ، وبين سبب وقف التعامل الآجل في بورصتي الأوراق المالية بمصر منذ سنة ١٩١٦ إلى الوقت الحاضر ، وهل ترى أن المصلحة تقتضي بإعادة التعامل الآجل في الظروف الحالية أولاً .

(٢) « البورصات الآجلة معاهد للتأمين ضد تقلبات الأسعار يتحمل فيها المضاربون نوعاً من المخاطر لم يجز أية شركة من شركات التأمين الخاصة أن تتحمله » .

علق على هذه العبارة مبياناً أهمية العمليات الآجلة كأداة للتأمين بالنسبة للصناع والتجار والزراع ثم اشرح كيف يمكن الذين يتعاملون مع الخارج أن يؤمنوا ضد تقلبات العملة الأجنبية .

القسم الثانى

(٣) عرف الإغراق ووضح شروطه وأنواعه ، واستعرض الإجراءات التى تتخذها الدولة لحماية السوق القومى من الإغراق مع الإشارة إلى الطرق التى اتبعتها مصر فى هذا الصدد ، وهل ترى أن هذه الإجراءات تتعارض مع نص الدولة الأولى بالرعاية أولا .

(٤) « تغيرات سعر الصرف تعيد إلى الميزان الحسابى توازنه مثلها فى ذلك مثل حركات الائتمان داخل الدولة ، فهى تزيل اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك »

علق على هذه العبارة مبيناً كيف تؤدي تغيرات سعر الصرف إلى موازنة الميزن الحسابى فى حالة الدول المتبعة لقاعدة الذهب والدول المتبعة لنظام النقود الورقية الإلزامية .

القسم الثالث

(٥) اعتقد الكثيرون من الاقتصاديين الأحرار أن هناك ميلا إلى انخفاض سعر الفائدة ، استعرض هذا رأى موضحاً ما يمكن أن يستند عليه القائلون به لتبريره وما يرد عليه من النقد ، وهل تؤيد الوقائع هذا رأى أولا .

(٦) فرق بين عقد العمل الفردى وعقد العمل الجماعى ، وما الآثار المترتبة على عقد العمل الجماعى سواء بالنسبة للعمال ولأرباب الأعمال ، وماهى الإجراءات التى يتخذها المشرع لحماية أجور العمال .

٧ — القانون الإدارى

الذكور وحيد فكرى رأفت الأستاذ المساعد بالكلية
 الأستاذ صليب سامى بك الهامى
 بولس باشا صالح رئيس قسم القضايا الأهلية
 أحمد حسن بك المستشار بمحكمة استئناف مصر

يوم السبت ١٠ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٣ ظهراً.
 أجب عن أربعة أسئلة فقط من الستة الآتية : —

(١) متى اعترف للمدبريات والمدن والقرى فى مصر بشخصية معنوية
 مستقلة عن الدولة ، وما هى النتائج القانونية المترتبة على الاعتراف لها بتلك
 الشخصية .

(٢) لإشرح نظرية حساب الطوارئ Théorie de L'Imprévision
 مقارناً بينها وبين النظريات المدنية المماثلة ، وبيّن إلى أى حد أخذ القضاء
 المصرى والفرنسى بها.

(٣) ما الهيئات التى تملك فى مصر سلطة إصدار لوائح عمومية ؟
 أذكر الأنواع المختلفة للوائح مقارناً بينها .

(٤) من هم الموظفون المعينون بمرسوم ، وكيف يعزلون ، وما الهيئة أو
 الهيئات التى تملك تأديبهم ؟

(٥) ١ — كيف تدخل الأموال فى التومين العام ؟

ب — جبّانة بطل الدفن فيها وزالت معالمها هل يجوز للأفراد أن يملكوها
 بوضع اليد المدة الطويلة ، وهل الحل واحد فى القضاء بين المختلط والآهلى ؟

(٦) دفنت الحكومة أحد موظفيها قاذى أمام المحاكم أن الباءث على
 نرفت هو الانتقام والتشفى منه ، فهل للمحاكم أن تقضى له بالتعويض ، وهل
 ملك لإلغاء قرار الرفت ؟ قارن فى ذلك بين مصر وفرنسا .

السنة الأولى

المدخل للعلوم القانونية

المعنعان { الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت المدرس بالكلية
و محمد على عرفة بالكلية

يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن ثلاثة من الأسئلة الأربعة الأولى وعن أحد السؤالين الخامس أو السادس .

(١) القانون في منذهب جنى علم وصياغة . يتن باختصار المقصود بذلك ، ثم بين توافر هذين العنصرين فيما يأتى :

١ — لا يعذر أحد بجهله القانون .

ب — كل من وضع يده على عقار مدة خمس عشرة سنة يصبح مالكاً له .

ج — لا تكون الهبة صحيحة إلا إذا كانت حاصلة فى صورة عقد رسمى .

د — يعتبر المنقول المخصص لخدمة العقار عقاراً بالتخصيص .

(٢) هل تعتبر النصوص المكتملة أو المفسرة لإرادة المتعاقدين قواعد قانونية بالمعنى الصحيح ، وما الفرق بينها وبين النصوص الأمرة أو الملزمة .

(٣) ما هى الصفات المميزة للشخصية المعنوية ، وما الفرق بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوى من حيث أهلية الوجوب .

(٤) بين أهمية تقسيم المال إلى عقار ومنقول وإلى عام وخاص .

(٥) يملك (خالد) منزلاً فى طنطا ، ولهذا المنزل حق ارتفاق بالمرور على أرض جاره (إبراهيم) . غادر (خالد) طنطا فى سنة ١٩٢٠ ليقم فى القاهرة تاركاً منزله دون استغلال . وفى سنة ١٩٣٢ وضع (أحمد) يده على المنزل المذكور مدعياً ملكيته ، واتفق مع (إبراهيم) على أن يتنازل له عن حق الارتفاق .

ولما رجع (خالد) إلى طنطا في سنة ١٩٣٩ رفع دعوى على (أحمد) و (إبراهيم) يطالب الأول (أحمد) بملكية المنزل والثاني (إبراهيم) بحق الارتفاق . دفع (أحمد) دعوى (خالد) بسقوط حقه في الملكية بمضى المدة وبوضع يده هو على المنزل ، ودفع (إبراهيم) دعواه بسقوط حقه في الارتفاق بمضى المدة كذلك وبالنزاع الصادر له من أحمد . فباذا تحكم في هذه القضية مع بيان الأسباب ؟

(٦) في سنة ١٩١٣ تعاقد تاجر أقطان مع أحد المصدرين على أن يورد له عشرة آلاف قنطار من القطن بسعر القنطار سبعة جنيهات . وعند حلول موعد التسليم امتنع المتعهد عن تنفيذ العقد بحجة أنه تسبب عن إعلان الحرب ارتفاع سعر القنطار من القطن إلى ثلاثين جنيها مما يجعل تنفيذ الالتزام بالنسبة له في حكم المستحيل ، لأنه لم يكن يتوقع عند التعاقد ارتفاع الأسعار إلى هذا الحد ، عرضت عليك هذه القضية ، فباذا تحكم فيها ؟
هل يتغير الحكم إذا فرض أن التاجر دفع بأن استحالة تنفيذ التزامه راجعة إلى مصادرة السلطة المحلية لما بقي من محصول القطن لحساب المصانع الحربية . وضع أسباب إجابتك .

٢ — المواد التي تدرس باللغة الفرنسية

2. Matières enseignées en langue française

Examineurs :	M. DUBOIS RICHARD.	Professeur à la Faculté
	Dr. CHAFIK CHEHATA.	Maître de Conf. à la «
	« OM. MAMDOUH MOUSTAFA.	« « « « «
	« SOLIMAN MORCOS.	« « « « «

Le Lundi 29. Mai 1939 de 9 h. a. m. à midi.

Droit Public.

Répondre à l'une des deux questions suivantes :

- 1 — Définissez et comparez le Droit Public et le Droit Privé
- 2 — Quels sont les traits caractéristiques des gouvernement libres et tempérés.

Droit Privé.

Traiter au choix l'une des deux questions suivantes :

1 — Le Droit Privé et ses subdivisions.

2 — Les personnes physiques : Commencement et fin de leur personnalité.

٣ — القانون الدستوري

المحتنون { الأستاذ وايت ابراهيم الأستاذ بالكلية
الدكتور السيد صبرى المساعد بالكلية
الأستاذ محمد صبرى أبو علم المحامى

يوم الأربعاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن أربعة أسئلة من الأسئلة الآتية :

(١) اشرح مبدأ فصل السلطات ، وبين إلى أى حد يطبق هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) تكلم على حق حل المجالس النيابية ، و اشرح الضمانات التى نص عليها الدستور المصرى لعدم إساءة استعمال هذا الحق .

(٣) تكلم على مسئولية الوزراء السياسية والجنائية بالدستور المصرى .

(٤) أثبتت فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ مسألة ما إذا كان البرلمان المصرى يسترد كامل اختصاصه إذا دعى لدور انعقاد غير عادى ، فما وجهات النظر المختلفة فى ذلك ، وما رأيك اخلص ؟

(٥) أخذ الدستور المصرى بمبدأ المساواة بين مجلسى الشيوخ والنواب فى كل من المسائل التشريعية والمالية ، فهل توافق على هذا المبدأ ولماذا ؟

(٦) تكلم بإيجاز عن الاصطلاحات الآتية :

المفو Grace ، المفو الشامل Amnistie ،

مرسوم بقانون ، مرسوم بمشروع قانون ، قانون ، لائحة .

٤ - الشريعة الإسلامية

الأستاذ الشيخ علي الحقيف . . .	الأستاذ المساعد بالكلية
الشيخ محمد أحمد أبو زهره . . .	المدرس بالكلية
محمد أحمد هوش . . .	نائب محكمة مصر الفرعية
محمد رزق . . .	رئيس محكمة الاسكندرية الفرعية

المتحنون

يوم السبت ٣ يوفية سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً.
أجب عن أربعة من الأسئلة الآتية مع ملاحظة أن تحليل الأحكام جزء
من الإجابة.

(١) عرف القبي والمثلى من الأموال، ومثل لهما، واذكر ما يختلفان فيه من الأحكام، ثم بين ما تمتاز به النقود عن بقية المثليات .

(٢) لرجل مزرعة تنهى إلى أرض موات، فوضع يده على الجزء المجاور لمزرعته، من هذه الأرض وقسمه إلى ثلاثة أقسام أحدها بنى فيه مساكن لعمال مزرعته وحظائر لمواشيه، وثانيها صلحه أوأضافه إلى المزرعة، وثالثها سوى عاليه بسافله تمهيداً لإصلاحه وسوره للدلالة على سبق يده إليه . فهل يمتلك بأعماله في هذه الأقسام شيئاً منها، وهل يتوقف امتلاكه على إذن ولي الأمر؟

(٣) بين من أحكام الشفعة حكم ما يأتي :-

١ - ادعى شخص على آخر ديناً فصالحه بأن أعطاه بدلا عما يدهيه داراً معينة . فهل لجارها أن يطلب أخذها بالشفعة؟

ب - بيعت قطعة أرض زراعية بشن مقداره ٢٠٠٠ جنيه وهو مؤجل إلى سنة، فطلب صاحب الأرض المشتركة منها في المسيل أخذها بالشفعة وحكم له ، فهل يثبت له الحق في تأجيل الثمن إلى الميعاد المذكور؟

ج - قضى لشفيع في دار بأخذها بالشفعة في غيبة شفيع آخر، ثم حضر هذا الشفيع النائب وطلب أخذها بالشفعة، فإذا يكون الحكم؟

(٤) عرف الكفالة ، وهل تكفي في إنشائها إرادة منفردة؟ بين آراء العلماء في ذلك .

(٥) ما معنى أهلية الوجوب ، وبأى شيء تثبت ، ومتى تكون ناقصة ، ومتى تكون تامة ؟

(٦) بين الصحيح وغير الصحيح من العقود الآتية ، ثم ميز في الصحيح منها ما يقبل الفسخ وما لا يقبله ، ثم اذكر فيما يقبل الفسخ ما يستقل أحد العاقدین بفسخه وما لا يفسخ إلا بتراضيهما وهذه العقود هي :

١ — اشترى ثوباً واحداً من بين ثلاثة أثواب على أن يعين أحدها في مدة ثلاثة أيام .

ب — باع شخص منزلاً واشترط لنفسه أن يسكنه بعد العقد بثلاثة أشهر .

ج — تعاقد صاحب أرض مع زارع عقد مزارعة على أن يكون للعامل ثلث الزرع في نظير عمله .

د — خالع زوجته على مائة جنيه فقبلت .

هـ — رهن شخص ساعته الذهبية في دين قدره عشرة جنيهات ، وتسلم الدائن الساعة .

٥ — التاريخ العام للقانون

المتحون {	الأستاذ على محمد بدوى	• • • • •	وكيل الكلية
	الدكتور محمد عبد النعم بصر	• • • • •	الأستاذ المساعد بالكلية
	عماد سعد الدين الفريخ	• • • • •	المدرس بالكلية

يوم الاثنين ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن أربعة أسئلة فقط من الأسئلة الآتية :

(١) تكلم عن النظم القانونية التي ظهرت في بعض الشرائع القديمة كأثر من آثار عهود حكم القوة . اذكر شواهد من ذلك في كل من الشريعتين الإسلامية والإنجلوسكسونية .

(٢) بم تختلف المدالة عن الحيلة باعتبارهما وسيلتين من وسائل تطور المبادئ القانونية .

يُنَّ ما كان للعائلة من أثر في تهذيب المبادئ والنظم في الشريعتين الرومانية والإسلامية مع ذكر تطبيقات عن هذا الأثر في هاتين الشريعتين .

(٣) استعرض الظروف التاريخية التي تم فيها تجميع القوانين الرومانية منذ عهد الجمهورية إلى سقوط الامبراطورية الشرقية . ناقش القيمة العلمية والتشريعية لكل مجموعة من المجموعات التي تذكرها .

(٤) بين الظروف التاريخية والأساليب المختلفة التي سلبت بها المحاكم الملكية اختصاص جهات القضاء الأخرى المنافسة لها في الشريعة الانجليزية حتى تمت لها الغلبة عليها .

(٥) تكلم فيما يأتي من وجهة التاريخ القانوني .

١ - مجلة الأحكام العدلية . ب - قانون حوراني .

ج - نظام التجربة والامتحان الإلهي .

د - الإعلان الكتابي Writ في النظام القضائي الانجليزي .

٦ - الاقتصاد السياسي

الأستاذ زكي عبد المتعال	• • • • •	الأستاذ بالكلية
الأستاذ عبد الحكيم الرفاعي	• • • • •	الأستاذ بالكلية
الدكتور حسين فهمي	• • • • •	المدرس بالكلية الحربية

يوم الأربعاء ٧ يوفية سنة ١٩٣٠ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وعن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأخيرة .

(١) وازن بين آراء الطبيعيين (الفيزيوكرات) وآدم سمث في الحرية الاقتصادية ، وشرح بإيجاز تطور المذهب الحر بعد آدم سمث في إنجلترا وفرنسا مبيناً سبب هذا التطور .

(٢) ما وظيفة رأس المال في الإنتاج ، وإلى أي حد يساعد الادخار على

تكوين رأس المال ، وضع العوامل التى من شأنها تشجيع الادخار فى الحياة الاقتصادية الحديثة ، وبين ما إذا كانت هناك عوامل أخرى تعوق الادخار .
(٣) أ كتب فى النظريات التى اقترحت لتكملة أو لإصلاح عيوب نظرية تايلور (Taylor) فى التنظيم العلمى للعمل . وبين هل حققت هذه النظريات الغرض الذى وضعت من أجله .

(٤) ما العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب والعرض ، وما آثارها الاقتصادية العملية ، وهل يعتبر طلب وعرض القطن مرناً أو لا ؟ وضع إجابتك بالوقائع العملية .

(٥) اشرح العلاقة بين العملة المصرية والعملة الانجليزية منذ الحرب المظلمى إلى الوقت الحاضر مبيناً كيف نشأت ، وما ترتب عليها من آثار ، وهل ترى استمرار العلاقة بين النقدين أو لا ، وما الأسباب التى تبني عليها الرأى الذى تأخذه .

(٦) ما العوامل التى تؤثر فى سعر الخصم ، وما النتائج المترتبة على تغيرات سعر الخصم بصفة عامة ورفع سعر الخصم بصفة خاصة .

٧ - القانون الرومانى

المتحدثون { الدكتور محمد عبد النعم بندي الأستاذ المساعد بالكلية
محمود سعد الدين العريف أفندى المدرس بالكلية
الأستاذ زكى خير الأيوبى رئيس النيابة

يوم السبت ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن أربعة أسئلة فقط من السنة الآتية :

(١) اشرح طبيعة السلطة الأبوية فى القانون الرومانى ، وبين الحقوق التى تتألف منها على مال الأبناء وأشخاصهم ، ثم اذكر كيف أخنت فى التقصص لصالح الأبناء والاسباب التى ساعدت على ذلك .
(٢) استعرض الأدوار المختلفة التى تمر بها أهلية الشخص المستقل بحقوقه

من وقت ولادته إلى أن يستكمل أهلية الأداء، وأذكر النظم التي تقررت لحمايته في كل دور في هذه الأدوار .

(٣) اشترى (١) من (ب) أرضاً زراعية بطريقة الإشهاد ، وظل ينتفع بها مدة سنة ونصف أقام في خلالها منزلاً لسكنه ومبان لازمة لاستغلالها ، وفي نهاية هذه المدة رفع (ج) عليه دعوى استرداد يطالب فيها برد الأرض وممراتها من وقت وضع يده عليها ، فإذا فرض أن (ج) قد نجح في إثبات ملكيته للأرض وعجز (ب) عن دفع دعواه بعد إدخال (١) إياه ضامناً في الدعوى .

فما هي الحقوق التي يجوز للمشتري (١) أن يطالب بها كلاً من (ب) و (ج) ، وما هي الوسائل القانونية المقررة في القانون الروماني لضمان حقوقه قبلهما ؟
بين أيضاً إلى أى حد يوفق (ج) المسترد في الطلب الخاص بالثروات .

(٤) عرف حقوق الارتفاق في القانون الروماني ، ويميز بين أنواعها المختلفة مع بيان ما يمكن اكتسابه منها بالتقادم وشروط اكتسابها بهذه الطريقة وما يزول منها بعدم الاستعمال وحكمة ذلك .

(٥) قارن بين أثر الغش والإكراه في صحة العقود في القانون الروماني ، و اشرح الوسائل القانونية التي تقررت لملاج أثرهما مبيناً أوجه اختلاف حكم تلك الوسائل في الحالتين .

(٦) يقضى القانون المدني المصري في (المواد ١٤١ أهلى / ٢٠٢ مختلط و ١٤٢ أهلى / ٢٠٣ مختلط) بأنه لا يترتب على العقود منفعة ولا ضرر لغير عاقدتها .
إشرح الأصل الروماني لهذه القاعدة ، وبين مبرراتها والاستثناءات التي وردت تدريجاً عليها .

الدور الثاني

دبلومات الدراسة العليا

(١) دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص

Diplôme d'Etudes Supérieures de Droit Privé.

١ — مجموعة القانون المدني

Ensemble du Droit Civil.

المختصون	حاضرة الأستاذ محمد كامل مرسى بك	• • •	الأستاذ بالسلكية
•	الدكتور عبد المعطى خيال	• • •	•
•	وديع قرع	• • •	•

يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

تسكلم في أحد الموضوعين الآتيين :

(١) حدد بإيجاز نظرية الغلط في القانون المصرى ، ثم بين كيف طبقها الشارع في الصور الآتية :

أ — حالة وجود عيوب خفية في عين مبيعة .

ب — حالة وجود عيوب خفية في عين مؤجرة .

ج — الغلط في عقد الصلح .

(٢) الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية التعاقدية والمسؤولية التقصيرية

مع الإشارة إلى أحكام القضاء المصرى في هذا الخصوص ، ثم وضع إلى أى مدى يصح الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية عن التعسف في استعمال الحق .

٢ — القانون المدني المقارن مع التعمق

Droit Civil Comparé et Approfondi.

المتحان { حضرة الأستاذ محمد كامل مرسى بك . . . الأستاذ بالكلية
الأستاذ ستيقاني }

Le mardi 26 Sep. 1939 de 9 h. a. m. à midi.

Traiter l'une des deux questions suivantes au choix :

- 1 — La propriété des meubles corporels est-elle transférée par la seule convention ?
- 2 — La convention suffit-elle pour transférer les créances des loyers cédés à l'avance, les créances constatées par des titres nominatifs, des titres à ordre et des titres au porteur ?

تكلم في أحد الموضوعين الآتيين :

(١) الحقوق الشخصية التي يجب تسجيلها .

(٢) هل للتسجيل أثر رجعي ؟

٣ — الشريعة الإسلامية

المتحان { حضرة الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك . . . الأستاذ بالكلية
الشيخ عبد الوهاب النجار . . . ناظر مدرسة عثمان باشا ماهر سابقا }

يوم الأربعاء ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين اثنين من الأسئلة الأربعة الآتية :

(١) عرف الهبة ، واذكر ركنها ، وشرط تمامها ، وآراء الفقهاء في ذلك .

(٢) بين رأى أبي حنيفة ورأى صاحبيه في الوصية لاثنتين فأكثر بما

يسخل في حدود الثلث ، وكذا بما يزيد عن الثلث ، وأدلة كل من الرأيين ،

وما استثنى من ذلك على قول أبي حنيفة ، ولماذا استثنى .

- (٣) أذكر شروط الشيء الموهوب، وبين آراء الفقهاء في هبة الحصة الشائعة، وكذا بين آراءهم في هبة الإنسان كل ماله مع بيان ما استند إليه كل منهم .
- (٤) حكم الوصية بالمنفعة والغلة والثمرة، وما يتصل بذلك مع بيان آراء الفقهاء ودليل كل منهم في ذلك .

٤ — المادة الاختيارية

Matière Facultative.

يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً

(١) القانون الروماني

Droit Romain.

Examineurs : { Prof. A. RUIZ. *Professeur à la Faculté,*
« A. BADRE. « *adj. à la* «

Le candidat choisira entre les deux sujets suivants :

- 1 — Les origines du contrat de vente à Rome : Mancipation et stipulation.
- 2 — L'obligation de délivrance du vendeur.

(ب) القانون التجارى

Droit Commercial.

Examineurs : { Prof. MOH. SALEH. *Doyen de la Faculté*
« G. CABY. *Professeur à la* «

Traiter, au choix, l'une des deux questions suivantes :

- 1 — Les groupements d'obligataires.
- 2 — La faute de gestion des administrateurs et la responsabilité qui en résulte.

(ج) القانون الدولي الخاص

Examineurs : { Prof. HAMED ZAKI. *Professeur à la Faculté.*
 { Dr. HAMED SULTAN. " " "

Droit International Privé.

Les candidats peuvent choisir librement celui ou ceux des thèmes proposés qu'ils préfèrent de développer.

- 1 — Les statutaires hollandais ont-ils fondé les normes de Droit International privé sur la simple courtoisie dans les rapports entre les Etats ?
- 2 — Les normes concernant la prescription appartiennent-elles à la catégorie des normes de procédure ?
- 3 — La preuve de l'existence et du contenu d'une loi étrangère est-elle assimilable à la preuve d'un fait ?

(ب) دبلوم الدراسة العليا في القانون العام

Diplôme d'Etudes Supérieures de Droit Public.

١ — القانون الدولي العام

Droit International Public.

Examineurs : { Prof. MAHMOUD SAMI GUÉNÉNA. *Professeur à la Faculté.*
 { Dr. GABER ABDEL RAHMAN " " "

Le Lundi 25 Septembre 1939 de 9. h.a.m. à midi.

Les candidats peuvent choisir librement celui ou ceux des thèmes proposés qu'ils préfèrent de développer.

- 1 — Le recours à l'analogie comme moyen d'interprétation des normes internationales est-il admissible ?
- 2 — La doctrine de la reconnaissance constitutive est-elle contredite par les faits ?
- 3 — Les captures des navires faites par des insurgés en lutte contre le gouvernement de leur pays, peuvent-elles être qualifiées comme des actes de piraterie ?

٢ — القانون العام

Droit Public.

Examineurs : { Prof. WHITE IBRAHIM. *Professeur à la Faculte.*
Dr. WAHEED RAAFAT. " " "

Mardi 26 Septembre 1939 de 9. h. a. m. à midi.

Traiter l'un des deux sujets suivants :

- 1 — Les fonctions du Président de la République Française d'après les textes et d'après les faits.
- 2 — Comparez le rôle des Chambres hautes (Sénats ou chambre des Lords en Egypte en France et en Angleterre).

٣ — القانون الجنائي

Droit Criminel.

Examineurs : { Prof. A. CHÉRON. *Professeur à la Faculte.*
S. E. KAMEL IBRAHIM BEY. *Ancien Ministre*

Le mercredi 27 Sep. 1939, de 9 h. a. m. à midi.

Traiter l'une des trois questions suivantes :—

- 1 — De l'indulgence particulière des lois positives à l'égard des actes accomplis pour la protection de la vie humaine.
- 2 — De la criminalité collective.
- 3 — De l'influence de la bonne foi en droit pénal.

٤ — المادة الاختيارية

Matière Facultative.

(١) علم المالية والتشريع المالي

Science des Finances et Législation Financière.

Examineurs : { Prof. WHITE IBRAHIM. *Professeur à la Faculté*
Prof. ZAKY ABDEL MOTAAL. " " "

Le Jeudi 28 Sep. 1939 de 9 h. a. m. à midi.

Traiter, au choix, l'une des deux questions suivantes :—

- 1 — Les formes techniques de l'impôt progressif.
- 2 — L'impôt sur les revenus des capitaux mobiliers et sur les bénéfices commerciaux et industriels en Egypte d'après la loi No. 14 de 1939.

(ب) تاريخ القانون العام

Histoire du Droit Public.

Examineurs : { Prof. ARANGIO-RUIZ. *Professeur à la Faculté.*
Dr. ABDEL MONEIM BADR. *Prof. adj. « «*

Le candidat choisira entre les deux sujets suivants :—

- 1 — Les origines du peuple grec et de ses institutions : de la phratrie à la cité.
- 2 — Les pouvoirs du Sénat romain à l'apogée de la constitution républicaine.

(ج) دبلوم الدراسة العليا في الاقتصاد السياسي

Diplôme d'Etudes Supérieures d'Economie Politique.

١ — الاقتصاد السياسي مع التعمق

Economie Politique Approfondie.

Examineurs : { Prof. BESCIANI-TURRONI. *Professeur à la Faculté.*
Prof. T. H. FRASER. *« « « «*

Le lundi 25 Septembre 1939 de 8. 30 à a. m. 11. 30 a. m.

Choose *one* of the three following questions:

- 1 — Discuss some recent theories on saving.
- 2 — Explain the economic principle stating that in a system of free competition the reward of each factor of production tends to be equal to the marginal productivity of the factor.
- 3 — How to measure the variations in the purchasing power of money.

(د) معهد الدراسات الاقتصادية والمالية

شعبة الدراسات الاقتصادية

Institut Economique

I— Economie Politique

Lundi 25 Septembre 1939, de 9 h. a. m. à 11 h. 30 a. m.

Choose *one* of the two following questions:

- 1 — Discuss some recent theories on Saving.
- 2 — Explain the economic principle stating that in a system of free competition the reward of each factor of production tends to be equal to the marginal productivity of the factor.

2— Monnaie

Le Mardi 26 Septembre 1939, de 8 h. 30 a. m. à 11 h. 30 a. m.

Choose *one* of the following question :

- 1 — Factors determining the foreign exchanges in a paper money regime.
- 2 — Give a summary of the principal causes which have brought about the breakdown of the gold standard.

(هـ) معهد الدراسات الجنائية

السنة الأولى

الممتحنان { الأستاذ على محمد بدوي وكيل الكلية
محمد مصطفى الفلي الأستاذ بالكلية

١ — مجموعة قانون العقوبات

يوم السبت ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
المطلوب الإجابة عن سؤال من السؤالين الأولين وعن السؤالين الآخرين .
(١) ماهي الأحوال التي يسرى فيها قانون العقوبات المصري على وقائع
حدثت في بلاد أجنبية أذكر القيود التي فرضها القانون للمعاقم في هذه الأحوال .

(٢) تكلم على إيقاف التنفيذ مبيناً الفرق بين أحكام القانون الجديد الصادر في سنة ١٩٣٧ وأحكام القانون السابق عليه .

(٣) باع إبراهيم قطعة أرض بمبلغ مائتي جنيه إلى حسن ، ثم باعها إلى خليل بمبلغ مائة وخمسين جنيهاً ، وكان خليل يعلم بالبيع الأول ، وقد أسرع خليل بسجل عقده قبل أن يسجل حسن عقد البيع الصادر إليه .

قدمت النيابة إبراهيم للمحاكمة متهمه إياه بأنه استولى على مائتي جنيه من حسن بطريق النصب بتواطئه مع خليل ، فحكم عليه بالعقوبة بناء على ذلك ، أرايك في هذا الحكم ، وهل هناك من مسئولية جنائية على خليل ؟

(٤) أجر محمود شقة مفروشة إلى سيدة وخولها حق الانتفاع بجميع الأمتعة لكائنة بالشقة ماعدا دولاب موضوع في إحدى الغرف فانه ملاءه بالملايس الأوراق الخاصة واحتفظ بمفتاحه معه . كسرت السيدة هذا الدولاب واستولت على بعض خطابات ليس لها الإقامة أدبية في نظر محمود ، هل هناك من مسئولية جنائية على هذه السيدة ، وإذا قلت بالإيجاب ، فما هو التكييف القانوني لك المسئولية ؟

٢ — تاريخ النظريات والحوادث الاقتصادية

Histoire des Doctrines et des Faits Economiques.

Examineurs :	Prof. T. H. FRASER	Professeur à la Faculté.
	Prof. BRESCIANI-TURRONI	“ “ “
	Dr. ZAKI ABD-EL-MOTAAL	“ “ “

Le Mardi 26 Sep. 1939 de 9 h. a. m. à midi.

Write an Essay on *either* of the following subjects:—

(A) John Stuart Mill as an economist.

(B) Friedrich List as the advocate of Nationatist Economic.

٣ — علم المالية والتشريع المالى

Science des Finances et Législation Financière.

Examineurs : { Prof. UMBERTO RICCI, *Professeur à la Faculté.*
Prof. M. A. EL-ARABI, " " "

(voir p. 62)

٤ — المادة الاختيارية

الاقتصاد الاجتماعى المقارن

Economie et Législation Sociales Comparées.

Examineurs : { Prof. T. H. FRASER, *Professeur à la Faculté.*
Dr. ZAKI ABD-EL MOTAAL, " " "

Le Mercredi 27 Sep. 1939, de 9 h. à midi.

Write an Essay on *either* of the following subjects:—

(A) The Co-operative Movement in Egypt.

(B) The policy of legislative fixing of minimum wage rates.

٢ — القانون الجنائى مع التعمق

Droit Criminel Approfondi.

يوم الأحد أول أكتوبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً

Traiter l'une des trois questions suivantes:—

1 — Des excuses légales atténuantes en Droit Egyptien.

2 — Des excuses légales absolutoires en Droit Egyptien.

3 — De l'influence de l'ivresse sur la responsabilité pénale en droit Egyptien et dans d'autres législations.

الليسانس (نظام جديد وقديم)

١ - القانون المدني

المعتنن { الأستاذ محمد كامل مرسى بك الأستاذ بالكلية
الدكتور حامد زكى المدرس المساعد بالكلية

يوم السبت ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الأولى وعن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الأخيرة :

(١) اشرح المادة ٥٤١ / ٦٦٣ من المجموعة المدنية التى جاء فيها ،
« يبطل الرهن إذا رجع المرهون إلى حيازة راهنه » .

(٢) ما هى طبيعة التزام المؤجر فى القانون المصرى ، وما هى الآثار التى
تترتب على ذلك .

(٣) عرف حق الحبس واذكر شروطه ، وبين الأحوال التى يجوز فيها
الحبس فى القانون المصرى .

(٤) باع (ا) إلى (ب) منزلاً بمقد مؤرخ أول ابريل سنة ١٩٢٥ وقد
وقع (ج) على العقد بصفته شاهداً ثم اشترى (ج) بعد ذلك المنزل من (ا)
بمقد مؤرخ فى ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ ، وبادر إلى تسجيله فى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٥ ،
ثم سجل (ب) عقد شرائه فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، تنازع (ب) و (ج) ملكية
المنزل ، فاهى الأدلة التى يتمسك بها كل منهما فى تأييد ادعائه ، وكيف تفضى
بينهما . وهل يختلف الحكم إذا كان البيع الذى حصل من (ا) إلى (ب)
والبيع الذى حصل من (ا) إلى (ج) قد وقعا وسجلا فى سنة ١٩٢٠ بدلا من
سنة ١٩٢٥ .

(٥) باع زيد فى سنة ١٩٢٥ عشرة أفدنة لمرو نظير ثمن قدره مائة
جنيه لكل فدان ودفع عمرو الثمن كله عند الشراء ، وبعد ثلاث سنين حكم
نهائياً ضد عمرو فى مواجهة زيد باستحقاق خالد لأربعة أفدنة من العشرة المباعة ،

فما هي الحقوق التي يرتبها هذا الاستحقاق لعمره قبل زيد ، مع ملاحظة أنه عند الاستحقاق كان الفدان من الأربعة التي استحققت يساوى من الثمن خمسين جنبها فقط . وهل يتغير الحكم لو استحق المبيع بأكملة لعمره ؟

(٦) باع (أ) إلى (ب) منزلاً بثمن قدره ٣٠٠٠ جنبياً (ثلاثة آلاف جنبية) بعقد مسجل بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٥ نص فيه على أن نصف الثمن لم يدفع ، وقد تعهد المشتري بدفع باقي الثمن في ١٥ يناير سنة ١٩٣٨ ، وفي سنة ١٩٣٦ تشققت جدران المنزل فقام (ج) بإصلاحها وبلغت تكاليف الإصلاح ٥٠٠ جنبية تعهد (ب) بدفعها في ١٥ يناير سنة ١٩٣٨ . وفي سنة ١٩٣٧ اقترض (ب) من (د) ٢٠٠٠ جنبية ورهن له المنزل رهناً تأملياً بعقد رسمي تقيد في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وفي نفس اليوم (أى في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ حصل (هـ) على حق اختصاص على المنزل بمقتضى حكم غيابي صادره ضد (ب) بمبلغ ١٠٠٠ جنبية ، ولما لم يدفع (ب) نصف ثمن المنزل المستحق عليه نزع (أ) ملكية المنزل ورسا مزاده على (و) بمبلغ ٢٥٠٠ جنبية ، ما هي حقوق كل من (أ) و (ج) و (د) و (هـ) ، وما مرتبتها .

٢ — القانون الدولى الخاص

المتحان { الدكتور حامد زكى الأستاذ المساعد بالكلية
حامد سلطان المدرس بالكلية

يوم الأحد ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الأولى وعن سؤالين من الثلاثة الأخيرة

(١) اشرح نظرية الأحوال الهولندية مع بيان أثرها في النظريات اللاحقة .

(٢) فرق بين تنازع القوانين الدولى وتنازع القوانين الداخلى مع الإشارة إلى حالة مصر بعد العمل بأحكام اتفاقية مونتريه .

(٣) ما المبادئ الأساسية التي يبنى عليها التشريع في مسائل الجنسية ، اذكر بعض تطبيقاتها في التشريع المصري .

(٤) جاز عراقى امتحان ليسانس الحقوق المصرية في يونيه سنة ١٩٣٩ وأراد الحصول على الجنسية المصرية ، فهل يمكنه ذلك إذا راعينا ما يأتى :

أولاً — أنه ولد في مصر في أول يناير سنة ١٩١٨ .

ثانياً — أنه ولد لأبوين مسلمين مقيمين في مصر .

ثالثاً — أن والدته كانت مصرية قبل زواجها من أبيه .

رابعاً — أن سن البلوغ في العراق يتحدد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

(٥) توفي قبلى مصرى في مدينة « إديس بابا » عن عقار وورثه أخواه المقيمين في مصر ، فإذا فرض أن حصل نزاع بينهما بشأن ملكية هذا العقار ، فهل يمكن رفع الدعوى أمام المحاكم المصرية ، وإذا ادعى أحد الأخوين بأنه قد صرف مصاريف ضرورية ونافعة على هذا العقار ، فكيف يتسنى للمحكمة المصرية أن تفصل في هذا الادعاء . اشرح المبادئ المتداخلة في هذا الموضوع .

(٦) توفي أحد الرعايا الحجازيين في مصر عن عقار قيمته ٥٠٠٠ جنيه ، فإذا أراد ورائه الوحيد الذى لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره أن يبيع هذا العقار كي يتجر في نصف قيمته ويوظف النصف الباقي في سندات حكومية ، فهل يمكنه ذلك مع مراعاة أن أحكام أحواله الشخصية هي أحكام الشريعة الإسلامية . اشرح المبادئ المتداخلة في هذا الموضوع .

٣ — الشريعة الإسلامية (الليسانس جديد)

الممتحان { الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك الأستاذ بالكلية
عبد الوهاب خلاف المساعد بالكلية

يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

علم الأصول

أجب عن ثلاثة أسئلة من الأسئلة الخمسة الآتية :

- (١) عرف السنة وبين منزلتها من الكتاب أى القرآن ، ثم تكلم على أقسام النصوص الشرعية من حيث ثبوتها ومن حيث دلالتها على مراد الشارع .
- (٢) تكلم على العام وحكمه وتخصيصه ، وبماذا يخص مع التمثيل .
- (٣) عرف كلام الأمر والنهى ، ثم بين ما تدل عليه صيغة الأمر من الحكم الشرعى ، وهل يقتضى الأمر كلاماً من التكرار والفور ، وهل مطلوبات الشارع جاءت كلها بصيغة إنشائية ؟
- (٤) بين النسخ والفرق بينه وبين التخصيص ، مع بيان ما يقبل النسخ من النصوص وما لا يقبله منها ، واذكر أمثلة لما تقول .
- (٥) تكلم على كل من عارضى الجنون والمته ، وحكم كل منهما مع التمثيل .

تاريخ التشريع

أجب عن سؤال واحد من الأسئلة الثلاثة الآتية :

- (١) اذكر ترجمة حياة كل من الإمامين مالك والشافعى وانتشار كل منهما .
- (٢) إلى أى شئ كان يرجع كل من القاضى والمفتى فى القضاء والفتوى قبل تدوين الكتب الفقهية ، وكذا بعد استقرار المذاهب ، ثم ما طريقة أهل الحديث فى الفتوى وطريقة أهل رأى ؟
- (٣) متى دونت السنة ، وماهى التطورات التى مر بها تدوينها وما أشهر كتب الحديث ؟

تنبيه — الإجابة تسكون من أربعة أسئلة فقط منها ثلاثة فى الأصول وواحد فى تاريخ التشريع .

د — غير معالم الوقف عن الصفة التي كان عليها في زمن الواقف .
هـ — امتدان ديناً عل الوقف .

الميراث

(٤) توفي رجل عن أب — أم أم — أم أب — أخ لاب — ابن أخ شقيق — أم — زوجة — وأوصى لابن أخيه الشقيق بثلث تركته وترك ١٢٠ فدان ، فما الذي يأخذه منها الموصى له ، وما الذي يأخذه كل وارث من هؤلاء الورثة ؟

(٥) توفي مسلم عن زوجتين إحداهما مسيحية — بنت — بنت ابن — بنتي ابن ابن — أم أم — أخ لام — وأوصى لزوجته المسيحية بنصف تركته ، ولم يميز وصيته أحد من ورثته وترك ٤٨٠ فدان .

(٦) توفي رجل عن أب — بنت — أخت شقيقة — أخوين لأب — زوجة ابن حامل « توفي زوجها في حياة أبيه » وترك ٦٠ فدان (ستين فداناً) فما الذي يوقف للحمل من تركته ، وما الذي يأخذه كل وارث منهما ؟

٤ — قانون المرافعات

المتحان { الأستاذ محمد حامد فهمي الأستاذ بالكلية
الدكتور رمزي سيف رزق الله المدرس »

يوم الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن أحد السؤالين الأول أول الثاني وعن ثلاثة أسئلة من الأربعة الأخيرة .

(١) تكلم عن واجب التقرير بما في الذمة (في حجز ما للمدين لدى الغير) والجزاء على إخلال المحجوز لديه بهذا الواجب .
(٢) اشرح دعوى رفع حجز ما للمدين لدى الغير ، واذكر موضوعها

والخصوص فيها ، والمحكمة المختصة بها ، والأثر المترتب على رفعها ، ثم بين ما إذا كان يصبح الشخص من الحجز بالالتجاء إلى القضاء المستعجل .

(٣) ما التنفيذ المؤقت ، وما القواعد العامة التي يعتبر هذا التنفيذ استثناء منها ، وما الفرق بين أن يكون الحكم واجب التنفيذ مؤقتاً بقوة القانون ، وأن يكون واجباً على المحكمة أن تأمر بتنفيذه ، وأن يكون جائزاً لها ذلك ، وما نتائج هذه التفرقة ؟

(٤) أذكر الشروط الواجب توافرها في الدين الذي يجوز التنفيذ بمقتضاه ، واضرب أمثلة متعددة لحالات لا يجوز فيها التنفيذ لتخلف شرط من هذه الشروط في دين الحاجز ، ثم بين ما إذا كان للبنك أن يجرى تنفيذاً على عميل له بموجب عقد بفتح اعتماد محرر في سند رسمي .

(٥) شرع دائن في التنفيذ على عقار لمدينه وكان المدين قد أجر جزءاً من هذا العقار ويستغل الجزء الآخر بالزراعة ، فكيف يمكن الدائن أن يجعل التنفيذ شاملاً لأجرة العين وغلتها ، وهل يختلف في ذلك القانون الأهلي عن القانون المختلط ؟

(٦) على أي أساس من القواعد العامة بنى نص المادة ٥٩١ (أهلى) و٦٧٤ (مختلط) على أن « إيقاع البيع للأمرى عليه المزايد لا يترتب عليه حقوق سوى ما كان للمدين المبيع ملكه على العقار المبيع » وعلى أي أساس بنى نص المادة ٦٧٥ (مختلط) على أن « حكم مرسى المزايد المسجل . . . يظهر المقار من كل الرهون التأمينية فلا يبقى للدائنين سوى حقهم على ثمن المبيع » . وكيف توفق بين هذين النصين ، وهل يعمل في القانون الأهلي بالحكم الوارد في القانون المختلط بهذه المادة الأخيرة (٦٧٥) .

٥ — قانون تحقيق الجنايات

المتنحان { الأستاذ محمد مصطفي القلي الأستاذ بالسكية
الذكور على صادق أبو هيف المدرس }

يوم الأربعاء ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ٢ ظهراً
أجب عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وعن سؤالين من الثلاثة
الأسئلة الأخيرة .

(١) من الذى له سلطة الحبس الاحتياطى وما هو مدى هذه السلطة ،
ومن الذى له سلطة الإفراج عن المحبوس احتياطياً ، وما هى العيوب التى تؤخذ
على التشريع القائم الآن فيما يتعلق بالحبس الاحتياطى ؟
(٢) هل يسقط حق الزوج فى الشكوى إذا كان قد رضى بزنا زوجته
قبل وقوع الزنا ؟

(٣) ماهى الجنايات التى يجوز تجنيحها ، ومن الذى له سلطة التجنيح ، وماهى
الآثار التى تترتب على تجنيح الجناية ؟

(٤) حكم على كل متهم فى جنحة بالحبس ثلاثة شهور غيابياً فعارض ،
وفى اليوم المحدد للمعارضة حضر المحكوم عليه المعارض وتقدم المحض عليه وادعى
لأول مرة مطالبا بحقوق مدنية ، ثم أجلت القضية لجلسة أخرى وفى الجلسة
التالية لم يحضر المعارض ، فحكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وبعدم
قبول الدعوى المدنية ، فأرايك فى هذا الحكم ؟

(٥) حكم على زيد وعمر بالادانة فى جنحة شروع فى سرقة ، فاستأنف
المحكوم عليهما الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فطلعن الإثنان
فى حكم المحكمة الاستئنافية بطريق النقض واستند زيد فى طعنه على
ما يأتى :-

أولاً - أنه طلب سماع شهود نفى أمام المحكمة الاستئنافية فلم يجبه
إلى طلبه .

ثانياً — إن وقائع الدعوى الثابتة في الحكم لا تكون شروطاً بل هي مجرد أعمال تحضيرية واستند عمرو على ما يأتي : —

أولاً — أن المحكمة الاستئنافية استجوبته رغم إرادته .

ثانياً — أن المحكمة قضت بإدائته بناء على شهادة شهود بينه وبينهم عداوة ثابتة ، فهل تصلح هذه الأوجه لأن تكون سبباً لنقض الحكم إذا اقتضت بصحتها محكمة النقض ، وإذا أمكن نقض الحكم بناء عليها كلها أو بعضها ، فهل ينقض الحكم بالنسبة لكل من المحكوم عليهما أم بالنسبة لاحدهما دون الآخر ؟

(٦) قدم محمد بلاغاً للنيابة ضد إبراهيم يتهمة فيه بأنه أثناء قيادته سيارة سيده اصطدم به فأوقعه على الأرض وأحدث به بعض إصابات فأشروكيل النيابة بمباراة « يحفظ إدارياً » فرفع محمد دعوى أمام محكمة الجنح ضد إبراهيم وكلفه بالحضور أمامها لسماع الحكم عليه بالعقوبة كما طلب من السيد تعويضاً عما أصابه من الضرر وأعلنه بالحضور في الدعوى لسماع الحكم عليه بالتعويض ، وأمام محكمة الجنح دفع محمد بعدم قبول الدعوى (أولاً) لسبق حفظها بواسطة النيابة و (ثانياً) لأنه لم توجه دعوى مدنية قبله شخصياً ، فما رأيك في هذين الدفعين ؟

٦ — القانون التجاري (جديد)

المتحان { الأستاذ محمد صالح بك عميد الكلية
الدكتور نور الدين رجائي المدرس بالكلية

يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى ١٢ ظهراً
أجب عن سؤاليين من الأسئلة الثلاثة الآتية وعن السؤاليين الرابع والخامس .
(١) تكلم فيما يترتب على إفلاس الشركة بالنسبة للشركاء . وهل يجوز إشهار إفلاس الشركة المنقضية ، أو الشركة التي حكم ببطلانها ؟
(٢) تكلم في بروتستو عدم دفع ورقة تجارية وفي الآثار المترتبة على تحريره .

- (٣) تكلم في أثر حكم إشهار الإفلاس في فسخ العقود .
- (٤) اشترى مزارع آلة بخارية لرى أراضيه بعقد مؤرخ في أول يناير سنة ١٩٣٩ ، وفي هذا التاريخ سحب البائع كمبيالة على المشتري بالثمن ونص فيها على أن « القيمة حسب المقد المحرر اليوم » وتداولت الكمبيالة بالتظهير حتى وصلت إلى حامل ، ولما حل ميعاد الاستحقاق امتنع المسحوب عليه عن دفع قيمة الكمبيالة لأسباب مستمدة من العقد السالف الذكر ، فهل يجوز للمسحوب عليه إبداء هذا الدفع في مواجهة الحامل ، مع ذكر أسباب إجابتك .
- (٥) كفل رزق التاجر ابنه منى ، وهو تاجر أيضاً ، ثم أشهر إفلاس منى . وطالب الدائن الكفيل بالوفاء فلم يدفع ، فطلب الدائن إشهار إفلاسه ، وحكمت المحكمة بإشهار إفلاسه مستندة على أنه في حالة إعسار بين إذ أن خصومه تزيد على أصوله بنحو ٧٠٠٠ جنيه ، فاستأنف أحد دائني رزق هذا الحكم ، فان كنت محامياً عن المستأنف فاذا يكون دفاعك ، وإن كنت قاضياً فبماذا تحكم

٦ - القانون التجارى (ليسانس قديم)

الممتحان { الأستاذ محمد صالح بك عميد الكلية
الدكتور نور الدين رجائي المدرس بالكلية

- يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً
- أجب عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الآتية وعن السؤالين الرابع والخامس .
- (١) ما هي إجراءات إشهار عقد الشركة المقررة في القانون التجارى ، وما الذى يترتب على عدم الإشهار ؟
- (٢) تكلم في أثر إشهار الإفلاس في فسخ العقود .
- (٣) تكلم في السهم العيني وفي السهم النقدي .
- (٤) اشترى مزارع آلة بخارية لرى أراضيه بعقد مؤرخ في أول يناير

سنة ١٩٣٩ ، وفي هذا التاريخ سحب البائع كبيالة على المشتري بالثمن ونص فيها على أن « القيمة حسب العقد المحرر اليوم » وتداولت الكبيالة بالتنظيم حتى وصلت إلى حامل ، ولما حل ميعاد الاستحقاق امتنع المسحوب عليه عن دفع قيمة الكبيالة لأسباب مستمدة من العقد السالف الذكر ، فهل يجوز للمسحوب عليه إبداء هذا الدافع في مواجهة الحامل ، مع ذكر أسباب إجابتك .

(٥) كفيل رزق التاجر ابنه متى ، وهو تاجر أيضاً . ثم أشهر إفلاس متى ، وطالب الدائن الكفيل بالوفاء فلم يدفع ، فطلب الدائن إشهار إفلاسه ، وحكمت المحكمة بإشهار إفلاسه مستندة على أنه في حالة إعسار يتبين أن خصومه تزيد على أصوله بنحو ٧٠٠ جنيه ، فاستأنف أحد دائني رزق هذا الحكم . فان كنت محامياً عن المستأنف ، فاذا يكون دفاعك ، وإن كنت قاضياً فهاذا نحكم ؟

٧ — علم المالية العامة (ليسانس قديم)

المتحان { الدكتور وايت ابراهيم الأستاذ بالكلية
« زكي عبد المتعال المساعد بالكلية

يوم السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

المطلوب الاجابة عن أربعة من الأسئلة الآتية حسب اختيار الطالب

(١) ما هي أسباب ازدياد المصروفات العمومية ، وبين ما ينطبق من هذه الأسباب على مصر .

(٢) تكلم بإيجاز عن أهم الضرائب المباشرة في مصر مع التمثيل .

(٣) هل الأفضل فرض ضريبة شاملة على مجموع الدخل أو فرض

ضرائب متمدة على فروغ الدخل المختلفة ، و اشرح أهم الأساليب التي قد تتبعها الدولة لقياس دخل المكلف وتقديره .

(٤) ما هي الأساليب التي قد تتبعها الدولة في إصدار قروضها العامة

وفاضل بين هذه الأساليب .

(٢) باع (أ) إلى (ب) منزلاً بثمن قدره ١٨٠٠ جنيه ثم باع (ب) المنزل بعد ذلك إلى (ج) بثمن قدره ٢٠٠٠ جنيه أجرى (ج) تعديلاً في البناء لتيسير استغلال المنزل وبلغت مصاريف هذا التعديل مائتي جنيه ، ثم رفع (د) دعوى على (ج) يطلب فيها الحكم له بملكية المنزل ، فإذا فرضت أن (د) محق في دعواه وأن (أ) عندما باع المنزل إلى (ب) إنما باع مالا يملك وأنه قد حكم لـ (د) بملكته للمنزل ، فما هي الحقوق التي تترتب لـ (ج) قبل كل من (أ) و (ب) و (د) ؟ افرض في إجابتك أن قيمة المنزل وقت استحقاقه لـ (د) قد بلغت ٢٥٠٠ جنيه ، ثم افرض أنها هبطت إلى ١٥٠٠ جنيه ، وبين الحكم في الحالتين مع ذكر الأسباب .

(٣) في يناير سنة ١٩٣٨ استأجر (أ) من (ب) منزلاً لمدة سنة ونص في العقد على أن الإيجار يمتد لمدة سنة أخرى إذا لم يحصل تنبيه بالإخلاء قبل انتهاء السنة بشهرين ، وفي نص آخر من نصوص عقد الإيجار تعهد المؤجر ببيع العين للمستأجر بسعر ١٠٠٠ جنيه إذا أبدى رغبته في شرائها قبل انتهاء الإيجار بستة أشهر . انتهت سنة ١٩٣٨ دون أن يصدر التنبيه بالإخلاء من أى الطرفين . وفي يناير سنة ١٩٣٩ أرسل (أ) إلى (ب) إخطاراً بأنه يقبل شراء المنزل بالثمن المتفق عليه ويطلب منه تحديد يوم للتوقيع على عقد البيع ولم يجب (ب) هذا الطلب ، وفي فبراير سنة ١٩٣٩ باع (ب) المنزل إلى (ج) وسجل عقد البيع ، وفي مارس من نفس السنة أرسل (ج) إنذاراً إلى (أ) يخطره فيه بأنه قد اشترى المنزل ويطلب منه إخلاءه في شهر أبريل من نفس السنة .

ما هي حقوق (أ) قبل كل من (ب) و (ج) وهل يتغير الحكم إذا كان عقد الإيجار ثابت التاريخ . مع بيان الأسباب .

(٤) يلتزم المؤجر في أحكام القانون المصري بترك المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة ، بينما تقضى أحكام القانون الفرنسي بأن المؤجر يلتزم « بجعل المستأجر

ينتفع بالعين المؤجرة « . بين الآثار التي تترتب على اختلاف الحكم في القانونين .

(٥) اشرح أحكام بيع الأشياء المستقبلية في القانون المصري مع مقارنته بين أحكام القانون الأهلى والقانون المختلط .

٢ - الشريعة الإسلامية

الممتحنان { الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك الأستاذ بالكلية
« عبد الوهاب خلاف المساعد بالكلية

يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً
الأئلة هي نفس أسئلة اليسانس قديم (أنظر صحيفة ٧١)

٣ - قانون المرافعات

الممتحنان { الأستاذ محمد حامد فهمى الأستاذ بالكلية
« الدكتور رمزى سيف رزق الله المدرس المساعد بالكلية

يوم الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً
أجب عن أحد السؤالين الأول أو الثانى وعن ثلاثة أسئلة من الأربعة
الأخيرة .

(١) تكلم عن أحكام الدفع بعدم الاختصاص بجميع أنواعه فى كل من القانونين الأهلى والمختلط ، وبين فى إجابتك كيف عدلت أحكام الدفع بعدم الاختصاص المتعلقة بالوظيفة بالنصوص الجديدة فى لائحة تنظيم المحاكم المختلطة وترتيب المحاكم الأهلية .

(٢) فى أى الأحوال يبرر قيام رابطة التبعية بين دعويين من ولاية الجة القضائية المختصة بأحدهما فقط إلى الدعوى الأخرى ، وبأى الشروط وبأى الإجراءات يحصل هذا المد ؟

رفع محمد دعوى أمام المحكمة الأهلية على إبراهيم ناظر الوقف يطالبه فيها بخسمين جنبيا هي استحقاقه بنصيب أربعة قرايط فى غلة الوقف ، فدفع الناظر هذه الدعوى بأن نصيب المدعى لا يزيد على قيراطين ، فما تأثير هذا الدفع فى اختصاص المحكمة ؟

(٣) ما اقطاع المرافعة وما أسبابه وما أثره ، وما الذى يترتب على استمراره ، وكيف تستعيد الخصومة المنقطعة سيرها ؟

(٤) ما الأحكام التى يجوز الطعن فيها بالمعارضة وما ميعادها وما الآثار المترتبة على رفعها ؟

(٥) تكلم عن المصلحة والصفة باعتبارهما شرطين لقبول الدعوى ، وهل يجب توافر هذين الشرطين لقبول الدفع كما يجب توافرها فى الدعوى ، اضرب أمثلة توضح بها إجابتك .

(٦) هل يجوز فى القانون الأهلى الطعن بالاستئناف فى الأحكام الآتية ، وما الأسباب التى تبني عليها إجابتك .

١ — حكم من القضاء المستعجل برفض طلب تعيين حارس لمقار متنازع عليه .

ب — دعوى بطلب عشرين جنبيا أجرة عقار وثلاثين جنبيا ثمن غلال حكم فيها برفض الطلب الأول وب عشرة جنيهات من الطلب الثانى ، واستأنف الطرفان الحكم .

ج — رفعت الدعوى من المشتري بطلب تسليم المين المبيعة بمبلغ خمسة وعشرين جنبيا فرد البائع بطلب باقى الثمن وقدره خمسة عشر جنبيا ، وحكمت المحكمة بإجابة المدعى إلى طلبه ورفض طلب المدعى عليه .

د — رفعت الدعوى بطلب ثلاثين جنبيا فقضت المحكمة بعشرين ، ثم دفع المحكوم عليه عشرة جنيهات منازعا فى الباقى واستأنف الطرفان الحكم .

٥ - رفعت الدعوى بطلب عشرين جنيتها بموجب محرر طعن فيه المدعى عليه بتزويره، وحكمت المحكمة بقبول أدلة التزوير .

٤ - القانون الجنائي

المتحان { الأستاذ محمد مصطفى الفلى . . . الأستاذ بالسلكية
الدكتور محمود محمود مصطفى . . . المدرس بالسلكية

يوم الأربعاء ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
المطلوب الإجابة عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وسؤالين من الثلاثة الأخيرة .

(١) ماذا يقصد بالمادة المسندية، ومتى يسأل عنها من ارتكب الضرب أو الجرح الذى انتهى بالمصاب إليها .

(٢) ما الفرق بين التزوير المادى والتزوير المعنوى، وهل يعاقب الشخص دائماً على التزوير إذا تسمى باسم غير اسمه أمام موظف عمومى ؟

(٣) ما الذى يراد باتتعال الصفة الكاذبة أو اتخاذ اسم كاذب فى جريمة النصب .

(٤) ذهب زيد إلى السوق لشراء جواد وهناك وجد عمرو جواداً أعجبه فطلب منه أن يركبه ليختبره، وفعلوا ركبه وانطلق به ولكنه لم يمد بل فر هارباً به . ثم قبض عليه وقسم للمحاكمة بتهمة السرقة، ولكن المحكمة حكمت عليه باعتباره مرتكباً لجريمة خيانة أمانة، ورأت أن الجواد قد سلم إلى المتهم وكان التسليم على سبيل عارية الاستعمال. فما رأيك فى هذا الحكم .

(٥) اعتدى محمود بالفاظ جارحة على حسن أمام ملاً من الناس فتفبط حسن جداً وضمم على الانتقام ، وفى المساء ذهب إلى حيث يقم محمود فوجده جالساً مع بكر فأطلق عليه عياراً نارياً قتله لساعته وأصاب العيار بكره فجرحه ،

رفعت النيابة الدعوى على حسن متهمة إياه بأنه ارتكب جنابة قتل عمدا مع سبق الاصرار وأن هذه الجنابة اقترنت بشروع فى قتل بكر .

فاذا وكلت للدفاع عن المتهم فعلى أى أساس قانونى تبني دفاعك ؟

(٦) عثر محمد فى الطريق العام على خاتم ناعم فالتقطه وذهب به إلى زوجته وقدمه زاهما أنه اشترأ هدية لها ، ثم حدث بعد ذلك أن احتاجت الزوجة إلى نقود فباعته الخاتم لجارتها فاطمة ، وبعد أسبوعين علمت فاطمة بحقيقة موضوع الخاتم ولكنها استبقته لديها . حدد المسئولية الجنائية بالنسبة لكل من محمد وزوجته وفاطمة إذا كان هناك شيء من ذلك .

٥ — القانون التجارى

المعتنان { الأستاذ محمد صالح بك عميد الكلية
الكتور محمد شليق المدرس بالكلية

يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤاليين من الثلاثة الأسئلة الآتية :

(١) تكلم فيمن يخضع لواجب القيد فى السجل التجارى ، وماهى الآثار القانونية المترتبة على القيد المذكور ؟

(٢) تكلم فى خصائص السهم فى الشركة المساهمة .

(٣) تكلم فى أسهم الامتياز وحكمها فى القانون المصرى .

أجب عن السؤاليين الآتيين :

(١) هل يعتبر تاجرا « من ذكر الأسباب » من يقوم بالأعمال الآتية :

١ — تربية دواجن وطيور بقصد بيعها واستتجار قطعة أرض فضاء لإقامة

المعدات اللازمة لهذه الصناعة .

ب — توريد عمال إلى مقاولى الأعمال العامة فى نظير عمولة .

ج — إصدار مجلة تعنى بنشر البحوث القانونية ونشر الإعلانات القضائية.

د — استئجار أسواق معدة للبيع والشراء .

(٢) باع شريك موصى إلى شركة التوصية التى يفتى اليها بضائع ، وضمن ديناً مقرراً فى ذمة هذه الشركة ، واشترك مع بقية الشركاء ، وبموافقتهم فى تعديل عقد الشركة فيما يختص بتعيين المدير وضرورة إشهار اسمه . ثم توقفت الشركة عن وفاء ما فى ذمتها من الديون . فهل يجوز اعتبار هذا الشريك الموصى مسئولاً عن كل ديون الشركة ؟

٦ — المالية العامة والتشريع المالى

المصححان { الأستاذ واهب إبراهيم : : : : : الأستاذ بالكلية
زكى عبد المتعال

يوم السبت ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن أربعة أسئلة بشرط الإجابة عن سؤال على الأقل من كل قسم .

القسم الأول

(١) اشرح طرق تقدير المصروفات فى الميزانية . وبين الطريقة المنبذة بشأن الميزانية المصرية .

(٢) اشرح مراقبة تنفيذ الميزانية وأنواعها والسائد منها فى مصر .

القسم الثانى

(٣) اشرح كيف يجب أن تفرض الضريبة بصفة عامة على الدخل مبيناً أساليب تقدير الدخل محل الضريبة ، واعرض الأحوال التى تتخذ فيها بمصر القيمة الإيجارية للكان أساساً لتقدير ضريبة الدخل ، وما رأيك فى هذا الأساس ؟

(٤) أوضح كيف تم إصلاح نظام الضرائب في مصر منذ أواخر القرن الماضي ، وبين أثر اتفاقية مونثرو (سنة ١٩٣٧) في الإصلاح المالي المصري الحديث .

القسم الثالث

(٤) أشرح النظرية العامة لنفقات الدولة مع إيضاح الظواهر المالية الحديثة للزيادة المستمر في النفقات العامة ، وأسبابها وأثرها في موارد الدولة .
(٦) وازن بين استهلاك الديون العامة وتحويلها ، وأشرح الطرق المختلفة للاستهلاك . وأوضح ما يمكن أن تلتجئ إليها مصر بشأن دينها العام .

7 — Matières enseignées en langue Française

Examinateurs : { Prof. G. CABY. Professeur à la Faculté
 " G. STÉFANI. " " "

Le Dimanche 1^{er} Oct. 1939 de 9 h. a. m. à midi.

Droit Civil.

Choisir entre le groupe "A" et le groupe "B"

Groupe "A"

- 1 — La substitution de mandataire.
- 2 — Les obligations du dépositaire.

Groupe "B"

- 1 — Etendue de l'objet du mandat quant aux pouvoirs du mandataire et quant aux biens du mandant.
- 2 — L'assurance de choses.

Procédure

Traiter au choix l'une des deux questions suivantes:—

- 1 — La condition et les devoirs des Magistrats Mixtes.
- 2 — Sanction des règles de la compétence spéciale des Tribunaux Mixtes à raison de la matière.

السنة الثانية

١ - القانون المدني

المعتحان { الأستاذ وديع فرج الأستاذ بالكلية
عبد المعطي خيال

يوم السبت ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً.
أجب عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وعن السؤالين الرابع والخامس
(١) ماهو الاقرار القضائي ، وما الذي منه يقبل التجزئة ، وما الذي منه لا يقبلها ، وضح إجابتك بأمثلة .

(٢) ماهو الاعذار ، وما هي الوسائل التي يتم بها ، وما هي الصور التي لا يلزم حصوله فيها ، وأخيراً ماهي الآثار التي تترتب عليه ؟

(٣) تنص المجموعة المدنية على أن التضامن بين المدنيين يقوم على فكرتي الوكالة والكفالة ، اشرح معنى ذلك ، ثم بين الآثار التي يترتب على كل من الفكرتين .

(٤) في أول يناير سنة ١٩٣٨ اتفق أحمد مع ابراهيم على أن يقرضه في أول مارس سنة ١٩٣٨ ولمدة ثلاث سنوات مبلغ ١٠٠٠ جنيه بفائدة سنوية قدرها ٣٪ ليسدد به ديناً مضموناً برهن رسمي يستحق الوفاء إذ ذاك ، وفي التاريخ المحدد اعتذر أحمد عن الوفاء فرفع عليه ابراهيم دعوى يطلب فيها الحكم بتسليمه المبلغ والفوائد القانونية (٥ ٪) حتى الوفاء . فبادر المحكم فيها ، وهل يمكن أن يتغير حكمك إذا كان امتناع أحمد صادراً عن غش منه وسوء نية ؟

(٥) اتفق حسن مع خالد على أن يؤجره شقة في عمارته اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٣٤ بأجرة شهرية قدرها خمسة جنيهات تدفع مقدماً ، واشترط عليه أن يجري (أى المستأجر) الإصلاحات اللازمة على حسابه ، إلا أن خالد بالنظر لضيق يده التمس من حسن أن يدفع عنه مقابل الإصلاحات التي أجراها أي

مبلغ ٢٤ جنيه على أن يسدده له على أقساط شهرية تدفع مع الأجرة وتنتهى في سنة ١٩٣٤.

واستمر خالد معسراً فلم يوف بشيء مما في ذمته ، وأخيراً في أول يناير سنة ١٩٣٥ طرده حسن من الشقة بعد أن حصل منه دفعة واحدة على ٤٠ جنيه.

وفي ١٥ يونيه سنة ١٩٣٩ رفع حسن دعوى على خالد يطالبه بمبلغ ٤٤ جنيه هي باقي ما هو مستحق له ، فادعى خالد براءة ذمته ، وأنكر عليه حسن ذلك . بين كيف تقضى بينهما مع إيضاح الأسباب .

٢ — القانون الدولى العام

المستعان { الأستاذ محمود سامى جنيته الأستاذ بالكلية
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن المدرس .

يوم الأحد ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

(١) أجب عن السؤالين الآتيين :

هل تساعد النظم الموضوعة لمحكمة العدل الدولى الدائمة ، وخصوصاً ما تعلق منها بعدد الدول التى تخصم لقضاها وصفة هذا الخوض (اختيارى أو غير اختيارى) ، على تحقيق الغرض الذى من أجله أنشئت هذه المحكمة ؟

(٢) أى مدى بلغه تنظيم العلاقات الدولية أيام اليونان وأيام الرومان ؟

هل يفتق هذا التنظيم فى أساسه مع التنظيم الحديث ؟

(٣) أجب عن أحد السؤالين الآتيين :

١ — إلى أى حد يؤثر إعلان بلجيكا عودتها إلى حيادها السابق فى مركزها داخل العصبة ؟ ما هى الواجبات الخاصة التى تلتزم بها الدولة المحايدة حياً دائماً ، وما هو أثر هذا الالتزام فى شخصيتها الدولية ؟

ب — من هم الأشخاص الذين لا يجوز تسليمهم بصفة عامة ، وفى مصر بصفة

خاصة ؟ ماهو الأمر الذى ترتب على تعديل مركز مصر الدولى فى السنوات الأخيرة على حقها فى التسليم .

(٤) أجب على السؤالين الآتيين :

أ — تكلم على حجز السفن كوسيلة من وسائل الإكراه وبين كيف أن إحدى اتفاقيات لاهاى (الاتفاقية السادسة من اتفاقيات سنة ١٩٠٧) حرمت ما جرت عليه عادة الدول من حجز السفن بنية مصادرتها عند قيام الحرب .

ب — تكلم على حق الدولة المحاربة فى تعطيل تجارة المحايدىين أخذاً بالنار ، وفى تعطيل تجارة المحايدىين غير العادىة ولو وضعت فى صورة تجارة عادىة .

٣ — الشريعة الإسلامية

المستعان { الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف الأستاذ المساعد بالكلية
الشيخ محمد أحمد أبو زهره المدرس بالكلية

يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً

أجب عن أربعة من الأسئلة الستة الآتية مع ملاحظة أن التعليق جزء من الإجابة .

(١) أجب عما يأتى :

أ — ما حكم الاتفاق الذى يتضمن قراءة الفاتحة ويتقدم فى المادة عقد الزواج ؟ وهل تم به الخطبة الشرعية ؟

ب — ما حكم عدول أحد الطرفين عن هذا الاتفاق ؟ وهل يجوز من غير موجب ؟

ج — هل يجوز للخاطب أن يسترد ما قلعه من مهر وهدايا ولو بسد التصرف فيها ؟ وهل هذا خاص بحالة العدول عن الاتفاق ؟

(٢) بين ما يأتى من أحكام النفقة .

١ — تزوج بنتاه ثم سافر قبل الدخول بها في بعثة علمية امتدت خمس سنوات، فلما عاد طالبته بنفقة السنوات الخمس الماضية فامتنع عن أدائها، فبماذا يحكم عليه إذا رفعت الأمر إلى القضاء ؟

ب — مهندس موظف نقلته مصلحته إلى أعالى النيل بالسودان، فلما طالب زوجته بالسفر معه رفضت محتجة بأن هذه الجهة موبوءة بالمalaria فتقطع عنها النفقة، فهل يحكم لها بها إذا رفعت أمرها إلى القضاء ؟

ج — يسكن مع زوجته في منزل جميع أوائمه مملوك لها، وأراد نقلها مع هذا الأثاث إلى منزل آخر لا أثاث فيه استأجره في منطقة أخرى، فأبت عليه الانتقال، فإذا امتنع حينئذ من الإنفاق فما الحكم ؟

د — طلب زوجته لطاعته بعد الدخول بها، فامتنعت لعدم إعطائها كل مقدم صداقها، فهل تستحق حينئذ نفقة ؟

(٣) ما حكم عقد الزواج في الصور الآتية :

١ — صغيرة زوجها فضولى بغير كفء وبمهر يزيد على مهر مثلها، ووليها أبوها الذى لم يعرف بسوء الاختيار، فما حكم هذا العقد، وهل يختلف إذا كان وليها هو الأخ الشقيق ؟

ب — وكلت وليها العاصب فى أن يزوجه بشخص فزوجه به، وهو غير كفء، فما الحكم، وهل يختلف إذا كان الوكيل أجنبياً ؟

ج — غنى له ابنة كبيرة، تزوجت بسائق سيارته الفقير، ولكنه ورث عشب الزواج مالا وفيراً، فما حكم هذا العقد ؟

(٤) إذا أرادت امرأة أن تتزوج شخصاً على أن يكون أمر طلاقها بيدها متى أرادت، فكيف تكون صيغة العقد ؟ وعلى أى شكل يتم ؟ وهل للزوج أن يرجع عن هذا التملك ؟ وإذا طلقها ثم راجعها، فهل تملك بعد ذلك أن تطلق نفسها ؟

(٥) هل يثبت النسب ويحكم به المحاكم المصرية فى الأحوال الآتية :

١ — تزوجت في أول يناير سنة ١٩٣٨ ، وطلقت رجعيًا في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، ووضعت ولدا في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨ . ب — طلقت رجعيًا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وأقرت بانقضاء عدتها في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وأنت بولدف في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، فهل يثبت النسب وهل يختلف الحكم إذا لم يحصل منها إقرار بانتهاء عدتها.

ج — تزوج من أَرْضعتها أخته غير عالم بذلك في ٥ يولييه سنة ١٩٣٤ ودخل بها في ٢٥ منه ، ووضعت طفلا في ٧ يناير سنة ١٩٣٥ .

(٦) بين الحكم في المسائل الآتية :

١ — كان موظفًا بقرية فتزوج بفتاة من أهلها ، ورزق منها بولدف ثم نقل إلى القاهرة فطلقها وانتهت عدتها فمادت مع ولدها إلى قريتها ، فهل له إجبارها على العودة إلى القاهرة ؟

ب — عقد في سوهاج على امرأة من أهل أسيوط ثم انتقل إلى القاهرة فطلقها بعد أن ولدت طفلا ، فهل لها أن تقيم بطفلها في أسيوط أو في سوهاج .
ج — موظف في القاهرة له طفل في حضنة ، جدته فهل لها أن تحضنه في الإسكندرية .

القانون الجنائي

المصنفان { الأستاذ على محمد بدوى وكيل الكلية
{ الدكتور السيد مصطفى السيد المدرس بالكلية

يوم الأربعاء ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهرا .
المطلوب الإجابة عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وسؤالين من الثلاثة الأخيرة

القسم الأول

(١) تكلم في الحالات التي يسرى فيها التشريع الجنائي المصري على جرائم تقع في خارج البلاد المصرية ، واذكر قيود المحاكمة على هذه الجرائم .

(٢) ما مقياس التفرقة بين الأعمال التحضيرية وبين الأعمال التنفيذية المكونة للشرع ، وهل يمكن أن يكون العمل التحضيرى معاقباً عليه والشروع غير معاقب عليه :

(٣) تكلم فى الاتفاق بصفته طريقاً من طرق الاشتراك فى الجريمة ، وإلى أى حد تأثرت قواعده بإنشاء جريمة الاتفاق الجنائى ، وما هى آراء الققه والقضاء المصرين فى ذلك ؟

القسم الثانى

ملحوظة — على الطالب أن يبين الأسباب التى يستند إليها فى الحلول التى يقول بها .

(٤) نزل (ا) ضيفاً على (ب) واتفق معه على المبيت عنده ، وفى أثناء السهرة أخبره بأنه حضر إلى القرية لقتل (ج) وهو عدو لها فسكت (ب) ولم يتكلم لا بالموافقة ولا بالرفض وإن كان ذلك متفقاً مع رغبته الداخلية ، وفى الصباح أخذ (ا) فأس (ب) مظهرًا نيته على ارتكاب القتل به ، ثم خرج يحمله على مرأى من (ب) الذى لم يعترض ، ونفذ (ا) الجريمة . هل تعتبر (ب) شريكاً فى القتل ، وهل للتقاضى أن يصادر الفأس الذى استعمل فى الجريمة ؟

(٥) ارتكب (ا) فى مايو سنة ١٩٣٩ جنحة إخفاء أشياء مسروقة ، وعند النظر فى محاكمته ظهر أن له السوابق الآتية :

١ — حكم عليه نهائياً فى سنة ١٩٠٥ بستة شهور حبس فى جنابة تزوير فى أوراق رسمية .

ب — حكم عليه نهائياً فى سنة ١٩١٠ بالحبس سنة مع الشغل فى شروع فى نصب .

ج — حكم عليه نهائياً فى سنة ١٩١٥ بالحبس شهر بسيط فى خيانة أمانة .

د - حكم عليه نهائياً في سنة ١٩٢٧ بغرامة عشرة جنيهات في شروع في سرقة . ماهي العقوبات التي يمكن أن توقعها المحكمة على هذا المجرم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة التي اتهم بها .

(٦) أثناء سفر (أ) و (ب) على باخرة إلى أوروبا حصلت حادثة أدت إلى غرق الباخرة ، ولما لم يجد (أ) حزام النجاة الخاص به حاول سرقة حزام زميله (ب) ، فاعترضه الأخير ولكنه لم يهتم باعتراضه وصمم على أخذه فأطلق (ب) عليه الرصاص لمنعه من ذلك وأصابه في صدره إصابة جسيمة ، وتصادف أن وصلت باخرة للإنقاذ وانتشلت بعض الركاب ومنهم (أ) و (ب) ثم عولج (أ) وشفى من إصابته . حدد مسئولية كل منهما عما وقع منه .

٤ - الاقتصاد السياسي

الممتحان { الدكتور عبد الحكيم الرفاعي الأستاذ بالكلية
و زكي عبد المال المساعد بالكلية

يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الأولى وعن سؤالين من الأسئلة الثلاثة الأخيرة .

(١) اشرح وناقش أهم الانتقادات التي وجهت إلى المضاربة في البورصات ، وما أهم الطرق التي اقترحت لقضاء على مساوئ المضاربة ؟ وازن بينها مبيناً رأيك فيها ، و اشرح مركز السلطات العامة أزاء المضاربة مستعرضاً الحلول التي اتبعتها ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومصر .

(٢) أكتب في نظام الحصص موضعاً للعوامل التي حدثت بمعظم الدول إلى اتباعه ابتداء من منتصف سنة ١٩٣١ كأداة لتقييد الواردات ، وما الأشكال

المختلفة التي يتخذها ، ناقش هذا النظام مسترشداً بالنتائج العملية لتطبيقه .
(٣) أكتب في نظرية الأستاذ كاسل (Cassel) في تحديد سعر الصرف
المسماة نظرية تساوى القوة الشرائية ، وناقش الانتقادات التي وجهت إليها مبيناً
رأيك فيها .

(٤) « كما أن هناك تأثيراً متبادلاً بين ثمن السلع والطلب والعرض ،
فكذلك يوجد تأثير متبادل بين سعر الأجر وطلب العمل وعرضه »
علق على هذه العبارة مبيناً : (أ) الفرق بين العمل والسلع الأخرى .
(ب) أثر سعر الأجر في طلب العمال . (ج) أثر سعر الأجر في عرض العمال ،
(٥) بين كيف كانت نظرية ريكاردو في الربح مبنياً في نشوء نظريات
لمهاجرة الملكية العقارية ، استعرض وناقش بإيجاز هذه النظريات موضعاً آثارها
في الحياة العملية .

(٦) عرف البطالة وبين أسبابها ونتائجها ، والطرق التي اقترحت لمكافحتها
من الوجهة القومية .

٦ — القانون الإدارى

المتعنان { الدكتور وحيد فكرى رأفت الأستاذ المساعد بالكلية
السيد صبرى

يوم السبت ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن أربعة أسئلة فقط من السنة الآتية :

(١) اشرح نظرية الشخصية المعنوية ، وما هي النتائج القانونية المترتبة
الاعتراف بالشخصية المعنوية لهيئة من الهيئات .

(٢) ما المقصود بحق التنفيذ المباشر (بالطريق الإدارى) ؟
وما قيوده ؟

(٣) قارن بين : أولاً — وكيل الوزارة البرلمانى والوكيل الدائم .

- ثانياً — مركز وكيل الوزارة الدائم في كل من إنجلترا ومصر .
- (٤) كيف تبرر حق الحكومة في تعديل نصوص عقد الامتياز بمفردها رغم معارضة شركة الامتياز؟ وهل هناك قيود لحق الحكومة هذا ؟
- (٥) تكلم عن المديرين من حيث
- ١ — التعيين والعزل والتأديب . ب — علاقات المديرين بمجالس المديرية وبالعمد والمشايخ في المديرية .
- (٦) ١ — ما الذي يترتب على نشر مرسوم نزع الملكية للنفعة العامة ؟
- ب — قارن من حيث الاثر بين مرسوم نزع الملكية والمرسوم الصادر باعتماد خط تنظيم جديد ، بتوسيع شارع قائم .

7 — Matières enseignées en langue Française

Examineurs : { Dr. SOLIMAN MORCOS
Dr. ABU HEIF

Dimanche 1er Octobre 1939 (Nouveau régime)

Droit Civil.

Choisir entre le groupe "A" et le groupe "B":—

Groupe "A"

- 1 — La preuve par témoins.
- 2 — Les effets à l'égard des créanciers chirographaires des contrats conclus par leur débiteur.

Groupe "B"

- 1 — La formation des contrats par correspondance.
- 2 — La nature juridique de la stipulation pour autrui.

Droit Criminel

Traiter au choix du candidat, l'un des deux groupes de questions ci-dessous.

Groupe "A"

- 1 — Quels sont les divers modes de participation à une infraction.

2 — De la contrainte comme cause d'irresponsabilité pénale:

Groupe "B"

- 1 — Les lois pénales de compétences et de procédure doivent-elles avoir un effet rétroactif ?
- 2 — Dans quels cas et pour quelle durée un enfant peut-il être interné dans une école de réforme ?

7 — Matières enseignées en langue Française

Examineurs : { Dr. SOLIMAN MORCOS
 { Dr. ABOU HAIF

Dimanche 1er Octobre 1939 de 9 h. a. m. à midi.

Droit Civil.

Choisir entre le groupe "A" et le groupe "B"

Groupe "A"

- 1 — La preuve par témoins.
- 2 — Les effets à l'égard des créanciers chirographaires des contrats conclus par leur débiteur.

Groupe "B"

- 1 — La formation des contrats par correspondance.
- 2 — La nature juridique de la stipulation pour autrui.

Procédure Civil.

Traiter au choix l'une des deux questions suivantes :—

- 2j— Sanction des règles de la compétence spéciale des Tribunaux Mixtes à raison de la matière.

السنة الأولى

١ - المدخل للعلوم القانونية

المستحان { الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت المدرس بالكلية
و محمد على عرفة المدرس بالكلية

يوم السبت ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً.
أجب عن ثلاثة أسئلة من الأسئلة الأربعة الأولى وعن أحد السؤالين
الخامس والسادس

(١) بين مدى تأثر كل من العقود القائمة والدعوى المرفوعة والجرائم
المرتكبة بما يصدر من التشريعات المعدلة للأحكام الخاصة بها .
(٢) متى يعتبر خطأ قاضى الموضوع مبرراً للطعن فى حكمه أمام محكمة
النقض ، ومتى لا يعتبر كذلك ، أذكر أمثلة توضح إجابتك .
(٣) فرق بين الحق العيني والحق الشخصى ، ثم اذكر المزايا التى ينفوها
الحق العيني لصاحبها .

(٤) « العقد شريعة المتعاقدين » إشرح هذه العبارة .
(٥) اشترى شخص مولع باقتناء خيول للسباق حصاناً معتقداً أنه أصيل ،
واستأجر خادماً له بعدد سنة مكان كان خادمه المريض فى المستشفى لاعتقاده
أنه توفى ، تبين للمشتري بعد ذلك أن الحصان ليس أصيلاً ، وبالتالي لا يصلح
للسباق ، كما أن خادمه المريض قد عوفى من مرضه ، فرفع دعوى على البائع .
يطلب الحكم بإبطال عقد البيع ، ودعوى أخرى على الخادم الجديد يطلب
الحكم فيها بإبطال عقد استئجاره ، فبماذا تحكم فى هاتين الدعويتين ، وهل
يتغير حكمك فى دعوى المشتري على الخادم الجديد إذا فرض أنه (أى المشتري
لم يدخله فى خدمته إلا بعد أن قدم له خطاباً مزوراً من إدارة المستشفى بوفاء
الخادم المريض . أذكر أسباب إجابتك .

(٦) رفع (١) دعوى على (ب) يطالبه بملكية عقار ادعاه لنفسه ، قضى فيها لمصلحته بحكم نهائى . جاء (ج) ورفع دعوى على (١) مدعياً أنه المالك الحقيقى لهذا العقار ويطلب تسليمه إياه ، فهل يستطيع (١) أن يدفع دعوى (ج) بالحكم النهائى الصادر لمصلحته فى مواجهة (ب) ؟

٢ — القانون الرومانى

الممتحنان { الدكتور محمد عبد المنعم بنى الأستاذ المساعد بالكلية
محمد سعد الدين العريف أئندى المدرس بالكلية

يوم الأحد ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

المطلوب الاجابة عن أربعة أسئلة فقط حسب اختيار الطالب :

(١) ما الذى تعرفه عما يأتى :

المنشور الدائم (edictum Purpetuum) ، امتياز الفتيا (Jus Publice respondendi) ، كتاب النظم لجايوس (Institutes) قانون الأسانيد (loi des citations) .

(٢) ميّزين كل من :

١ — قطع التقادم ووقف التقادم . ب — التنوع والاتصاق .

ج — عقود القانون الضيق وعقود حسن النية .

(٣) من له أن يتبنى ، وما هى الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة

لصحة تبليغه ؟

(٤) ما معنى السرقة فى القانون الرومانى ، وما هى أركانها والعقوبات

المقررة لها ؟

(٥) إشرح باختصار تاريخ نظام التعاقد فى القانون الرومانى ، مبيناً أنواع

العقود المختلفة مع التمثيل لكل نوع منها .

(٦) ما هي أنواع الدعاوى التي شرعها القانون الروماني ليرجع بها المشتري على البائع بسبب استحقاق المبيع ، وما هي شروط استعمالها وآثارها ؟

٣ — الشريعة الإسلامية

المتن : { الأستاذ الشيخ علي الحقيف الأستاذ المساعد بالكلية
الشيخ محمد أحمد أبو زهرة المدرس بالكلية

يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .
أجب عن أربعة من الأسئلة الستة الآتية ، مع ملاحظة أن تعليل الأحكام جزء من الإجابة .

(١) اختلف العلماء في اعتبار منافع الأعيان أموالاً متقومة ، فما وجهه كل فريق فيما يراه ، وما الذي تختاره أنت من هذه الآراء ؟
(٢) بين الحكم في المسائل الآتية :

١ — خفر رجل برأ في أرضه ، ومنع الناس عن مأثها إلا أن يشتروه بشمن ، فهل يقر على هذا المنع ؟

ب — لرجل مزرعة بجوارها مسقى مملوك له ، يتصل بالنهر العام ، وقد تجمع في هذا المسقى مقداراً من الأسماك وأراد آخرون أن يعيدوا منه ، فمنهم صاحب المسقى ، فهل يقر على هذا المنع ؟

ج — عثر رجل على قود في باطن أرضه ، فيها ما يدل على أنها ضربت في عهد الحكم العثماني ، فهل يملكها بمجرد العثور عليها ، وهل يختلف الحكم إذا كان ما عليها يدل على أنها ضربت في عهد الرومان ؟
(٣) بين من أحكام الشفعة حكم ما يأتي :

١ — أرض لها جاران وثلاثة شركاء في شريها ، باعها صاحبها لأحدهم ، الشركاء فطلبها الباقون بالشفعة ، فما الحكم ، وهل يختلف الحكم إذا كان المشتري أحد الجارين ؟

ب - ادعى شخص على آخر ملكية عقار في يده ، فصالحه عما يدعيه بأن دفع إليه ألف جنيه ، فهل لجار هذا العقار أن يطلبه بالشفعة ؟
ج - بيع منزل مجاور لمقار موقوف ، فطلب ناظر الوقف أخذه بالشفعة ، فما الحكم ؟

(٤) متى يقوم الشخص الواحد في إنشاء المقدم مقام عاقدين ؟

(٥) عرف العقود الآتية ، وبين في إجمال أثر كل عقد ، وحكمه من حيث لزوم وعدم اللزوم .

السلم ، الرهن ، المساقاة ، الاعارة ، الحوالة .

(٦) بين حكم تصرف المريض مرض الموت فيما يأتي :

١ - وهب لوارثه داراً من تركته ، وسلمها له ، فما الحكم ؟ وهل يختلف هذا الحكم إذا كانت الهبة لأجنبي ؟

ب - باع لوارثه داراً بثمن مثلها ، فما الحكم ، وهل يختلف إذا كان البيع لأجنبي ؟ ج - أجر داراً لوارثه أو لأجنبي فما الحكم ؟

٤ - التاريخ العام للقانون

المتحان. { الدكتور محمد عبد المنعم بدر . . . الأستاذ المساعد بالكلية
محرم سعد الدين الفريفي أفندي . . . المدرس بالكلية

يوم الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

المطلوب الإجابة عن أربعة أسئلة فقط حسب اختيار الطالب .

(١) أذكر ما تعرفه من المجموعات القانونية المدونة في العصور القديمة مبينا

ظروف وضعها وقيمة كل منها من وجهة التاريخ القانوني .

(٢) تكلم عن منشور الحاكم القضائي عند الرومان ، وعن أثره في قواعده

القانونية ومصيره .

(٣) اشرح الأسباب التاريخية التي ساعدت في انجلترا على إنشاء محكمة المدالة ، واستعرض الظروف المضطربة التي مرت بها هذه المحكمة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، حتى تأيد اختصاصها نهائيا في القرن السابع عشر ، ثم اذكر أهم النظم القانونية التابعة لشرعية العدل والإيناف التي ساعدت على تدعيم اختصاص هذه المحكمة .

(٤) بين بالاجاز تأثير الرأي في أحكام الشريعة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين مع التمثيل لذلك .

(٥) ما الذي تعرفه عن الأمور الآتية : —

١ — قوانين إسقاط الوصية (Lois caducaires) المنسوبة إلى الإمبراطور أوغسطس .

ب — نظام احضار جسم السجين (Hapeas Corups) في القانون الإنجليزي .

ج — الرضاع الأدبي عند الأيرلنديين القدماء والهنود .

٥ — الاقتصاد السياسي

المتحان { الدكتور زكي عبد المتعال الأستاذ المساعد بالكلية
عبد الحكيم الرفاعي بالكلية

يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١٢ ظهرا .
أجب عن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأولى وعن سؤالين من الثلاثة الأسئلة الأخيرة .

(١) استعرض أهم الأفكار التي أدلى بها الاقتصادي الألماني فردريك فون لست . ووازن بينها وبين مذهب التجاريين .

(٢) ما الفرق بين التركيز في الإنتاج والتركز في الثروة ، وما أهم الآثار المترتبة على ظاهرة التركيز الحديثة ، وأشرح بصفة خاصة أثر التركيز في حالة المشروعات الصغيرة والطبقة المتوسطة .

(٣) كيف تفسر أن جمعيات التعاون تحقق للإنتاج الزراعى الصغير مزايا الإنتاج الكبير .

استعرض بالإيجاز الملائم حركة التعاون فى مصر، وبين إلى أى حد حققت الجمعيات التعاونية الزراعية الآمال المعقودة عليها .

(٤) كيف يتحدد الثمن الجارى أو ثمن السوق فى نظام المنافسة الحرة، وكيف يتم عند هذا الثمن أكبر مقدار من الصفقات ؟ وضح الإجابة بأمثلة عديدة وبالرسم البيانى .

(٥) اشرح نظرية إدارة النقود وبين مدى نجاحها فى الولايات المتحدة، وأهم الاعتراضات التى استهدفت لها . وهل ترى من الملائم تطبيقها فى الوقت الحاضر .

(٦) اشرح وظائف البنك المركزى مبيناً أثره فى تنظيم الائتمان والتداول فى وقت السلم وفى وقت الحرب ، وما الفائدة التى تعود على من تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى ؟

٦ — القانون الدستورى

المتحان { الدكتور وايت ابراهيم الأستاذ بالكلية
السيد صبرى المساعد بالكلية

يوم السبت ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

أجب عن أربعة أسئلة فقط من الأسئلة الستة الآتية :

(١) ماصور الحكومات الديمقراطية المختلفة . اشرح نظام الحكومة المباشرة فى سويسرا .

(٢) ما طبيعة العلاقة بين النائب وناخبيه وتنتائجها ، وما الوسائل التى اتخذت لتحرير النواب من ضغط الناخبين .

(٣) تنص المادة ٤٨ من الدستور المصرى على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، اشرح هذه المادة مع التمثيل وبين حكمها.

(٤) قارن بين الحصانة البرلمانية وعدم مسئولية أعضاء البرلمان.

(٥) ما المقصود برقابة دستورية القوانين، وهل للقاضى فى مصر هذا الحق، وهل تأخذ المحاكم المصرية بهذا المبدأ، وما رأيك فى أحكامها التى صدرت فى ذلك ؟

(٦) تكلم على مبدأ تمثيل الأقليات السياسية للمجالس النيابية، وما لاقاه من نقد وتأييد، وأى طريقة تفضل لتحقيق تمثيل هذه الأقليات، وهل ترى الأخذ بهذا المبدأ فى مصر ولماذا ؟

7 — Matières enseignées en langue Française

Examineurs : { Dr. SOLIMAN MORCOS
Dr. SHAFIK SHIHATA

Le Dimanche 1er Octobre 1939 de 9 h. a. m. à midi.

Droit Privé

Traiter au choix l'une des deux questions suivantes:—

- 1 — La non-rétroactivité et la non-survivance des lois.
Principes et exceptions.
- 2 — La distinction entre:
 - a) droits politiques et droits civils.
 - b) droits de famille et droits patrimoniaux.

Droit Public.

Traiter au choix l'une des deux questions suivantes:—

- 1 — Montrez pourquoi l'Egypte est un Etat.
- 2 — Que savez-vous des divisions territoriales de l'Etat et de la décentralisation.

Bibliotheca Alexandrina



0415007